عصام الدين على فوائد الضيائية

بسم الله الرحمن الرحيم

يا هادي السالك مسالك محامدك ويا سامع الجامع مسائل محامدك اهدنا
الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل حل مشكلاتنا صراط الذين انعمت
عليهم لتبديل كمالاتنا بصلاة لاتنا وصل على افضلهم صلوات وافية بشكر
ما انعم علينا في اصلاح حالاتنا وعلى آله المفضلين علينا بكفاية اسباب
السعادة لتحصيل كمالاتنا وصحبه المجلين الينا بمفصل آثار النبوة
ليحفظونا عن الخطأ في مقالاتنا **وبعد** فيقول العبد المفتقر الى الله
الغني عن العالمين ابرهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرايني عصام الدين
هذه حواشي كالشمس لنجوم درر الزبر غواشي لما في الفوائد الضيائية
واشي لا يوجد عن مده متحاشي ولا يتوهم في حقه ذام او واشي لا يرده
ناظر كابر عن كابر لكثرة ما فيه من الابتداع ولا يوده شاعر فاخر بالاطلاع
على خوافيه الا بمحاسن الاختراع من لم يفارقه ربقة التقليد فليتفوه بما شاء
فليس معه النزاع ومن ليس له غاية التحديد لنظره السديد فلينتزع عنه فلا
نزيد منه الا الوداع انتفع بها اهل السعادة بانتفاع واندفع الشقاوة عن
الانتفاع انت حسبنا في الترقي الى يفاع العلم الذي هو غاية الانتفاع

قوله

قوله الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من انعام او غيره وما
وقع على غير الاختياري كحمد الله على صفاته فلتنزيله منزلة الاختياري
اما باستقلال الذات فيها واما باعتبار كونها مبادي للافعال الاختيارية
فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه مجازا والمحمود عليه ليس بمحمود
عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا والمحمود عليه حقيقة امر آخر
قوله لوليه في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي امر احد فهو وليه هنا فذ
وكلا المعنيين ههنا محتمل اما على الاول فالمعنى ان كل حمد لمحب كل حمد وهو
الله تعالى لانه يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره فلا يحب الا حمده او
حمدا لا يجب واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن ولي امور كل حامد من خلق
ما يحمد عليه به وخلق استعداد الحمد واسبابه في الحامد من اجزاء الجميل بما يليق
به والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حامد متعلق لوليه وان يكون مبنيا
للمفعول اي كل محمودية قائمة به تعالى ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ
لرعاية ما هو الاصلح نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا في كلا معنييه بالتكلف
تكلف بارادة كل ما يطلق عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيدا لثبوت كلا معنيي
الحمد له تعالى دون غيره فيترقى للحمد درجة الكمال فله ان يجعل الحمد المبني

للفاعل ثابتا له تعالى دون غيره بمعنى انه قائم به تعالى دون غيره وتزيد بالحمد
بقرينة المقام حمده تعالى فيكون المعنى الحامدية له تعالى مختصة بلا يتاتى من
غيره فيكون حمد الله باظهار العجز عن الحمد كما انه قال لا احصى ثناء عليك انت
كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولهذا
اختاره نبينا ليلة المعراج حين لاقى ربه ولا يخفى عليك في جمع الولي
النبي ثم في تقديم الولي على النبي حيث اشار به اشارة دقيقة الى ما هو
المشهور من ان الولاية افضل من النبوة **قوله** والصلوة على نبيه النبي
انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ احكامه والرسول اخص منه وهو
انسان كذلك وله كتاب وشريعة فالاصل في الاضافة العهد الخا
رجي فبهذا الاصل ينصرف الى نبينا صلى وقد تكون للجنس والاستغراق فيكون
المعنى والصلوة على كل نبي له تعالى فوجه اختياره على الرسول اما بحسب
اللفظ فرعاية السجع واما بحسب المعنى فيما ان الكل ظاهر لانه اشمل واما على
الاول فللدلالة على انه عليه السلام يستحق الصلوة برتبة النبوة ويعلم
منه استحقاقه برتبة الرسالة بطريق الاولى **قوله** وعلى اله واصحابه المتا
دبين باداب الترم اهل السنة ادخال على على الال ردا على الشيعة فانهم
منعوا ذكر على بين النبي واله وينقلون في ذلك حديثا في الصحاح آل الرجل
اهله وعياله واله ايضا اتباعه هنا فلو حمل على الاخير يكون ذكر الاصحاب

تخصيصا

تخصيصا بعد التعميم وللفقهاء اقوال في تفسير آل الرجل والمقام لا
يسع وفي الصحاح الادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان
الاصحاب متادبون باداب نفسه واداب درسه وهو تبليغ الكتاب
والاحكام وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو من قسم الادب
قوله فهذه اي هذه الامور الحاضرة في العقل استحضر المعاني التي سيذكر
في كتابه على سبيل الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسماء الاشارة
ربما يستعمل في الامور المعقولية وان كان وضعها للامور المبصرة الحاضرة
في مرئ المخاطب لكن لا بد من نكتة والنكتة هنا اما الاشارة الى ايقانه
هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده ويقبله على الا
شارة اليها واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب الى ان يبلغ مبلغا
صارت المعاني معها كالمبصرات عنده واستحق ان يشار له الى المعقول
بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل المعاني
قوله فوائد جمع فائدة وهي ما استفدت من علم او مال وجاء فاد له المال
يفيد اي ثبت له المال فلك ان تريد بالفوائد الثوابت يعني هذه الا
مور ثابتة بعيدة عن البطلان **قوله** وافية اي كثيرة تامة يقال وفي الشي
وفيا على فعول اي كثر وتم فقوله بجل متعلق بوافية على تضمين معنى
التعلق وذلك ان تجعل الوافية من وفي بعهده اي لم ينقضه فقوله بجله

متعلق بالوافية لكن الاول ابلغ واتم في المعنى والفوائد اسم كتاب في
اللغة والوافية اسم للمتوسط والمشارق كتاب في الحديث وفي ذكر
اسماء الكتب بلا شائبة تكلف مزية تحسين للكلام البليغ قوله جل
مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب ههنا ابحاث
الاول ان قوله للعلامة يستدعي بحسب المعنى ان يكون في تقدير الكائنة
للعلامة صفة للكافية ويستدعي بحسب اللفظ ان يكون في تقدير الكائنة
للعلامة حالا منها والاكثر ما يذهب اليه المحققون في مثله رعاية جانب
المعنى لانه اهم وان راعيت ههنا جانب اللفظ يتجه ان الحال لابد
وان يكون عن الفاعل او المفعول به والكافية مضاف اليه للمشكلات
التي هي مفعول بحسب المعنى وليس بفاعل ولا مفعول به والجواب عنه
انه يصح ايراد الحال عما اضيف اليه الفاعل او المفعول به اذا صح حذف
المضاف والاكتفاء بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى واتبع ملة ابرهيم
حنيفا فانه يصح اتبع ابرهيم حنيفا وما نحن فيه من هذا القبيل فانه
يصح ان يقول هذه فوائد وافية بحل الكافية الكائنة كما هو ان يقول للعلامة
المشتهر فان الاسناد الى الضمير المونث اللفظي يوجب تانيث المسند
الا انه اعتبر جانب المعنى لانه اريد بالعلامة مذكر ولك الاختيار في
رعاية التذكير والتانيث اذا كانت اللفظ مذكرا والمعنى مونثا او بالعكس

الثالث

الثالث ان في وصف ابن الحاجب بالعلامة نظرا لان هذا اللفظ
انما يناسب فيما بين العلماء بمن جمع جميع اقسام العلوم كما هو حقه
من العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب الا من العلماء في العلوم
النقلية ولذا خص من بين العلماء قطب الملة والدين الشيرازي بالعلامة
لعلامة حيث سبق العلماء كلهم في جميع اقسام العلوم ما من علم الا
هو فيه اوحدي وما يقصد الا هو فيه المعني وكانه بنى اطلاق العلامة
على عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية الرابع انه اختار من بين اوصافه
الاشتهار اغناء لهذا الوصيف بالفضائل تفصيلا لاشتهاره
واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء في المدح الخامس انه جمع المشرق
والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى يغني تعدد هما الذي يستدعي
صيغة الجمع بل اراد البلاد المشرقية والمغربية فيصح جمعهما بلا مرية شائبة
قوله الشيخ ابن الحاجب في القاموس الشيخ والشيخون من استبانت
فيه السن او من خمسين او احدى وخمسين الى آخره عمره او الى الثمانين
وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت
الرجل على ما في الصحاح اي وصفته بالشيخ للتبجيل وهو المراد ههنا في
المشهور ان الشيخ ابن الحاجب قتل شابا قوله تغمده الله بغفرانه في
الصحاح تغمده الله برحمته غمده بها هذه الكلمة ماخوذة من غمدت

السيف جعلته في غلافه والغمد غلاف السيف فيه الجلاء اشعار بتشبيه

الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات **قوله** واسكنه بحبوحة

جنات اي وسط جنات بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والجنة الحديقة

ذات الشجر والنخل **قوله** نظمتها يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعته في السلك

السلك الخيط والنثر يرجع الشيء في قرانه والحلي مما الا قرائد والحلي والمراد

ابلغ في فتح الكتاب والبسط السلك مادام فيه الخرز والا فهو سلك

والتحرير التقويم وفي اضافة البسط الى التحرير اشارة الى ان تحريره لا

يفارق الفوائد التي كاللآلي **قوله** للولد العزيز العزة عند اهل الزكاء

والفضل بالزكاء والفضل فوصف بالعزة في قوة وصف بالزكاء و

الفضل **قوله** والتلهف هو كالتاسف للحزن والجمع الفاظ مترادفة

في الخطب يستفيض لا وضعت له عند البلغاء **قوله** وسميتها بالفوائد

الضيائية فان قلت قد تقرر في محله ان النسبة الى ابن الزبير زبيري

فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين ضيائية قلت بيني النسبة في التركيب

الاضافي للجزء الثاني ان كان مقصودا في التركيب الاضافي وان لم يكن

مقصودا فيه فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود في ضياء الدين الجزء

الاول ليجعل الشخص ضياء للدين والمقصود في ابن زبير الزبير ليه

تنفع قصد الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف فان المقصود

اظهار

اظهار كماله في العبودية حتى خص من بين العبيد المضاف اليه باسم العبد

فان قلت لم ينسب الى اسمه مع ان النسبة اليه خالية عن تكلف الحذف

قلت لان المنسوب اليه اشتهر باللقب وكان في اللقب ما يمدحه ويجعله

حقيقيا بان يجعل علة غائية للتاليف ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب

اصل المعنى فيشعر بانه يضيء القلوب ويزيل عنها ظلمة الريوب **قوله** لان

لهذه الجمع والتاليف الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقر

تبين عن المساوات **قوله** كالعلة الغائية العلة الغائية ما تقدم في التصور

وتاخر في الوجود وضياء الدين يوسف متقدم في التصور لكن لم يتاخر

في الوجود والعلة الغائية تعلق هنا الشرح ولو قال لان تعلم العلة

الغائية لصح واتضح وكفى في النسبة **قوله** وسائر مشتغلي السور يعني

بقية ما اكل ومعناه الباقي في الكشاف العربي هو السائر بمعنى الباقي و

استعماله في كلام المصنفين بمعنى الجميع غير مثبت وقد استعمل في الكشاف

في هذا المقام بمعنى الجميع فحقق القول بانه من عاب عيب فالسائر هنا

بمعنى الجميع انفع للمدعو له لانه يتكرر الدعاء في حقه **قوله** من اصحاب

التحصيل تقييد للمبتدئين لانه ربما يكون من اصحاب الصنائع

قوله وما توفيقي الا بالله التوفيق جعل الاسباب موافقا للمسببات

وقيل لا بد من تقييد التعريف بما يخص التوفيق بالخير اذ لا يستعمل التوفيق

في جميع اسباب الشر ولا يخفى ان الفاعل في التوفيق هو الله تعالى وانه استقبح
اهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يدخل الالة فلا يحسن ضرب
بزيد والضارب بزيد وانما يقال ضرب زيد فالوجه وما توفيقي الا من الله
وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود انه بتقدير
مضاف حيث قال اي وما كوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه قوله وجوبه
ونعم الوكيل فيه بحث نجده في حواشي المطول قوله بتخييل ان كتابه يعني
بتخييل نفسه نقصان كتابه بهذا الترك والتخييل ما يفيد في النفس قبضا
او بسطا وبناء الشعر عليه ولهذا يسمى الاقيسة المركبة من القضايا
المخيلة شعرية والتخييل كما يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة
يكون فعليا بان يفعل فعلا يؤثر شاهده تأثير القول كما نحن فيه وهضم
النفس فيمن اتى بما كاد ان يوقعه في الاعجاب كتصنيف مثل ذلك الكتاب
من اهم المهمات ويعلم منه ترك كتابة الصلوة ايضا قوله ولا يلزم من
ذلك عدم الابتداء به مطلقا اعلم ان اصل هذا الوجه لترك الحمد للمحشي
المدقق الفاضل الهندي لكنه اورده على وجه يتوجه عليه اعتراض قوي
فالشارح حفظ من كلامه ما يمكن اصلاحه وحذف منه ما ظن به انه لا يمكن
اصلاحه قال الفاضل لم يبدأ بالحمد هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا
من حيث انه كتابه ليس ككتاب السلف حتى يكون على سنتهم ولائذا بالحمد حتى يكون

بترك

بترك الحمد اقطع ولا يخفى انه يرد عليه انه لا يصح تركا للاقتداء بالسلف
وترك ما ورد به السنة لاجل مثل هذه النكتة وهل هذا الا مثل ان يترك
الصوم والصلوة هضما للنفس بتخييل انه ليس في عداد العقلاء المكلفين
فاصلح الشارح ترك الاقتداء بالسلف بحمله على ترك كتابة الحمد وجعله جزءا
من هذا الكتاب ولما لم يكن لترك العمل بالسنة وجه لم يتعرض له واعرض
عنه ويمكن ان يقال ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنه التسمية من اظهار
صفات الكمال الذي هو الحمد حقيقة لزوم الاقتصاد الذي هو المطلوب
في هذا التاليف قوله وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا
الكتاب عن احوالهما كان داب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع
في المقصود من النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوع العلم وتعريف
النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتميز بهذا التعريف
عنده ما يرد عليه من مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه مما ليس من
مسائله فيعرض عنه ولا يبعد عن مطلوبه بالاشتغال به وان يذكروا
الغرض من تحصيل النحو ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا يتنفر
عنه بما يعرض من مشقة التحصيل والمصنف ذكر الكلمة والكلام لانه لابد
منهما ليمكن الشروع في الفن واعرض عن الاخرين لان كتابه للصبي
الذي لا يكون تحصيله الا قشرا فلا ينفعه في التحصيل البصيرة ولا يوجب

الاشتقاق

الرغبة بلا غاية امر ان يقسره المتعلم على حفظ ما في الكتاب وهو لا
يستدعي معرفة مفهوم العلم فلا الغرض منه قوله فتى لم يعرفا هو من التعريف
او المعرفة دفع التقليد بين مبني البناء عاد عوى ان يعرفهما على وجه
المفهوم فان عنت تم والا فلا قوله وقدم الكلمة لكون افرادها جزء وجود
ابدعة للتقديم توقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم وتوقف تحقق
معرفة المفهوم وتوقف الفرد على تحقق الفرد وتوقف تحقق معرفة
الفرد على معرفة الفرد فتدبر قوله قيل هو والكلام مشتقان من الكلم الا
شتقاق ند كلمة الى اخرى لمناسبتهما في اللفظ والمعنى والمشهور في الا[شتقاق]
المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق ويعلم من هنا الكلام
انه يكفي في الاشتقاق ان يكون معنى المشتق منه لازما لمعنى المشتق وقد
استقصينا في تحقيقه في شرح الرسالة العضدية قوله وهو الجرح
بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بالضم فهو اسم قوله لتاثير معانيهما
في النفوس كالجرح ان الكتع بمطلق التاثير في التشبيه بالجرح يكون حاديا
في الالفاظ باعتبار تاثيراتها الحسنة والسيئة لكن قوله دفعه عبرا[ته] يدل
على انه اراد التاثير باصابة الالم وفي تفسير بيضاوي في قوله تعالى فتلقى
ادم من ربه كلمات اصل الكلمة الكلم وهو التاثير المدرك باحدى
الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة قوله بعض الشعراء قال

قال عم كلم الكلام جنة من كلم السهام ٢٤

الشـ

الشـ الكاذبين قاله امير المؤمنين واما المتنبي علي ابن ابي طالب رضي
الله عنه ولم يبلغ ذلك الشـ ولو بلغه لم يرض بان يعبر عنه ببعض
الشعراء قوله ماجرح اللسان اللسان يكون بمعنى اللغة والجارحة وهنا
العبارة تحتملهما قوله والكلم بكسر اللام هنا تحقيق لفظ الكلمة لا للفظ
الكلم بادنى مناسبة في هذا المقام لان معرفة معنى التاء في الكلمة انما
هو بتحقيق الكلم اذ به يعرف ان التاء للفرق بين الجمع والواحد قوله
جنس لا جمع كتمر وتمرة والفرق بينه وبين التمر انه لم يطلق الا على الثلث
بخلاف التمر نشاء من الاستعمال حيث عرض الكلم هنا التخصيص و
التمهاق على وضعه قوله فالكلم الطيب باول ببعض الكلم هنا التا
ويل بعيد عن نطاق الاستعمال جدا اذ ليس من داب اللغة ان يقال
في مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب ويقيد البعض
بالطيب ويلزم ادخال البعض لان الطيب من الكلم بعض فكانه
لمنابع القول الاول ويكون ند شاهد الجنس من غير حاجة الى التا
ويل سيما مثل هذا التاويل بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصو[ل]
والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمع فلما بطل هنا معنى الجمعية
لم يبق نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كانت باقية
لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم يصر جماعة من الكلم

او للفرق بين الجنس والواحد

قوله واللام فيها للجنس لان لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه
المخاطب فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام
الجنس فاما ان يقصد به الجنس باعتبار نفسه كما في الانسان حيوان
ناطق فهي لام الحقيقة من حيث هي هي واما ان يقصد اليه باعتبار
فرد ما فهي لام العهد الذهني كما في ادخل السوق واما ان يقصد اليه
باعتبار كل فرد له فهي لام الاستغراق كما في قوله ان الانسان لفي
خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات الاية واما ان يشار بها الى
من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك يسبق فهمه اليه عند
سماع اللفظ فهي لام العهد الخارجي نحو انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى
فرعون الرسول ثم الجنس لا محالة تحته كثرة وبهذا الاعتبار يتوهم التنافي
في لفظ الكلمة بين اللام والتاء التي للوحدة فاشار الى دفعه بقوله ولا
منافاة بينهما اي بين اللام والتاء او بين الجنس والوحدة ولا يخفى ان
توهم المنافاة بعد دخول اللام لا قبل من ضيق العطن وان دفع
ذلك الى الآن الجم الغفير من ذوي الفطن لان المنافاة بين صيغة الكلم
والتاء لازمة ودفعه بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع
المنافاة بمنع المنافاة بين الجنس والوحدة جواب جدلي الزامي لا
تحقيقي اذ التحقيق ان التاء ليس لوحدة جنس اشار اليه اللام بل
لجعل

لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة في كونها افراد الاحتى لا يصح
جعل كلمتين معا فرد هذا المفهوم وهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعيها
الجنس قوله ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة
على السنة النحاة اشار بايراد الامكان الى الضعف اما اولا فلان كون
اللام الداخل في المعرفات لغير جنس خروج عن جادة التعريف واما
ثانيا فلان لام العهد يكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة
الجارية على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها
وجعل الكلمة بتأويل ما يطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة النحوية بعضه
منه تكلف لا يرتكب الا بعد تكليف تأمل قوله اللفظ في اللغة الرمي
يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها انما صرح بقوله اي رميتها
دفعا لان يتوهم ان المقصود رميها من الفم فلا يصير شاهدا على انه
بمعنى الرمي مطلقا فان قلت من اين علم انه لم يقصد الرمي من الفم قلت
لانه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر قبل
ان تدخل في الفم فان قلت قد جاء في اللغة اللفظ بمعنى النطق فلا يخفى
ان مناسبته بما يتلفظ به اشد فلم لم يعتبره اصلا للمعنى الاصطلاحي
قلت لانه لا بد وان يتصل بالباء عرفا قال في القاموس لفظ به اي نطق
به فالمناسب للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء لا اللفظ لان اللفظ

بدون الصلاح صفة المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمي
هنا وبعد فيه نظر لانه يكفي للنقل التعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم
الى اللفظ والاول وان كان اقرب لانه صفة اللفظ لكن الثاني اقرب
لانه يخص اللفظ ولان اللفظ في عرف اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا
او كثيرا فالاولى ان يجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاح ويكون الا ان
المعنى اللغوي اعم من المعنى العرفي في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما ولم
يعهد فيما بين ارباب الاصطلاح النقل من المعنى الاخص الى ما هو
الاعم وانما العادة هو العكس فلذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى
الرمي قوله ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ انما
اعتبر جعله بمعنى الملفوظ ليكون من قبيل نقل اسم العام الى الخاص
لان مناسبة العام الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل
ابتداء فان قلت في جعل اللفظ بمعنى الملفوظ فساد تكلف او ارتكب في
نقل اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ به الانسان قلت فرق بين جعل اللفظ
بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ به فان الاول نقل المصدر
المطلق الى مفعوله مطلقا والثاني نقل المصدر المطلق الى قسم من انواع
مفعوله ومناسبة الاول اتم كما لا يخفى وينقدح هنا وجه اخر وهو
ان يجعل اللفظ بمعنى الرمي من اول ابتداء فيكون من قبيل نقل العام الى

الخاص

الخاص ثم يجعل لما يتلفظ به فيكون نقلا لاسم المتعلق الخاص الى المتعلق
الخاص قوله مهملا كان او موضوعا المشهور في كلام النحاة مهملا كان
او مستعملا وانما عدل لان المهمل ما لم يوضع وهو يقابل الموضوع لا
المستعمل فكانهم قصدوا بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل ما لا يمكن
استعماله وبعد ما ذكره اولى لان المتبادر من المستعمل المستعمل بالفعل
قوله واللفظ الحقيقي لا يخفى انه اذا وقع اللفظ لما يتلفظ به الانسان
حقيقة او حكما فالمستكن في اضرب ايضا لفظ حقيقي فالصواب ان
يقول فالمتلفظ به الحقيقي قوله فلم يوضع له فليس في اضرب الا
الفاعل المعقول من غير ان يكون فاعل ملفوظ فاكتفى بفهمه من غير
لفظ عن اعتبار لفظ قائم مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام
الملفوظ ايضا كجعله جزء الكلام المعقول وهو ليس من مقولة معينة
بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة
الصوت اذا ارجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف
والصوت اصلا ليس على ما ينبغي فاحفظ فانه مما خفي على غيري حتى
قال بعض الفضلاء لا ادري من اي مقولة قوله هو فليت قوله
بلغني قوله والدوال الاربع وكذا امثاله مثل ضرب النقاد الدال على
ركوب السلطان والنصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطرق

الطريق

قوله لانه لم يقصد الوحدة لان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصدها
في الكلمة بل لانه يحتاج لا قصدها فيها اليه قصد فيما فيها ليصدق فيها
بلحوق التاء على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم لكن الكلمة الواحدة
واللفظة الواحدة عند الجمهور ما وضع لمعنى مفرد لمناط الوحدة
عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه جعل مناط الوحدة
ان لا يصح التلفظ بها مرتين حينا من الاحيان فعبد الله عنده
ليس كلمة لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى الاصلي قوله د
المطابقة غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر لا يحمل التانيث
والتثنية والجمع وان اريد به معنى الصفة صرح به صاحب الكشاف
في قوله سماحة تكون حرضا او تكون من الهالكين وانما قال غير لازمة
اكتفاء بادنى ما يكتفى قوله مع كون اللفظ اخصر وايستتبع ايضا
اخصر بما يستتبع اللفظة تدبر وبكلمة المفرد محتملا لاحتمالين فيذ
هب نفس السامع كل مذهب ممكن قوله الوضع تخصيص شيء بشيء
الاولى تعيين شيء لشيء ليظهر تعلق لمعنى بقوله وضع للملابسة
انه ان اريد بتخصيص شيء بشيء جعل المعنى مخصوصا بالموضوع
يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا
بالمعنى يخرج وضع المشترك قوله حيث متى اطلق كما في الالفاظ

او احس كما في الفعال والمراد باحس ابصر ليحسن مقابلته مع اطلق
لا علم يقال احسست اي اذا ابصرته او علمته على ما في القاموس
والاولى ان يسمع ليزيد حسن مقابلته مع احس اذ السماع كما
حساس بفعل المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد الا انه
اراد ان ينصرف الاطلاق الى معناه العرفي وليس في السماع عرف
فاعرف قوله واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا فلذا لم يكتف
باحس وكذا الحال في الوجه الثاني قوله ولا يبعد ان يقال انه ويكفي
ان يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا لانه بل اكتفى بالتبادر
من الاطلاق كما اكتفيت به ويرد على الوجهين تاتي المجاز للمعنى
المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه اهل اللسان
اي اللغة في محاورتهم يفهم منه المعنى المجازي لانه شاع من قول
الاطلاق في الاكتفاء بمعونة القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد الو
ضع بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص
للوضع وان كان من افراد الوضع للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او
معتبرا مع قرينة والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق
الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع
لحرف يفهم معناه اجمالا والدلالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة

يحمل المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة فلا اشكال
اصلا فلما نزلت آخر بحثه ان اوب الى شرح الرسالة الوضعية وكنت
من الرجال اعرضنا عنه في هذا المقام لانه مما وقف في انفه الاطفال والله
الله المنح وعليه التكلان وعنه نسأل معرفة حقيقة الحال الحصل المقال
قوله المعنى ما يقصد بشيء اي اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد **قوله**
وهو اما مفعل اي لغة ويرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله فليس
ما يقصد باللفظ تحت المقصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان
بين المفعول والظرف مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الآخر فظهر
بهذا انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظ
قوله او مصدر ميمي بمعنى المفعول اي لغة واما اطلاقه اصطلاحا فنوع خص
من المصدر الميمي بمعنى المفعول لان المصدر المذكور بمعنى المقصود
سواء قصد بشيء اولا والمصطلح هو المقصود بالشيء فنقل المعنى اليه
نقل اسم العام الى الخاص وذلك ان تجعل منقولا الى المعنى الاصطلاحي
ابتداء من غير جعله بمعنى المفعول كما سمعت في اللفظ فالفرق بين اللفظ
والمعنى مما لا يدعوا اليه معنى **قوله** او مخفف معنى اسم مفعول خفف بحذف
احدى اليائين وتبديل الكسرة بالفتحة التي هي اخف وقلب الياء الاخرى
الفا وهذا اقرب الوجوه معنى وابعدها لفظا مع انه لا يوجد له نظير

في كلام العرب **قوله** ولما كانت المعنى ماخوذا فان قلت كما ان المعنى ماخوذ
في الوضع كذلك الدال ماخوذ فيه وهو الشيء الاول فلا بد من تجريد الو
ضع عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى ضميره فلا وجه للاقتصار على بيان
التجريد عن المعنى قلت لم يقصد الى بيان التجريد لذاته لانه مما يعرفه كل
ناظر فاضل او قاصر بل قصد اليه ليتوصل به الى امر بديع تفرد به بعد جماع
الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا محرجا لا بيانا للواقع والتجريد
عن الشيء الاول لا مدخل له فيه فان قلت اي فائدة في تجريد الوضع عن المعنى
واستعماله في جزء معناه مجازا وذكر المعنى مع انه لا يناسب مقام التعريف
ومناسب الاختصار قلت دعا اليه الاحتياج الى تقييد المعنى بالا
فراد الآن بهذا نعتبر كون المفرد قيدا للمعنى **قوله** تخرج المهملات والا
لفاظ الدالة بالطبع الدال اي دال لعلاقة لازمة لنفس الدال فالدلالة
عقلية كدلالة لفظ دير على وجود اللافظ فان العقل يحكم بكونه دالا
بملاحظة حال اللفظ في نفسه والا فان كان العلاقة كونه الطبيعة
لاحداث الدال عند وجود المعنى فطبيعية كدلالة اخ على وجع الصدر
فان نفس اللفظ وتحققه لا يقتضي ذلك بل بملاحظة حال الطبيعة
وانها مقتضية لاحداث اللفظ حال حدوث المعنى والا فان كان الدلالة
لاجماع طائفة على كون الدال علامة للمعنى فالدلالة وضعية فان قلت

لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا قلت لان الدال بالعقل ليس الا
المهملات والدال بالطبع والدال بالوضع والثالثة لا تخرج بقيد الو
ضع نعم انه لا حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لانها داخلة في المهملات
الا ان يقال صرح بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها لان فيها مزيد الا
لتباس بالكلمة لدلالتها والمراد بقوله خرجت المهملات المهملة لا الكلمة بقي
قوله وبقيت حروف الهجاء لان حروف الهجاء ايضا مهملات والهجاء تقطيع
اللفظ بحروفها فحروف الهجاء حروف يقطع اللفظ بها اي حروف ركب منها
اللفظ نعم اذا جرد الوضع عن المعنى لا يخرج به مثله جسق ودبز لانه
عين للتلفظ به قوله وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا
بازاء المعنى فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة الاستفهام
ولام الجر وواو القسم والعاطفة من حروف الهجاء وغير ذلك فلا تخرج
بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا القيد الا ان
يقال قوله الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى لتقييد حروف
الهجاء وليس صفة مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم الا باخراج قوله لمعنى
بعض حروف الهجاء لا نقول حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء
لم توضع لمعنى فينبغي ان يخرج من التعريف كلها لا بعضها لانا نقول
نعم لكنه لا يخرج الموضوع لمعنى منها بقوله لمعنى كما لا يخرج الدال بالعقل

من الا

من الالفاظ الموضوعة لمعنى من حيث انها دوال بالعقل بقيد وضع
بل خروج جميع تلك الامور باعتبار قيد الحيثية في التعريف قوله
فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر الاولى فقد وضع
بعض الكلمات بازاء بعض آخر ليتضح فساد التعريف لعدم صدقه
عليه قوله فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى اعلم انه لو قال المصنف
وضع لمفرد لكان التعريف اخصر واسلم الا انه ادرج المعنى لفائدة
تظهر فيها فان قلت بعد تعريف المعنى بما يقصد بشيء كيف يصح هنا
السؤال قلنا لما تقرر عند السائل مقتضية وهي ان المعنى لا يكون
لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى خص كلامه تعريف المعنى
لما سوى اللفظ وتخصيص كلامه في التعريف سنة مؤكدة قوله المعنى
ما يتعلق به القصد فيه انه ان اراد ان مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق به
القصد بعينه وظاهر البطلان لان المعنى ما يقصد بشيء وهو اخص
مما يتعلق به القصد وان اراد صدق ما يتعلق به القصد على المعنى
صدق الاعم على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ كون المعنى اعم
الا ترى ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من اللفظ
كون المعنى الفرس كون الانسان اعم منه ويمكن ان يقال انه اراد الاول
واللام في القصد للعهد الخارجي فيكون الى القصد بشيء نعم لو قال ما

يقصد بشيء لكان اوضح واخصر **قوله** وهو اعم من ان يكون لفظا او
غيره لا يخفى ان هذه طبيعية والطبيعية لا تنتج في الشكل الاول الا
ان يقال نفي انتاج الطبيعية في كبرى الشكل الاول نفي كلية الانتاج
اذ المعتبر عند الميزانيين الامور الكلية والانتاج في هذا المقام
بين كما في قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان كلي **قوله** بعض الكلمات
المفردة لا فائدة في هذا الوصف **قوله** فكيف يكون موضوعا للمفرد لم يقل
المعنى مفرد لئلا يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى ويتضح انه با
عتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا السؤال انما يتجه على تقدير كون
المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة للفظ لم يتجه **قوله** قلنا هذا الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكن الحاصل انها اسماء مفردة و
الفاظ مركبة فنقول ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغي
ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفردا وان كان لا من حيث انه معنى
مركبا فاحفظ الفائدة الموعودة **قوله** وقد اجيب عن الاشكال بانه
ليس هنا اي فيما بين الالفاظ المستعملة في مقام الحكم لا ينهض على احد
الجواب عن الاشكال بالمنع اي لا نسلم وجود مادة نقض التعريف في لغة
العرب في شيء من الاشكال الا انه ذكر المنع في صورة الدعوى مبالغة
في وروده فمقابلته بالنقض خارجة عن قانون المناظرة واما الاتف

اثبات

اثبات المقدمة الممنوعة بامثال الضمائر الراجعة الا ان يقال
المراد بهذا الحكم الحكم بان كل ما يستعمل في مقام افادة اللفظ موضوع
لمفهوم كلي في كرسند المنع ان يكون هيهنا لفظ موضوع للفظ فان
قلت يكفي لسند المنع احتمال ان يكون موضوعا لمفهوم كلي ولا يجب
الجزم به فلو الحكم الكلي على الاحتمال لم يوجب النقض قلت ظاهر الكلام
الحكم الجازم دون الحكم الاحتمال الجزئي على الظاهر واورد النقض عليه
فلو صرف عن الظاهر يصير ما ذكره النقض مثبتا للمقدمة الممنوعة نعم
الكلام عن الظاهر لا يدفع مادة الشبهة فلا ينفع نفعا معتدا به والمراد
بامثال الضمائر الاسم الموصول الذي اريد به لفظ مفرد او مركب
الذي قلت فيما اذا قلت زيد او زيد قائم واسماء حروف التهجي و
اسماء السور والكتب وليس اسم الاشارة المشار به الى لفظ مفرد او
مركب من هذا القبيل لان وضع اسم الاشارة للمبصرات فاستعماله
المجازي في كلمة او مركب لا يحقق مادة النقض **قوله** فان الوضع
فيها وان كان عاما انما قال وان كان عاما اشارة الى ما ليس الوضع فيه
عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب **قوله**
فليس هناك مفهوم كلي اي مقام وضع امثال الضمائر وقيل في مقام جمع
الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى انه لا يتم في مثل الضمير فافهم **قوله**

هو الموضوع له في الحقيقة قيد الموضوع له بقوله في الحقيقة لانه هنا
مفهوم كلي يجعلونه الموضوع له مجازا فيقولون ضمير الغائب مو
ضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له
مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم **قوله** وهو اما
مجرور على انه صفة للمعنى لا يقال الاولى حينئذ الاقتصار على مفرد
لما مر **قوله** ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه هنا يقتضي ان لا
يكون الافراد صفة للمدلول بالدوال الاربع والظاهر انه كذلك اذ
لم يوجد بل لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد و
التركيب بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة
اذ لم يوصف اللفظ الدال بالطبع او العقل بشيء منهما فاطلاق
التعاريف يبنى على الاهمال او يبنى على الاختلال والتعريف الصحيح ما لا يدل
جزء لفظه الموضوع على جزء معناه **قوله** وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع
للمعنى المتصف بالافراد بناء على انه اذا علقت فعلا او شبهه بصفة
يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب ان ما تعلق به ذلك المتعلق
كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المتعلق ولا يستفاد
خلاف ذلك الا بضرب من التجوز وانما سمي الافادة للحقيقة
ايهاما لضعف المفاد لا لضعف الدلالة فانه كما استفاض بالمعنى

الثاني

الثاني جاء بالمعنى الاول وقيل كنى به عن ضعف الدلالة لظهور المادة
التجوز بحسب المقام فلا يخفى عليك ان مثل هذا الايهام لازم من
تعلق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع المتصف بالمقصودية
بشيء مع ان المقصودية بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه فكانه لم
يتعرض له لانه بصدد تزييف جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما ليتأتى
له ان يقطع عن المعنى ويجعله صفة للفظ ولا يستبعد هذا التو
سيما اذا ثبت ما قال الشيخ الرضي ان الافراد صفة المعنى عند النحاة
وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين ولا مدخل لتوجيه ما يتوجه
على تعليق الوضع بالمعنى في ذلك الغرض **قوله** كما يرتكب في مثل من قتل
قتيلا في قوله م من قتل قتيلا وله بينة فله سلبه **قوله** فلا بد من
بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية لان المتكلم البليغ
لا يظن به ان يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة **قوله** والاخر مفردا
لا يخفى لطف هذه العبارة **قوله** وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الو
ضع على الافراد فتجوز باستعمال الماضي في تقدم الوضع على الافراد
لنكتة فلا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى
ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان كوصف الوضع معمولا لشيء
اختار فيه صيغة الفعل كما ان الاصل في الصفة الافراد فاختار فيها

لا سمول له متعددا الافراد ولهذا قدم الصفة الاولى لانه لو قدم الثانية
لاوهمت تقيّد الافراد على الوضع كما يوهم جعل صفة للمعنى فلانه علامة
اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفظ
ليذهب نفس السامع الناظر في تعريفه كل مذهب ممكن فلانه لو قدم
لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس
ومن قال تقديم الوضع ايضا للتنبيه على انه فقد قنع في مقام
الشهرة بما لا يقنع به الاعلام المقدمة قوله او من المعنى ولم يتقدم عليه
مع انه نكرة لانه لا يتقدم الحال على ذى الحال المجرور قوله وهذا القيد
كاف لصحة الحالية لا دخل للصفة الذاتية في الحالية ولا يتفاوت بها
الحال كما يوهم قوله وهذا القيد كاف لصحة الحالية قوله مثل الرجل قيل
وكذا رجل لان التنوين كاللام كلمة فرجل كلمتان عدتا كلمة واحدة
لشدة الامتزاج وهذه قرينة بلا مرية لان الاعراب جرى على الرجل قبل
التنوين فلا بد لجعلهما كلمة واحدة قوله واعرب باعراب واحد
الانسب ان يجعل واحد مضافا اليه لاعراب لا صفة وان يدعو اليه
ما يقابله من قوله مع انه يعرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع
اللفظين باعراب لفظ واحد وبهذا اندفع ما يقال انه يستفاد من
العبارة ان حق قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه للامتزاج اعرب

بواحد

بواحد وليس كذلك اذ تاء التانيث مبنى الاصل ويجاب بان المراد بما عرب
باعراب واحد كيف يكفيه واحدة مع ان كونهما كلمتين يستدعي كونهما منسوبين
مكفيين بكيفيتين قيل ان ما ذكره انما يظهر في قائمة وبصري وحبلى
وحمراء دون الرجل والمثنى والمجموع بالواو والنون فان المعرب في الاول
قبل ليس الا الجزء الثاني وفي الاخيرين الجزء الاول لان علامة التثنية و
الجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه نظر لان المثنى والجمع اعربا بجعل
احرف من الاخير الصالح لان يجعل اعرابا اعرابا فصح فيهما ان المجموع
اعرب باعراب لفظ واحد واما الرجل وان صح ان يجعل المعرب فيه
المعرف دون المجموع لكنه لحق ببصري وقائمة لاشتراك شدة الامتزاج
فلم يرضوا الحكم قاعدة شدة الامتزاج فليس ههنا اقل كسر وفتح في الزجاج
حتى يكون ذا انفة الناظر فيه الاجاج قوله ولا يخفى على الفطن العارف
بالغرض في القاموس عرف علم وعرف بذنبه اقر به قوله فمثل عبد الله
خرج عنه فانه لا يقال للفظه واحدة وجه ذلك بان اللفظ الواحد
لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبارنا ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين
باعتبار وضعه الاضافي وفيه ان ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني
في شرح مختصر الاصول للمصنف ان عبد الله اسم باتفاق
النحاة وكل اسم كلمة كذلك ونحن نظن ان اخراج عبد الله من تعريف

المفصل فرية بلا مرية كيف وقد قال في المفصل بعد تعريف الكلمة
بهذا المعرف وهي جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف ثم
قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير
متناول ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد
نحو زيد وعمرو وبكر والمركب اما جملة واما غير جملة اسمان جعلا
اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف
وامرئ القيس والكنى ثم انه يخرج من تعريف الكلمة بعلبك
على انه يناسب ان يدخل في تعريف الكلمة لكونه معربا باعراب
واحد على ان غرض النحويين بيان حال اخر الكلمة مطلقا بل على وجه
يتميز به ما هو حالها باعتبار الحال عما هو حالها باعتبار الاصل
وعلى وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حالها
لها باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون عبد الله داخلا في
حد الكلمة لينبني ان الاعراب فيهما ليس باعتبار الحال بل باعتبار
الاصل وكون بصري خارجا عنه لينبني ان اعرابه على ضرب من التسامح
واجرائه مجرى الكلمة قوله ولم يخرجه لترك لكان انسب وكان تقول
المراد بالمفرد حقيقة او حكما قوله كون الشيء بحيث يجب ان يفهم منه شيء آخر
فان كان منشاء تلك الحيثية جعل الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة

وضعية

وضعية وان كان كون الشيء الاول مقتضى الطبع عند عروض الشيء
الثاني فطبعية والا فعقلية قوله فبعد ذكر الوضع لا حاجة آه فيه
انه بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء العادة
عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا ان يقال
ليس ذكر الوضع في التعريف بمجرد قوله وضع بل بقوله وضع لمعنى ولا
يخفى ان هذا المجموع يستلزم اعتبار حقيقة الوضع في التعريف
قوله كدلالة لفظ ديز المسموع آه اختار مهملا للتمثيل وقيده بالسماع
من وراء الجدار ليتمحض فهم اللافظ بسماع ديز ودلالة اللفظ لنفيه
المدلول العقلي فيظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان
للفظ معنى فيلوح للفظ دلالتان فلا يظهرها قصد بالتمثيل كمال
الظهور ولو كان اللافظ مرئيا لم يظهر ان فهم المعنى للمشاهدة او لدلالة
اللفظ قوله فبعد ذكر الدلالة آه فيه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد
الدلالة ما يستلزم الوضع لان افراده فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع
قوله كما في المفصل فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف
قوله اي منقسمة اشار الى ان هذا الخبر لم يقصد به بيان الحكم للكلمة
بل قصد به تكميل تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا بضم قيود اليها
تحصل اقسامها كما حقق ان لا حكم في التقسيم وانه من تتمة التعريف

ويظهر لك ضم القيود بملاحظة تفصيل الاقسام فان ما ذكره في نوع وهو
كلمة دلت على معنى في نفسها فلم يقترن باحد الازمنة الثلثة وكلمة
دلت واقترنت لذلك وكلمة لم تدل كذلك فليس تقسيم الشيء الاعم
قيود اليه ويحصل بضم القيود مفهومات هي بالنسبة الى هذا الشيء
يسمى اقساما ويسمى هذا الشيء بالنسبة اليها مقسما ويسمى كل قسم
بالنسبة الى قسم آخر قسيما والغالب في التقسيم تصحيح حصر المقسم فيما
يذكر من اقسام وقد يخلو عنه فلذلك قال منحصرة فيها والحصر المقصود
بان يحكم بنفس مفهوم التقسيم من غير ضميمة التفات الى ما هو خا
رج عنه وهو عقلي والا فاستقرائي هذا هو المشهود لكن كثيرا اما
يوجد حصر لم يكن فيه مفهوم التقسيم ولا تعلق بالاستقراء بل يستعا
ن فيه بتنبيه او برهان فيقال هناك قسم ثالث حقيقي بان يسمى حصرا
قطعيا والحصر المراد هنا اي عقلي او على انه استقرائي قد بيناه
في شرح الكافية في هذا المقام ثم قال المص لانها يتعلق بما يفهم من الجملة
من معنى الانحصار ويكفي هذا القدر للظرف عند بعض النحاة من غير
حاجة الى اعتبار لفظ في نظم الكلام وبه يشعر سوق كلام الش وبعض
النحاة يقدرون عامل الظرف هكذا انحصرت لانها **قوله** اي الكلمة
لما كانت لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعده الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا

كذلك

كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال الله تعالى فلما كتب عليهم
القتال اذا فريق منهم او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد
يكون مضارعا هذا كلام الرضي فقوله في آه جملة اسمية مع الفاء
جواب لما بلا اشكال **قوله** اما من صفتها عدل عن التقدير المشهور
من حذف المضاف من اسم ان اي لان حالها مع ان فيه تقليل
حذف ولقد احسن لانه يحوج الى صرف قوله الى الحرف واخويه
عن الظاهر المتبادر لكن فيه ان الظاهر اسقاط كلمة من المستد
عية لتقدير متعلق مع ان في تقدير مجرد صفتها على ان يكون مبتداء
خبره انه تدل على معنى ومنهم من قال ادراج كلمة من لان حصر الصفة
في الدلالة وعدمها باطل لوجود صفات لا تحصى للكلمة وقد سعى
لان حصر بعض الصفة ايضا فيهما باطل لان كل صفة من الصفات
التي لا تحصى يصدق عليها انها من صفة الكلمة على ان معنى حصر
التقسيم ليس الا انه ليس المقسم خارجا عما ذكره في التقسيم وليس المعنى
على انه ليس له امر آخر وراء ما ذكر في التقسيم الا يرى ان معنى قولنا
الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الانسان لا يخلو عنهما لا انه
لا يكون له غيرهما لظهور ان له صفات لا تحصى وهناك تقدير آخر
اخفى اي ذات انه تدل ثم تاويل اخف وهو جعل انه تدل بمعنى

الدلالة تركهما لكونهما مستفيضين مشهورين فاكتفى بالتنبيه على
ما قصد بذكره من التنبيه على قصود بيان غيره وهنالك تحقيق
ذكره سيد المحققين وهو انه لا حاجة الى تقدير للوقف بحسب المعنى
بين صريح المصدر والفعل المأول بدخول كلمة أنْ وأنّ لان رجع
الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تأويل
والثاني يرتبط به من غير حاجة الى شيء منهما حيث يقعان عمدة في الكلام
الاولى حيث لا تدل على معنى في نفسه بحثا وبينهما في اللزوم عنهما الا في التخفيف
حتى يكون المصادر مثلا افعالا والماضي والحال والاستقبال الحال
ما انت فيه في زمن التكلم بالدال على الزمان والماضي ما تقدم عليه
والاستقبال ما تأخر عنه قوله مأخوذ من السمو هذا ما جرى عليه البصر
يون والاخذ من الوسم سمة الكوفيين وشواهد كل من الفريقين
في الكتب المبسوطة ولا يخفى ان المتبادر من كلامهم هنا ان النحويين
اخذوا الاسم لهذا القسم من السمو والوسم والظاهر انهم نقلوه من
معناه اللغوي الى المعنى الاصطلاحي فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال
على الشيء كما في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء في القاموس اسم الشيء بالضم
والكسر وسمه وسماه مثلثين علامته واللفظ الموضوع يطلق على
الجوهر والعرض للتمييز نعم لو كان الاختلاف في مأخذ الاسم اللغوي

لم يكن

الاصل
الاسم في الاصل سمو فقلبت بالمكان فصار وسم فقلبت الواو بالهمزة كما في اشاح فصار اسم محمود ٢

لم يكن بعيدا تأمل قوله لتضمنه الفعل لكن ان تقول ليس بتضمن الفعل في انه
لم تصلح له كالفعل قوله وذلك لانه قد علم به اي بوجه لحصر الاول لانه
قد علم بوجه الحصر قوله والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها الخ الا انه ترك
لكن قوله فالكلمة مشتركة لا دخل لها فيما هو بصدده من انه علم به لكل
واحد حد بمعنى المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف
قدر مشترك بل يتحقق بمجرد المميز الا انه اراد تحقيق المعرف لكل
وتوضيحه ايضا قوله وليس المراد بالحد هنا الا المعرف الجامع المانع
يعني عند الادباء بمعنى الحد ذلك كما صرح به المص في مختصر الاصول فلا يرد
منع انه ما علم حد لجواز ان يكون المميز او المشترك خارجا عن حقيقة
هذه الاقسام ولا يحتاج الى الدفع بان حقيقة الانواع الاصطلاحية
اعتبارية جميع ما اعتبره المصطلح في مفهومها وجميع ما ذكر هنا داخل
في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من المعرفات حدودا لها قوله ولله
در المص جملة يمدح بها بكثرة خيره وتحقيقه سيجيء في بحث التمييز
والمراد هنا انه در المص شفقة على المتعلمين حيث لم يهمل في التعليم
جانب الذكي ولا الغبي ولا المتوسط والمقصود منه بيان فائدة قوله
وقد علم به قوله الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا الا يظهر
داع الى ترك بيان المعنى اللغوي للكلمة وهو اللفظة وتخصيص المعنى

اللغوى للكلام بالبيان ولا يخفى ان الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحي
من الكلام لشمول الكلام الكثير دون الكلمة فان الكلمة لا يناسب
المعنى الاصطلاحى للكلام فتخصيص كل من اللفظين بما خصص له
في اصطلاحاتهم بمجرد التميز بينهما في الاسم ومن المعاني اللغوية
للكلام ما يكون مكتفيا به في اداء المراد على ما في القاموس فلا يخفى انه اشد
مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه **قوله** فالمتضمن
اسم فاعل انما عقب المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان يجعل
اسم فاعل لتخصيص الصورة الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام
فينبغي ان يرعى ولا يترك فاحفظ ولا تغفل عنه في نظائره فعلى من
هذا بانا واجهم مع عشائره **قوله** فلا يلزم اتحادهما اى اتحاد المتضمن
والمتضمن في تضمن كل الاجزاء ومن قال فلا يلزم اتحاد هيئة الكلام
الثنائى فقد ضيق على نفسه المرحب ولو جعل الهيئة جزءا للكلام
لكان تضمن الكلام الكلمتين معنى واضحا غير محتاج الى هذا التدقيق
لكنه لم يلتفت اليه لاحتياجه الى تصحيح الهيئة التي ليست بلفظ جزءا
للفظ ومن قال ان المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد سواء اريد
بالاسناد نسبة احد الامرين الى الاخر او ضم كلمة الى الاخرى فقد سهى
لان شيئا منهما ليس جزءا للكلام بل مدلول له او صفة لاجزائه تامل **قوله**

اى

اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد في سببية الاسناد باعتبار ان
الاسناد صار باعثا لجمع الكلمتين واللفظ بهما فلو قيل ما تضمن كلمتين
للاسناد لكان انسب **قوله** خرجت المهملات اى الصرفة لكن بقي زيد
قائم جسق فان المجموع يصدق عليه الحد وفيه انه فليكن كلاما
على حتى فان ابيت فليجعل الكلمة عبارة عن لفظ موضوع بقرينة
ان البحث النحوى عن الالفاظ الموضوعة **قوله** وبينهما اسناد يفيد
المخاطب الاولى نسبة تفيد في **قوله** دخل في التعريف مثل زيد ابوه
قائم ومثل تسمع بالمعيدى خير من ان تراه **قوله** فان الاخبار فيهما مع
انها مركبات تامة في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظرا لان الخبر عندهم
قائم وفاعل خارج عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة
داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من
الكلمتين حقيقة او حكما **قوله** فانه في حكم هذا اللفظ ولذلك اعرب
باعراب الاسم وجعل مسندا اليه وصح قوله ولا يتاتى الا في ضمن الا
سمين فان المراد بالاسم اعم من الاسم الحقيقى والحكمى ومعنى كون الاسناد
اليه من خواص الاسم انه من خواص الاسم الحقيقى او الحكمى ولا يذهب
عليك ان ادخال مثل ديز مقلوب زيد في التعريف انما يحتاج الى
تعميم الكلمتين لحمل قوله بالاسناد على ما حمل عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن

كلمتين مع الاسناد لم يحتج لانه تضمن كلمتين هو المطلوب ذي مع
الاسناد نعم انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل جُسَق قوله اعلم ان
كلام المص ظاهر في ان ضرب زيدا قائما مجموعه كلام انما قال ظاهر
لجواز ان يراد به ما تضمن كلمتين فقط قيل لا يخفى انه يلزم عليه ار
تكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قلت لا يخفى تحقق
افراد من الكلام في هذا التركيب كتحقق افراد منه في ضرب اقوم
رجلا وهو قائم على تعريف المفصل ايضا فلا ينهض الا خبر المبتداء
في قولنا زيد ضربت عمرا في داره مجموع ما ذكر لا مجرد ضربت وقد اتفقوا
على ان خبر المبتداء ههنا جملة فالكلام الذي هو مرادف الجملة عند صاحب
المفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل خبرا وهكذا في الحال والصفة اذا
كانتا جملتين فينبغي ان يحمل عدول المص عدولا عن عبارة تعريفه لا
عدولا عن مذهبه قوله على الجملة الخبرية الاولى على الجملة الواقعة اخبارا
من غير قيد الخبرية وكانه قيد بها لان الانشائية عنده لا تقع خبرا
والواقعة خبرا مثل زيدا اضربه في تاويل زيد مقول في حقه اضربه وبعد
يتجه ان مادة الافتراق للجملة عن الكلام لا يقتصر على الجملة الخبرية
كما اوهمه العبارة بل من مادة الافتراق اضربه في زيدا اضربه سواء
كان خبرا او متعلق الخبر قوله اخبارا او اوصافا يزاد عليه او احوالا

اوجملة

او جملة قسمية او شرطها فان الحكم في الجزاء عند المص واللام يصح قوله
ولا يتاتى ذلك الا في اسمين ولا يكون تعريفه جامعا قوله وفي بعض الكتب
اعتد بكلامه مع انه خلاف ظاهر العبارة جدا لان مثله لا يرتكب
غير داع فاحتمل انه بلغه من كلام المص ما دل على ان المذهب عنده هنا
ونحن نقول مما يدل على ان الكلام عنده كالجملة ويكذب ما في بعض
الحواشي انه قال المص في بحث حذف الاستفهام ان لما صلة الكلام
لانه يقتضي كون اقام ابوه في زيد اقام ابوه كلاما عنده والا لا يصح
قوله ولما صلة الكلام قوله ولا يتاتى ذلك اى الكلام هذا التفسير
هو المناسب للمقام وحمله على التضمن او الاسناد بعيد عن المرام
قوله الا في ضمن اسمين اى لا يتحقق هذا العام الا في ضمن هذين
الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف والاظهر والانسب
بفهم المتعلم ان يجعل في بمعنى من لكن ينبغي ان يعلم انه لا يتاتى من كل
اسمين لانه لا يتاتى من اسمي الفعل فلا من فعل واسم اى اسم كان لانه
لا يتاتى من فعل واسم فعل نعم يتاتى من فعل واسم اى فعل كان على ما
ذهب اليه المص من جعل اسماء الافعال الناقصة فواعل لها لكن
التحقيق ان يتاتى من فعل واسم اى فعل كان قوله لان التركيب الثنائي
فيه ان حصر التركيب الثنائي في ستة وابطال ما عدا اثنين لا يوجب

الاحصر الكلام الثنائي في اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام فاوله ان
يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا يحصل
بدون المسند والمسند اليه والمسند اليه لا يكون الا اسما والمسند لا يكون
الا اسما او فعلا **قوله** ونحو يا زيد بتقدير اريد او ادعو زيدا فلم يكن من تركيب
الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولما صرح المص بحصره في تقسيم الكلام
دون تقسيم الكلمة وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة في
بادى الرأى بخلاف تعريف الكلمة **قوله** على معنى كائن في نفسه جعل في نفسه
صفة معنى لا متعلقا بدل اى دلّ بنفسه ولا حالا عن ضميره اى دلّ كائنا
في نفسه اى معتبرا في حد ذاته لئلا يفصل بين معنى وصفته اعني غير
مفردة بما ليس صفته لانه وان جاز لكن كون الفاصل صفة اعني
وبين الفهم اقرب **قوله** اى نفسه دل لا نفس الاسم والا لتوقف معرفة
المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور **قوله** فتذكير الضمير بناء على
لفظ الموصول لا يخفى كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن
لفظ الكلمة وتانيث مفهوم الكلمة ليس لذاته كتانيث معنى هند
بل لو انث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التانيث لرعاية لفظ الكلمة
فتذكير الضمير الراجع الى ما دل ليس بموجب داعي اللفظ بل الداعي اللفظ
والمعنى **قوله** ولذلك اى لجعل اداة الظرف بمعنى اعتبار مدخولها لا بمعنى

افادة

افادة المدلول اياه كما هو الشائع في نسبة المعنى الى الشيء يقال هذا المعنى
هذا اللفظ بمعنى يستفاد منه **قوله** الحرف ما دل على معنى في غيره فلا يتجه
انه ما دل على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا في غيره اذ لا معنى لكون المعنى في الشيء الا
كونه مدلولا له ولا يتجه ايضا ان قيد في نفسه في تعريفها يقابل الحرف لعموم
التركيب العرفي ما دل على معنى لا في نفسه كما يقال الدار لا في نفسها كذا وانما
يقال الدار في غيرها كذا لان النحاة اجمعوا على وضع ما يوافق لا في نفسه
في المعنى موضعه وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس في معناه ولا وصمة
في التعريف **قوله** وحصول ما ذكره بعض المحققين يعني السيد الشريف
قدس سره كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد
قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظن لان الناظر
في كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان
عبارته الحالة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التفصيل بهذا
التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة و
الحروف ان الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق فلم تذكر
ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض اخر غير
كونه دالا انها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء في انه بعد الوضع
لا دخل للواضع في الدلالة حتى يكون الدلالة بشرطه متوقفا على ذكر المتعلق

فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل الملخص يستحق ان يقال في حقه ما قال السيد المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى **قوله** كان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره لو قيل كان في الخارج موجود قائم بذاته هو موجود في حد ذاته وموجود قائم بغيره هو موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف وما يقابله وتنويرا تاما لاستعمال في في الحدود الثلث فان الكلمة في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار في الثالث على ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كانه معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار في نفسها من واد واحد فمن قال يظهر من التشبيه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر العرض التابع للجوهر صح ان ينسب الى ذلك الغير بفي كما ينسب العرض الى محله بفي والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم فلم يتدبر فتدبر **قوله** كذلك في الذهن معقول الاول معلوم فلا يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشبه به في المقام

بذاته

بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا فان المدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس **قوله** يصلح لان يكون محكوما عليه وبه الاولى يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا به ليكون وجها لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل فلا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا لنسبة اضافية كانت او تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكونه مضافا ومضافا اليه وكون الشيء مفعولا به ومتعلقا به بما سوى الحرف ثم نقول يستفاد من كلام هذا التحقيق المشهود بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما به لكون معناه غير معقول الا تبعا وآلة لملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا لا يصلح لشيء منهما وان الغير الذي يذكر الملحوظ بتبعيته ويجعل آلة لملاحظته لا بد ان يذكر ويضم معه حتى يفهم الملحوظ تبعا من لفظه وكلا الامرين باطلان فان كل رجل مفهوم ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظته معه لفهم معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذ الحكم آلة لملاحظة ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره وانما يتوقف فهمه من لفظه

على متعلق اذا لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره **فان** قلت اذا كان كل ما هو
موضوع المعنى هو آلة لملاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسما **قلت** حين
الاضافة هو ملحوظ بالذات فيصح تعلق النسبة الاضافية بينه وبين
ما اضيف اليه وبعد تعقل المفهوم المركب الاضافي يجعل المجموع
ملحوظا بالتبع وآلة لملاحظة الافراد **فان** قلت فلا يتم ما سبق ان الملحوظ
تبعا لا يصلح ان يكون طرف النسبة **قلت** لا يصلح ان يكون طرف النسبة مقصودة
بالاحداث وبعد احداث النسبة يصح جعل المجموع ملحوظا بالتبع فالاولى
ان يكون مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح ان يصير طرف لنسبة ما ثم اجعلنا
الكلام اولا على طبق ما جاء في المحكوم عليه وبه **قوله** فالابتداء اذا
العقل **فان** قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين المفهوم الابتدا
ومفهوم من الا بملاحظة الاول قصدا والثاني تبعا وكيف وقد قال فيما
بعد واذا لاحظ العقل من حيث هو حالة الخ يجعل الضمير راجعا
الى ما جعل مدلول الابتدا مع ان مدلول الابتداء كلي ومدلول من جزئي
قلت مدلول من مدلول الابتداء من حيث اضيف الى السير والبصرة
وليس افراد الابتداء الاحصصا وليس لها افراد حقيقية **قوله** كان معنى
مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته لزم تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة
الى ذكره فهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا يكون بهذا الاعتبار

ان يكن

ان يكون مدلولا لمن لكن يصح ان يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كان تقول
كل ابتداء وقوله الاحاجة يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه ومن
حمل على نفي الحاجة عن المتكلم احتاج الى ان يفسر قوله في الدلالة عليه بقوله
من دل على كذا **قوله** لكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع
الضمير الى المعنى لعدم سبوقيتها الة اشارة الى ان الظاهر من النفس العبارة
المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه قرب مرجع الضمير
وشيوع معنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار ضمير بين الابعد
والاقرب فهو للاقرب **قوله** ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار
معناه التضمني دلالة اللفظ على المعنى لانه وضع له مطابقة ولانه جزء ما
وضع له تضمن ولانه لازم ما وضع له التزام والمعنى التضمني هو جزء المعنى
الموضوع له فقد حمل المعنى في التعريف على الاعم من المعنى المطابقي على خلاف
المتبادر اذ المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح به بعض
المحققين في شرح الرسالة الشمسية مع انه لا يحمل اللفظ في التعريفات
على خلاف المتبادر الا لصارف لان هناك صارفا وهو ان المعنى المذكور
في تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم بقرينة وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل
ولا اقتران بالزمان لتمام معنى الفعل اذ لا يتصف الكل في العرف بالاقتران
بالجزء فلا يقال اقترن زيد بيده ولولا ان المراد بالمعنى ما هو اعم من المطابقي

لما احتاج التعريف الى قيد غير مقترن لخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى
في نفسه لانه لا يدل على المعنى المطابقي بنفسه بناء على ما زعموا ان الفعل مو
ضوع للحدث والزمان والنسبة الى الفاعل معين فما لم يذكر الفاعل المعين
لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابقي بدون ذكر الفاعل لامتناع
فهم الكل بدون ذكر الجزء فدلالة الفعل بنفسه ليس الا على الحدث على ما قالوا
والزمان ايضا على ما هو الظاهر واورد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقية
على الضميمة لا معنى للدلالة التضمنية بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان
التضمن لا يوجد بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التضمنية
بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها بدون المطابقة المتوقفة على الضميمة
لان معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية والحدث معنى مستقل
بالمفهومية وانما توقف فهمه على الضميمة بواسطة عدم استقلال ما هو
شرط فهمه بالمفهومية اعني المعنى المطابقي نعم انه لا شك في انه يفهم عند سماع
لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي فكيف يلتئم بينه وبين ما
اتفقوا عليه ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة وهذا مما تحير فيه
العقلاء قديما وحديثا وقد بذلنا فيه جهدنا بلطف من الله وعونه في شرح
الرسالة الوضعية الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال الصفو لانه الا
مرهونة باوقاتها فلا ظفر بينبوع المياه الصافية في هذا المقام

صرفنا

صرفنا اليه الاكباد العطشى والى كنا من ظمئ الماء سليم سعة
ساحة هذا الكتاب لم نخض فنقول وبالله التوفيق لا خفاء في ان اللفظ لا يدل
على المعنى الا بتذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متاخرة
عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زيد تذكر لو ضعه لمعناه
فتحصل معناه عنده في ضمن تذكر الوضع اذ لا يمكن استحضار الو
ضع بدون حضور طرفيه فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر
الوضع دلالة اللفظ لان المفروض ان تلك الدلالة متاخرة عنه
بل لا بد للدلالة من امر آخر يكتسب من اللفظ وهو التفات النفس
من حيث انه مراد اللافظ فقط والنكتة فيه الى التلفظ به
فنقول لما سمع العالم بوضع ضرب على الوجه العام لفظ تذكر الوضع
لذلك الوجه فحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر
الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى
معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالضميمة
فاذا حضر عنده بالضميمة التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد
فشاهد الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية
ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي
من هنا تبين سر ما اشتهر من رئيس العقلاء الشيخ ابي علي بن سيناء

ان الارادة شرط الدلالة **واعلم** انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس مما
يتعجب من دقوعه من مثل كما ذعم كل من بلغه الى الآن فان الدلالة التفات
من اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد فلولا العلم بالارادة لمعنى من اللفظ
لم يتوجه السامع من اللفظ الى المعنى فلم يتحقق دلالة لا على المعنى المراد
ولا على الجزء منه ولا على اللازم ومن هذا تبين ان دلالة المشترك تتو
قف على القرينة وليس ما يسمى تحقيقا من ان الارادة متوقفة على
القرينة دون الدلالة حقيقيا بان يلمح باذنه ويطن فكره عميقا
فحان ان ننبهك على ان القرينة ليس شرط دلالة المشترك بخصوصها
بل المنفرد ايضا قد يحتاج الى القرينة احتياج المشترك لذا صار جزء
اللفظ اخر فكل من لفظ عبد ولفظ الله في عبد الله يحتاجان في
دلالتهما على المعنى الى قرينة صارفة للفظ عبد الله عن ارادة معناه
العلمي فاسالك ان تتامل من الفاضل التحقيق لتعلمك بما عودت
نفسك بقبول من غير توثيق وتصغي الى التتمة ما ادانى اليه من
موافقة دقيق التوفيق **اعلم** ان القول بالفعل موضوع للحدث
والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا لان الفعل لا يخلو بعده الفاعل
فالجاهم تصحيح سر ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل
لئلا يخلو بدون الفاعل ولا اضطرار لمن شرح الله صدره ونوّره

نصرة

نصرة

نصره فنقول لكما المهتدى بى ان الفعل موضوع للحدث مقيدا
بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجملة الاسمية
اذ لا يخفى على المنصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل
هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل
انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا ان دلالة المفرد لا
يكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين
فانما لزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدى معنى الحدث على
وجه لا يستقل لانه ينسب الى شيء فيلزم اسناده الى الشيء لئلا يلغو ا
احضاره على هذا الوجه لغوا **قوله** المراد بعدم الاقتران ان لا يكون بحسب
الوضع الاول لم يكتف بقوله بحسب الوضع لانه لا ينفع في ادخال
الاسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان الا ان يتكلف
الوضع للمعنى الثاني في الافعال المنسلخة عن الزمان فالانسلاخ
لتحقق امارة الوضع فيهما وهو فهم المعنى بلا قرينة ولشهادة صحة
تعريف المص لهما بالوضع واما نفع التقييد بالوضع الاول فباعتبار
ان مثل يزيد علما يدل على معنى مستقل هو الذات غير مقترن بحسب
الوضع الاول فهو الوضع الفعلي لانه لم يكن الذات داخلة في الو
ضع الفعلي واسماء الافعال دالة على معنى مستقل هو الحدث غير

ذكر الفاعل مع الفعل

ولغير الزمان في الافعال

مقترنا في الوضع الاول لان الوضع الاول لها انفس الحدث فهذا
المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن والافعال المنقولة
دوال على معان مستقلة مقترنة في الوضع السابق وهو الوضع
النوعي لما قلنا في الوضع النوعي موضوعة لهذا الحدث والزمان
هذا ولا يخفى ان اسمية اسماء الافعال اعتبرت باعتبار وضعها
للمعنى الحالي وعدم اقترانه باعتبار الوضع الاصلي فذلك بعيد
عن الاعتبار اذ الاليق ان يكون مدار الاسمية على وضع واحد
فلا يكون وضع لغوا ومعتبرا لاعتبار شيء في اسماء الافعال مثل
دونك وضعها الاول وهو الوضع الظرفي لغو في اعتبار اسميتها
والا لم يكن كلمة ومعتبر فيها لان عدم الاقتران انما يتحقق به
الثاني معتبر لانه باعتباره يكون كلمة ولقولنا باعتباره لا يكون غير مقترن
قوله على وزن فوقات كتب على الحاشية الدجاجة تقوقي اي تصيح
قوقانا وقيقاء على وزن فعللة وفعلالا **قوله** او عن المصادر التي بمعنى
او عن معاني المصادر التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا والمعنى
ان هذه الاسماء منقولة عن معان بينها وبين نفس هذه الاسماء لان اللفظ
انما ينقل عن بعض معانيها لا معنى اخر لا عن معنى لفظ اخر فكان تلك
المصادر في الاصل اصواتا عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا تأمل

قوله او عن الظرف يعني او عن معنى الظرف والجار والمجرور **قوله** فانه
على تقدير اشتراكه اشارة الى الاختلاف اذ الاقوال فيه ثلثة ثانيها
كونها مجازا في الاستقبال وثالثها كونه مجازا في الحال **قوله** يدل على
زمانين معينين من الازمنة الثلثة فتدل على واحد معين في
ضمنهما قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا يدل
الا على زمان واحد **قوله** لما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر
بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة او ليفيد معرفة الاسم في الجملة
واستيانه عن اخويه لمن لا يرجى منه فهم تعريف الاسم لغاية غمو
ضه وتوقف معرفته على تعقل استقلال المعنى مع انه كالهادئ لا يستقل
بفهم كثير من المخاطبين ببعض الكتاب وبلك ان تقول هذه
بيان احكام مشتركة بين الاسم قدم على التقسيم وذكر الجزء على سبيل
التقريب لشركته مع ما ذكر في الاختصاص **قوله** فقال ومن خواصه
منبها من اول الامر ولذا قدم على المبتدأ وليس التقديم للحصر والا
لفاد ما ذكرنا لم يتجه ان التنبيه على البعضية لا يستدعي ذكر من ه
لحصوله من مشاهدة ما ذكر ثم لا بد من ذكر من ليصح ربط صيغة
الجمع الدال على الكثرة بالامور الخمسة من غير ارتكاب تجوز **واعلم**
ان التنبيه المذكور مبني على ان ملاحظة الربط متأخرة عن ملاحظة

العطف واللام يفيد كلا من الا ان كل واحدة من الامور المذكورة بعض
من الخواص وليس التنبيه المذكور خفيا فان كان تقدم ملاحظة الربط
اشبع لان افادة ان كل واحد منها مختص ببعض من الخواص من توضيح
الواضحات بل من توضيح ما هو اوضح من ان يخفى فالعاقل يحمل العبارة
على ما يفيد العبارة لا يرضى **قوله** خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد
في غيره فسر الاختصاص بنفي الوجود في الغير على ان النفي في قوله لا يوجد
راجع الى القيد كما هو الاعرف عند ارباب الادب واعرف في استعمال
البلغاء العرب فيكون ما له انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره لمن قال
قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص فلم يتدبر او تدبر
فلم يتذكر والمراد بالخاصة ههنا الامر المختص محمولا كان اولا دون ما
عبارة عن الخارج المحمول على الشيء اوجب في الكلام المصنف تكلفا ت لا
تخصى وتعسفات لا تخفى **قوله** دخول اللام اي لام التعريف شاع
اللام فيما بينهم في هذا القسم بحيث ينصرف اليه من غير حاجة الى التعريف
وجعل اللام فيها عوضا عن المضاف اليه يخرجها عن عداد قرينتها
فلو لم تاب عن ادنى تكلف لا قلت بلام التعريف وما على صورته له
فيشمل اللام الموصولة فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل الا على اسم
الفاعل واسم المفعول كما تعرفه في بحث الاسم الموصول والالف و

اللام

اللام الزائدة والالف واللام التي هي جزء الكلمة كما في النجم ولو قيل
المتبادر من اللام جميع هذه اللامات لم يبعد **قوله** ولو قال دخول
حرف التعريف لكان شاملا الميم في مثل قوله صلى الله عليه وسلم على
لغة حمير ليس من امبر امصيام في امسفر في جواب سائل من حمير
قال امبر امصيام في امسفر **قوله** لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته ولم
يخصص الامور المذكورة بالتعرض الا لشهرتها بل نقول لو قال
حرف التعريف لم يتبادر منه الا ما يتبادر من اللام ويكون تطويلا
بلا طائل وقلما يستفاد منه اختصاص غيره وان كان شاملا الميم
وحروف النداء كلها او بعضها فتامل وانما تعرض لعدم التعرض لبعض
اقسام اداة التعريف دون سائر الخواص لان في تخصيص التعريف
باللام ايهام عدم اختصاص الباقي من اقسام اداة التعريف كما
ان في تخصيص الجر من بين اقسام الاعراب الدالة على عدم اختصاص
باقي اقسامه **قوله** وفي اختياره اللام على الالف او الالف واللام ولتعريفا
منه اختياره على حرف التعريف انه وان لم يكن سوق الكلام له
يمكن ان يكون اختياره اللام لانه ثابت مع الاسم المعرف وجودا وابتدا
بخلاف الهمزة وال فيوافق بجعله علامة يعرف بها الاسم **قوله** اشارة
الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه لان الحق في هذه المسئلة

وان كان للخليل اعلى كعبا منه صرح به المحقق الشريف قدس سره
في شرح الكشاف ويشهد له ما قال في اعراب الفاتحة لم يبق احد
مثله من علماء النحو ولم يخلف احدا مثله **قوله** لتعذر الابتداء بالساكن
فان قلت ما فائدة وضع اللفظ ساكنا او ساكن الاول حتى
يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام قلت حصول الخفة
في اثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الاعلام ونصرة مذهب
سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فيناسب
ان يكون دليله ايضا حرفا ساكنا قلت بل الانسب ان يكون دليل متصفا
بنقيض ما اتصف به دليل نقيضه **قوله** واما الخليل فذهب الى انها ال
فكان همزته في الاصل للقطع جعل للوصل طلبا للخفة المدعوة
لكثرة استعمالها **قوله** والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وهذا
خلف مع كونها علامة لان اللام اللازمة لها تذكرها **قوله** لان التعيين
معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة تبع في ذلك الشيخ
الرضي وهو ضعيف جدا لا انتقاضه بمثل عندك الاسد الرامي لانه
لتعيين ما دل عليه اللفظ التزاما وبمثل الحسن والصعق فانه لا يكر
منصف ان التعيين للذات المعتبرة في مفهوم الحسن ولا شرب للصفة
والنسبة المعتبرة في مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال
التعريف

التعريف والتنكير تبعا قيا على اللفظ وكذلك علامتاهما فلما لم يكن
في الفعل علامة تنكير لم يدخل عليه اللام **قوله** كالموصولات قد حقق
في موضعه ان الذي في الاصل لذي زيد عليه اللام **قوله** ومنها دخول
الجر لجر كالتنوين يكون مصدرا فلا حاجة لها بهذا المعنى الى الدخول كا
للام الا انه لجر والنون الساكنة منهما اسبق في اختياره التابع
اليه **قوله** وفي المجرور به تقديرا الاولى او تقديرا **قوله** واما الاضافة
اللفظية فهي فرع للمعنوية هنا اولى ما يقال ان الاضافة اللفظية
لا يكون للمضاف اليه فيها الا فاعلا او مفعولا في المعنى والفعل والحق
لا يكون ان شيئا منهما لانه يدعو الى ان يبين وجه اختصاص الفا
علية والمفعولية بالاسم **قوله** والمراد به كون الشيء مسندا اليه انما فسر
الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع ضميره الى ما هو اعم لكال
ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالاسناد الى الاسم اما لما قيل انه لولا
ذلك لنفى الحكم بالاختصاص واما لما نقول انه لا يصح ان يجعل كون
الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم
قوله لاختصاصه لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به
وفي عدم جريان التعريف في مفهوم الفعل وكذا التخصيص نظر ثم التخفيف
في غير سيلة الحسن الوجه لا يجري فيه بلا خفاء لانه بحذف التنوين

اونون التثنية والجمع وشيء منها لا يوجد في الفعل واما تخفيف
الحسن الوجه وان تحقق في الفعل لكنه لم يضف باعتباره طرح [illegible]
فلك ان تقول الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول
الحديث الذي في مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل والمفعول
ابدا على وجه لا يجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر
والاضافة اللفظية فرع المعنوية قوله وانما فسرنا الاضافة بكون
الشيء مضافا مع ان قوله الجر على الاضافة يدعو الى تفسيره على طبق
نظيره بكون الشيء مضافا اليه يحوج الى اعتبار قيد بتقدير حرف
الجر قوله لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه اختلف في ان المضاف
اليه في المثال المذكور الفعل او الجملة مع انه لا اتفاق في ان المضاف
اليه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها قوله وقد يقال هنا
اي احد الامرين من الفعل او الجملة قيل ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا
لانه الموافق لاختصاص الجر بالاسم ولتوقيف المص المضاف اليه
فيما بعد قلت كان الشارح ايضا لا ينازع في ترجيح التاويل وانما اشار
بكلمة قيل الى ضعف ما يبنى على هذا الدعوى من حمل قول المص على المعنى
الشامل بكون الشيء مضافا او مضافا اليه فانه بعيد جدا ولا ضرورة
تدعو اليه فانه لم يلتزم استيفاء الخواص فليحمل على ما هو اظهر اختصاصا

فيريد

بحث المعرب

فيريد بقوله لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه انه قد يقع كذلك
بحسب الظاهر لانه يكفي في ترجيح ما اختاره في تفسير عبارته قوله فا
لاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم المراد بالاضافة هنا
ليس كون الشيء مضافا او مضافا اليه بل النسبة بينهما ودعوى اختصا
صها بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفيه لا يكون الا اسما قوله معرب قال
المص في الايضاح هو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد
وهو محل اظهار المعاني وازالة الفساد والالتباس او من اعرب
الكلمة حققت الاعراب فيها والوجه ظاهر لان من الاعراب العرفي
باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء
هنا كلام وكانه يريد بالاعراب العرفي ما هو مذهب المفصل اي
اختلاف اخر المعرب لا ما هو مذهبه وهو ما اختلف اخر المعرب
لانه لا يصح ان يشتق منه شيء وبهذا ظهر ان من قال وفيه انه لو جاز
اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس
ما ذكره لم يات لما فيه لان الاسم المعرب مختلف الاخر لا محل الا
ختلاف اذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث فلا يسمى باسم المكان
لا يخفى قوله فالمعرب الذي هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون المعرب
والمبني قيدين للمقسم لا لقسمي القسم لانهما يشملان الاسم والفعل

جعلت في

وحرف وكذا له يلحق ببيان الاسم شتركا لانه لا يلزم تخصيص تعريف
الاعراب فالعامل باعراب الاسم وعامله لوكان البيان على مذهب
البصري لانه لم يثبت في الفعل المعرب معان مقتضية للاعراب
بخلاف الكوفي وعلى اى تقدير يلزم تخصيص تعميم الاعراب با
عراب الاسم **قوله** اى الاسم الذي اندفع بهذا الاعتبار ورود مبني
الاصل على التعريف لانه لم يشبه مبني الاصل مشابهة موجبة للبناء
والا لكان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة فلولا اعتبار هذا القيد
ايضا لخرج بتقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه عامله ولا
يخفى ان اعتبار قيد الاسم وان لم يبعد لكن اعتبار هذا القيد
في كمال البعد فلا يهتدى اليه قرينة **قوله** يلتبس مع الغير يلتبس اليه
ظهور كون المعرب اسما فان قيل حمل المركب على هذا المعنى بعيد والظا
هر منه ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف على بعلبك ضعيف **قوله**
لم يشبه اى لم يناسب فسر المشابهة التي هي المشاركة في الكيف بالمناسبة
التي هي اعم اذ يناسب المشابهة في الاضافة الى المبني لئلا يدخل في تعريف
المعرب المناسب الغير المشابه نحو يومئذ **قوله** مناسبة مؤثرة
في منع الاعراب ضبطها صاحب المفصل بتضمن معنى مبني الاصل
ومشابهته والاحتياج الى الضميمة كما في المبهمات ووقوعه موقع ما

سماء

سماء الافعال ومشابهة الواقع موقعه كفجار وفساق وحضار
ووقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم واضافته اليه نحو يومئذ
فالمناسبة المؤثرة انما تعين بعد ضبط المبنيات فاستحق المبنيات
بهذا الاعتبار التقديم على المعربات فلذا قدمها صاحب اللباب
قوله فالاضافة بيانية ليس الاصل في البناء اعم من وجه من المبني
بل اخص مطلقا واضافة الاعم الى الاخص لامية انما البيان اضافة
الاعم من وجه كما لا يخفى على من له اضافة معنوية الى هذا الفن فا
لوجه في الاضافة البيانية ان لا يختص الاصل بالاصل في البناء
بل يطلق لشمول المعرب لان الاسم هو الاصل لكن في الاعراب و
بل بيانه بالاصل لانه في الواقع اصل في البناء وللتوجيه الكلام
الشارح مجال لمن له في فهم المعاني استقلال **قوله** وهو الماضي قال المحقق
الشريف في حواشي المتوسط جعل بعضهم الجملة من حيث هي جملة
قسما رابعا فقوله والامر بغير اللام لا حاجة الى قوله بغير اللام لان النحوي
لا يسمي ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر باصطلاحهم ما هو
بغير اللام **قوله** فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب
لم يقل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاعراب لانه لا يحصل به الفرق
بين الاعتبار للمص والعلامة لان المص ايضا لم يعتبر فيه الا الصلاحية

اضافة الاعم الى الاخص [illegible]

دون الاعراب بالفعل بل القوت باعتبار الاستحقاق بالفعل
عند المص واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة وبعبارة
اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل
وعند المص الاعراب بالقوة القريبة من الفعل قوله ولذا يقال
لم يعرب الكلمة وهى معربة لم يوجد على طريقة المص معرب اصطلاحى
لم يعرب لانه لا يخلو عن اعراب محققا او مقدرا فكانه اريد
سلب الاعراب بحسب الذات لان الذات الاعراب متاخرة
عن المعرب او اريد سلب الاعراب بحسب الظاهر الا انه على الكل
لا ينفع الش فيما هو بصدده والاول تدقيق فلسفى لا يناسب
النحاة قوله لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال
اواخر الكلم اعلم ان الغرض من النحو لا يقتصر عليه كما يدل عليه هذا
الكلام بل الغرض منه معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه التقد
يم وتاخير ما حقه التاخير مثلا وجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام
على سائر اجزاء الكلام مما يتعلق بعلم النحو فالاولى ان يقول من جملة
الغرض من علم النحو آه قوله فان العارف باحكامها كذلك مستغن
عن النحو اشار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف المتعلم للمعرب اختلاف
الاواخر بالتتبع لان العارف بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا الاعتبار

لانه

لانه يكون عبثا فتعين ان يكون معرفته اختلاف الاواخر بالتعلم
في هذا الفن وتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف
المعرب به لزم توقف معرفة المعرب على معرفته وتوقف معرفته
على معرفة المعرب فيلزم تقدم معرفة المعرب بهذا التعريف على نفسه
وهذا من افحش معايب التعريف المسمى بالتحديد وهو الذى صرح به
المص بانه عدل عن المشهور لاجله الا ان الش طوى ذكر لفظ الحد
لئلا يحتاج المتعلم الى المعرفة معنى الحد قبل اوانها فالتعجب منه
قال الش اشار بقوله فالمقصود من معرفته آه الى انه ليس في نفس التعريف
فساد بل في المقصود منه لان المقصود منه تحصيل كلية تجعل
كبرى لصغرى سهلة الحصول لا ينتاج النتيجة وح يكون الصغرى
عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا معرب وكل معرب مما يختلف اخره به
ينتج ان هذا مما يختلف اخره به وقولنا هذا مما يختلف اخره به عين
هذا معرب فقد صرف الكلام الى وجوه لم يقصد به في المقام واخرجه
عن الوضوح والانتظام فاشكل على نفسه بمنع كون الصغرى عين
النتيجة للتفاوت بالاجمال والتفصيل واجاب بما لا يهتدى به
الى وجه الصواب ومن وان كان احق لمعرفة مقاصد الش الجليل
لكونه من المتمرنين على ملازمة مجلسه الجليل الا انه افاد بهذا التطويل

مطلب داود الخوافي

الخواف بلد اسم مكان

حسن وجنة سيد ولد آدم مفيض نعمة البيان على العرب والعجم نضر
الله عبدا سمع مقالتي فوعاها فاداها كما سمعها فرب حامل فقه الى من
هو افقه منه هذا وقد افادني استادي ومن هو جدي انه جتكي
واعتمادي حسام الملة والدين داود الخوافي استاد ائمة زمانه بالبيان
الصافي افاض الله عليه شابيب غفرانه الوافي انه يمنع قول المصنف
ليس الكلام مع المتنبع لانه يجوز ان يكون الكلام مع المتتبع العارف
اختلاف اواخر الكلمة من غير ان يكون مميزا بين مرفوعها ومنصوبها
ومجرورها فيتعلم المعرب في الفن بهذا الوجه لا يعرف من النحو هنا
الحكم بل يعرف منه معرفة المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من
الاحكام الحاصلية للمعربات في التركيب اسال الله الحق هداية الطريق
انه قريب مجيب قوله فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه
مما يختلف اخره انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه كما اشار
اليه فيما بعد قوله وحكمه اي من جملة احكامه واشار به الى ان المراد
بالحكم الاثر المرتب على صفة الاعراب وان اضافة الحكم الى ضمير للجنس لا
للاستغراق فيئول الى انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه تعليم نقله
لما سيورد بعد من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور حكم
معرب ركب مع عامل ابتداء وتفسير الحكم بالاثر في هذا المقام مما الحق

اقوام

اقوام وانه لم اعثر على ما اخذه من افاضل الكلام فلا يبعد ان يراد بحكمه
ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغي ان يحكم في الفن على المعرب
ولا ينبغي ان يعرف به قوله باختلاف العوامل فان قلت الفاعل لا يجمع
على فواعل الا اذا كان اسما قلت وليكن جمع عاملة لان العامل قلما
يكون غير الكلمة وقيل العامل صار اسما في عرف النحاة قوله اي بسبب
اختلاف العوامل الداخلة عليه انما قيد العوامل بالداخلة عليه لان
نحو ابدا لا يخلو عن اختلاف العوامل في وقت ما فلا يختلف اخره به وانما
يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه وهذا اولى مما قيل
خرج بهذا التقييد اختلاف اخر المستفهم بكلمة من باعتبار العوامل
الداخلة على المستفهم عنه نحو منو زيد ومنا زيدا ومني زيد اذا قيل
جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ثم تقييد العوامل بالداخلة
يخرج عامل المبتدا والخبر لان الدخول اما اللحوق بالاخر او الاول و
ذا لا يتصور في الامور المعنوية كما مر قوله وانما خصصنا اختلافها
بكونه في العمل لئلا ينتقض آه وليكن اللفظ محمولا على ما لا يقصد به في
عرفهم الا هو قوله او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ ولبالك
ان تفرق بين هذا التوجيه والتوجيه الاول بانه يحتمل ان يتعلق
ح باختلاف العوامل لان تعلقه باختلاف العوامل يوجب كونه قاصرا

٥/١

لعدم حصر العامل في الملفوظ والمقدر على انهما سيّان **قوله** فان الاصله
نفى ونفيا ويقتضي ذكر الباء لئلا يستوى المبتدا بينه وبين نفي الانعام
هما خطا **قوله** واختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة
او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض قلت لا انتقاض على انه لم يجعل اختلاف
العوامل اعم فانا نقول المراد باختلاف العوامل في العمل ان يطلب كل
منها اثرا مباينا لاثر الاخر فقولنا رايت والباء ليسا بعاملين له
مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف **قوله** لئلا
ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين
ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا **قوله** وقولنا معطوف على قولنا فهو
في تقديره لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين
فقوله مثنى او مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا المقول فلا يتوجه انه لا
يصح الا ان يكون مثنى او مجموعا ومما يقتضي منه العجب قيل المراد
مدلول هاتين الصورتين فاذن ظهر شموله للمثنى والمجموع فخذ
ما اتيتك وكن من الشاكرين **قوله** فانه قلت لا يتحقق الاختلاف
لا في اخر المعرب ولا في العوامل سواء اريد بالعوامل الجماعة او ما فوق
الواحد **قوله** اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني
الاصل مع فاعل ابتداء اى اذا ركب تركيبا كائنا مع عامل وتحققا

معه نقول مع ليس ظرفا للتركيب وبين جعل ظرفا كائنا للتركيب او
رد عليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان لفظيا فيجوز ان يكون
التركيب مع العامل ابتداء ويتحقق اختلاف العوامل لسبق عاملين
معنويين فيتحقق الاختلاف في اخر المعرب وفي العوامل واجاب عنه
بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل لفظي اختلاف العوامل اذ
الاختلاف في العمل بين عاملين معنويين هنا وفيه نظر من وجوه
الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد كما لا يخفى والثاني انه لا يصح قول
الشارح ليس فيه اختلاف الاخر ولا اختلاف العوامل لتحقق اختلاف
الاخر والثالث ان العامل المعنوى لا ينحصر في عامل الرفع وانما ينحصر
فيه عامل معنوى ليس فيه معنى الفعل والعامل المعنوى الذى هو معنى
الفعل اقسام متعددة ناصبة للظرف والمفعول معه فصلناها
في الفريد وشرحه الرابع انه لا اتجاه للسؤال لانه لم يقل كلما ركب مع
عامل ابتداء حتى يتجه شئ لا يقال اذا سبق على التركيب مع العامل عاملان
معنويان لم يكن التركيب للاسم المعدود مع العامل لانا نقول التركيب
للاسم المعدود لكن لا ابتداء بل ثانيا ومع ذلك تركيب الاسم المعدود
مع العامل حاصل ابتداء اذ لم يسبق عليه تركيب الاسم المعدود مع العامل اللفظي
وان سبق عليه تركيب لا مع العامل ولو لم يكن التركيب ثانيا للاسم المعدود

لم يكن لتقييد التركيب بابتداء معنى فاعرفه قوله غاية الامر ان هنا الحكم
لا يكون من خواص الشاملة فيه انه اذا كان المعنى ان هنا حكم بعض المعرب
لم ينفع المبتدئ المتعلم بيان هذا الحكم فانه اذا ورد عليه معرب لا يعرف
انه هل يجري فيه هذا الحكم ام لا وقيل فليكن المراد اختلاف الآخر باختلاف
العوامل وقتا ما وهذا الحكم كلي لا ينبغي ان يرد بانه يحتمل ان يكون معرب
لا يرد عليه العوامل المختلفة وقتا ما لان الاحتمال العرفي لا يكفي لنقض
الاحكام الادبية وقيل المراد استعداد الاختلاف ورجح قول الشارح عليهما
بانه اوفق بالعبارة اذ المتبادر الاختلاف بالفعل من غير تقييد
بوقت ما وليس بمرجح لما عرفت ان الظاهر بيان الحكم الكلي لينتفع به المتعلم
قوله وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي فان
قلت قد فسر كلمة ما بحرف او حركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة فينبغي
ان يقول وحين يراد بما الموصوفة حركة او حرف قلت كلمة ما كلما وقع في التعريف
هكذا يحتمل الامرين فنبه على هذا الامر اولا وعلى الامر الثاني ثانيا حيث
قال وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف فوقف الحركة والحرف على مقتضى
ما الموصولة وانما قدم الاشارة الى الموصوفة لانه انسب في امتزاج المتن
بالشرح ثم انه كتب الشارح في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان العامل
حرفا واحدا كالباء الجارة والاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة

المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها ولا يخفى ان المفهوم
من قوله لا يرد العامل والمقتضي انه لا يرد عامل ولا مقتض على السلب الكلي
والذي يقتضيه ادلة لا يرد به الحاشية ان المراد انه لا يرد كل عامل وشي
من المقتضي ولا يذهب على احد انه بعيد عن الفهم جدا وانما قال والاولى
اشارة الى صحة التوجيه الاول ايضا لان ما لا يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج
بارادة السببية المفهومة القريبة من الباء الجارة لكن الاولى ان يخرج الجميع
بالسببية المفهومة القريبة ولا يرتكب مزيد تكلف ولا يذهب
عليك ان قوله ولو ابقيت يدل على ترجيح تخصيص كلمة ما لاشعار كلمة لو
على امتناع الابقاء فاذا ترجح اعتبار السببية القريبة كان الاولى ان
يقال فاذا ابقيت لدلالة اذا على التحقيق فتامل ولك ان تقول يمكن ان
يراد بكلمة ما حرف آخر او حركة فلا يرد ما اورده من امثال الباء الجارة
ولو اريد بحرف حرف المباني وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة لم يتجه
عامل على حرف واحد وكلا لا بد من اخراج العامل واخراج المقتضي لا بد من
اخراج مجموع العامل والمقتضي ومن اخراج مجموع العامل والمقتضي و
الاعراب فان السببية وهو التقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف
آخر المعرب وكل من تلك الثلثة يتحقق بينه وبين مجموعها فلا يخرج
المجموع من التقييد السببية بالقرب لان تقدم المجموع على الاختلاف

ليس مما يدخل بينه وبين الاختلاف تقدم اخر بخلاف تقدم العامل او
المقتضي او المجموع ومن قال ليس للمجموع سببية الا سببية اجزائه المر
كبة من القريبة والبعيدة لم يات بكلمة واضحة فهذا اختص تخصيص
كلمة ما بجزئية اخراج المجموع كما يختص باخراج المتكلم الذي هو السبب
القريب الحقيقي لاختلاف الاخر فترجح بل تعين في الاعتبار فاعتبروا
يا اولي الابصار قوله خرج حركة نحو غلامي اراد بنحو غلامي الخ ونظائره
ومن قال اراد به جر الجوار في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بجر
ارجلكم فلم يخر بتدقيقه نظره الا الى خلاف ما اجمع عليه من كون جر الجوار
للجار الزائد من الاعراب هنا ولو قال الشارح خرج نحو حركة غلامي لكان
ادرج في النحو لشموله ياء ما قبل ياء المتكلم في نحو مسلمي في جاءني مسلمي
قوله لانه معرب على اختيار المص اشارة الى ما ذهب اليه بعض النحاة
انه مبني فلا يخفى انه لو قيل في تعريف الاعراب انه ما في آخر المعرب يعني
من حيث انه معرب لتم التعريف ولا يتجه عليه شيء فتامل قوله الا ينبه
على فائدة وضع الاعراب وترجيح الاتيان به على تركه او اراد التنبيه
على فائدة وضعه في الاسماء دون الافعال والحروف قوله ليدل على
المعاني جمع معنى وهو ما يقصد بشيء وحمل على القائم بالشيء المقابل للعين
بعيد عن الفهم ولا يعود اليه فائدة وكذا فيما ياتي في التعريف العامل

قوله

قوله حيث قال اي شرح على هذا الكتاب والاوجه ان المص ومن قال هو
علة وضع الاعراب اراد وانه متعلق بوضع الاعراب المفهوم من فحوى
الكلام واللام ينطبق الغرض على الفعل لكان الدعوى على تقدير تعلقه با
ختلاف ان اختلاف الاخر لغرض الدلالة على المعاني وهذا الغرض لا
يستدعي اختلاف الاخر بل وضع الاعراب مطلقا قوله ليدل الاختلا
ف او ما به الاختلاف اسناد الدلالة الى الاختلاف باعتبار انه مدخلية
في دلالة ما به الاختلاف على ما ستفصل والا فالموضوع للمعاني عند المص
ما به الاختلاف على اختلاف بينه وبين السلف حيث قالوا الاعراب
هو الاختلاف وخالفهم المص لان تعيين ما به الاختلاف للمعنى اولى
لانه امر محقق واضح بخلاف الاختلاف فانه امر معنوي اعتباري
ولانه لازم لكل معرب بخلاف الاختلاف هنا فنقول الدال بالوضع
للمعاني ما به الاختلاف والاول بوضع الاعراب المستعمل في مقابلة البناء
الاختلاف فلان البناء عدم الاختلاف قوله على صيغة اسم الفاعل اي
فيكون المعنى على اخذ كل من المعاني المعرب واما المعتورة على صيغة اسم المفعول
فيدل على ان كل معرب ياخذ تلك المعاني فكل منهما يدل على تبدل المعاني في
المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار المعرب اخذا للمعنى اقرب
من اعتبار العكس فلذا قال الفاضل الهندي انه على صيغة اسم المفعول

مطلب

التفصيل ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ولا يلاحظ
معنى فعل آخر بنا سبب ويدل عليه بذكر شيء من متعلقات
فعل آخر كقولك احمد اليك فلانا فانك لاحظت فيه معنى
الانتهاء ودللت عليه بذكر صلته اعني كلمة الى كانك قلت
انتهى حمدي اليك وفائدة التضمين اعطاء مجموع المعنيين
فالفعلان مقصودان قصدا وتبعا

والثاني لا استهجن ترك ما هو الدال على السنة الكافة بجمع قريبة
هنا الاعتبار هم بانه على صيغة اسم الفاعل ولا ينبغي ان يتوهم ان اعتبار
المعرب للمعنى لا يفيد لها في المعرب فلذا اعرض عنه الشارح لان المحال
لما هو الواضح **قوله** وانما جعل الاعراب في اخر المعرب اي الاعراب
بالحركة الذي هو الاصل او الاعراب مطلقا في اخر المعرب حقيقة او
حكما فان الواقع بعد الكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الا
كثر في حكم الكل وكون الحركة بعد الكلمة يظهر باشباعها **قوله** لان تعقل الاعراب
يدل على المسمى الاعراب على صفته فيها هنا الفاعلية ونظائرها صفات
لمدلولات الالفاظ لا للالفاظ وذهب الشيخ الرضي الى انها صفات
الالفاظ فقال في تاخير الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف
فلا يخفى ان المقصود من قوله والصفة متاخرة ان وجه التاخير
تاخير المدلول فالاوجه ان تاخير الدال على الصفة لان تعقل الصفة
يتوقف على تعقل الموصوف فالاقرب ان يقال جعل الاعراب في اخر
الاسم لان كلا من حروف الكلمة مفيدة لبنية الكلمة فلا يرضى بتغيرها
مهما امكن لئلا يختل دلالة الكلمة على معناها بخلاف الحركة الاخر فانه
لا مدخل له في البنية ولذا قيل تعلم على صيغة الامر على هيئة ماضيه **قوله**
اي انواع اعراب الاسم ثلثة بنية على ان الخبر مجموع الثلثة فلا يشكل الحمل

على الا

على الانواع ووجه تقديم العطف على الربط **قوله** ولا تطلق على الحركات
البنائية ولا غيرها من حركات غير الاخر **قوله** فانما استعملت في الحركات
البنائية غالبا وفي غيرها من غير الاعرابية ايضا **قوله** كون الشيء
فاعلا حقيقة او حكما في كونه عمدة في كل وجه **قوله** كون الشيء مفعولا
حقيقة او حكما في كونه فضلة او مشبها بها كما في اسم ان **قوله** علم الاضافة
المعلم كون الشيء مضافا اليه فلم يتقيد بالاضافة اليه وانما حذف اعتمادا
على فهم المتكلم المقصود من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كونه
الشيء مضافا اليه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا ولم يقل كون الشيء مضافا
اليه حقيقة او حكما ليشمل كون الشيء مضافا اليه بالاضافة اللفظية و
قولنا بحسبك زيد لان كلا ذلك مما ادخله المص تحت المضاف اليه
حيث قال المجرورات ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب
اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ولا بد من تعميم النسبة
بحيث يشمل النسبة حقيقة او صورة بخلاف الفاعل فانه صرح
بتميزه عن باقي المرفوعات وكذا المفعول **قوله** لم يحتج الى الياء المصدرية
الاول لم يصح الياء المصدرية **قوله** وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب
بالمفعول لان الرفع ثقيل فالفاعل قليل يتبع وجه الاختصاص فيما
هو الاصل في الاعراب لكونه معمولا ما هو الاصل في العمل **قوله** فاعطي

مطلب لام التقوية

التقوية

التثقيل للقليل الظاهر القليل لكونه مفعولا ثانيا ودخول لام التعريف
في المعمول المتاخر عن الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب مع تضمين
معنى الجعل فصار مآل المعنى فاعطى التثقيل مجعولا للقليل ولا يخفى انه
حينئذ الجعل مع الاعطاء لغو فالحق تضمين معنى الوهض لان الاعطاء
للتقليل بان يجعل عارضا فالمآل فاعطى عارضا للقليل ولكان يجعل
للقليل تقليلا والمفعول الثاني محذوفا اى اعطى التثقيل ما اعطى له
من المرفوعات لاجل هذا القليل فانه المقيس عليه للكثير فتامل قوله
ولما لم يبق للمضاف علامة غير الجر جعل اعطاء الجر للمضاف اليه ضبطا
ثانيا لا ضرورة اليه ايضا كثرة الا ترى الى قولنا مررت بزيد في يوم الجمعة
لتاديبه لكن كثرته دون كثرة الفاعيل فاعطى المتوسط في الكثرة المتو
سط في الثقل قوله العامل احتاج الابيان لاحتياج معرفة المعرب
اليه لاعتبار العامل في مفهومه على ما مر فلذكره في حكم المعرب فتاخره
عن بيان الاعراب لان تعريفه يتوقف على معرفة المعنى المقتضى الاعراب
دون قال اخر الاعراب لكونه سببا بعيدا بخلاف الاعراب فانه سبب
قريب فقد خرج من سواء الطريق وطلب المعنى اى الفج العميق قوله
ما به يتقوم اى يحصل وان غيره بنية على ان سببية للتقوم ليس لسببية
الاعراب بلا اختلاف فان الاعراب سبب تام بخلاف العامل لا تقول
ينتقض

بحث العامل

المنبع

تعريف العامل

ينتقض بالاسناد وما يقوم به المعنى المقتضى والمركب منهما والعامل
لانا نقول لا يفهم في العرف من قولنا ما به يحصل حرارة الماء الا النار
دون نفس الماء ولا مجاورة النار الماء فتامل قوله المعنى المقتضى
اى المعنى آه يريد ان اللام للعهد الذهني الذى في قوة النكرة والمعنى
المقتضى لا يوجد في الفعل عند البصريين فلذا قيل المراد عامل الاسم
ويتقوم بالباء في بحسبك زيد كون الشئ مضافا اليه حكما وصورة
فقد غفل من قال لم يبال بخروجه لقلته في مررت بزيد الباء عامل اما في
غلام زيد فالعامل عند بعض حرف الجر المقدر وعند البعض المضاف
النائب عن حرف الجر قوله فالمفرد لما فرغ من بيان الاعراب والعامل
والمعنى المقتضى اراد تفصيل اقتضاء المفرد المقتضى فانه تارة يقتضى
الحركات الثلث وتارة ما سوى الواو منها فتارة ما سوى الالف فهذا
اقسام ستة قوله اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا هنا
معنى ثاني المفرد ويستعمل لمعنيين اخريين كلا منهما في محل ولا يتفق
الفاعل بالاسماء الستة والمثنى والجمع لخروجها بقيد المنصرف لكونه
ثانيا واسطة بين المنصرف وغير المنصرف لان المنقسم اليهما اسم من
شانه ان يقبل التنوين ومنع منه لعدم الانصراف فلم يمنع للا
نصراف والمعرب بالحروف بعوض عن التنوين فكان بغير المنصرف الذى

مطلب المفرد

اجرى عليه الحركات الثلث للاضافة او اللام او ضرورة الشعر والتناسب
بل ينتقض به قاعدة غير المنصرف ولا يبالي به لانه يعلم من بيانه
على طريقة الاستثناء والبيان بطريق الاستثناء من قاعدة غير المنصرف
او اسم ادخاله في قاعدة المفرد المنصرف لاشتماله على التنبيه على ان
هذه الامور خرجت عما هو الاصل فيها الداع قوله اي الذي لم يكن بناء
الواحد فيه سالما فيه انه ينتقض بسنين وثبين ونظائرها لكن لا
يلزم من دخولها في المكسر توهم ان اعرابها بالحركات الثلث لخروجها
عن القاعدة بالمنصرف احدها ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة قوله
ليكون الدال على صفة الشيء كالصفة للدال عليه ولانها اخف الدوال
وهذا مراده قال لانها ابعاض الحروف فلا اعتراض عليه بان كونها
ابعاضا امر وهمي ولو سلم فلا يقتضي الا الاصالة بحسب الذات لا في
الاعراب ليس بشيء قوله والفتحة نصبا كتب على الحاشية ان هذا
التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول
المقدم مجرور واجازه المص هذا الكلام قوله والمصدرية فيكون
التقدير برفع رفعا والجملة حال والعامل في الظرف والحال معنى
الفعل المستنبط من الظرف المستقر وهذا اوفق بالعبارة مما كتب
في الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما

مرفوعين

مرفوعين او اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا
هذا كلامه قوله مثل جاءني رجل الاحسن الالطف ان يمثل بجاءني طلبة
والطلبة المطلوب قوله جمع المونث السالم قدمه لانه اوضح اذ عرفت
غير المنصرف يحتاج الى التطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف
فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير بخلاف العكس و
لغيرها نكات اخر تركناها [illegible] وينبغي ان يضم اليه اذا كان جمع ذي
من غير لفظه كاضم اولو وعشرون الى جمع المذكر السالم كتب في الحاشية
السالم مرفوع على انه صفة للجمع هذا كلامه يريد دفع توهم انه يكون [illegible]
صفة المونث كما يتبادر من كون السلامة صفة المفرد يعني ان الا
صطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وان كان السلامة حال
مفرده قوله وما يكون بالالف والتاء فيدخل فيه السجلات مع ان
مفرده مذكر وخرج ثبون مع ان مفرده مونث قوله واحترز به عن
المكسر فانه قد علم وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم ولقائل ان يقول
الاحتراز ليس لما علم او سيعلم بل لانه لا يثبت ذكره في هذا الحكم حتى انه لم
يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف قوله فاعراب هذه الاسماء الستة نبه
على ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها لئلا
يمتنع الحكم عليها بكونها بالالف والياء فلا يلغو الحكم عليها بكونها بالواو

مطلب ويراد بالعلم الصفة المشهورة بها

ولا يكون التقييد بقوله مضافة لغواً في وجه ذلك ان اخوك كما
يحضرنا لتلفظ به بحضرة الاخ فالحكم على الاخ الحاضر بالتلفظ مجرداً
عن خصوصية حصلت له في هذا التلفظ ولا حاجة في هذا الحكم الى
ما قيل ان اللفظ علم للنفس ويراد بالعلم الصفة المشتهرة بها وهذه
الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة بوصف الاسماء الستة لانه حزازة
بتزييف لان اللفظ موضوع للنفس وانما لم يذكرها معطوفة عن
الاضافة لفوائد اولها ان عبارة الحكم مشتملة على شائه وثانيها الا
جتناب عن ذكر ذو غير مضاف لانه خلاف استعمال عند العرب
وثالثها هداية المتعلم الاعراب فيهم بالواو والالف والياء لانه لا
يهتدى بنفسه لوجهه قوله لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة لما كان
اشارة الى تجريد هذه الاسماء في الحكم بقوله فاعراب هذه الاسماء
الستة اوهمه انها جردت عن خصوصية التكبير والافراد ايضا
استدركه بقوله لكن لا مطلقا ونبه على ان خصوصية الافراد والتكبير
محفوظة في مقام الحكم قوله ومضافة نقل المتن على خلاف تركيب
ما انفقت عليه النسخ اما غفلة عن فوات الترتيب لكمال الاشتغال
بتحقيق القيود واما لان النسخة التي لحقت في نظره كانت هكذا و
الكل في غاية البعد ومن قال نبه على ان عبارة المتن محمولة على التقديم

والتاخير لانها حال عن ضمير الظرف والحال لا يتقدم على العامل المعنوي
او غير عبارة المتن الى ما هو انسب ولغير المص ان يغير عبارته الى ما هو
انسب فقد نبه بذلك على انه بلغ بدقة النظر الى ما لا يخطر بقلب البشر
قوله وانما اختاروا اسماء الستة لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف
والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف في الفرع الملحق به سنة المثنى
وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون جعلوا في مقابلة كل فرع اصلا
قوله وانما اختار هذه الاسماء الستة لمشابهة المثنى في كون معانيها
مبنية عن تعدد الاولى في كونها مبنية عن تعدد او كون معانيها مستلزمة
للتعدد لان المبني هو اللفظ دون المعنى هنا ثم ذلك فيما سوى الفم
والحمن ظاهر واما فيهما فخفي والاوجه ان يقال لمشابهتها المثنى والجمع
فان فيها احرف ليس بعده ما يتم به الاسم فان تمام الاسم بنون التثنية
والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام قوله ولوجود حرف صالح
للاعراب في اواخرها يعني الاعراب دون غيرها الى الاعراب فتشابه
الاعراب في الطريان والتغير وهذه الحروف هي في الاربعة الاول
لام الكلمة وفي الاخيرين عينها بعينها عند الشيخ الرضي وهو ظاهر
كلام الشارح وبدل من العين واللام عند المص لان الاعراب لا
يكون من اصل الكلمة فلا كان تكلفا بل تعسفا لم يلتفت اليه الشارح

مطلب كلتا

واعلم ان الظاهر انه جعل كلا من الابناء عن التعدد وجود حرف
صالح وجها لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف
ولا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب الى غير ذلك
منبئة عن التعدد فالاولى وجود بدون اعادة اللام قوله وكذا
كلتا التاء بدل عن الالف للتانيث لان علامة التانيث لا يكون
اضيف
متوسطا وما لا يضاف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون مثنى او ضميره فلا
يجوز ان يكون متعددا غير مثنى الا في الشعر كقوله كلا زيد وعمرو
والحاق التاء بكلا مضافا الى المونث افصح من تجريده واختلف في
الف كلا انه في الاصل واو او ياء والاكثرون على الاول قوله فاذا اضيف
الى المظهر يجب فهذا المظهر ان يكون معرفة قوله فلذلك قيد كونه اعرابه
بالحروف بكونه مضافا الى المضمر لا يخفى انه مستدرك لا طائل تحته قوله
ومعناها معنى التثنية لانه تكرار الواحد مرة قوله وهو الجمع بالواو
والنون سواء كان مفرده مؤنثا او مذكرا سالما او غير سالم وفيه
نظر لان المصنف ذكر في بحث الجمع في شرحه ان قوله وان كان اسما فمذكر علم
لم يعقل باشتراط التذكير مع انه يغني عن اشتراط التذكير التعبير
عن التعبير او للتوهم انه اسم
بجمع المذكر للعاقل سهو وليس معنى التركيب الاضافي مرادا
فالمصنف يجعل الاصطلاح اعم من مفهوم المركب ولو حوفظ على مفهوم

لفظ

لفظ جمع المذكر السالم يمكن ادخالها في اخوات عشرين بان يراد بها
ما هو على صورة الجمع المذكر وليس قوله عشرون واخواتها المراد بها
لا اخت المثل على ما اشار اليه بقوله ونظائرها السبع وبه فسر الشارح
حيث فسر كلما ادخلت انه لفظ اخيها فاستعارة الاخت للمثل
استعارة عربية غير مصنوعة للنحاة قوله والاصح اطلاق عشرين
على ثلثين ولم يصح على عشرين وكانه لم يلتفت اليه لانه لا يفيد ان
ثلثين فما فوقها ليست جموعا في الاصل غلب على تلك العشرات تغليب
العام على الخاص حتى يفيد هو ان يقال الاعداد طبيعته من الاحاد
حاصلة من تكرار الاحاد لا من تكرار مراتب الاعداد وهذه الالفاظ كا
ولهي انما لا واحد لها من لفظها قوله واطلاق ثلثين على تسعة وعلى
تسعة وثلثين وهكذا قوله وايضا هذه الالفاظ لا يخفى عليك انه
لو قال بمجموع هذه الالفاظ لكان فيه لطافة قوله وانما جعل اعراب المثنى
مع ملحقاته الاول تركه مع ملحقاته لان بيان الوجه في الاصل يغني عن
مؤنة البيان في الملحق لانه لا يساعده قوله لانها فرع الواحد بلا كلفة
وكذلك قوله وهو علامة التثنية والجمع تامل قوله ولم يجعل دون اخرها
حرف يصلح للاعراب فان تلك الصلاحية ممنوعة لان العلامة لا
يتغير والاعراب يتغير قلت هذا ليس من تغير العلامة بل من تبدله

علامة بعلامة فانه بعلمها كان الالف علامة التثنية جعل العلامة
اما الالف او الياء فتبدل الالف بالياء تبدل علامة بعلامة لا تغير
العلامة **قوله** وكثرة التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة
اليها التوقف الجمع على الثلثة والشروط الثلثة ان كان اسما او الكثر
ان كان صفة **قوله** دخلوا النصب على الجر لانه انسب في المحل **قوله** اشار
الى ضم تقسيم اليها بما سبق في بيان حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا
لقد ادرج في هذا البيان فوائد الاول ان قوله التقدير بيانه لاقسام
التقسيم السابق لا التقسيم الاخر للاعراب كما ذكره بعض الشارحين
فكانه بني ذلك البعض على ذكره على ان قوله لفظا او تقديرا تفصيل خلاف
المحل لا لاختلاف الاخر والثانية ان قوله التقدير وعديله معرفان
بتعريف العهد والثالثة ان هذا الكلام متصل بما قبله كمال الاتصال
قوله ولما كان التقديري اقل اشار الى وجه تقديم التقديري مع ان اللفظي
لكون الاصل احق بالتقديم ولا يبعد ان يقال التقديري لخفائه اولى
بالتقديم في مقام البيان **قوله** التقدير اي تقدير الاعراب الانسب تفسيره
بالاعراب المقدر ليلائم قوله واللفظ فيما عداه **قوله** فيما اي في الاسم المعرب
الذي تعذر الاعراب فيه لا ترجيح حذف العائد على حذف المضاف
في قوله تعذر اي تعذر اعرابه لان حذف الفضلة اهون من حذف

العمل

العمدة ولان الفهم يتسارع اليه ومنهم من مال على طريق الترجيح و
اطال مع ذلك فانه هذا الوجه الظاهر الصريح وليس له تحمل عبارة
عن حرف اخر اي في حرف آخر تعذر الاعراب فيه لانه لا يصح في الا
عراب بالحرف المقدر **قوله** في اخره الاولى اخره **قوله** كعصا نبه بذكر
عصا على ان الالف المقدرة كالمذكورة ودل على ذلك في المستقبل ايضا
فان قلت الاعراب في عصا قبل الاعلال مستثقل كما في قاض وبعد
الاعلال متعذر في قاض كعصا فلم فرق بينهما قلت قيل موجب تقدير
الاعراب في قاض الاستثقال فان الاستثقال فيه ادى الى الحذف
وموجبه في عصا التعذر فان استثقال الواو المتحركة ادى الى القلب
ولك ان تحمل عصا ملحقا بحبلى وقاض بالقاضي والفضل للمتقدم
فليعتصم به المعتصم **قوله** وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل في الاسم المقو
المعرب بالحركة ليدخل فيه مسلماتي ومساجدي وعبادي قيل الاولى ان
يقيد الحركة باللفظية ليخرج عنه عصاي فان تعذر الاعراب فيه قبل
الاضافة وفيه ان اصل عصاي عصوي فالمنقلب بالالف ما تعذر
اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر
الاعراب قبل الاضافة على انه يخرج عنه نحو قاضي مضافا الى ياء
المتكلم مع انه داخل فيه نعم ينبغي ان يفسر قاض بما سوى المضاف الى ياء

المتكلم لان الاعراب في الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف
من اخره حركة الكسرة التي اقتضت الياء لا حركة الاعراب حتى يكون تقديرها
للاستثقال ولك ان تجعل قوله مطلقا باعتبار كونه قيدا لغلامي ههنا
التعريف التعميم ايضا اي سواء كان مقصورا او منقوصا او صحيحا قوله
امتنع ان يدل عليه حركة اخرى فلا بد من حركة اخرى اذ لا يمكن جعل هذه
الحركة اعرابا كما في جعل علامة التثنية اعرابا لانها مقتضى الياء المتقدم على
العامل فلا يمكن ان يكون اثر العامل واللازم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل
واما علامة التثنية فاحد الامرين ومعنى التثنية لتحصيل احدهما لا على
التعيين والعامل لتحصيل خصوص احدهما قوله يعني كون الاعراب
تقديريا في هذين النوعين مناط فائدة تعميم مطلقا هو غلامي وان يجعل
متعلقا بهما ولهذا جعل البعض مخصوصا بغلامي لكان الشارح لم يجعل ذكره
لدفع توهم الاختصاص المخصوص بغلامي بل جعله لداعي حسن المقابلة
بينه وبين قوله كقاض رفعا وجرا وسلمى رفعا فانه تقييد تقييدهما
بل يدعو الى تعميم المقابل الاخر ويمكن ان يقال يريد بعصا مطلقا ما كان
الف محذوفا وكان الف ملفوظا وبغلامي مطلقا ما كان ياؤه مذكورا او ما
كان ياؤه محذوفا نحو يا غلامي ويا غلام وما كان ياؤه مبدلة بالالف
نحو يا غلاما فقوله في وجه تقدير الاعراب في نحو غلامي انه لا اشتغل

آخر

آخر الاسم بالكسرة تعذر الاعراب ح قاصر والموافقة فانه لا اشتغل بالكسرة
او الفتحة ليتناول نحو يا غلاما او يا ابت ويا امت ويا ابتاه ويا ابتا قوله
كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها بخلاف الياء التي ما قبلها
ساكن كظبي قوله ونحو سلمى عطف على قوله كقاض فهو مرفوع لا على قاض
فيكون مجرورا ووجه التي ظاهر اذ يكون ذكر النحو مستدركا ومع ذلك يحتاج
الى الاضمار ان يحذف نحو ويعطف سلمى على قاض قوله يعني تقدير الا
عراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحرف يعني ان غرض المص من
تكثير الامثلة بيان ان تقديره في هذا القسم قد يكون في الاعراب بالحركة و
قد يكون في الاعراب بالحروف لا استيفاء الاقسام المستثقل فلا يرد انه
بقي اقسام من المستثقل لم يذكره وغفل عنه وافاضل تلامذة الشارح
من خفي عليه ما تضمنه هذا الكلام فتصدى لبيان النكتة في ترك المص
بعض اقسام المستثقل لم يذكره وغفل عنه فتلك طريقا لا يوصل الى المطلوب
فعليك بالصراط المستقيم صراط غير المغضوب ولا تتبع فانك لا تهتدي
من احببت ولكن الله يهدي الى صراط مستقيم ثم يتجه على الشارح انه
ما ذكره انما يصح على مذهب من لا يجوز الحكاية في التثنية والجمع واما على
لغة من يجوز ذلك فيقال في جواب هل عندك تمرتان عندي من تمرتان
فالقسم الاول ايضا يكون بالحركة والحرف ونحن نقول يعني تقدير الاعراب

جاء اخو القوم

للاستثقال قد يكون في حالين وقد يكون في حال واحد بخلاف المتعدي
فانه لا يكون الا في الاحوال الثلثة فلما كان تميز المستثقل عن المتعذر
باختصاص المستثقل ببعض الاحوال دون المتعذر وكان مقصوده ثم
من ذكر الامثلة بيان الفرق لم يذكر مثالا لما كان الاعراب المستثقل
تقديريا في الاحوال الثلثة نحو جاءني اخو القوم ورايت اخا القوم
ومررت باخي القوم ونحو جاءني مسلمو القوم ورايت مسلمي القوم و
مررت بمسلمي القوم واما جاءني مسلمي القوم رفعا فقط في حكم مسلمي قوله
وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلثة للاستثقال و
ضابطه ما اذا كان الاعراب مدة ولاقى ساكنا نحو المقيمي الصلوة بجره
الصلوة ونصبها فخرج مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه
لا يكون مدة اصلا قوله فيما عداه ذكرنا تقديره الاعراب واستثقل يعني
ضمير عداه راجع الى ما ذكر من قسمي المتعذر والمستثقل لا ما عدا ما ذكر من
الامثلة حتى يرد الاسئلة التقديرية الغير المذكورة على بيان اللفظي فا
اورده بعض افاضل تلامذة الشارح على بيان اللفظي من الاسئلة تكلف
في دفع بعض الاسئلة بما لا يسمن ولا يغني من جوع واضطر الى الاعتراف
بوروده بعض الاسئلة لا محالة مما يقتضي العجب ولا يمنع عند رعاية الادب
هنا دقوله ما ذكر يشعر بانه يحتاج في افراد ضميره عداه مع رجوعه الى المتعدد

اى المتعذر والمستثقل الى تاويل المتعدد بما ذكره وهذا طريق شائع
في رجوع ضمير المفرد الى المتعدد لكن لا حاجة هنا الا هنا التاويل لان
المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع اليه لانه
في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع قوله لما ذكر في تفصيل
المعرب المنصرف وغير المنصرف يعني تعريف غير المنصرف لا يحتاج
تفصيل المعرب الذي سبق اليه قلت ولا يحتاج بعض احكام تذ
كر بعد الى معرفته ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته الا لما سبق
من تفصيل المعرب والاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلا اثره
بالتعريف وترك المنصرف بالمقايسة ومما يحوج اليه التفصيل
السابق للمعرب بيان المونث والمذكر وبيان المثنى والمجموع فينبغي
ان يذكر المص متصلا بغير المنصرف قبل الشروع في المرفوعات فلا
حاجة للفصل الكثير بينها وبين تفصيل المعرب ومما يجب تقديمه
على المرفوعات بحث المعرفة والنكرة لانه انما يحتاج الى معرفتهما
لمصلحة غير المنصرف ومباحث المبتدا والخبر ومباحث الحال و
النعت ففي تاخيرها اخلال ببيان هذه المباحث قوله وكان غير
المنصرف اقل يرد عليه انه في المعرفة بالتعداد يستحق بيان الاقل
ان يوثر على بيان الاكثر ويترك الاكثر بالمقايسة لما يشتمل عليه من تقليل

بحث غير المنصرف

موقوف البيان واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر
حتى يقال اكتفى بتعريف ما هو الاقل الا ان يقال لما كان الاقل في بعض
البيان يستحق ان يوثر على الاكثر اوثق في البيان بالتعريف ايضا تنزيلا
للبيان بالتعريف منزلة البيان بالتعداد والاوجه ان يقال اختار
تعريف غير المنصرف لانه وجودي والمنصرف عدمي والعدمي يعرف بالمقايسة
الى الوجودي قوله واكتفى بتعريفه لانه يعرف بمعرفته ولم يقل والمنصرف
ما عداه كما قال في الاعراب اللفظي لان شمول عنوان غير المنصرف بان المنصرف
ما عداه بخلاف عنوان التقديري واعلم ان المعرب لا ينحصر عند القوم
في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخله الحركات الثلث
والتنوين وغير المنصرف ما يسلب عنه الكسرة والتنوين على ما بينه الز
مخشري في المفصل فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف واسطة
فح لا يصح ان يكتفى بتعريف غير المنصرف لا يمكن معرفة المنصرف ح بالقياس
اليه واما عند المص فان المنصرف وغير المنصرف عنده قسمان للمعرب
بالحركة اذ لا فائدة في وصف المعرب بالحروف بالانصراف وعدمه فيمكن
معرفة المنصرف بالمقايسة لانحصار هذا المعرب بمقتضى تعريفه فيهما
كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما على ما قيل قوله غير المنصرف
المنصرف مأخوذ من الصرف فانه يتأثر بالصرف عن حال الاصلية بالتركيب

اكثر من تأثير غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف لانه ينصرف
بالتنوين والكسر دون غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة و
المنصرف يشتمل على الزيادة من الكسر والتنوين او زيادة التمكن قوله
اي اسم معرب اختار تفسير كلمة ما بالنكرة وهو احد احتمالين لانه
اقرب بامتزاج الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الاخر لوضوح امره
واشتهاره وقد تقدم مثله غير مرة وان لم يتنبه بعض فاضل تلامذة
الشارح الا في هذا المقام واطنب بما لا يزيد الا الاسآم فاعرضنا عنه
بالمرة كما هو داب الكرام قوله من علل تسع ولا يجوز ان يكون التقدير
من تسع علل لانه لم يوجد هنا شرط حذف المضاف اليه على ما لا يخفى
للعارف به فمن جوز ان يكون التقدير من تسع علل ثم اشتغل ببيان
نكات ليترجح تقدير الموصوف فلم يترك ما لا يعنيه قوله والعدل
الشعر مجموع ما في هذين البيتين لا وجه لتاخير هذا التفصيل عن
شرح قول المص والوانه رفع ونصب وجر الى هنا المقام كتب في حاشية
هذا المقام اقول موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فا
للصرف تصويب هنا وهذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي
والتصويب النزول ولم يذكر الابيات كلها ليستغني عن التعريف
لاشتمال بيان غير المنصرف الذي يستفاد من البيت الاول على اسباب

الاول انه يفيد ان غير المنصرف ما فيه علتان فيخرج منه ما فيه علة واحدة
تقوم مقام العلتين والثاني انه يدل على انه باجتماع سببين يجب عدم
الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف هند والثالث انه يدل على انه اذا
اجتمع في كلمة الف التانيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف للسببين
مع انه ليس الا للتانيث بالالف قوله وذلك المجموع علل لعله بلغ تنكير
الاسباب في هذين البيتين نهاية الحسن اذ السبب علة لا كل علل
وهو عدل لا يكون على البناء وكذا السبب وصف ما هو الوصف الاصلي
وهكذا وح كان المناسب تنكير النون ايضا الا انه لم يساعده النظم فما
احسن ما قال بعض الشارحين الالف واللام زائدة فيه قوله والعلل
في عطف ما بين الخ ثم للتراخي في الزمان ويستعار للتراخي في المرتبة
نيك ما بعدها اعلى رتبة مما قبلها او ادنى ولا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما
قبله وما بعدها فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة قوله ولو جعل
الالف فاعلا لقوله زائدة الخ هذا مما لا يقصد به الزيادة بل شيء
في عرف ارباب التاليف اذ لا يقصد به الا التقدم في الذكر ففيه في
عبادتهم بعيد جدا قوله وهذا القول ترتيب ما ثبت في كلامهم الوجوه
الثلثة المذكورة ولنا وجه رابع وهو الاعتذار من مسامحات
وقعت للناظم في هذه الابيات لعدم مساعدة النظم بان المقصود

ترتيب

ترتيب غير المنصرف والعلل من الحفظ لا تحقيق القول فيها اذ
لا يساعده النظم وقد عرفت بعض المسامحات في البيت الاول مما ذ
كرنا ومنها ابهام العلل كما بينا في تنكيرها ومنها ما في قوله والنون
زائدة مما ذكره الشارح ومما نذكره لك من ان السبب مجموع الالف
النون لا مجرد الالف ولنا وجه خامس ذكرناه في شرح الفوائد قوله او القول
بان كل واحدة من الامور التسعة علة قول ضعيف قيل الاولى منع
اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة قلت الموانع جمع مانعة والتانيث
لانها بتقدير علل موانع الصرف قوله وقال بعضهم انه اشارة الى الجد
لمعرفة القولين الاخرين فلذا لم يبينهما ونحن اقتفينا اثره قوله
من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان لغير المنصرف لا من
هذه الحيثية احكاما اخر فمن حيث انه موجب حكمه امر ومن حيث
انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه دعي فيه التناسب
او لانه دخل تحت حكم الضرورة او دعي فيه الاصل كما في سلمات
على الكسر والتنوين لكن الاظهر والاخصر ان يقول اي حكم غير المنصرف
من حيث انه غير المنصرف ومنهم من قال في وجه الحيثية ما يكاد تسلب
عن القائل به الحيثية قوله ان لا كسر فيه ولا تنوين ذكر الكسر مع انه
علم سابقا اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسرة والتنوين

تعريف بامرين يجب ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف ففيه الرد من
وجهين على ما فصل في تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر التنوين لم يكن الا
شادة الى انتفاء تعريف غير المنصرف الا من جهة التنوين او للتنبيه على
ان منع الكسر من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين
لتوهم ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير منصرف منع التنوين والكسرة
منع بالتبعية كما قال كثيرون ومنهم من قال اراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب
ضبطا قوله فيشبه الفعل شابهت الاسم الفعل ثلث مراتب اعلاها يوجب
البناء وادناها عدم الانصراف واوسطها العمل على ما يسع المقام تفصيله
قوله لانك تقول قائم ثم تقول قائمة للعروض التاء القائم للمطلق لا القائم
المجرد عن التاء وهو المذكر وكذا المعروض للالف واللام الرجل المطلق لا
الرجل المجرد عن اللام وهو النكرة فالفرعية في التاء تأنيث والتعريف د
هيئة والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقية قوله اذ
الاصل في كل كلام ان لا يخالط لسان آخر وخلاف الاصل بمنزلة المتوقف
على الشئ لانه كما ان تحقق الفرع بتبعية تحقق الاصل كذلك تحقق
خلاف الاصل يتبع لتحقق الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل لم تلتفت الى
خلاف الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا لفرعية الموقوف على الموقوف
عليه والمرجوح على الراجح لان المرجوح ليس فرعا على الراجح الا بجعله بمنزلة الموقوف

وليس

مطلب الجواز

وليس للفرعية معنى يشمل المرجوحية قوله لان اصل كل نوع ان لا يكون في
الوزن المختص بنوع اخر حقيقة او حكما فعند الفعل الذي فيه احدى
الزوائد الاربع في حكم الوزن المختص فلا يتجه ان البيان قاصر قوله
لا يمتنع الجواز يجيء بمعنى سلب الوجوب والامتناع وبمعنى سلب الوجوب وبمعنى سلب
الامتناع والصرف قد يجب في الضرورة كما اذا اوجب منع الصرف
انكسار الوزن فلذا فسره بقوله لا يمتنع قوله وبادخال الكسر والتنوين
لا يلزم خلو الاسم عنهما فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان مؤثرتان
فيجوز ان يخرجا عن التأثير بالضرورة او اعتبار التناسب فلا
حاجة الى صرف الصرف عن ظاهره قوله وقيل المراد بالصرف معناه
اللغوي الظاهر من الصرف معناه الاصطلاحي فالظاهر من غير
صرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله وحكمه والحاجة ينفع بترك
الظاهر الاول فلا حاجة لترك الظاهر الثاني فافهم قوله لا ضرورة لان
الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عن اصولها فلذا لم يجز
عدم صرف المنصرف لها عند الجمهور من البصريين كما لم يجز جعل المقصورة
ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيون
وطائفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة قوله فلكونه صبت
كتب في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة عليها السلام في مرثية

لا يجوز جعل المقصورة ممدودة مطلقا

النبي صلى الله عليه وسلم واقول ماذا على من يشم تربة احمد ان لا يشم مدى
الزمان غواليا وجاء في حاشيتها جمع غالية بوى خوش انتهى بتثبيت
بالتخفيف بر مرده ستا يش كردن التربة خاك المدى غايت والمعنى
غيرهما او اى شئ وقع على من شم تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان و
استداده انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شئ
لانه استغنى بشمه عن شم الغوالى او المعنى ماذا اوجب على من شم تربة
احمد ان لا يشم الخ والاستفهام للتعجب من عظم الموجب وهو كمال
الاستغناء عن شم الغوالى **قوله** ان ذكر بالفتح والكسر للتعليل **قوله**
لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم ولذا صار السجع
من اجل محسنات الكلام واختير هنا في الشيء ومرة مع ان اللغة
الاحد ومنه في التنزيل يبدء الخلق ثم يعيده واللغة المشهور يبدء
وروى ان بعض البلغا قال لكاتب اكتب يا حاد فان الركب قد
حادوا اى بضم الراء في يا حاد فقال الكاتب يا سيدى الافصح كسر الراء
فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب وفي قوله وانه لم يصل الى احد
الضرورة اشعار بانه قد يصل لاحد الضرورة ومنه وجوب صرف
الاعلام الاوزان التي قصد بها بيان وزن منصرف فيقال وزن ضارب
يضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فيصرف مفاعلة لا محالة لكننا

بالتنوين مع انه غير منصرف للعلمية والتانيث

مطلب ومنه

ان للتعليل

مضابة وجعل من هذا القبيل كل لفظ منصرف اريد به نفسه فانه يعامل
به معاملته اذا اريد به معناه مع انه قد يكون غير منصرف حقا للعلمية
وسبب اخر فينون قول المص فيما بعد واما في اذنه فمنصرف مع انه
غير منصرف لكونه علما للنفس ومؤنثا ويعبرون عن هذا التناسب
بالمشاكلة **قوله** حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه
وقرئ قواريرا لتناسب فواصل الاى فقوله يليه لم يقصد به اتمام
التعليل **قوله** سلاسلا واغلالا مثال المجموع اراد ان ذكر اغلالا ليس
زائدا لان المقصود تمثيل المجموع والاظهر ان التعدد يرجع لصرف سلاسلا
في هذا التركيب **قوله** وما يقوم مقامها قيل هنا من تتمة بيان التعريف
فينبغي ان يقدم مع قوله وحكم وفيه ان بيان الاسباب كلها من تتمة
التعريف فهذه جملة معترضة ولا مسامحة في وقوعها اينما وقعت
لشدة الاهتمام ببيان انها لا تصلح للتعريف فذكرت الا هنا **قوله** فانه قد
تكرر فيه الجمعية فقام مقام السببين لهذا التكرير عند المص ولكونها
نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه لا نظير له في الاحاد عند بعضهم
تمام الاخير يحتاج الى تطويل لا يسعه المقام كتب في الحاشية فاكالب
جمع اكلب وهو جمع كلب واساود جمع اسودة واسودة جمع سواد
واناعيم جمع انعام وانعام جمع نعم انتهى وقد يلحق التاء باساود في الكثر

لم يرد به علم حقيقة بل اراد انه بمنزلة العلم في تعيين المراد وتشخيصه ... بالمعرفة انه ... به ... اللفظ بمعنى

مطلب

مطلب جمع

٤٧

فالعدل

ما يقع النعم على الابل وجمع للجمع اما ان يراد به الكثرة او الضروب المختلفة على ما في الصراح **قوله** فالعدل مصدر بمعنى المفعول اى كون الاسم معدولا ذكر المحقق الرضى ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فاشار الشارح الى ما اجيب به عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشئ ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا والعدل لكونه سببا في الاسم ينبغى ان يكون مبنيا للمفعول لد يتجه عليه انه لا شك ان يوجد معنى مصدرى حاصل بالحاق اليا المصدرى لا المفعول كما يقال مضروبية بمعنى كون الشئ مضروبا والمعنى المصدرى الحاصل بالحاق تلك الياء في غاية السعة يسع فيهما ما لا يسع في الفاظ المصادر واما ان للمصادر وضعا لمبنيين ما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا بد له من دليل بل يكاد ان يرده ما ذكره المص في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع الشئ على زيد لا على قيام شئ بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد دالا على قيام المبنى للمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبنى للفاعل منه فلا يكون خارجا بقوله على جهة قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول يدل

العدل قد يكون مبنيا للفاعل

يدل على وقوع مصدره الذى تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول ما هو جزء معنى الفعل المعروف والفارق بينهما اعتبار قيامه الذى يدل عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذى يدل هيئة الفعل المجهول اذا تمهد هنا فنقول لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوى لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اى مال عنه وعدل اليه اى مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل الجمال الفحل الفحل نحاه كذا في القاموس ولا داعى الى كون العدل النحوى بمعنى التبعيد دون الميل الا اشتقاق المعدول وتسمية الاسم معدولا وليس بقوى لان بمعنى المعدول اليه فالاظهر ان العدل بمعنى الميل عن الشئ الى الشئ والعادل مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة الاولى الى الثانية له فسمى الاصل معدولا عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت الا هيئة ولله در نظر ابن الحاجب صائبا ولا تحجد بينه وبين المقصود حاجبا **قوله** وهو خروج الاسم اخرج خروج الفعل اذ لا يسمى عدلا **قوله** اى عن صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد يطلق على الكلمة باعتبار ما يعرضها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضى والمراد بالصورة اعم من الصورة ادوما في حكمها في كونها زية

للكلمة كالصورة فان احد الامور الثلثة لازم لافعل التفضيل فكان
اللازم منه بمنزلة الصورة للكلمة وكذلك الالف واللام في المفرد الذي
صار علما بالغلبة فيكون سحر بعينه علما للسحر متعدلا عن السحر فلا حاجة
لادخال اخر الى تغير تعريف العدل بالخروج عما هو حقه من الصيغة
او استلزام كلمة اخرى معه واما ما توهم من ان ما غير اليه التعريف ينتقض
بيوم الجمعة في ضمن يوم الجمعة فانه خرج عما هو حقه من استلزام
كلمة اخرى وهي في بخلاف تعريف المص فانه لا مدخل له في الصورة
حكما كاللام للعرف بينهما وبين اللام لجواز الفصل بينهما وبين مجرورها
بالحرف الزائد بخلاف اللام ففيه ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه
الى ما ليس حقه فان تعريفه في ايضا ما هو حقه **قوله** التي يقتضي الاصل
والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها خروج الاسم عن صيغة الاصلية
بهذا المعنى في عمر غير ظاهر لانه ليس هنا كاصل وقاعدة يقتضي ان يكون
عمر على صيغة عامر الا ان يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان
يحكم بانه معدول حكم بانه سمي باسم الفاعل من العمارة فهو اسم الفاعل
من العمارة خرج عن صيغة التي هي على مقتضى القاعدة وهي عامر الى عمر
قوله ولا يخفى ان صيغة المصدر فيه ان صيغة الاسم ان كان بمعنى
صورة تعرض لحروف الاصول فهيئة الضرب هيئة للضارب وان

كان ما يعرض المادة في وضعه لمعناه فهيئة ثلثة ثلثة ليست بهيئة
ثلث لان ما وضع له ثلثة ثلثة نفس العدد وما وضع له ثلث الموصوف به فالوجه ان يقال خروج المشتقات من المصادر السماعية
بتغيير الصيغة بالاصلية لان صيغ المصادر السماعية ليست
من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات من المصادر القيا
سية بما خرجت بالمغيرات القياسية **قوله** فلا ينتقض بما حذف
عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز وكذا المحذوفة الا
وائل نحو عدة والمحذوفة الاواسط كمقول في وجه ولا يبعد ان
يقال خرج عنه كل ما ابدل الحرف غيره اصلي الى حرف آخر كالمقام والايلاء
فان المادة ليست باقية فيها فلم يبق من المغيرات القياسية الا
المدغمات وهي الخارجة باعتبار قيد المغايرة لا غير هكذا ينبغي
ان يحقق هذا المقام فما قيل في بيان قوله خرجت عنه للمغيرات
القياسية كالمقام فبعيد عن المقام **قوله** المقصود ههنا تمييز
العدل عن سائر العدل قد ارتضى هذا الجواب وهو ليس بمرتضى
اذ لا يشتبه على المتفطن ان المقصود من تفصيل العلل وتبيينها تمييز
المنصرف عن غير المنصرف وبيان العدل على هذا الوجه لا يحصل
هكذا المقصود **قوله** اعلم انا نعلم قطعا فقد دل كلامه على ان ما اشتهر في

كتب النحوى ان خروج ثلث محقق مخالف للعلم القطع بل هو
امر يحكم به بالتكلف لاضطراب اليلمنع النصرف وانما المحقق بثبوت
اصل له اما خروجه عنه فلا فان قلت اذا كان بثبوت اصل له محققا
فالاصل انما يكون اصلا بخروج الفرع عنه فلا يكن الخروج الا محققا
قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضى القياس ان يكن الاسم عليه لا ما كان
عليه ويعنى بالخروج انه كان عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا الاضطرار
فح تقول ما اشتهر مبنى على انهم ارادوا بالخروج محققا الخروج عما
هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة وبينى ما حكم به الشارح للخروج
عما ثبت للمادة ويتجه على ما ذكره انه يختص معرفة غير المنصرف بتعرف
بالممتنع لانه لا يعرف غير المنصرف بالعدل ما لم يعلم انه منع منه الكسر
والتنوين فيلزم الدور الا انه لم يلتفت اليه لان ذلك لازم فى العدل
التقديرى لا محالة فيلزم فى مطلق العدل ويندفع الفساد بانه
قليل يكن تعداده لمتعلم النحو قوله الا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا
عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل التنبيه لان
السبب فى سائر الاسباب سوى الجمع التقديرى لا يتوقف على معرفة
منع الصرف فان التانيث والوصف والجمع والعجمة والتركيب مما يعرف
بدون منع الصرف واما العلمية فلا تعرف فى شىء منها الا بعد معرفة
منع

ويجيء على ما غيروا القياس ان اتفاذه على تعريف العدل

منع الصرف واما العدل التحقيقى فان كان هو الخروج عما هو القياس
فيمكن ان يعرف بدون معرفة منع الصرف كما فى سائر الاسباب فان كان
هو الخروج عما كان للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف هنا ثم قوله
فجعلوها غير منصرف الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين سائر الا
سباب ولا يختص كون الاسم للحكم بعلية العدل للضرورة بالعدل
فمدار الفرق بينه وبين سائر الاسباب على ان الحكم بوجوده للضر
ورة دون الحكم بوجود سائر قوله اى خروجا كائنا عن اصل محقق
يعنى تحقيقا بمعنى محققا صفة لخروج متعلقه بحال متعلقه وهو
الاصل وهذا بعيد عن العبارة سيما فى قوله او تقديرا لان حمله
على الوصف بحال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحال
نفسه يبعد عن الفهم جدا قوله جاء فى القوم ثلث ثلث حال من
القوم ما قيل بلفظ واحد اى مفصلا بهذه التفصيل فلما كان العبارة
عن الحال كالا اللفظى اجرى اعرابها عليها قوله وكذا الحال فى احاد
موحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع لا وجه لقوله الى رباع ومربع والظا
هر ورباع ومربع الا ان يجعل الى بمعنى مع قوله والصواب مجيئها
الصواب مجىء عشار ومعشر بخلاف الخمسة الاخر قال الشيخ الرضى
يستعمل على وزن فعال من خمسة الى عشرة بياء النسبة نحو الخماسى

مطلب

قوله والسبب في منع الصرف اه قصد بهذا الكلام دفع اشكال عرض
في اعتبار الوصف من جعلها في الاصل اعدادا لان الاعداد ليست
اوصافا اصلية واشارة الى ترجيح بعض ما قيل في منع صرفها فان مما
قيل ان منع الصرف لتكرار العدل حيث عدل عن الصيغة وعن
التكرار او الاسمية الى الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل
امر اضطراري فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة قوله لان الوصفية
العارضة التي كانت في ثلثة ثلثة وجه عرضية الاوصاف في الا
عداد انها وضعت للوحدات ثم تستعمل مجازا في مال الوحدات و
منع كون ثلثة ثلثة موضوعة للوحدات في الوضع التركيبي لانها
موضوعة للمعنى الوصفي ليس بشيء لانه يوجب عدم انصراف اربعا
اربعا قوله لان معناه في الاصل اشد تاخرا فان قلت ما يستدل اليه
ليس الا ان اصله اشد تاخرا او اقل تاخرا بل يوائد الثاني انه لا
يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وآخر
اي حمار آخر بل رجل آخر قلت دليل عليه ما قالوا بمجيء الاستعمال في
اشد تاخرا يقال جاءني زيد في اخريات الناس اي جاء تام اشد
تاخرا على ان صيغة التفضيل موضوعة للموصوف بالزيادة لا للمو
صوف بالنقصان واقل تاخرا ليس فيه تفضيل في تاخر بل نقص

قوله

قوله على انه معدول عن احد هذا يكفي في ثبوت العدل والتجاوز
من فضول الكلام لا يحتاج اليه واعترض اي لا يغني عنه ولله در الرضي حيث
اختاره قوله والامام لم يذهب الى تقدير الاضافة اي لم يذهب اليه
حفظا للقاعدة المذكورة في تقدير الاضافة اذ لو ذهب اليه
لاحتاج الى تغييرها والحكم بان تقدير الاضافة يوجب احد الا
مور الاربعة رابعها العدل ولا يخفى ان الوجه ضعيف لان ما عد
تم في تقدير الاضافة في الكلام لا في فرضها في اصل المعدول عنه
وبينهما بون بعيد والوجه ان جاءني الرجل والرجل الاخر وجاءني
رجل ورجل اخر لو فرض للتفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر
اولا ولا يتصور التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة فوضع المنا
سبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احد الصورتين
فتذكر انت نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم فخذ
ما اتيتك وكن من الشاكرين قوله او اضافة اخرى شبها في المضاف
اليه ولا بد من كون المضاف فيها تابعا للمضاف في الاضافة الاولى
نحو يا تيم تيم عدي وقوله ويا من رأى ذراعي وجبهة الاسد والامام يتوقف في
الشيء بيانه ولا بيان لشيء من اخويه لان الكل منهما محلا ولا يتوقف
المقصود هنا على بيانه قوله فاصلها اما جمع اوجاعى او جمادات

لا يخفى ان القياس في التكسير الذي هو جمع ليس جماوات فلا يحتمل
ان يكون معدولا عنها قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة بل شيء من
المغيرات الغير القياسية وانما خص ذكرها لانها مما اوردت على العدل
وطلب به يفرق بينها وبين المعدولات حيث حكم في احديهما في
الشذوذ وفي الاخرى بالعدل ولا يخفى انه علم سابقا انه لا يرد الجموع
الشاذة فذكره هنا تكرار نعم قد يقال ولو اعتبر الى قال لا تجديد
فينبغي ان يذكر فيما سبق حتى لا يحتاج الى الاعادة ذكر انه لا يرد الجموع
الشاذة توطية لذكره فاقوى ما يوجه ما ذكره ولم يحضره انه لو
لا ما ذكره لوجب كونه اجمع واخر انه معدولين مع انه انكر اللهم
اجتماع العدل ووزن الفعل قوله ولا قاعدة لاسم المخرج ليلزم
من مخالفتها الشذوذ فلا يثبت شذوذه في اقوس لا باعتبار كونه
جمع قوس لان الجمع اقواس لا اقوس ولا باعتبار عدله عن اقواس
لعدم تصور الشذوذ في العدل قوله كعمر وفُعَل اسم جنس كصُرَد ونُغَر
لا عدل فيه الا جُمَع واتباعه واُخَر وما هو مبالغة فاعل اختص بالنداء
كفسق مبالغة فاسق كان فساق مبالغة فاسقة واما فُعَل علما
فان لم يثبت فاعل من جوهره او جاء اسم جنس فلا عدل فيه الا عرفانه
جاء جمع عمرة وزُفَر فانه جاء بمعنى السيد وان ثبت فاعل من جوهره

ولم

ولم يجيء اسم جنس بل لم يوجد الا علما ففيه العدل كقثم فانه وجد قاثم
ولم يوجد قثم الا علما الا اددا فانه مع اجتماع الشرطين ليس بمعدول
هنا ملخص ما ذكره الشيخ الرضي ويرد على ما ذكره في قثم ما في القاموس
قثم كزفر ابن العباس ابن عبد المطلب صحابي والكثير العطاء ومعدول
عن قاثم والمجموع للخير وللعيال كالقثوم والمجموع للشر والضبع واسم
للضبعان فلا يتم في بيان تحقق فاعل وما ذهب اليه الشارح
من انه لا دليل على ثبوت اصل في هذا القسم كما توهم لان ثبوت
الاصل لا يكون بلفظ ثبوت الاصالة فلا دليل على اصالة عامر بالنسبة
الى عمر بخلاف ثلث ثلاث الى ثلث قوله فانهم اعتبروا العدل ظاهر
الضمير لبني تميم وذلك ان تجعل للنحاة فان قلت ان كان العدل
موجب البناء فاعتباره في قطام يوجب البناء والا لم يكن موجبا
قلت المعتبر اطراده لا يوجب البناء بل المعتبر اصالة قوله نحو حضار
في الحواشي الهندية اسم كوكب وفي القاموس جبل بين اليمامة و
البصرة والهجان او الجمر من الابل وحضار المكان المرتفع وفي بعض
النسخ يراد في القاموس ارض بين اليمن قوله فانها بنيت وليس
فيها الا السببان فيه انه لو اريد انه ليس فيها شيء الا السببان فهو ظاهر
المنع وان اريد انه ليس فيها موجب البناء الا السببان ففيه انها

ليسا موجبين للبناء وفيها فتلك فعال وهو يوجب البناء فالصواب
وليس فيها الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب البناء قوله فا
عتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء وهو العدل مع الوزن لا المجموع
قوله ولذا يقال ذكر باب قطام في هذا اذا فسر العدل التقديري
بما كان لضرورة منع الصرف تحقيقا اما لو كان تفسيره بجريانه على
ما هو الغالب وهو الانسب لئلا يكون بيان العدل في المرتبة
فاصلا فذكر باب قطام في محله وقطام اسم امراة على ما في الصحاح
قوله الوصف وهو كون الاسم لم يعرف المص في هذا الكتاب الا العدل
لان غيره المعروف في هذا الكتاب في محله واما مستغن عن البيان
لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل لعدوله عن تعريف
السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل والشارح فسر
من الاسباب الباقية ما لم يفسر المص في محله قوله وهو كون الاسم
دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها لم يكتف بتقدير الا
بهام بان يكون في الغاية كما اعتنى به غيره لانه في تعريف غيره وهو
ما دل على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معناه الاصلي لو لم يقيد
الابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان والالة عن التعريف بخلاف
تعريفه فانه تخرج بقوله مع بعض صفاته فانه

هذه

الوصف

هذه الامور وان دلت على الذات وبعض الصفة لكن لم تدل
على بعض صفة تلك الذات لكن لو قيده به لكان موضحا لكون احمد
للحية غير صفة حالا لا نقول لم يقيد الابهام لعدم المراد
غاية الابهام في جميع افراد الوصف فان رجيلا فيه وصف ومعناه
رجل له الصغر والفياض فيه وصف ومعناه الماء الكثير لان الا
الفيض الذي اخذ منه معناه كثرة الماء لانا نقول رجيل معناه رجل
صغير لا رجل له صغر فهو يدل على ذات مبهمة وبعض صفاتها وان
دلت على ذات تعيين ايضا ومعنى الفياض شيء ما له الكثرة الماء لان
معنى المشتق شيء ما له المبدا واما استبعاد من قال كون معنى الفياض
شيئا ما له كثرة الماء بعيد فليس بشيء فانه لو كان الماخوذ في مفهوم
الفياض الماء لكان المعنى ما دل مفهوم الفيض فيكون المعنى ما له كثرة
الماء والاستبعاد بحاله فقد عرفت ان معنى طليحة طلحة الحقير
فهو بمنزلة علم موصوف فلم يخرج بحدوث الوصف بالتصغير
عن العلمية فلا يلتفت لما قيل ان منع صرف طليحة للمسامحة و
عدم الفرق بين المصغر والمكبر فان الامر دائر على دقة النظر لا على
التسامح فتدبر قوله لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي
الحمرة والذكورة ايضا قوله مررت بنسوة موصوفة بالاربعة الصواب

متصفة قوله شرط اى شرط الوصف أه ينبغى ان يقيد المص بان
لا يكون فى العلم عند سيبويه وان لا يكون زائلاً بالعلمية عند الا
خفش ... قوله فى الاصل الذى هو الوضع كتب فى الحا
شية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالة المعتبرة عليه هذا اى
لتفرع الدلالة الثلث المعتبرة فى باب الافادة والاستفادة
عليه وان كان الوضع اصلا فالدلالة وغاصح نسبة الدلالة اليه
ينبغى لتنزيل اشتمال الاصل على الفرع بمنزلة اشتمال الظرف على المظروف
ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال
لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت فى الوضع ثابتا فى الاصل والثابت
بحسب الاستعمال عارض قوله اختصاص ببعض افراده من حيث
انه فرده لا الذات الفرد بحيث لا يشعر اللفظ بالوصف صرح به
الرضى وكانه لا يضر النقل من الوصفية الى الاسمية بالغلبة لا
يضر النقل منها ابتداء لا بالغلبة الا انه لما لم يطلع على مثال لم يصرح
به فى التفريع واكتفى باندراج حكمه فى الاصل ولذلك نقول صرح
به المص فى التفريع انتهى لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية على الوصفية
سواء كان تلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل وليس بيان
الشارح انتهى قاصرا حيث اراد بالاختصاص ببعض الافراد اعم من

الاختصاص بالغلبة او بالنقل فلم يقع منه تخصيص بالغلبة الا
فى الامثال حيث قال كان اسود قوله فلذلك الفاء لتفرع عليه اشتراط
الموصوف بكونه فى الاصل للامور المذكورة فلذلك جمع مع اللام و
من قال الفاء يدل على ترتب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب
المعلوم فلا يغنى احديهما عن الاخرى فقد اتى بالعجائب كيف والفاء
فى النتائج لترتب النتيجة فى الواقع على الاصل لا لترتب العلم والكلام
ليس لترتب المعلوم لان المعلوم العلية واللام لترتب الصرف قوله
المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة اشار
الى ان ذلك اشارة لا لمتعدد وان افراده بتاويل المتعدد بالمذكور
وانما جعل اشارة الى المتعدد لانه اراد به صرف اربع الى اشتراط الا
صالة وقد امتناع اسود الى عدم المضرة وقد ضعف افعى الى الاصالة
فجعل مجموع الامور الثلثة معللة بمجموع الامرين واحال الرد على
فطانة المخاطب ولقد اعجب من دقق هذا التحقيق ثم قال نسب
الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه وغفل عن انه جعل المنسوب الى
الكل الكلى لا كل واحد ثم نقول فيما ارتكبه الشارح تكلف والاظهر ان
قوله فلا تضره الغلبة لتقرير اشتراط الاصالة وتوضيحه وليس مقصودا
بالذات وقوله ذلك اشارة الى اشتراط الاصالة فلذلك اتى بذلك

قوله

وشرط مجرد الاصالة علة لكل واحد من الثلثة صرف لعدم اصالة
الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع هذا مما اشكل على علماء
الفن وتحوم لا الآن حتى قال الرضي لم يظهر لي الى الآن دليل قاطع
على عدم اعتبار الوصف العرضي في الاستدلال ما بالنظر انصراف
اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل و
هو عدم قبول التاء وطول الكلام في الاعتذار عن عدم الاعتداد
بقبول التاء بما لا طائل فيه فاعرضنا عن الاطالة والى الطول قلنا
لا حاجة في عدم اعتبار الوصف العرضي الى قاطع وانما الحاجة الى القا
طع في اعتباره واما وجه تطوهم بعدم اعتباره في اربع وكون الصرف
لذلك لا لعدم شرط وزن الفعل كما يوكده تقديم الظرف على عامله
اذ المعتبر في وزن الفعل عدم قبول التاء في الاصل الوضع ولذلك
امتنع اسود مع قولهم للحية الانثى اسودة وقبول الاعتداد التاء
بعد عروض الوضع لا في اصل الوضع العددي قوله وامتنع من الصرف
لعدم مضرة الغلبة اسود والعجب من محشر قال قوله وامتنع اسود
اي صرف اسود وامتنع اسود من الصرف ولم يحضره ان الشارح
افاد الثاني في قوله الاول للحية السوداء هو الحية العظيمة السوداء
على ما في الصراح قوله وضعف منع افعي آة فان قلت لو اوجب تقدير

الو

الوصفية من غير تحقيق ضعف منع الصرف لاوجب تقدير العدل
الخ من غير تحقيق ضعف منع الصرف في عمر فلم لم يحكم بالضعف فيه
قلت تقدير ال ... عدم تحقيق منع الصرف

لا يوجب ضعفه وانما يوجب ضعف منع الصرف لتقديره وتحقق عدم
منع الصرف في افعي قوله اشتقاقه من الخال للتخيل معلله قوله ذي
خيلان جمع خال وهو المعروف قوله التانيث اللفظي الحاصل بالتاء
قيده باللفظي ليقابل المعنوي ولا يقابله بالتاء لاشتراكها بينهما وانا
اظن ان مراد المص التانيث الذي يعرف بالتاء فالمعنوي لم يعرف
بالتاء بل بامارات تدل على اعتبار العرب تانيثه فاعرفه فانه دقيق
وبالاقتنا حقيقة يقال المراد تاء ينقلب هاء في الوقف احترز ليست ه
للتانيث ولو سمي به مذكر لا يمتنع وان سمي مونث فالحال عرفات
فقال الزمخشري ينصرف ولذا يجري عليه الكسر والتنوين لان هذه
التاء ليست للتانيث ويمتنع من تقدير تاء التانيث اذ لم يعهد
في كلامهم اجتماعها مع تاء التانيث وقال غيره يمتنع من الصرف
ولا يمنع من غير المنصرف كسرة جمع المونث وتنوين المقابلة قوله
ليصير التانيث لازما فيما كان التاء فيه للتانيث واما التاء التي هي جزء

الكلمة كحجارة اشترط فيها العلمية لانها في منع الصرف وجع تا التانيث
فجعلت محلا وتيرتها قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الا
مكان اشاد لا التصرف فيها للترخيم قوله كما اشا

اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اى اشار لما ذكر من الامرين وهو
ان العلمية في المعنوى شرط للجواز واحد الامور هو شرط الوجوب
وشرط تحتم تاثيره اى منع العلمية احد الامور الثلثة فعبارة الم
قاصرة فلا يبعد ان يجعل الضمير للمعنوى الذى وجد فيه شرط العلمية
قوله او تحرك الحرف الاوسط جعل الاوسط عبارة عن اوسطه
الثلثة المذكورة في قوله زيادة على الثلثة وح لزم ان يكون التحرك
شرط الوجوب في الثلاثي وعلى هذا القياس يكون العجمة شرط الوجوب
في الساكن اوسطه والاحسن ان يجعل الاوسط عبارة عن تحرك
اوسط الكلمة ثلاثيا كان او خماسيا فاذا سمى بابراهيم من لغات
ابراهيم مونثا يجتمع فيه الشرائط الثلثة للوجوب قوله ليخرج
الكلمة بثقل احد الامور الثلثة اه لا يظهر اعتبار حدوث ثقل من
كل سبب اذ لا يعقل ثقل من الوصف والعلمية ولا من العدل بل
هو منشاء للخفة كما يرشد اليه امثلة ولم اعثر على هذا الكلام في غير

كلام

كلام فاضل الهندى في هذا المقام واما لم يجعل احد الامور الثلثة
شرط تحتم تاثير العلمية لان العلمية يجتمع مع اسباب مع كل منها
شرط في التاثير مخالف لشرط مع الاخر فالمناسب ان يضاف الشرط
الى السبب لا الى العلمية لان العلمية تو تيثير بلحوق هذا الشرط بخلاف
السبب ومنهم من قال جعل شرطا لتاثير التانيث لان الكلام فيه
وليس بشىء لانه ينبغى ان يجعل شرطا للعلمية في بحثها وقد يقال العلمية
سبب قوى لا يحتاج الى تقوية ولهذا يمتنع وحدها في ضرورة الشعر عند
الكوفيين ولا يخفى عليك ان الاوجه ما قد مناه لك قوله وسقر على الطبقة
من طابق طبقات النار في القاموس سقر معرفة اسم لجهنم قوله وماه
وجور علمين لبلدتين اشار بقوله لبلدتين الى وجه تانيث العلمين
فان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة وقد يلتزم تذ
كيرها بتاويل المكان وقد يخير فيها في اعتبار اى مااشا المتكلم والمر
جع السماع ولم يسمعوا فيه شيا في كلام العرب جوزنا الوجهين وكذا
اسماء القبائل في تاويلها بالقبيلة والحى اقول ما لم يسمع فيه شىء ينبغى
ان يصرف لا غير لان الاصل في الاسم الصرف قوله ممتنع صرفه لم يقل
امتنع من الصرف كما قال في قول المص وامتنع اسود اى عن الصرف
كشفا لوجه توجيه هذا التركيب ورعاية للمناسبة بينه وبين

اسماء الاماكن

قوله فهند يجوز صرفه واشار بقوله صرفوها الى انه يحتاج تذكيرا الى
تذلا هذه المونثات لا التاويل حم يشر الى وجه التاويل لظهور
امره وهوانه عول معها معاملة اللفظ او الاسم **قوله** فان سمي به مذكر
فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة قيل فانه شرط ثلثة
وهي ان لا يكون في الاصل مذكرا كرباب بمعنى سحاب اسم امراة فان سمي
به مذكرا انصرف وان لا يكون تانيثه بتاويل فرجال اذا اسمي به مذكر انصرف
لان تانيث الجمع بتاويله بالجماعة وان لا يكون تذكيره غالبا نظرا الى
المعنى الجنسي فان تساوى تذكيره وتانيثه استوى الصرف ومنعه
فان غلبت تانيثه يرجح منع الصرف وان وجب تانيثه وجب قلت
اولا المراد ان شرطه من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا
ينفع الشرطان الاخران على انا نقول اذا كان المونث المعنوي في الاصل
مذكرا لا يسمى به العرب المذكر ثانيا بل بالمذكر الذي كان في الاصل وكذا
المنقول من المونث بالتاويل منقول عن المذكر اذ العرب لا يسمى
بالتاويل واما ما استوى فيه الطرفان فمن حيث انه يسمي بالمونث غير
منصرف ومن حيث انه يسمي بالمذكر منصرف لجواز الوجهين فيه لا
جتماع الحيثيتين لا لان تسمية اللفظ بالمونث المعنوي لا يكفي في منع
الصرف وقس عليه حال ما غلب تانيثه واما ما غلب فيه التذكير فالعرب

لا يجعل

لا يجعل المنقول عنه الا المذكر وليس التسمية فيه بالمونث فالمص
لم يغير ببيان شرطه **قوله** لان الحرف الرابع قيل وكذا الخامس فيما هو يفت رر
على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخيرة الزائد على الثلثة ساد
مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة قلت جعل
الحرف الرابع قائما مقام التاء عبارة القوم ولا تقصير لهم في البيان
والتقصير من المعترض فان بيانهم مبني على الحروف ميزان التصغير
فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا يزيد فيتهوا
ما يقابل اللام الثاني في المصغر حرفا رابعا الا يرى ان في عقرب الراء
فيه قائم مقام حرف التانيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك
لان تصغيره جحيمر وفي مصباح على المونث وان كان النائب الحاء
وهو حرف خامس الا انهم جعلوها حرفا رابعا لانه في مقابلة في
رابع حروف الميزان فان تصغيره على فعيليل فتقول مصيبيح با
لياءين فالياء بمنزلة الزائد لانهما ليسا في مقابلة الفاء والعين
والعين واللام فلم يعتبروا بهما وجعلوا حاء مصيبيح حرفا رابعا
بها **قوله** المعرفة اي التعريف ان كان المعرفة في باب منع الصرف
اسما للتعريف كما هو الظاهر او كان مشتركا بين الموصوف والصفة
فالامر ظاهر وان كان اسما للموصوف فالمعتبر عن السبب بالمعرفة

لضرورة الشعر وهنا ليوافق الاجمال التفصيل قوله ان يكون
علمية لم يقل شرطها العلمية لانه صار هذا التركيب في هذا الباب
شائعا في معنى اشتراط علمية ما فيه السبب والمراد هنا اشتراط
كون التعريف نفسه علميا او علمية فافهم وجعلها بمعنى المنسوبة الى
العلم يوجه موافقته بما في بيان العجمة قوله بان يكون حاصلا في
ضمنه الاول فيه قوله كاجعل البعض المجاز الله واستغنى عن
الاشتراط قوله لان فرعية التعريف للتنكير ظاهرة او ليكون على وتيرة
اكثر الاسباب بان يكون السبب عاما يختص بالشرط وليس قوله
وما فيه علمية موثرة لجعل العلمية سببا وانما وُصفت بالتاثير
لا تحادها بالسبب لمن قال جرى فيه على اصطلاح البعض او على
التجوز لم يات بشيء يعتد به قوله كون اللفظ مما وضعه غير العرب
لا غير وطريق معرفتها النقل واجماع اهل اللغة على ما نقل عن صاحب
القواعد قوله كالعجم اسم جنس بمعنى الجيد قوله لئلا يتصرف فيها
اي في العجمة قوله مثل تصرفاتهم في كلامهم فيمتنع من الاضافة واللام
وما يعاقبهما اي من التعريف التنوين فلا يدخل الكسر ايضا وان لا
يمتنع من قبول ياء النسبة والاعراب وقلب بعض الحروف وحذفه
تخفيفا نحو جرجان في كركان وجبريل وجبرال وجرين في جبرئيل

قوله

قوله لانه امر معنوى الضمير للعجمة وسبب تذكيره امر معنوى له
ضمير اعتبارها للعجمة ايضا قوله فان قلت قد اعتبرت العجمة هنا
وان اندفع بما ذكره لكنه يرد انكم لم تعتبروا المانعة من الصرف
في ماه وجور العجمة شرط مع التانيث ويدفع ما سبق من ترجيح التا
نيث على العجمة قوله قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببي
الى لتقوية احد السببين وهو التانيث اذ العلمية مستغنية
عن التقوية ويدل على هنا قوله فلا يلزم من اعتبارها التقوية سبب
اخر دون ان يقول لتقوية سببي قوله وابراهيم ممتنع صرفها لوجود
الشرط الثاني وكذا ابرهام وابرهم من لغات ابراهيم ممتنع لوجود
الشرطين فيه قوله وشتر اسم حصن بديار بكر في القاموس قلعة بارّان
بين برذعة وكنجة هنا وايا ما كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا لا
حتمال اعتبار التانيث ولذا لم يكتف سيبويه واكثر النحاة بتحرك الاو
سط ولم يروا بدا من الزيادة على الثلثة لان لكاً ابنوح عليهما السلام
منصرفا ولم يجوزوا الامرين في متحرك الاوسط ايضا استدلالا بمجموع
لك وشتر لاحتمال شتر مُنع من الصرف بالتانيث قوله وانما خص
التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده قيل فيه
ان منع صرف نحو شتر ايضا خلافيه ففي ذكر شتر ايضا التنبيه على ما هو

اسماء الانبياء

الحق عنده فالتخصيص ليس بمجرد التنبيه على انصراف نوح بل التنبيه
على امتناع نحو شتر ايضا وبهذا ظهر ضعف قوله ولهذا قدم انصرافه الى
اخره ايضا لا يخفى عليك ان منع صرف نوح سهو من صاحب المفصل
فالاولى لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسوى فيه البعض هاهنا
كلام فيشعر بان المسئلة خلافية وهو يرجح مذهبا والوجه في تقديم
انصرافه انه تنبيه على ما هو الحق عند جميع النحاة وهذا تنبيه على ما
هو الحق عنده اوان الانصراف لاصالته يستحق التقديم **قوله** اعلم
ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة من الصرف الاستة قلما
يخلو عن هذه القاعدة كتاب يعتد به حتى كاد ان يكون مجمعا عليه
عندهم وعليه شاهدا صدق شيث وعزير فلا عجب منه ان يقضى
منه العجب **قوله** وقيل ان هودا كنوح اختير نوح في التمثيل لكونه اتفا
قيا وكون هود اختلافيا **قوله** لان سيبويه قرنه معه فقال محمد و
صالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح لا بشعيب
فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب وقوله فيه يحتمل ان
يكون من تتمة ما قيل وان يكون من كلام الشارح والولد جاء كفرس
وقفل مفردا وجمعا والاول والوجه اسمعيل واولاده وقوله ذلك
يحتمل الاشارة الى اسماعيل والى اولاده **قوله** الجمع هو كالمعرفة في الا

شتراک

التكسير بدر

شتراک بين الاسم والصفة والمراد هنا الصفة **قوله** شرطه اى شرط
قيامه مقام السببين الاظهر شرط تاثيره وما ذكره بعيد عن الفهم
قوله وهي الصيغة التي كان اولها لم يقل وهي ما اشار اليه بالمثالين مع
انه الاخصر لان المثالين على وزن مفاعل ومفاعيل فيخرج منه نحو
هراجعا وجماهير فاوضح ما هو المراد بالمثالين لكن يرد عليه صحاري
لا كالالف الثالث على ما وهم لظهور ان المراد من الصيغة صيغة التكسير فينبغي
ان يقيد الوزن بان يكون اولها مكسورا تحقيقا او تقديرا فكانه لم
يتحاش من دخول نحو صحارى في التعريف لانه لا يلزم من دخوله الا
منع الصرف وهو غير منصرف لا محالة لالف التانيث **قوله** ولهذا
سميت صيغة منتهى الجموع فاريد بالمنتهى الانتهاء وبالجموع ما فوق
الواحد وبالجمع الجمع اعني المصدر **قوله** كما تجمع اياس الاول كما جمع
فافهم **قوله** بغير هاء غيرها هنا بمعنى لا يقال كنت بغير مال اى بلا مال فلا
يرد انه يلزم ان يجب ان يكون صيغة منتهى الجموع مع حرف غير الهاء
وهو خبر اخر لشرطه لا صفة للصيغة لانه متعلق بنكرة وتقدير الموصوف
تكلف لا يروج عند الناقدين الا الضرورة **قوله** المراد بما فيه الطاقة
وعلى الوجهين المراد السلب المطلق اى لا يكون معها اقتدارا اصلا
التنوين
لان المراد انه لا يكون معها حال الوقف والا ان يكون معه تاء حال

الوصل كما قيل ظننا انه لولم يقيد لايعم القيد السلبي ويكون قا
صرا وقد نبه على كلتا عبارتي تاء التانيث وهما الهاء والتاء بقوله
التاء التانيث بالتاء وقوله بغيرها قوله فلا يرد فواكه جمع فاكهة
لا فاكه كما قيل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل قال في الحاشية الفاكه
الحاذق ويقال للبقال والحلاف فاكه بين الفكاهية ويقال للفرس جوا
هنا كلام والانسب لجعله جمع فاكهة على ما في القاموس ان يقال ان
الفاكهة الجارية المليحة او الامة او الشديدة الاكل قوله وانما اشترط
كونها بغيرها ههنا نكتة جليلة يجب ان ينبه عليه وهو انه
قال الله هنا بغيرها وفي وزنه الفعل غير قابل للتاء وفي باقي الجمع
ووزنه الفعل في ذلك لان يعمل منصرف مع خلوه عن التاء لمجيء يعملة
وجوارب في جمع جورب بمعنى لفافة الرجل غير منصرف مع مجيء جواربة
قوله ولا حاجة لاخراج مدائني فيه تعريض لمن قال ينبغي ان يقيد الجمع
بكونه بغير ياء النسبة ايضا ليخرج مدائني ولمن اجاب بان المراد بالهاء
حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد نحو ودى وودم وتمر وتمرة فا
شار اليه بقوله ولا حاجة لانه لا شبهة بشيء ولا للجواب وليس بذلك
والله اعلم بالصواب فان فرازنة ومدائني بجميعها خرجا من صيغة
منتهى الجموع لعدم صدق تعريفها عليها والمقصود بالشرط اخراج فرا

ومدائن

ومدائن فيهما عن الحكم فانه اذا ثبت لما دخل عليها ياء النسبة او تاء
التانيث حكم يجري على حرف النسبة وتاء التانيث لشدة الامتزاج
وصيرورتهما كلمة واحدة كما علم سابقا ومدائني جمع في الحال وفي الاصل
فلو اعتبر جمعيته لكان مدائني غير منصرف لان الاعراب الذي يظهر
في ياء النسبة اعراب مدائني قوله واما فرازنة اي بكلمة التفصيل مع عدم
العديل لان مساجد ومصابيح عديلان له معنا كانه قال اما مساجد
ومصابيح فغير منصرف واما فرازنة فمنصرف ولو جعل قوله بغيرها
مقصودا بالتمثيل في قوله كمساجد لكان هذا المعنى اشد قبولا وقيل
اما للاستئناف ويكفي لكونه للاستئناف عدم سبق الاجمال ولا يتوقف
على عدم سبق كلام نقل الفاضل الهندي عن بعض الشروح وبقوله
وامثاله على وجه تذكيره منصرف ولو قال واما مثل فرازنة لكان التنبيه وا
ضحا ولتذكيره وجه آخر مر في بحث التانيث لا حاجة لك الى التذ
كير قال الفاضل الهندي بناء على ان كل لفظ اريد به نفسه فهو علم له
وتنوينها لتنكيره مسماه ونبه بذلك على حق عدم استعمال اللفظ اذا
اريد به نفسه وهو انه في حكم اللفظ اذا اريد به معناه لان المقصود
احضاره فيحفظ حكمه مستعملا في معناه ولئلا يكون في احضاره اختلال
ومنهم من غفل وقال لك ان لا تنوين فرازنة فلا يحتاج الى هذه التوجيه

لفظ مراد

ولو لم يكن القائل عبد الغفور لكان امره مشكلا نسأل الله غفرانه
لنا ولاخواننا المسلمين قوله وحضاجر علما حال من المبتدأ صرح
بجوازه ابن مالك فلا غبار عليه لفظا ومعنى وفي عبارة الشرح اشعار
به واما نصبه بتقدير اعني فمذموم لا ستدعائه المدح او الذم او الترحم
والمقام يأبى عنها وجعله حالا من ضمير غير منصرف يستدعي تغييرا
لغيره وجعله بمعنى لا لان معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف و
تقييد عدم الانصراف مع اطلاقه فلا باس بالتقييد لتنزيله بمنزلة
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه قوله هذا جواب عن سوال
مقدر شاع هذا البيان في الشروح حتى انه صار مجمعا عليه فانما يحسن
تقدير السوال لو كان ناشيا عما سبق وليس كذلك فالاولى انه للرد على
من قال بخلافه ذكر في القاموس حضاجر اسم للضبع معرفة ولا ينصرف
لانه اسم الواحد على بنية الجمع اوانه للتنبيه على ان هذا الوزن لا يكون
غير منصرف الا بالجمعية الاصلية فلم يعتد بالتانيث والعلمية وقد
يطلق يطلق على الواحد والكثير يوهم ان بين الاطلاق على الكثير والواحد
تنافيا وليس كذلك فان الاطلاق على الكثير باعتبار الاطلاق على واحد واحد
على سبيل البدل ويوهم ان المنافي للجمعية الاطلاق على الواحد دون الكثير
مع ان الاطلاق على الكثير ايضا ينافيها فالاولى ترك الكثير قوله لا للجمعية

الحالية

قوله لم يخف الله لم يعصه

الحالية بل الجمعية الاصلية تنبيه على ما يتوجه على المحشي من امتناع
الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع وفرق بينهما و
على ما يوجه به من ان قوله لانه منقول عن الجمع تعليل لمحذوف والتقدير
غير منصرف للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع والعلمية و
ان كانت منافية للجمعية كالمنافات للوصفية لكنه لا مانع من ا
عتبارها في حال العلمية لان الممتنع اعتبار المتضادين في حكم
واحد لا اعتبار ضد مع وجود ضد لان الضبع هي انثى الضبعان قوله
في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين
كسرحان وسراحين انتهى قلنا علميته غير موثوقة والا لكان بعد
التنكير منصرفا ولو عند بعض كاحمر على ان اذا انكر اعلم ان الشارح
ارتكب مؤنثه دفعا لما سوى الجمعية وعند نحو اذ مع الجمعية والتا
نيث بالالف لا تاثير لسبب اخر ولانه اعتبار لان كلا من السببين
مستمر والجمعية والتانيث غير مستمرين وغير المستمر وان قل يغلب
المستمر فالكثر قوله والتانيث غير مسلم هذا المنع حق لان الضبع
يشمل الذكر والانثى على ما صرح به في الصراح ويدل عليه كلام القا
موس وكان من خصها بالانثى وهم ذلك من كلام اهل اللغة هي
مونثة ومرادهم انها سماعية فان قلت فحضاجر مونثة لتانيث

الضبع قلت تانيث احد المترادفين لا يستلزم تانيث الاخر
واعلم ان الغرض من منع التانيث تحقيق حال التانيث في حضاجر
والا فوجد التانيث لا يضر بعد ان العلمية لا يوثر او تكثير الجواب
وهو اوفق بسوق الخطاب **قوله** لانه علم الجنس الضبع قال في
الحاشية فيها هذا معنى على الضبع انه علم الجنس شامل للضبع لان الجنس
هو الضبع انتهى فلعرفت الاستغناء عنه **قوله** لئلا يتوهم بل لانه
لا شرط حتى يشترط به **قوله** جواب سوال مقدر تقديره ان يقال قد
تقصيت عن الاشكال في القاموس افصح تخلص من خير او شر
كتقصى هذا كلامه قد اشار بهذا التقدير لا وجه تقديم حضاجر
على سراويل وفيه نظر وله وجهان اخران هما انه اقوى ودفعه اوضح
قوله وهو الاكثر الضمير لعدم الصرف اى عدم صرفه الاكثر ولا حاجة
لا تقدير **قوله** في مورد الاستعمال وجعل في تقدير وهو مذهب الا
كثر بعيد جدا لا يفهم وصحتها يتوقف على ثبوت اختلاف النحا
ة وهو وان اشتهر ففيه **قوله** حمل على موازنه لانه الدخيل والدخيل
لا الجنس يميل **قوله** فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية دفع لما في بعض
الشروح انه يزيد اسباب منع الصرف على تسعة ويكون منها
الحمل على الموازنة ونحن نقول في ما ذكره من الجواب انه يلزم ان يكون

سبب

سبب منع الصرف الجمعية وهو كون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا
فيلزم ان يكون في الرجوع سبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه
على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط تاثيره ولا يخفى بعده واما
كونه على وزن الجمع الذي هو على وزن صيغة منتهى الجموع فيلزم ان
يتحد الشرط والمشروط في الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون الاسم
على صيغة منتهى الجموع ثم نقول لا يخفى ان السبب ان يجعل شرط الجمعية
صيغة منتهى الجموع او العلمية في العجمة مع تحرك الاوسط او زيادة
على الثلثة ويجعل منع صرف سراويل للعجمة ويجعل العجمة بهذا الشرط
قائما مقام السببين **قوله** فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة
دل كلام القاموس على انه جاء سروالة وسروال وسرويل حيث قال
سراويل اعجمي وجمع سروالة او سروال وسرويل بكسرتين ولم يجئ
فعويل غيره في كلامهم هذا وقال الشاعر عليه من اللوم سروالة
فلا معنى لجعل سراويل جمعا تقديرا بل ينبغي ان يجعل منقولا من
الجمع كحضاجر ومايقال ان نقل الجمع الى الواحد لم يجئ في كلامهم الا
في الاشخاص كمدائن يرده حضاجر فانه موضوع للجنس نعم
لو قيل لم يجئ صيغة الجمع بعد النقل اسم جنس لم يتجه هذا وما يقال
ان السروالة تحقيقا يرده انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على

ولم يجئ فعويل

كونه جمعا لسروالة بمعنى قطعة من الازار وكان وجه الاحتياج الى
تقدير الجمع انه لم يوجد سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد حضاجر
فقدرا انه كان في الاصل جمع سروالة الا انه لما قدر جمعية قدر بمفرد
مفروض مناسب للاختصاص بالازار وان امكن تقديره كونه جمعا
للمفرد المحقق فان قيل لم قدر فيه الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا محمولا
على موازنة قلت لان العربي لا يقبل المتابعة للعربي سيما المفرد الذي
هو الاصل بانه ابعد من قبول المسئلة للجمع الذي هو فرعه بخلاف
الاعجمي الذي هو دخيل غريب يتمنى من يؤويه ويجعله من تابعيه **قوله**
فاذا صرف لو قال وان صرف لكان تركيبه من قبيل فاذا جاءتهم الحسنة
قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة ووافقها على درجات البلاغة لكنه
راعى حال المخاطب الذي هو متعلم النحو واقتصر على اصل المعنى فلا اشكال
بالنقض به على قاعدة الجمع دفع لما قيل ان نفي جنس الاشكال لا يتم لانه **قوله**
يتجه انه وجد مفرد على وزنه الجموع التي على وزن مصابيح مما هو على
صيغة منتهى الجموع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا من الصرف
كانه لا يصح منع فرازنة لكونها على وزنه كراهية او اشارة الى انه على
تقدير الصرف فلا ينتفي جنس الاشكال في المقام لا يخلو عن اشكال وبالجملة دفع عنه هذا الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان

يقال

يقال لم يوجد لمصابيح موازن مفرد عربي او هو جمع سروالة تقديرا
قوله ونحو جوار اى كل جمع منقوص لو فسر نحو جوار بكل غير منصرف
منقوص ليشمل قاض اسم امراة واعيل تصغير اعلى لكان اعم فائدة
قوله في حالة الرفع والجر وهو ايضا مقيد به اصلحه الشارح بتاويل قوله
كقاض بان المراد منه ان حكمه حكم قاض بحسب الصورة اه والاظهر ان يحمله
به ان مراد المص انه مثله بحسب الصورة لا من كل وجه حتى يكون حاكما
بانصرافه **قوله** لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف
الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فيه انه لا اعلال في جوار نظرا
الى نفسه بل بعد التركيب فهو متاخر عما يعرض في التركيب فالاولى ان
الاعلال الذي سببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف الذي سببه
شبه معنوي **قوله** فاصل جوار لا قوله بناء على ان الاصل في الاسم الصرف
فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتاخر عن الاعلال
بناء على ما ذكره من ان الاعلال متقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها **قوله**
فاصل جوار في قولك جاءني جوار جواري بالضم والتنوين ولو قال الفاضل
جواري بالضمة والكسرة والتنوين لاستغنى عن قوله فيما بعد وعلى هذا
القياس حالة الجر بلا تفاوت **قوله** وفي لغة بعض وهو لغة قبيحة وعليه
بيت الفرزدق ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى

نسخة صحيح

سوليا واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وقدم قبيحها لانه
يحتمل انه اختارها للضرورة للهجو والتعريض بانك من اهل اللغة
القبيحة الخارجة عن الفصاحة ومنهم من قال يحتمل ان يكون الياء
للمتكلم والالف للاشباع وفيه مزيد هجو وفيه انه لا وجه حينئذ
لام الكلمة فلك ان تقول الالف عوض عن ياء المتكلم كما في يا غلاما
قوله التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرف
فيه جزء سواء كانتا اسمين او اسما وفعلا نحو بخت نصر فيرد عليه
ان التعريف غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد
وامثالها واجيب بان المراد تركيب في الاسم وذلك لا يتحقق الا بان
يجعل المركب علما او اسم جنس ويمكن ان يراد بالصيرورة بالقوة القريبة
من الفعل فانه بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة بمجرد جعله
علما او اسم جنس ونقول التعريف غير جامع لخروج المركب من النجم
والصعق تركيبا امتزاجيا لان جزئية الحرف لا يمنع من علم الا
نصراف بعد التركيب وكذا المركب الامتزاجي من مصري وبصري
فنقول جاء مصري بصري فالوجه اذ لا يقيد مفهوم التركيب بقوله
من غير حرف فيه جزء ويجعل النجم وبصري خارجين بشرط عدم كونه
اسناديا لانه كالتركيب الوضعي في معنى الاسنادي فان النجم بمعناه نجم

معين

التركيب

معين ومعنى بصري رجل منسوب الى البصرة ولو حمل التركيب على معنى
سيجئ في باب المبنيات وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة
لم يحتج الى الشروط العدمية فلذا لم يحمل عليه ولا يخفى ان الانسب جعل
التركيب المعتبر في منع الصرف بهذا المعنى والاستغناء عن اعتبار
الشروط العدمية فلا يرد النجم وبصري ولا يرد ضاربة فانه مركب من
الضارب والتاء **قوله** شرط العلمية ليامن من الزوال او ليتحقق
السبب الاخر فيه بعده عن الفهم يتجه عليه انه لا فرق بين التانيث
والعجمة والتركيب والالف والنون في الاسم في هذا الاشتراط فجعل
اشتراط العلمية في التركيب لهذا دون اخواته تحكم على انه لو سمي
بعلبك مونثا لزم ان لا يكون السبب الثاني الا العلمية مع ان السبب
الثاني فيه يصح ان يكون التانيث **قوله** لان العلمية الاعلام المشتملة
على الاسناد من قبيل المبنيات قيل اى عند جماعة منهم المصنف ومن
قبيل المعربات الحكمية عند جمع فقيل ولا يبعد ان يجعل غير منصرف
وان وان لم يظهر اثر منع الصرف والاصل في الاسم الصرف اعلم ان
ما ذكره يخالف ما نقل الرضي عن المص في بحث المركبات من ان الاسنادي
ليس بمعرب ولا مبني **قوله** كانه اكتفى انما قال كانه لاحتمال ان يكون مذ
هبه منع صرف خمسة عشر علما كما هو مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر

للاعلام

فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات بل المركب الذي تضمن
الثاني منه حرف عطف ولم يتضمن خمسة عشر علما قلت الكلام فيما
بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل او في الحال بقرينة
جعل بعلبك منه مع انه مركب في الاصل بقي انه لم يذكر فيما بعد ان
سيبويه ونفطويه من قبيل المبنيات بل ما ذكره هو كون المركب
الذي لم يتضمن الثاني منه حرفا معربا باعتبار الجزء الثاني مثل بعلبك
يقتضي ان يكون مثلهما معربا فلا يبعد ان يقال قولنا في تعريف التر
كيب من كلمتين يخرج سيبويه لتركبه من كلمة وصوت اذ الصوت
ليس كلمة وقولنا من غير جزئية حرف تخرج نحو خمسة عشر لان حرف
العطف جزء له بحسب الحال فتامل من غير ان يقصد بينهما نسبة
لا في الحال ولا في الاصل بخلاف عبد الله علما فانه قصد بين جزئيه
نسبة في الاصل قوله الالف والنون المعدودان من اسباب
منع الصرف فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون
وسائر الاسباب فلم خصص بالوصف بها قلت الشرط للالف
والنون الخاص لا لمطلقهما بخلاف نظائرهما فاحتاج هنا الى
التنبيه على خصوصية المستفاد من لام العهد دون سائر المواضع
او لما كان الذكر هنا مخالفا لما ذكر في مقام عد الاسباب لضرورة

الشعر

الالف والنون

الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا ومخالفة صورة
البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان في ذلك المقام والاولى
المعدود بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب قوله ليتمان
مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وهي حروف هويت السمان
او لانهما من الحروف الزائد في الكلمة ولا يكونان اصليين والخارج
والراجح هو القول الثاني لان اشتراط انتفاء فعلانة على القول
الاول غير ظاهر وان قيل انه ليتحقق فرعيتهما من غير شائبة
اصالة اذ لو دخل التاء لكانا اصليين للتاء الزائد عليهما لانه لو
ضعف الفرعية بزيادة شيء عليه لضعف الفرعية بزيادة في التثنية
قوله يعني ما يقابل الصفة يعني لا ما يقابل الفعل والحرف واما من قال
والاسم المقابل للكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم
الظرفية اتى بما لا بعينه اذ لا يذهب السامع في هذا المقام الا غير المقا
بل للفعل والحرف حتى يحتاج الشارح الى نفيه قوله وافراد الضمير
باعتبار انهما سبب واحد فيناسب الافراد عند اضافة الشرط
اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما لا
نهما كانتا هنا من فوائد من هو استادي ومجدي وبه طلع اثار
جدك وظهر انهار جدك مولانا حسام الملة والدين داود للفنا ي

افاض الله تعالى على روحه الى ان يصح غفرانه الوافي **قوله** او شرط
ذلك الاسم في امتناعه من الصرف هذا بعيد عن الفهم لانه صار
في المعنى الاول كالعلم في هذا البحث وان كان يلايمه ان السبب
الاخر في هذا الاسم لا يتحقق بدون العلمية **قوله** او كانا في صفة
لم يقل او ان كانا في صفة فيكون من عطف شرطية على شرطية ليستغني
عن حذف ان فيخلص عن عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف
عطف واحد وحذف كان بعد ان حذف شائع من قبيل ان خيرا
فخير او العطف على شرط وجزاء بحرف عطف واحد من قبيل العطف
على معمولي عامل واحد بحرف عطف واحد ولا كلام في جوازه ولم
يجعل من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لعدم تحقق
شرطه واما العطف بكلمة او والشائع في نظائره العطف بكلمة الواو
فللتنبيه على التنافي بين الشرطين او على التنافي بين الشرطين طيبين
تامل امتناع دخول تاء التانيث عليه انتفاء فعلانة يفيد بطنا
هو عدم دخول تاء التانيث عليه فيلزم عدم انصراف عريان والانصراف
عريانة فغسره بامتناع دخول تاء التانيث تفسير الاعم بالاخص
بقرينة قوله وقيل وجود فعلى فانه يدل على ان المراد انتفاء فعلانة
في مونثه لا في نفس كلمة فيه الالف والنون **قوله** ولهذا انصرف عريان

الالف

الالف والنون في الصفة لا يكون على وزن فعلانة بخلاف الالف
والنون في الاسم فانه يكون على الاوزان الثلثة لانه متى كان مونثه
قوله نعم لا يكون فعلانة يعني قطعا لا نظرا الى الاستعمال ولا نظرا الى الاصل
وضع الصفة بخلاف رحمن فانه نظرا الى اختصاص الاستعمال
بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فحاله مبهم فانتفاء
فعلانة فيه مبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرق بين المذكر والمونث
بالتاء اغلب والحال المشكوك بالاكثر انسب **قوله** في رحمن فانه منصرف
وغير منصرف الاولى في انه غير منصرف واما الاختلاف في انه منصرف
او غير منصرف فلا محصل له لانه اتفقت في انه احدهما وغاية التكلف
ان المعنى اختلف في دفع انه منصرف او غير منصرف اي في دفع هذا
الترديد فان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام
من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يخبر
احدهم عن المنقول ولم يكشف عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم
لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او
منادى **قوله** دون سكران اعترض عليه بان عدم الاختلاف في سكران
ليس للاختلاف في الشرط بل يكون مع الاتفاق ايضا والجواب ان عدم
الاختلاف في سكران للاختلاف في الشرط بل يكون على الوجه المخصوص

وزن الفعل

حتى لو ان تغ الاختلاف المخصوص لاحتمل ان يبنى على وجه يلزم الا
ختلاف في سكران فافهم **قوله** وهو كون الاسم على وزن يعد من او
زان الفعل كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيص
ببيان الشرط لئلا يلغو ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة
الى الفعل ان له زيادة نسبة الى الفعل فلو لم يصرف عن الظاهر الغا
ذكر الشرط لكن لا يخفى ان قوله يعد من اوزان الفعل قاصر في هذا
التعميم لان عد الوزن المشترك من اوزان الفعل يشعر بمزيد اختصاص
له بالفعل فالاولى وهو كون الاسم على وزن ثبت للفعل وفي تفسير
وزن الفعل يكون الاسم على وزن آه لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية
تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة فلا داعي الى الحمل على هذا المعنى
فان قلت ما فائدة تعرض جعل مطلق الوزن للفعل سببا وبيان
شرط تاثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص فلا يحتاج
الى شرط تاثيره مع انه لا يظهر الفرعية الا فيما له زيادة نسبة بالفعل
فان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه وزن له مزية نسبة الى النوع
الاخر قلت اراد رعاية المناسبة بين الاسباب في كون كل منها مؤثرا
بشرط وكان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه ما له مزيد نسبة بالنوع
الاخر كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما في النوع الاخر لان تمايز بين

انواع

انواع اللفظ مطلوب جدا لتمييز المعاني في غاية تمييز واما جعل شرط
بمعنى شرط تحققه لا شرط تاثيره كما وهم بعض مما يجد سمع العقل
قوله بمعنى ان لا يوجد في الاسم العربي الا المنقول عن الفعل وفهم ذلك
من الاختصاص باعتبار ان المتبادر الاختصاص في اللغة العربية
لان الكلام فيها والمنقول من الفعل مستعار في الاسم واستعارة
الشيء من احد لا يمنع اختصاص المستعار به على ان لك تجعل كثم
قيد الاختصاص فيستفيد منه المراد بالاختصاص في هذا المقام
قوله من التشمير وهو بمعنى المرهماد او مختالا او التقليص على ما
في القاموس والمناسب لعلم الفرس ان يكون على منقولا من معنا
المرهماد او الفرس الجماح وكانه لم يعتبرهما تحاشيا عن ذكر الجماح
والاظهر التمثيل بالعلم والا فيحتمل ان يكون المقصود بالتمثيل شمر
معروفا او مجهولا كضرب ويؤيد كونه على تقديمه على ضرب مع كونه
ثلاثيا مجردا لان التمثيل بضرب مبني على فرض العلمية وبشمر لتحقق
اسميته فهو اولى بالتقديم **قوله** وكذلك بذر للماء في القاموس هو
بُذّر بكة ومعناه الفعل على ما فيه اسرف او جرب **قوله** وعثر لموضع
في القاموس هو مأسدة وجعل معناه الفعل جعل ذا كبوة **قوله** وخضم
لرجل في القاموس الخضم الاكل او باقصى الاضراس او ملء الفم بالماكول

او خاص بالرطب كالقثاء وخضم كبقم للجمع الكثير من الناس
وبلد وماء ورجل او اسم العنبر بن عمرو بن بني تميم وقد غلب
على القبيلة لكثرة الكلام انتهى قوله وشلم علم الموضع بالشام في القا
موس شلم كبقم وكتف وقيل اسم بيت المقدس ممنوع للعجمة
وهو بالعبرانية اورشليم قوله فان البناء للفاعل غير مختص با
لفعل بخلاف بناء المجهول فانه لم يجئ في الاسماء الا الفاظ قليلة
ملحقة بالعدم وهو الدئل على لغة في الوعل ودئم بمعنى الاست ودئل
علم القبيلة مع انه اول بانه من دأل بمعنى مشى مشيا مخصوصا و
التغيير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم ودئل
اسم دويبة وقيل منقول من دئل بمعنى اسرع والا كان نقل
الفعل الى اسم الجنس بمعنى قليلا كما في قيل وقال قوله ولم يذهب
الى منع صرفه الا بعض النحاة هنا لا يصلح وجها للتقييد بالبناء
للمفعول فانما يوجه بشرط الاختصاص بالفعل او الزيادة
وذلك البعض هو يونس فان الوزن المشترك عنده سبب
مطلقا وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب الى ان الوزن المشترك
مؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم قوله او يكون غير
مختص خص هذا القسم بغير المختص مع انه يصح ان يكون او نعت
الخلف

مطلب حال

للخلو لان المختص بما في اوله زيادة كزيادة لا يحتاج الى اشتراط
عدم قبول التاء فليس جعل او نعت للخلو اظهر كما قيل قوله اي او
وزن الفعل فجعل الزيادة في اول الوزن مجاز عقلي قيل به لرعاية ظا
هر الضمير قوله او اول ما كان فجعل حقيقة النسبة محفوظة وضع
الضمير على الظاهر قوله اي زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة قوله
او حرف زائد رعاية لما هو اقرب لظرفية الاول قوله من حروف
اتين اما في الحال او في الاصل كما في هرقت امر مخبرا لا ابق ولو تصرف
في الوزن بما يخرج عن الوزن صح بقاء الزيادة لم يضر قوله اي حال
كون وزن الفعل فيه نشر على ترتيب اللف والحال من المضاف اليه
لانه يمكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا
صح قولنا في اوله زيادة صح قولنا فيه زيادة ومن قبيل بل نتبع
ملة ابراهيم حنيفا قوله قياسا بالاعتبار الذي استنبع من الصرف
قيل اراد عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود
ونحن نقول يكفي تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق بين
مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس وانما القياس
الفرق بالصيغة كما في رجل وامرأة وعيرانة صرح به الرضي في
بحث الجمع الصحيح قوله فلم يرد عليه اربع اذا سمي به اربع اذا

سمي به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه لا التقييد علم القبول يقو
لنا قيا سا بل انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان المنصرف اربع
انما هو لعدم اصالة الوصف قوله ومن ثم امتنع احمر قيل وجود
الشرط لا يستلزم وجود المشروط قلت وجود الشرط العقلي يستلزم
لانه امارة لثبوت الحكم وبذكره يعرف بمعرفته ثبوت الحكم ومما
يقتضي منه العجب انه قيل جعل ههنا علة للحكم بامتناع احمر لا الاشتراط
فلا يخفى ان هذا الشرط الاشتراط سبب للحكم المذكور فكيف لا
اذا لم يكن الشرط سببا لتحقق الحكم كيف يصير سببا للحكم قوله بانه
يا قل بواحد من الجماعة المسماة به المراد بالجماعة فوق الواحد فلا
يرد انه يجب ان لا ينكر المشترك بين الاثنين والمعنى يا قل بمفهوم
المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا مسمى بزيد فقول واحد من
الجماعة المسماة به فلا حاجة لا تاويل بمفهوم صادق على واحد من
الجماعة كما ظن بعض الظن فقوله فان اريد به المسمى اي هذا المذكور
في ضمن زيدا فاللام فيه للعهد الذهني وكان الاوضح ان يقول
مسمى بزيد ومما يجب ان ينبه عليه في هذا المقام ولم ينبه لاحد
ان المراد بالتنكير التنكير حكما اذ بالتاويل لا يصير نكرة حقيقة اذ
التنكيرة الحقيقة ما وضع لغير معين لما اريد به غير معين مجازا
قوله

قوله او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه لو اقل بوصف
غير مشتهر به بقرينة يصير نكرة ايضا فتقييده بالمشتهر لا كتفائه بما
اشتهر من التاويل قوله لما تبين اى ظهر حين بين يعني ظهر من غير
بيانه بل في ضمن اسباب منع الصرف وشرائطها ولذا اختار تبين
على بين فلا يخفى عليك ان الكلام المص مغلق ولو قال كل ما فيه علية
موثرة اذا نكر صرف لانه اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد
لما تبين لكان اوضح قوله استثناء مما يتن من الاستثناء الاول
اى الاستثناء عن ما قبل الكلام لانه يا قل قوله لا يجامع موثرة الا
ما هو شرط فيه الا انه لا تجامع غير ما هو شرط فيه فقوله الا العدل و
وزن الفعل لكان احضر واوضح كانه لو قال الا ما هو شرط فيه و
العدل ووزن الفعل وليس المراد ان المستثنى مستثنى بعد تقييد
المستثنى منه بالاستثناء الا قبل على طبق تقييد الكلام بالظرفين
من جنس واحد فان تقييد بالثاني بعد التقييد بالاول كما توهم
لان المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى وليس معنى الاستثناء
على وجه يكون قيد المستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى من
مفهوم هذا الكلام بان يكون في معنى كل ما يجامع العلمية الموثرة
وهي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل قوله فان العلمية يجامعهما

مستثنى عن هذا المفهوم الذي هو ما فيه هذا الكلام ولو قال الا جامع
غير ما هو شرط فيه الا العدل ووزن الفعل ع

معدّوة قيل اختلف النحاة في تأثير العلمية مع العدل في اسم كان
غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة
الى انصرافه لان العدل تابع للوصفية وقد زال بالعلمية وذهب
جماعة الى اعتبار العدل الاصلي واختار قولهم الشيخ الرضي واختار
سيبويه منع صرف أُخر اوجمع واخواته اعلاما والكوفيون صرفوها
فلا يخفى عليك انه لا اختلاف في تأثير العلمية مع العدل انما الاختلاف
في تأثير العلمية مع العد انما الاختلاف في زوال العدل بزوال الوصف
قوله اى لا يوجد شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين السببين
وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما لا يخفى سماجة هذا
التوجيه ومع ذلك جمع الآتي قوله فقط لا مجموعهما مما يعيبه
الفصحاء كما بين في محله والاولى انه المستثنى منه شيء منهما اى لا
يكون مع العلمية شيء منهما الا احدهما المنفرد عن الاخر فلا يلزم
استثناء شيء من نفسه لان المستثنى منه شيء منهما اعم من المنفرد
عن الاخر والمجتمع مع الاخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة
والانفراد او ان المستثنى منه سبب لمنع الصرف لا يكون العلمية
المؤثرة شرطا فيه وهو يشمل مجموعهما وكلا منهما لصدق السبب
عليهما لان المجموع سبب تام وكل واحد سبب ناقص قوله فاذا

نكر

نكر غير المنصرف اى الشرطية انما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الا
صح معتبرا لكنه يكون الوصف الاصلي معتبرا فيكون العلمية التي هي قوى
منه معتبرة بعد زوالها الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار
السبب الاول اى الاصلي الذى لا يؤثر وحده في الكلمة حيث نسخت
اعتبار الصفة لم يعتبر بعد الزوال ومن هنا علمت ان قوله وخالف
سيبويه الاخفش يصح ان يكون جوابا عن سوال متوجه على هذه
الشرطية من انه يلزم البقاء بلا سبب اذ لم يكن في الكلمة صفة اصلية
نسخ العلمية عن اعتبارها كالوصف الاصلي اما اذا كان فيجوز
ان يعتبر بزوال العلمية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب فا
جاب بان هذا اللزوم انما يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى منه
والملازمة مبنية عليه وقوله فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد
ظاهره انه بقي بلا سبب في غيرها احد سببيه العدل ووزن الفعل وفيه
نظر لانه يبقى على سبب واحد في سكران علما اذا نكر كما سيصرح به الشارح
قوله لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هو شرط فيه من الاسباب
الاربع المذكورة قبل وان كانت مجتمعة في آية سبحان قوله اصمت
بكسرتين بقطع الهمزة ووصلها على ما في القاموس قوله لجواز وروده اصمت
بكسرتين بناء على جواز وروده يصمت بالكسر ونحن نقول اصمت علم له

للمغالة سميت بغلط اصمت بضمتين مبالغة في شدة الخوف فيها
بحيث يامر كل واحد صاحبه بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه عن
الغلط من غاية الاضطراب فاصمت غلط لا معدول ولا مد فتح للنقض
بالآخر فانه معدول كاخر ومع ذلك فيه فذكر الفصل الا ما ذكره بقوله
وايضا عرفت فيما تقدم اه قوله وخالف سيبويه الاخفش في القا
موس سيب هو التفاح وهو فارسي ومنه سيبويه اي رائحة لقب
به امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي قوله جعل اصلا هنا مبني على جعل
اخفش مفعولا وهو المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في اللفظ
يجب جعل المقدم فاعلا فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في الخط يجب
ان يجعل المقدم فاعلا وقيل ظهور كونه الاعتبار مفعولا لا يرجح كونه
مفعولا قوله وان كان غير مستحسن فان قلت لا يرتكب البليغ غير
المستحسن لنكتة قلت المراد غير المستحسن بحسب الظاهر والبليغ
يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو من اسرار البلاغة فان قلت
دفع الشبهة عن سيبويه يدل على ان المرجح عنده قول سيبويه قلت
دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف الشبهة وكون الراجح عنده قول الا
خفش من الوضوح في درجة لا يعرض شبهة قوله في انصراف نحو احمر
علما على حال ما العامل هي المماثلة او المخالفة وعلى الثاني ذو الحال نحو

اوما

اوما اضيف اليه كما في قوله تعالى واتبع ملة ابرهيم قوله وكذلك افعل
التفضيل وكذا لا يعمل في الظاهر بخلاف مثل احمر قوله حتى صار
افعل اسما اي كالاسم الخالي عن الوصفية قوله وان كان من فلان
ينصرف بلا خلاف اشارة الى انه بعد تفسير نحو احمر كافرع يتجه عليه
دخول افعل من فيه مع انه لا خلاف فيه فتقول ينبغي ان يفسر نحو احمر
بما يكون الوصف فيه ظاهرا ولا يكون معه في اللفظ ما لا يكون مع احمر من
كلمة من التفضيل حتى لا يتجه عليه افعل من قوله وهذا القول اظهر
قد سبق ما دل على كونه اظهر من موجبات ان العلمية الاصلية يمنع
من اعتبارها لانه لا وجه لاعتبارها والعلمية يتشاركهما في كونها
في الاصل ويترجح بقرب العهد والقوة قوله لزم ان يعتبر في حال
العلمية ايضا الاولى ان يقال كان يظننت ان يلزم لئلا يكون هو
قوله فاجاب متنا وفيه تامل وقد جعل يلزمه من اللزوم وذلك ان يجعل
من الالزام قوله فان العلم المخصوص اي موضوع للخاص والوصف
منه كونه للعام والاوضح في بيان التضاد فان العلمية كون اللفظ
موضوعا لذات معينة من غير اعتبار صفة والوصفية كونها
مستعملة في ذات مبهمة في غاية الابهام مع اعتبار صفة قوله وهو
منع صرف لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليستا

متضادتين في هذا الحكم بل متوافقتين ولا مانع من اعتبار المتضا
دين فيما يتوافقان فيه ومما يقضي منه العجب جعل البعض اظهار
التدقيق في هذا المكان الواسع في كمال التضييق فقال في شرح
قوله وهو منع صرف لفظ واحد منهما شخصيا فلا يرد اعتبار
المتضادين في منع صرف الالفاظ وهو واحد اي بالنوع ولا في
منع صرف احمر في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا يخفى
على احد انه ليس في شيء مما ذكره اعتبار المتضادين معا بل حين
اعتبار ضد لم يعتبر ضد اخر قوله وجميع الباب اي باب غير
المنصرف لا باب ما فيه علمية موثرة كما توهم كون الكلام فيه قوله اي
بصورة الكسر اي بما هو على صورته فاطلاق الكسر استعارة للحركة الا
عرابية التي شبيهة بالكسر الذي هو حركة بنائية قوله بيان ذلك ان
العلمية تزول باللام والاضافة اي بحقيقة اللام لا بمجرد صورته
كما في الحسن والفضل على ما لا يزول العلمية عنه باللام وهو غير
منصرف واعلم ان الخلاف في انصرافه وعدمه مما لا ثمرة له فلذا لم
يلتفت اليه المص فكلاته تم الكلام قوله المرفوعات انما جمع ولم يات
بالمفرد لان تعريف المرفوع وتعريف الرفع يوهمان ان المرفوع ليس
الا واحدا هو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد

الا انها

الا انها في المجرورات لجمع المشاكلة وفي المنصوبات مستعارة له
للكثرة وهنا في موقعها قوله لان موصوف الاسم الحد ليل على النفي
ارجع الكثرة
والاثبات فيكن الموصوف الاسم وكونه مذكرا تم النفي وبضمائر ذكرت
معها صح الاثبات وقوله لان موصوف الاسم الا ان الكلام في الا
سماء فالظاهر جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات ولعل لانه لو جعل
موصوف الكلمات علم بعض قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة
المرفوعة يشمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم الفا
علية لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية وههنا وجه دقيق ينفتح منه
ما يستقضي به اولا بصاد الوجه بديع يندرج في اختيار علم الفا
علية في تعريف المرفوع على الرفع وهو ان ما اشتمل على الرفع اعم من ال
اسم المرفوع الذي هو المعرف في هذا المقام فله وجه بديع اخر وهو
انه نبه بذكر علم الفاعلية في تعريف المرفوع الذي نبه على انه انواع اولا
وصرح به ثانيا على ان المراد بالفاعلية في تسمية الرفع بما يشتمل غيره
قوله كالصافنات للذكور من الخيل كتب رحمه الله في الحاشية له
الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلثة قوائم وقام الرابعة على طرف
الحافر هنا كلامه والتحجيل على وزن قطر الفخم كالكتف للعظيم الجسد
والايام الخاليات بجاز لان خلا المكان بمعنى مات او مضى على ما في

القاموس وتخلية المكان بالموت او المضى ليس حال الايام بل حال

مافيها قوله المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على واحده و

الكلام يحتمل تعيين المرجع وتقدير المبتدا قوله لان التعريف

انما يكون للماهية لا للافراد فيلغو ذكر الفرد والاشعار به في مقام

التعريف ولك ان تقول السر فيما بين الادباء تفسير المفرد المذكر

لا فرده قوله ان يكون موصوفا بها الكلام المبنى على عدم التفرقة بين

الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم يجعل

الاسم موصوفا بالرفع وقيل شبه الحركات والحروف بالاوصاف

لاحتياجها في وجودها الى الكلمات ولتبعيتها لها في التلفظ

احتياج النعوت الى محالها وتبعيتها لها قوله فلا شك ان الاسم

موصوف بالرفع المحلى رد لما حققه الفاضل السيلكوتي هنا المقام

حيث قال الاعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون هؤلاء في جاء

هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلى انه في محل لو كان ثمه معرب لكان

مرفوعا هنا كلامه فلم يرد بذلك ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لا

يشتملانه بل اراد ان شمولهما له ليس الا بضرب من المسامحة الشائعة

ولقد تعرض الشارح رد الفاضل بل شنع عليه تشنيعا لطيفا بان

دليلك يثبت نقيض دعواك لان الاسم موصوف بالرفع المحلى فيكون

مشتملا

مشتملا على الرفع محلا كما انه باعتبار اتصافه بالرفع اللفظى مشتمل على

الرفع لفظا فلا يخفى ان الفاضل ليس في معرض هنا التعرض لان

الاتصاف بالرفع المحلى يوجب البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال

عليه حكما ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة ولك ان تقول

مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع

المحلى داخلا في المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده

التعرض للفاضل السيلكوتي فان قلت المعرب محلا هل هو معرب

بالحركة او بالحرف وهو بحيث لو فرض في محله المعرب بالحرف كان معربا

بالحرف ولو فرض المعرب بالحركة كان معربا بالحركة قلت الاقرب بالا

عتبار ان يجعل مثل الذى معربا بالحركة محلا ومثل اللذان والذين

معربان بالحرف محلا قوله وهو يبحث مثلا ليس تخصيص الرفع بما

على المحل مع البحث عن احوال الفاعل المبنى بتلك المثابة من الا

ستبعاد لجواز ان يكون البحث عنه تقريبا ومثله غير نادر في كتب

العلمية قوله اى المرفوع ترجمة وبعد تقسيم صح على ما ورد عليه التعريف

كما هو الشائع وتوافق الضميرين البارزين المتتاليين في المرجع

وان يأباه عند قوله ومنها المبتدا والخبر قوله او مما اشتمل ترجمة توا

فق الضميرين المتتاليين في المرجع وكونه اوفق بقوله ومنها المبتدا

لان ما اشتمل عبارة عن المرفوعات

قوله لانه جزء الجملة الفعلية اى غالبا لئلا يشكل بزيد قائم ابوه
قوله التى هى اصل الجمل لان التركيب فيها اشد وامتزاج احد الجزئين
وهو الفعل بالاخر اكثر ولانها تشمل الخبر والانشاء وضعا بخلاف الاسمية
مع غير حاجة الى التوصل بخارج منها بخلاف الاسمية ومن جهات
اصالة الفاعل انه لا يحذف وحده بل يقوم ما يقام مقامه وكانه لم يلتفت
اليه لانه ينتقض بنحو ما ضرب واكرم الا انا قوام بدى لك اى رأى و
منها ان رفعه لا ينسخ بالنواسخ وكانه تركه لانه اورد عليه نحو
كفى بالله شهيدا وان اعتذر بانه نادر غير معتد به ومطرد والباء
زائدة لكن حديث عدم الاطراد ضعيف لوجود كثيرة نحو ما جاءنى
من احد قوله فلان عامله اقوى لانه لفظى كالفاعل ومناسبة العامل
مع المعمول موجبة لقوة عمله ومن اثار قوة العامل اللفظى انه يغلب
على عامل المبتدأ وينسخه فان قلت كون عامل الفاعل اقوى من المبتدأ
لا يوجب كونه اصلا بالنسبة الى المرفوعات قلت المراد انه اقوى
من المبتدأ مثلا فيدخل فى الحكم خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره اصل
بالنسبة الى سائر المرفوعات فيثبت اصالته بالنسبة الى سائر المر
فوعات قوله لانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل لا يسند اليه الا المشتق
ليشمل الخبر والانشاء لعدم صدقه لانه يسند اليه المصدر وهو ليس
بمشتق

بمشتق ومن حكم بان المراد بالمشتق المشتق حقيقة او حكما والمصدر فى
قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم قوله وقيل اصل المرفوعات
المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم الى باق على
ما هو ظاهر فان قلت لا يلزم من الدليل الا اصالة المبتدأ بالنسبة
الى الفاعل والمدعى ان المبتدأ اصل المرفوعات قلت اصالة
المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المبتدأ بالنسبة الى الفاعل امر
محقق ظاهر ان فاعتمد عليه فى ثبوت المدعى قوله اى اسم حقيقة
او حكما ليدخل فيه فان قلت لم يبين مفهوم كلمة ما ليستغنى عن التعميم
قلت لان تخصيص كلمة ما فى التعريفات بما يستدعيه المقام سنة
موكدة يريد تركها سيئة قوله اسند اليه الفعل بالاصالة لا تبعا فلا
ان ينبنى على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت شىء لشىء سواء تعلق به
ادراك وقوعه او ادراك عدم وقوعه او طلب او انشاء ففى ما قام سلب
الوقوع لا سلب الاسناد وفى ان قام فرض الوقوع لا فرض الاسناد
فلا حاجة فى شمول التعريف بفاعل النفى والشرط الى ما اشتهر من تكلف
ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او نفيا محققا او مفروضا
وثانيا ان ينبنى على ان التقييد بالاصالة لا يختص باسناد الفعل بل
اسناد شبه الفعل ايضا مقيدا فاولى بحال الشارح ان يذكر القيد بعد

وشبهه بالاصالة

(margin, diagonal:) اى بالنسبة الى الفاعل فيكون ثبت المدعى

ذكر الفعل وبضم الفعل لا قول او شبهه فيتضح تعلق التقييد
بالمطلق وثالثا ان التقييد بالاصالة له معنيان احدهما ما يعرف
كل ناظر وهو ما يقابل التبعية الماخوذة في التوابع وثانيهما ما لا يعرف
الا الاوحدي لا الملحق ولا تعجب ان لا تجده الا نحو وقل لنفسك اذا
جاءك الخف انبع والنصب والانانية دعي ان الله يؤتيها
من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين وهو ان الاسناد الفعل
بالاصالة ليس الا الى الفاعل وفي المعطوف والبدل ما هو بالاصالة
العطف على المسند اليه والابدال منه ويتبعه الاسناد اليه والتبادر
من الاسناد الاسناد الاصلي باي معنى تريد ويجب حمل العبارة
في التعريفات على ما هو المتبادر فقول بقرينة ذكر التوابع بعدها
لمزيد التوضيح فمناقشة من قال لا يخفى بعدها عن التعريف مما
لا يليق وقد ابطا ان المراد باخراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف
بالحرف والبدل اذ لا اسناد الى التابع الا فيهما بخلاف النعت و
التاكيد وعطف البيان **قوله** اي ما يشبهه في العمل لم يقل في الاشتقاق
لئلا يخرج المصدر ولا في الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف والاظهر
ان اطلاق شبه الفعل على هذه الامور قبل العمل لانهم يعملون على
هذه الامور بمشابهة الفعل فالاولى ان يفسر بالمشابهة في الدلالة على
الحدث

المراد بشبه الفعل

الحدث والظرف انه يدل على الحصول والثبوت كانه يشارك صيغة
الحاصل في ذلك ولذا وجب حذف عامله **قوله** وقدم عليه عطف على
اسند وجعل حالا بتقدير قد حال عن الاستقامة **قوله** لانه مما اسند
اليه الفعل رد على من يجعل وحذوه في جعل قوله وقدم لدفع
فاعلية زيد في المثال المذكور بناء على ان توهم اسناد ضرب الى زيد
والفعل عن الضمير المستتر فانما احتاجوا الى هذا التكلف لحمل الا
سناد على الاسناد بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر **واعلم** ان
تعريف الفاعل على راي البصريين انما يتميز عن تعريفه على راي الكو
فيين بهذا القيد فان زيدا في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين
فلم يزد اهتمام بذكر هذا القيد احتيج اليه لتمام التعريف كما ذ
هب اليه الشارح اولا كما ذهب اليه غيره **قوله** والمراد تقديمه عليه
وجوبا وانما احتاج اليه الشارح لحمل الاسناد على الاسناد حقيقة
او بحسب الظاهر واما من لم يجعل زيد في زيد ضرب مسندا اليه فهو
على غنى من التكلف لاخراج كريم من زيد كريم نعم دفع التوهم لا يشمله و
الامر فيه هين واما اختاره الشارح مع افضائه الى تكلفات عدة
بعيدة لا يستقيم التعريف عليه كيف والمسند اليه الذي يجب تقديمه
نوعي انما تعرف بعد تعيين نوعه ونحن في تعيين النوع فيلزم الدور

قوله اى اسناداً واقعاً جعل مفعولاً مطلقاً فرده الى الاسناد لعدم
استقامة رده الى التقديم فيلزم الفصل بين العامل والمعمول بغير
المعمول والاولى جعله حالاً من ضمير تقدم اى مشتملاً على طريقة قيامه به
قوله لصاحب المفصل وتبعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين
قوله والاصل في الفاعل اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع
مانع وهو مرجح للخلاف ترجيحاً بالفائدة الوجوب اقدوا نه فيما
حسن وجوب تقديم الفاعل داخل تحت الاصل او الاصل بمعنى الا
مر الصرف المنفك عن الوجوب فيما حسن عديل للاصل وهذا الا
صل مختلف فيه خالفهم فيه ابن جنى والاخفش والاصل عندهما
في كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول
به كالفاعل فاي منهما بعد عن الفعل فقد عدل عن مكانه وترتيب
بحسب فعله فلذلك جاز عندهما كلا المثالين من الاضمار قبل الذكر
لان المرجع لكونه حقه ان يكون متصلاً بالفعل كانه اتصل وتقدم
وتاخر الآخر ضرورة فهو متقدم رتبة وان تاخر لفظاً وبهذا اندفع ان
امتناع ضرب غلامه زيداً لا يصح دليلاً على ان الاصل تقديم الفاعل
لان الفاعل والمفعول به لو تساويا فيه لامتنع ايضاً لعدم تقدم المرجع
رتبة لانك عرفت انه يتقدم رتبة لكنه توجه انه لا يصح قوله ولذلك

جاز لان الجواز لا يصح دليلاً على ان الاصل في الفاعل قرب الفعل
لانه مع تساوي الفاعل والمفعول في ذلك ايضاً يجوز ضرب غلامه
زيد قوله الفعل المسند اليه يعني اللام للعهد وانما قال الاصل ان
يلي الفعل ولم يقل ان يليه فيرجع الضمير لاحد الامرين فيكون اخصر
واشمل لايهام الاخصر خلاف المراد مع ان الاصل ان يلي الفعل الفاعل
فيتوهم ان الداعي الى الولي هو الفعل والمقصود انه الفاعل فلذا لم
الاقتصار على ذكر الفعل على ان الشبه اولى بهذا الحكم لان الفعل مع
قوة عمله اذا كان لا يرضى الفاعل بالفاصل بينه وبين الفعل فبا
لطريق الاولى ان لا يرضى بالفصل بينه وبين ضعيف العمل قوله اى
يكون بعده حقيقة ولا يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه في النص
ايضاً في قوله وقدم عليه وكانه لم يتنبه له فاهمله او حكما كما في الفاعل
المستتر فان البعدية هنا حكمية كوجوده وهو خلاف الاصل في
الاستناد قوله لانه كالجزء من الفعل عندهم لشدة احتياج الفعل
اليه يدل على ذلك اى كونه كالجزء عند العرب لذلك اسكان اللام في
ضربت وليس اسكان اللام دليلاً ثانياً كما توهم فقيل اى يدل دلالة
اتم كما ان السابق دل دلالة تم فان قلت اسكان اللام لا يدل على كونه كا
لجزء مطلقاً بل حين كونه ضميراً متصلاً قلت بل مطلقاً فلذلك يسكن في

ضربك فتامل **قوله** لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة التقدم
الرتبي هو التقدم بالفصل بالقوة القريبة من الفعل لوجود سبب
نزل القريب من الفعل منزلته **قوله** وذلك غير جائز خلافا للاخفش
وابن جني لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به او المفعول به
ضمير الفاعل بل لم يخالفا في عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
واشتهر ذلك منهما بل اتفقا فيه وخالفا في عدم جواز الاضمار قبل الذكر
في نوع من المثال المذكور كما فصلناه لك ففي قوله خلافا للاخفش وابن جني
نظر ولكن تقول الخلاف في تاخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لا في قوله ذلك
غير جائز **قوله** جزى ربه عني عدي بن حاتم البيت دعاء عليه واخبار بما
قتل
جابه دعائه تعاء لا ومعناه قتلا هدرا لا قود له فان كلب غير الاشية
وكلب غير الصيد هو الكلب العادي يعني ليس له الا العواء فيقتل من
غير مبالات فقتل واشد عند العرب من القتل هدرا فان طلب القود
عندهم مما لابد منه وهنا معنى بديع للبيت يليق ان لا تتجاوزه كتب
في الحاشية عوى الكلب يعوي عواء صاح انتهى **قوله** وبانا لا نسلم ان
الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر جعل الضمير الى العدي هو المعنى الجزل
الذي لا يكاد يتخطاه البليغ لانه الموافق للعرف من حوالة الرجل
المسيء الادب فلان الرب هو الملجا للرجل فاذا انتقم المظلوم منه يكون

اشد عليه **قوله** اي الا امر الدال عليهما لا بالوضع الدال بالوضع له يلزم
ان يكون اللفظ لم يستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد فلم يعتمد
اطلاق القرينة عليه وان اراد لا بالوضع له فلا يلزمه هو لازم الا ان يكون
القرينة دالة على الشيء بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان
فالصواب ان يقال اي الامر الدال عليهما من غير الاستعمال فيهما **قوله** فلا
يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه الشبهة وقد فهمتها اورده الفاضل
الهندي وتبعه الشارح ولعمري ان هنا شيء عجاب اذ ليس وليل الشبهة
شيء فلا الجواب اذ القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين
المحذوف لا ما يدل على المعنى انه اذا انتفى الاعراب لفظا وحذف وانتفى
قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب الساقط ما هو وح لا وجه لتوهم
صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة اعلم انه انما وجب تقديم الفاعل في هذا
الصورة بمعنى انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز
تقديمه على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى فاعلا لانه
لا يلتبس المفعول ح بالفاعل لعدم جعل تقديم الفاعل على الفعل صرح
به الفاضل الهندي ويمكن ان يقال لم ينتفيا القرينة لان تقدم موسى
قرينة على ان الفاعل هو عيسى **قوله** او كان الفاعل ضميرا متصلا بالفعل
ليس المراد بالاتصال معنى اللغة بل المصطلح هو كون الضمير مما لا يستقل

في التلفظ فاذا كان الفاعل هكذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا
يطلب قوله متصلا صلة ولا فائدة في قول الشارح بالفعل بل توهم
اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجريانه في زويد زيدا
مثلا **قوله** اى يجب تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصورة
فيه
قيل في جميع هذه الصور لقوله فائدة في جزاء الشرط لان الشرط يغني
غناءه فاعتباره في الجزاء مما لا ينبغي فكان الشارح لم يرد انه معتبر في نظم
ظاهر كلام المص فان كان ظاهر عبارته بل اراد بذكره التنبيه على انه جزاء
جزاء لجميع الشروط السابقة **قوله** اما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا
فلمنافاة الاتصال الانفصال وكونه كالجزء من الفعل وامتناع وقوع
كلمة بين اجزاء كلمة **قوله** مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر قال
من استبان في زمانه بصيت الفضل عن اقرانه نور الله بغفرانه هنا كلام
في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اذا كان عاما فلا
نحو ما ضرب احدا الا زيدا وامثاله لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد
مضروبا له قلت فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال لصادق
بل ما يخفى كذبه اذا بقي الفاعل على عمومه لبداهة كذب حصر ضاربية
كل احد في زيد والكواذب الظاهرة الكذب مما لا يبالى به في تعليل
القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا يدخلونها

تحت

تحت قصدهم فالمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احدا من الجماعة
المختصة التي تخصص مقام الاخبار العام بها وح يصح ان يكون زيد مضروبا
للغير والمراد عدم ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا فقد هو قول عجيب لا ينبغي
ان يقع فيه اديب كيف وهو لا يصح قطعا في مثل ما خلق الله على احسن
الصور الا يوسف لانه لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر خالقيته فقال
في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره ولقد فتحت بابا له
للنقض تارة في الامثلة متسلسلة بحيث لا يكاد ينقطع السلسلة ودفع
الاشتباه ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل آخر الجواز بالنظر
الى الهيئة التركيبية فان هيئة الحصر في المثال المذكور تمنع كون الفاعل
فاعلا لغير هذا المفعول ولا يمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل و
المنع انما يأتي فيما يأتي من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز **قوله** وانما
قلنا بشرط توسطها يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل اذا كان المفعول
بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول لا مع الا ولا بدونه ويجوز التقديم مع
الا عند السكاكي وجماعة من النحويين فالظاهر في حل عبارة المتن ان يكون
على مذهب اكثر النحويين فكانه على الشارح لا حل عبارة المتن على مذهب وكانه دعى م
السكاكي ان المص علل وجوب التقديم بانقلاب المعنى وذلك ان تكلف
في التعليل فنقول المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور وهل الباء

عليه طرد الباب قوله لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة
قبل تمامها ففيه عدول عن الاصل مع انه منع مانع عن العدول فلا
يجوز العدول بلا منع مانع عن الاصل فضلا عن جوازه مع المانع
عن العدول قوله ضميرا متصلا بالفعل يعني فيه نحو زيد ضربك فان المفعول
ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير
متصل قوله وانما قدر الفعل آه دفع لما قال الشيخ الرضي ان زيدا في
المثال المفروض مبتدا لا فاعل ليطابق السوال فانه جملة اسمية
فلان السوال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه وذلك
ان تجعله دفعا لما يتجه من ان حذف الفعل انما يكون عند قرينة دالة
على تعيين المحذوف وليس هنالك قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن
ان يكون فعلا يمكن ان يكون خبر المبتداء قوله لان الخبر لا يوجب حذف
الجملة فيه بخلاف وهو ان في حذف حفظ المناسبة بين السوال والجواب
وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا عن ان
يرجح عليه الا يرى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن
الحذف في باب الاضمار على شريطة التفسير قوله يزيد مرفوع والاصل على
يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها يحذف لكثرة الاستعمال ونقل عن
العلامة الرومي قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة
نداء

ندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع و
المختبط لما وقعا في شدة وفاقة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكى
عليهما دونك لانك في رخاء ونعمة قوله الطوائح جمع مطيحة الاظهر المطيح لان
اللقح هو الفعل قوله ومما يتعلق بمختبط قال قدس الله سره في الحاشية
وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه كما يبقى سبب الضراعة
ناسب ان يبقى سبب الاختباط ايضا هنا قوله مثل وان احد من
المشركين استجارك اى فيما حذف وفسرها بنفس المحذوف او بما
يفهم منه معناه نحو قوله تعالى ولو انهم صبروا والتقدير لو ثبت انهم صبروا
فحذف لو خاصة سواء كان للشرط او للتمني وبهذا ظهر ان ذكر الشارح
انه لو ذكر الفعل لصار للتفسير حشوا لا يتم قوله وقد يحذف فانه معا لا
اختصاص بهذا الحذف بالفعل والفاعل بل يحذف اى كلام كان اسميا او فعليا
قصيرا او طويلا مركبا من الفعل والفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته
قوله دون الفاعل وحده وان توهم نعم قام في جواب اقام زيد فاعرفه قوله
لعدم قيام ما يودى مؤداه مقامه نقض ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا
فانه فيه حذف الخبر مع عدم قيام ما يودى مؤداه مقامه ويمكن دفعه بان
حذف الفعل لا يكون واجبا بلا قيام ما يودى مؤداه بخلاف حذف الخبر
فانه يجب بالتزام الغير موضعه قوله وانما قلت الجملة الفعلية لابد وان

بحث تنازع الفعلين

يقدر جملة اسمية ليناسب فيصح جوابا للمتبرد كما لا يخفى قوله ليكون الجواب

مطابق للسوال ولان فيه تقليل الحذف كما لا يخفى قوله بل العاملان اذا

التنازع يجري في غير الفعل ايضا لكن ينبغي ان يخص العاملان بغير

المصدر من نحو اعجبني ضربٌ وقتل زيدٌ فانه لا يصح فيه قطع التنا

زع على مذهب البصري والكوفي اذ لا يضمر الفاعل في المصدر ولا يذ

هب عليك ان اولى مقام التنبيه على ان المراد بالفعل العامل قوله والا صل

ان يلي الفعل قوله قد يقع في اكثر من فعلين اقتصر على اقل مراتب التنا

زع ونحن نقول ذكر الفعلين اقتصارا على ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور

المقايسة فيما هو اقل قوله معمول الفعل الاول اذ هو يستحق قبل الثاني

اي يستحق قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع لان الفعل

الثاني قبل وجوده لا يمكن ان ينازع وبعد وجوده لا يمكن ايضا ان ينازع

الثاني فيما اخذ الفعل الاول قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول

قبل الثاني لو منع التنازع لتعين اعمال الاول لان استحقاق الاول

قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني

وبينهما فرق جلي لا يقصد فطن زكي قوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه

في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل ولا ينتقض حد التنا

زع بحسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا او منطلقين بناء على انه على اي

تقدير لا يمكن الا كونه معمولا لواحد منهما لانه يمكن وقوعه معمولا لكل

واحد منهما على البدل لان افراده وتثنيته ممكنان لا يلزمانه حتى يمنع

شيء منهما صحة وقوعه معمولا لما ينافيه ومنهم من قال المراد انه يصح

كونه معمولا لكل منهما مع وقوعه في ذلك المحل من حيث انه واقع في

ذلك المحل يعني لا يمنع ذلك وقوعه في هذا المحل وانما يمنعه تخالف

المعمولين ولا يخفى انه وقوع في مضيق التدقيق مع ظهور وسعة

التحقيق قوله واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا

انا هنا فقصوره منقوض بمثل اقائمٌ او قاعدٌ انت فان قائما وقا

عدا تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية

والبصرية بلا كلفة ولا يخفى عليك ان اقائمٌ مع استتار فاعله هنا

مبتدا اذ ليس مبتدا في الكلام حتى يكون خبرا له وهو صفة واقعة بعد

حرف الاستفهام رافعة لغير الظاهر فينتقض به حد المبتدا ايضا

فليكن هنا على مذهب ذكر منك حتى لا يحتاج الى التنبيه في محله قوله

لانه حرف لا يصح اضماره ولان انا ضمير المتكلم لا يصح اضماره في الفعل

الماضي فكانه لم يلتفت اليه لقصده الى تحقيق التنازع فيما بعد الا

وانما هو مشترك بين الظاهر والمضمر مع التحقيق معنى قوله واما على مذ

هب غيرهما فلا يمكن قطعه يمكن قطعه بتكرار التنازع فيه لكنه لم يقطعه

العرب كذلك فخفي قوله لان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع
فيما تحقق في كلام العرب الاضمار بحسب بادي الرأي وهو ممتنع
لما عرفت فان قلت هل يرضى غيرهما بيقاء النزاع بينهما قلت لا بل
يقطع النزاع بما هو طريق الكسائي على ما اشار اليه الرضي ومعنى قوله وما
على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه انه لا يمكن قطعه على ما هو مذهبهم لان
مذهبهم عدم امكان قطع النزاع ولا يخفى عليك ان الكسائي الفرّ بجا وقد
عاجل مذهبا في هذا المثال من اضمار الفاعل في الثاني عند اعمال الاول
ولا يتمشى حذف الفاعل سواء أعمل الاول او الثاني ومما ينبغي ان
ينبه عليه ان قطع التنازع فيما ضرب واكرمت الا اياي عند الكل
بالتكرار فتقول ما ضرب الا انا وما اكرمت الا اياي **قوله** فقد يكون الفاء
جزائية ان كانت الجملة جزائية واعتراضية ان كانت معترضة
ولجزاء قوله فان اعلمت ان كان قوله ويختار بالواو على ما في اكثر النسخ
وقوله فيختار ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ ومفعول ما لم يسم فاعله
اما داخل في الفاعلية تغاطبا على اصطلاح الغير او لارادة الفاعلية
حقيقة او حكما واما داخل في المفعولية وفيما فيه لكن قوله في المفعولية
انما يصح بظاهره لو كان المفعول اسما لقدر مشترك بين المفاعيل الخمسة
ومفعول ما لم يسم فاعله لكنه خلاف الظاهر فلابد من تاويله بما يطلق

عليه

عليه المفعولية وبعد فيه نظر لانه يتوقف على اشتراك لفظ المفعول
بين الستة والظاهر انه جزء من اسماء الستة الا ان يقال استعمال
المفاعيل في عبارة القوم للخمسة يشعر باشتراكه بينها فيكون لكل اسم
مشترك مختص به **قوله** وليس هنا قسما من التنازع لان المقسم في كل
قسمة مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم
واحد يكون في الفاعلية وهنا ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع
القسمين فهو خارج عن المقسم ومن لم يتنبه هنا مع وضوحه
من قوله بل هو اجتماع قسمين قال لان الكلام في التنازع في اسم واحد
كما يدل عليه افراد ظاهر وتنكيره انتهى ولا يخفى انه يلزمه انه يخرج المثال
المذكور عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في
اسمين **قوله** يعني فقد يكون التنازع الفعلين نصبه على حالية مختلفين
وعلى ذي الحال والعامل انتهى وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع
لا للمصدر لا لنفس الضمير كما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل ولو رجع
للمصدر **قوله** فيختار البصريون لم يقل فالمختار اعمال الثاني خلافا
للكوفيين مع انه اخصر وتقابله في البيان اوفق لانه لا يعلم
ان المختار عند الكوفيين الاول لاحتمال المساواة **قوله** لقربه اي للقرب
مع مساواة العاملين في القوة وينقض بمثل زيد يضرب ويكرم عمرا

الضمير لا يعمل

قوله وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر ينبغي ان يقول وحذف
الفاعل والتكرار قوله وبه لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا
ولان الكتاب في مذهب البصريين قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في
العمدة بشرط التفسير وان لم يكن التفسير مذكورا لمحض التفسير كما في نعم
رجلا بل لغرض آخر ايضا كما فيما نحن فيه فان المفسر ههنا فاعل جملة وذكره
لكونه متعلق النسبة في الجملة الاخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر في غير
العمدة فانه لا يجوز الا بشرط ما هو محض التفسير ولم يفرق الكسائي
بين الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط محض التفسير و
قوله ولزوم التكرار بالذكر اي بالاظهار اراد بالمذكر ما يقابل الاضمار و
الاولى لفظا ومعنا ولزوم التكرار بالاظهار بل الاولى ولا امتناع
التكرار بالاظهار من غير اضطرار قوله وامتناع الحذف اي امتناع
حذف
الفاعل من غير ما يسد مسده في غير المصدر ونقض بما ضرب وبما اكرم الا
انا واسمع بهم وابصر واضربن واضربوا القوم واضربن يا هند واضربن
القوم فينبغي ان يقيد الامتناع بقيود حتى يتم الاستدلال قوله على
وفق الظاهر فيما يستوي فيه المذكور والمؤنث نحو جريح وقتيل هند
فانه لا يضر على وفق الظاهر بل يضر جواز المذكور لا غير قوله وجاز اعمال
الفعل الثاني اخر الضمير خلاف الفراء عن محله فصار بيانه متعلقا وهو

متعلق

متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار اعمال
الثاني مطلقا عند البصريين فلو اتصل به لكان واضحا بان يقول ويختار
البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء مع الفراء فانه
لا يجوز اعمال الثاني فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال
الاول قوله وهذه الرواية التي غير مشهورة عنه يقال فلينظر عبارته التي على
خلاف ما هو المشهور في تفسيرها فيتنزه عن مخالفة المشهور وان المعنى
وجاز اعمال الثاني مع الاضمار في الفعل الاول والاستتار فيه خلافا
للفراء فانه لا يجوز اعمال الثاني مع الاضمار في الاول بل اما ان يقول بتشريك
الاول للثاني فيما اذا اقتضى الفاعل او ذكر الضمير الذي هو فاعل الاول بعد
الظاهر قلت وعلى هذا التفسير لا يتجه عليه ان حقه ان يتصل بقوله و
يختار كما يتجه على التفسير الاول قوله وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة
قيل ربه رجلا شاذ قلت قد سبق ان الاضمار قبل الذكر بشرط محض
التفسير لا يختص العمدة نحو ربه رجلا فقضيهن سبع سموات نعم الاولى
ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير في الفضلة قوله
لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت اعترض عليه بانه واقع
كما في قوله ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا
لهم فيمن قرأ على صيغة الغيبة اي بخلهم هو خيرا لهم قلت يمكن جعل هو

من وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب

في الاية من وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب **قوله** لئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر في الفضلة لابد ان يقول او الفضلة الكثيرين
الفعل ومفعوله الشديد الاقتضاء له لئلا يتجاوزه فليؤخر الضمير
عن الظاهر ولا يخفى ان الاضمار والتكرار والفصل لا في التقدير
فالمقصود الاحتراز عن التصريح واخفاء ما هو لازم له من القبيح
قوله على المذهب المختار الاولى على الاستعمال المختار فكانه اراد بالمذ
هب الاستعمال **قوله** ولم تحذف فان جاز حذفه لئلا يتوهم ان له
قلت كون المختار عدم الحذف لا يحتاج الى بيان سبب لانه الاصل
قلت ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لم يدع داع الى الحذف والا
لكان الذكر مختارا مطلقا والحقيقة مختارة مطلقا دون المجاز فلا
بد من لكونه مختارا مطلقا من امر زائد على الاصالة وهو هنا ما ذكره
قوله ويكون الضمير راجعا فيمكن الاضمار فلا يحذف مع امكان
الاضمار كذا ذكر هذا الوجه في الهند وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز
الحذف مع امكان الاضمار ففاسد وان اراد انه لا يحسن فمسلم فالوجه
هو الاول **قوله** الا ان يمنع مانع اي اضمر على المختار وحذف على غيره
الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار فنقول الا ان يمنع مانع
ستثنى من الحذف والاضمار جميعا **قوله** فلا يخفى انه لا يتصور التنازع

فيه

فيه بحث لانه لا يتم امتناع التنازع لو كان الافراد والتثنية والتانيث
والتذكير لانه المنطلق وشيء منها غير لازم بل هو مع افراده يصح ان
يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد والمثنى في منطلقا
حال افراده بان يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعوله فيصير مثنى
ويخرج عن افراده ويطلب الآخر ان يكون مفعوله فيبقى على افراده
قوله ولما استدل الكوفيين قيل لا يقال لقائل ان يقول لا يجوز ان
يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل الكلام على الوجه المرجوح وهو
حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن هنا ولا يخفى
على ارباب الالباب انه ليس الشبهة شيئا ولا للجواب اما الاول فلان اعمال
الاول اولى عند من يدعيه سواء حذف المفعول من الثاني او اضمر والبيت
شاهد له فشهادته مع حذف المفعول الثاني اتم واما الثاني فلانه اذا جاز
حمل البيت على غير التنازع لا يكون الضرورة داعية الى حذف المفعول
على غير المختار **قوله** لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية
قليل من المال وثبوت طلب المنافي لكل منهما اما منافاة الطلب لعدم
السعي فظاهر واما منافاته لعدم الكفاية لانه جعل السعي مستلزما لها
للكفاية فيكون الطلب الذي هو عينه مستلزما لها ويمكن دفع المنافاة
بانه لو كان صعود السعي البليغ محض لادنى ما يتم به المعيشة كفاه قليل

يتيسر في

من المال لان ادنى ما يتيسر لى من المعيشة قليل من المال لا مال كثير لان
حاجتي نفسي قليلة ولم اطلب القليل من المال لمعيشتي لانه كان يبلغني
من الناس من غير طلب لمصلحة الحال يغني من حيث فتصح بادنى
ما اعيش ولكن اسعى للمجد المؤثل فكل شريف نازعني ويظنني في المعيشة
فلم يكفني قليل من المال ولم يحصل لي الا الطلب وسعى لكسرة المنازعين
ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمل عليه البصريون من
قوله اطلب العز والمجد فانه يلزم الفصل بين الفعل وفاعله بالجملة
المعطوفة على جملة تامة في غير صورة التنازع فيكون مثلها في ضرب
بكر عمرو وهو فصل بالاجنبي الا ان يقال يجوزه للضرورة قوله ولكنما
فان قلت فاوجه الاستدراك قلت لما ذكر في البيت السابق انه
لو كان يسعى في تحصيل المال لادنى معيشة لكفاه قليل من المال ولم
يطلب العز والمجد فربما توهم متوهم ان سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة
بل له وللمجد فاستدرك بجعل لمجرد المجد ومن الناس من ذكر في تو
جيه هذا الاستدراك ما طويلا الكلا لا يرضى بسماعه اذناك قوله انما
لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه فيه ان دأب المص في هذا الكتاب
عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب بكلمة منه فقوله ومنها
المبتدا خلاف عادته وهو الذي يستدعي نكتة دون ما نزك فيه الفصل

قوله

مفعول ما لم يسم فاعله

قوله اى مفعول فعل او شبهه بفعل الاظهر الاخصر مفعول ما لم
يسم فاعل وبالجملة يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل و
على مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضربوا القومَ واضربا القومَ
واضربي القومَ وامثالها مما لا يحصى ونوع من تخصيص اللفظ بقسم
منه اصطلاحا قوله حذف فاعله اى فاعل النحوى فلا يشكل بانبت
الربيع البقل وذلك ان تقول المراد بقوله واقيم هو مقامه اقامة المفعول
على وجه لا يخرج عن المفعولية فيخرج انبت الربيع البقل لانه لا يستفاد
من مفعولية الربيع بخلاف ضُرِب يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية
يوم الجمعة قوله واقيم هو اى الضمير المستتر ليدل على مكانه فلا يتوهم
خلو المعطوف عما يجب في المعطوف عليه وفي اقامة المفعول مقام ا
لفاعل على مذهب المص في الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام
اسناد الفعل او شبهه اليه مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف
فزيد في ضُرِبَ زيد في مقام المفعول لا في مقام الفاعل فتدبر لكن
هذا انما يتوجه لو اريد بالفاعل الفاعل النحوى وقد عرفت ما يغني
عنه قوله الى فُعِل اى الى الماضي المجهول وهو تاويل لعلم الوزن بصيغة
المشهور هو بها ونظيره لكل فرعون موسى اى لكل ظالم عادل كذا
قيل وفيه نظر اذ الصفة المشتهر بها فُعِل هو الماضي المجهول من الثلاثي

اما اقامة الظرف اللغوي فلا يجوز ... بخلاف الظرف اللغوي

الجرح الماضي المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون
في معنى فُعِل ونحوه وبعدُ لم يجبر نقصان كلام المتن لعدم شمول البيان
ببيان زيد مضروب غلامه نزيدٌ في التكليف وقيل المراد بصيغة
الفعل صيغة الفاعل وبقوله فُعِل ويُفعَل صيغة المفعول ولما كان
غاية في البعد لم يلتفت اليه الشارح واكتفى في اصلاح بيان المقصود
بقدر الامكان **قوله** ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت لم يرد به
افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل متعد الى مفعولين هما
مسند ومسند اليه نقل ان المتاخرين جوزوا ذلك **قوله** يلزم ان يكون
مسندا ومسندا اليه ينتقض هذا بزيد معلوم ابوه قائم اذ لو اقيم قائم
مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه باسناد تام لان اسناد اسم مفعول
لا مرفوعه في مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا لو جاز كون المفعول
الاول لقيامه مقام الفاعل مسندا اليه باسنادين تامين فاليجز فلو
اكتفى بقوله ولا الثالث لصح لانه لا ثالث الا لباب اعلمت قيل لم
يقع الثاني في الفاء **قوله** والمفعول له بلا لام قيل مع اللام ايضا لا يقع **قوله**
لان النصب فيه مشعر بالعلية قيل نصب الظرف ايضا مشعر بالظر
فيته فلابد من بيان فارق ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه
يقتضي الظرفية النصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته

لا يقتضي

لا يقتضي العلية وانما يعلم عليته بالنصب كقصدها **قوله** اي كل من
المفعول له والمفعول معه كذلك نبه على ان الكلام من عطف الجملة الاسمية
على الفعلية وليس قوله والمفعول له من قبيل عطف المفرد وانما رجح
هذا الاحتمال لان الاول يستدعي اعادة لا في المفعول له والمفعول
معه وفي هذا الاحتمال تجديد اسلوب البيان وجعل كذلك علة و
الاولى تفسير كذلك بالمفعول الثاني من باب علمت ليكون اشارة الى
واحد بعينه **قوله** تعين وجوب عند البصريين وتعين اولوية
عند البعض الكوفيين وبعض المتاخرين بدليل قراءة الشاذ لولا
نزل عليه القران بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليجزي قوما بما كانوا
يكسبون وقراءة عاصم وكذلك نجي المؤمنين وحمل التصحيح
على الاولوية اشد مناسبة بقوله فالجميع سواء ويرى هذه القاعدة
وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني تنافي
اذ قد يكون المفعول الاول من هذا الباب مجرورا بحرف الجر كما في
اتاه الله شيا لانه في تاويل اتى الله اليه شيا **قوله** لشدة شبهه بالفاعل
التحقيق ان يقال كما ان المفعول به قائم مقام الفاعل كذلك غير
المفعول به قائم مقامه في اسناد الفعل المجهول اليه لان الفعل المجهول
وضع للايقاع على الشيء فاذا اسند لا غيره المفعول به اوقع الفعل

عليه بضرب من التشبيه والتنزيل فمتى وجد للمفعول به لا يصح اقامة
غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب والمنوب وهذا يقتضي
ان يكون المتعلق بحرف جر متعينا للمفعول بواسطة بجعله مع
غيره على السواء لعدم تحقيق المقام وقصر النظر على الظاهر وان
يكن ذكره في قيام ضرب في الدار لغوا مبنيا على مسامحات الكلام اذ
المعنى على مضروبية الدار بضرب من التنزيل **قوله** وفائدة وصف
الضرب وكذا فائدة الزمان المعين في التمثيل حيث قال يوم الجمعة
فلم يقل زمانا وفائدة المكان المعين حيث قال امام الامير فلم يقل
مكانا التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام
مقام الفاعل لعدم الفائدة لدلالة الفعل عليهما على ما قيل وعلى هذا
ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم غاية الابهام مقام الفاعل
بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول بواسطة اذا كان في غاية
العموم نحو ضرب في مكان **قوله** لان فيه معنى الفاعلية قيل ينبغي ان
يكون المفعول الاول من باب اعلمت اولى من الثاني لانه العالم و
الثاني هو المعلوم **و** في بعض النسخ ومنه الاوجه ان المراد ح ومن
الفاعل وفائدة التنبيه على انه من الملحقات الفاعل ولذا جعل الرفع
علم الفاعلية **قوله** للتلازم الواقع بينهما ولاشتراك احوالهما حتى ان
بيان

بحث المبتدا والخبر

بيان وجوب تقديم المبتدا يكفل بيان وجوب تاخر الخبر وبا
لعكس بل وجوب العائد في خبره الى المبتدا ووجوب تعريف المبتدا
حين تعريف الخبر يصح ان يجعل مسائل ايهما شئت **قوله** على ما الا
صل فيه اي من القسم الاول من المبتدا لان القسم الثاني مما اعتنق
به للضرورة حيث لم يوجد وجه لاعرابه سوى الابتداء وقال
غلاة المغاربة في توجيه رفعه انه خبر المرفوع بعده وتكلفوا في ا
قائم الزيدان بان اصله اقائمان الزيدان فوضعوا الظاهر موضع
المضمر فقالوا اقائم الزيدان ان الزيدان فاقتصروا على احدهما
تفاديا عن التكرار فصار اقائم الزيدان فارتكبوا ما ترى من التكلف
هربا عن جعل المسند مبتدا وتبعهم العلامة الثاني المحقق التفتازاني
فاقتصر في نحو في بيان المبتدا على القسم الاول فلا يخفى ان النظر
على ما هو الاصل فيه فتامل **قوله** اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا
يعني ان التجريد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود قيل وجه الا
تيان بالتجريد تنزيل امكان الوجود منزلة الوجود كما في ضيق فم
البئر وصغر جسم البعوض قلت نبه على ان الاصل العامل اللفظي و البئر م
عدل عنه الا المعنوي فكانه جرد الاسم عنه ومن فوائد هذا التفسير
ان التجريد عن العوامل بمعنى التجريد عن جنس العامل حتى دل الا

يؤول

السلب الكلي لا الى رفع الايجاب الكلي ومنها ان المراد ليس
التجريد عن نواسخ المبتداء والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض
بقولهم بحسبك زيد لانه يصدق على زيد في قام زيد انه مجرد عن
نواسخ المبتداء والخبر مسندا اليه ومن قال لم يحمل عليها قيل لانه
بعيد عن الفهم يتجه عليه ان مال تكلف الشارح الضر بعيد **قوله** و
كانه اراد بالعامل المعنوي ما يكون موثرا في المعنى لئلا يخرج نحو بحسبك
درهم هنا تقييد بعيد ليس له في الكلام مفيد والاوجه ان يعتبر
تعميم التجريد اى المجرد لفظا او معنى بان لا يكون للعامل تاثير في معناه
وان اثر في لفظه او يعتبر في التعريف قيد الحيثية انه اى الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية مسندا اليه من حيث هو كذلك وحسبك من
حيث انه مجرور ليس مبتداء بل مضاف اليه حكما فتدبر **قوله** وثاني
قسمي المبتداء اى ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتداء لان المبتداء مشترك
لفظي بين هذين المفهومين وليس للمبتداء مفهوم عام يندرج
فيه هذان القسمان فلو قال وعن المبتدا بالمعنى الثاني لكان اظهر و
انيد لا يقول ولكن معنى المبتداء المفهوم المردد بينهما قلت هنا
مما لا يلتفت اليه في تعيين المطالب فلا يصلحها وضع اللفظ والاثم
يوجد مشترك اصلا فكلمة او لمنع الخلو لان المبتداء لا يخلو عن

ان يكون ما وضع لهذا او ذاك دون الجمع لان كليهما ما وضع لها
المبتداء فمن قال استناع الجمع بقي ممن قال او لمنع الخلو دون الجمع
الضرام يات بنفي بعد ومما احترز عنه بقوله مسند اليه جميع الاسماء
المعدودة واسم الفعل الا انه يقال لم يلتفت اليه الشارح لاحتمال
خروجها بقيد التجريد عن العامل اللفظي فانه يتبادر منه ان يكون له
عامل ولا يكون لفظيا لكن حق ينبغي ان يجعلها في سلك ما احترز عنه
بقوله المجرد عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكر **قوله** بعد حرف
النفي كما ولا والف الاستفهام الاخصر الشامل لهل وقولك بعد حرف
النفي والاستفهام والاخصر منه الشامل للاوما وغيره وهل وكلمات
الاستفهام قولك بعد النفي والاستفهام مثال الغير ما قال الشاعر
ونعم ما قال غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن **قوله** كهل وما
ومن نحو من ضارب زيد وما فاعل زيد على ان يكون من وما منفصلين
قوله وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع
قبح والاخفش يرى ذلك وكان المصنف يعرض به فلذا اوللرد على
من جعل اسماء الافعال مبتداء مع انه بضمير الفصل الدال على حصر
المبتداء في الخبر فانه قد ياتي لذلك كما صرح به شارح التلخيص فتدبر
قوله وعليه قول الشاعر خبير بنو لهب فلا تك ملغيا منكم خبير مبتداء

وغنى فاعله فيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل اسماً ظاهراً
في مسئلة الكحل فتعين كون غنى مبتدأ وكون منكم مفسر المحذوف
وتقديره فخير منكم غنى عند الناس فلما حذف جزؤه فسر بقوله منكم
ولو صح ما ذكره لصح اخير غنى فيقتضي قاعدة جواز الامرين بلانه
من جواز الامرين وقد خرج من القاعدة لان خيراً ليس من مطابق المفرد
فافهم ثم لا يرد انتقاض القاعدة بقولنا اخير منكم عند الناس انا
قوله رافعة لظاهر او ما يجري مجراه لم يرض بجعل الظاهر بمعنى اللغوي ظ
كما في بعض الشروح لان اخلاء اللفظ عن معناه الاصطلاحي بالكلية
من غير ضرورة لا يحسن فحمله على الظاهر القابل للضمير وجعل اعم من
الحقيقي والحكمي وبعد لم يتم التعريف لانه بقي صفة رافعة لضمير مستتر
راجع لا الفاعل في صورة التنازع نحو اضارب ومكرم زيد اذا
اعمل مكرم وقد سبق التنبيه عليه فاورد على التعريف اقائم ابوه زيد
فان اقائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجيب عنه بتقييد
الصفة بان لا يكون غيرها صالحاً لان يكون مبتدأ وهو مع بعده يشكل
باقائم زيد فان غير صالح لان يكون مبتدأ وهو زيد فالجواب ان
معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده عليه في العمل و
في قولنا اقائم ابوه زيد اعتماده على المبتدأ في العمل قوله فان طابقت

الصفة

الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام نبه على ان ضمير
طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان على ظاهره للزم ان يكون في الصفة
الرافعة للظاهر امران ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفرداً
الى المرفوع ولا داعي الى ما اتى به المص ويشكل القاعدة بقوله اراغب
انت عن الهتي فانه مطابق للمفرد وتعين لكونه مبتدأ والا لزم
الفصل بين اراغب ومعموله باجنبي وهو المبتدأ ويشكل باقائم
رجل فانه يصح كونه فاعلاً دون كونه مبتدأ لعدم ما به ويشكل ايضاً
بقولنا الطالع الشمس فانها تطابق المفرد مع تعينها لكونه مبتدأ اذ
لو كان خبراً لوجب الطالعة الشمس قوله جاز الامران قيل لو كان زيد
مبتدأ ينبغي ان لا يجوز اقائم زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب
الالتباس بالفاعل كما في قام زيد واجيب بان قام زيد يتعين فيه
كون زيد فيه فاعلاً بحيث يختفي احتمال كونه مبتدأ بالمرة لانه لا
يشتمل على خلاف الاصل بخلاف كونه مبتدأ فيلتبس المقصود التباساً
شديداً بخلاف اقائم زيد فان الفاعلية يشتمل على كون قائم مبتدأ
على خلاف الاصل وكونه مبتدأ يشتمل على تقديم الخبر على خلاف الاصل
فلا يخفى المقصود بسبب كونه خلاف الظاهر كل الاختفاء فيجوز الامران
اقول لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قائم حتى يرتكب الالتباس لاجلها

مطلب اقول

تعريف الخبر

في اقائم زيد يجب تقديم اقام لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام
والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لا تقول فالضرورة قائمة في اقائم
زيد قلت لا ضرورة لجواز زيد اقام بخلاف زيد اقائم فتامل **قوله**
اي وهو الاسم المجرد لا اخره قيل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة يخرج
عنه بعض الاخبار كقولك الفعل الماضي ضرب وان اريد اعم من
الاسم حقيقة او حكما دخل فيه الجزء الجملة لانها في تاويل الاسم في زيد
يضرب في قوة زيد ضارب وسيصرح بان تعريف الخبر ليس شاملا
للخبر الجملة لانها ليست باسم قلنا المراد هو الاعم وعند محققي النحاة
الجملة على صرافتها خبر من غير تاويل بمفرد فبناء كلام الجملة الواقعة خبر
صرح به في ايضاح المفصل وبناء قوله فيما سبق ولا يتاتى الكلام الا في
اسمين او فعل واسم عليه وقيل الاولى تقدير المرفوع لانه ذاكره
اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب لانه ليس بمرفوع
بالمعنى المذكور ولا يتجه عليه ما اتجه على تقدير الاسم من الترديد المذ
كور ولا يخفى ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف ليعرف فيرفعه
فتعريفه به دور على ما عرفت في تعريف المعرب عند المتقدمين فلا
تغفل **قوله** اي ما يوقع به الاسناد يشعر كلامه بان التركيب من قبيل
اسناد المشتق النحاس يسم فاعل الا مصدره على طريقة لتحصيل يبني الكيمي

والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند للجار والمجرور والباء السببية
اي الاسم المسند بسببه لان اللفظ سبب اسناد المعنى الا انه يتجاوز
النحوي يصف الالفاظ بصفات المعنى فيقول اللفظ مسند او مسند
اليه كما سبق في تعريف المبتدا فلا حاجة للاذكر الباء السببية **قوله** او
تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدا الاقرب ان يراد
المسند الى المجرد او يجعل الضمير راجعا الى المجرد والا واجعل الباء للملا
بسة اي المجرد المسند الملابس بالمجرد والفعل ملابس بالمجموع الحاصل
اللفظ ابدالا بالمجرد كتب في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة
ان لا يشتبه المسند اليه المذكور في تعريف المبتدا وحتى يظهر لقوله المقو
به فائدة والا لا حاجة اليه انتهى ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتعبير
عن معنى الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدا فالى
المسند وفي تعريف الخبر متعلق المسند وفاعل المستتر فيه فالنكتة
ليس بذلك **قوله** وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني ضميره راجع
الى المسند به فيه انه يخرج الصفة التي هي خبر المبتدا لانها مسندة الى
فاعلها لا محالة لا الى المبتدا واجيب بانها لم يسند الى فاعلها لان الاسناد
هي النسبة التامة ولا نسبة تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتدا وفيه
ان جعل الاسناد في تعريف المبتدا بمعنى النسبة التامة بعيد جعل

الاسناد نسبة تامة

في تعريف اسم الفاعل بعض النسبة الاعم تكلف بعيد جدا وقد يجاب
بان المراد بالاسناد الى المبتدا اعم من ان الاسناد اليه او الى ضميره او
الى متعلق ضميره ويتجه انه يدخل في تعريف الخبر ح يضرب في زيد يضرب
وقد يتكلف بان الخبر مجموع الصفة ومعمولها تماما كالفعل الا انه جرى
اعراب الخبر على جزئه القابل له وهو الصفة **قوله** اى تجريد الاسم عن
العوامل اللفظية ليسند الى شئ كما في القسم الثاني من المبتدا او يسند
اليه شئ كما في القسم الاول من المبتدا وهنا المبتدا الابتدا بعينه
عامل للخبر لاقتضائه للمبتدا والخبر على السواء كذا يستفاد من الرضى
فلا يحمل عبارة الشارح على ان تجريد الخبر للاسناد الى شئ عامل فيه و
سمى بالابتداء فانه وهم فلا يخفى ان تعريف الابتداء صادق على ما قام
به الخبر والتعريف الصحيح تجريد المبتداء عن العوامل اللفظية **قوله**
لان المبتدا ذات والخبر حال هنا انما يتم كليا لو لم يجز جعل الشخص
خبرا ووجب في يجب ان يقال هنا زيد بهذا مسمى بزيد فالحق انه حكم اكثرى
قيل هذا الدليل جار في الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم قلت
نعم لان ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل كذلك الا انه
منع مانع وهو ان المسند عامل ومرتبة العامل التقديم وذكر الفاعل
لداعى الفعل والداعى مقدم على ما دعى اليه **قوله** جاز في داره زيد واختلفوا

في صحة

في صحة في داره قيام زيد جوزه الاخفش لان المضاف اليه المبتدا
لشدة اتصاله بالمبتدا في حكمه وقد جاء في اكفانه درج الميت ومنعه
آخرون **قوله** وقد يكون المبتداء نكرة لا يخفى ان المنظوم هو ان يجمع بين
قوله واصل المبتداء التقديم وقوله اذا كان المبتداء مشتملا على ماله صدر
الكلام لانه من مباحث التقديم والتاخير واعتذر بانه قدم بحث
تنكير المبتداء وكونه جملة على تتمة بحث التقديم للجمع بين الاصول
الثلثة التقديم وتعريف المبتداء وافراد الخبر اذ نبه على اصالة
التعريف بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون المبتداء نكرة ونبه على اصالة
الافراد بقوله والخبر قد يكون جملة ولتوقف بعض ما هو من تتمة
بحث التقديم على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة والعذر شبيه
بالعلة اذ لا يندفع به لامكان الجمع بتاخير اصل التقديم عن الاصلين
الاخرين **قوله** اذ تخصصت بوجه ما يقال الاخصر الاوضح اذا له
تخصصت بمثل ولعبد لانه يريد فضل انه يوجب التخصيص بما ذكره
بخلاف عبارته فانها لا توجب **قوله** اذ بالتخصيص يقل اشتراكها
فيقرب من المعرفة التي هي منافية للشركة غالبا فلا يرد ان من ادخل
السوق على ادخل سوقا في قلة الشركة غير ظاهرة وكان ينبغى يقل الاشتراك
بالتخصيص قد ينعدم الا انه خص بالذكر ما هو الغالب ويكفي للوقوع

نحوي

بتداء **قوله** وحيث وصف بالمؤمن تخصيص بالصفة قيل لا يخفى
لعدم صحة انسان خير من فرس وصحة حيوان ناطق خير من فرس
بل صحة جسم نام خير من حجر قلت ما ذكرته يحقق لا التزام العرب
تخصيص النكرة في مقام الابتداء فلا منافاة في الاسرار لذوى
الابصار **قوله** ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة وهما تخصص
بوجه جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل او يقال امراة
فانه تخصص بعلم المخاطب بثبوته في الدار على وجه الاحتمال وكانه
قال احتمل عندك انه في الدار **قوله** وكانه قال اى من الامرين المعلوم
كون احدهما في الدار اعترض عليه بان هذا التخصيص عند المتكلم
والنافع التخصيص عند المخاطب وهو سند فع بان تخصيص عند
المخاطب ايضا بان الخبر رجل معلوم له انه في الدار وهو مستفهم عن
تعيينه فعلم انه ينبغى له التعيين في الجواب واستفادة من الكلام ما
ينتفع به واعترض ايضا بانه لو كان المخصص في المثال المذكور ما ذ
كره ينبغى ان لا يجوز ارجل في الدار وهو ايضا مندفع بالمخصص في
كوكب عظيم انقض الساعة هو الصفة مع جواز كوكب انقض
الساعة **قوله** فكل واحد منهما تخصص بنحو الصفة الا ان الظاهر
جعل خبره الا كل واحد منهما لكن مراده رجل كما يفصح عنه قوله و

في الدار

عموم النكرة

في الدار خبره وذلك ان تراعى الظاهر وتوبه يكون مبتداء كونه مبتداء
حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدا مبتداء حكما فان النكرة فيه
قد تصح في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعنت و
تخصصت اى تخصصت حكما لانها وان لم يحصل فيها تقليل الاشتراك
او دفعه لكنها صادت في حكم ما قل اشتراكه في التعيين فلا يرد ان تقليل
الاشتراك التخصيص ببعض الافراد وهو لم يتحقق هنا **قوله** وكذا كل
نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة هذا هو قول
امير المؤمنين علي في تعيين فدية الجرادة قتلها من احرم والمقصود انه
يتصدق بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات في المبتداء كثير وفي الفاعل
قليل نحو علمت نفس ما قدمت واخرت بخلاف ما في حيز النفي فانه يستوى
فيه المبتداء والفاعل وغيرهما **قوله** لشبهه به اذ يستحق التقديم لانه كانت
في الاصل كانت فاعلا قدم للتخصيص **قوله** بالنباح المعتاد فيه مسا
محة اذ المراد بصوت الكلب دون نباحه على ما في الصحاح **قوله** قد يكون
خيرا قيل لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر فيه نظر لانه يهر به
اذا راى الحبيب للنشاط لانه يراه غير اجنبي ونباحه اذا راى العدو
لاضطرابه حيث يراه اجنبيا **قوله** فيقدر وصف فقد يكتفى بجعل
هنا التنوين للتعظيم والاول انسب بحال هذا العلم والثانى بعلم

المعاني فلا تغفل فالمثال انما يكون للتخصيص بما يتخصص به الفاعل اذا
استعمل في نباح معتاد واما اذا استعمل في نباح غير معتاد فالمثال
للمخصص بالصفة **قوله** وهنا شك فتصحيح الابتداء انما يحتاج اليه
باعتبار اصل التركيب واما باعتبار المعنى التمثيلي فالتركيب مفيد
من غير حاجة الى تخصيص المبتدا **قوله** علم انه ما ينكر بعد موصوف
بصحة استقراره في الدار اورد عليه ان قائم رجل كذلك ويمكن ان
يعتذر بان هنا شرط نحوي لا يطرد اعتباره فلا يخفى ان الاولى ان يعول
التخصيص بتقديم الخبر الظرف **قوله** هذا هو المشهور فيما بين النحاة
اما اشارة الى الحاكم بان النكرة يجب ان تتخصص حتى تقع مبتداء فيجب
يكون قوله وقال بعض المحققين منهم اه عدي بلا لا واما اشارة الى ما ذكر
في تفسير سلام عليكم والمقصود منه الاشارة الى ما فيه من المناقشة التي
ذكرها الفاضل السندي والابحاث التي نقرها في هذا المقام فارجع
اليه ان كانت لك المرام **قوله** وقال بعض المحققين منهم يقال لا تنافي
بين كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين الا ان النحاة لما رأوا ان المبتدا
لا تقع نكرة بالتمييز بين المفيد منه للحكم على النكرة وغيره ضبطوا المسئلة فلما
تعلق عند الفائدة ليكون على بصيرة ما في الحكم على النكرة **قوله** ولما كان الخبر
المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد يرد عليه فلا يصح حصر المص الكلام فيما

هو من

هو من اسمي او من فعل واسم **قوله** اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا
قد يقع جملة اه خبر المبتدا من الجمل التي لها محل من الاعراب و
حصرها في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه والجزاء شرط
جازم وقع بعد الفاء او اذا والتابع لمفرد والتابع لجملة لها محل
من الاعراب والجمل التي لا محل من الاعراب ايضا حصرها في سبع
المستانفة وتسمى ابتدائية كما تسمى الجملة التي صدرها مبتدا والمعترضة
والتفسيرية نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم
فجملة الاستفهام مفسر النجوى والجواب بها القسم والواقعة جوابا
لشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيف او جازم لم تقترن بالفاء
ولا باذا المفاجاة والواقعة صلة اسم او حرف والتابعة لما لا محل
لها من الاعراب فعليك بما ذكرنا من هذه الجملة حتى يفصل لك المادة
رسة تفصيلا متعينا **قوله** ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية
بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل
الى الظرف ولهذا استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل وكان تقول الجملة
كونها الا انها سبقت غير مرة بل متصلا بهذه المسئلة **قوله** فلا بد في الجملة
وكذا في المشتق والمؤول به وقال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد
واستدل بالاجماع على انه في خبر كان وخبر المبتدا واجيب بان في خبر

المانعة

مطلب الجمل التي لها محل من الاعراب

كان المقارنة بالزمان ونو بمنزلة الفعل وقوله فلا بد من عائد الظاهر

فيه فلا بد لانه شبه مضاف لتعلق من عائد به كما هو الظاهر فيه

الا انه على بعض اللغات في شبه المضاف وجعل من عائد خبر الله

بعيد من رعاية المعنى قوله كاللام في نعم الرجل لا يخفى ان نعم الرجل من

قبيل وضع الظاهر موضع المضمر لان الظاهر صالح لوضعه موضع المضمر

باعتبار لام العهد فلا معنى لجعله قسما له قوله ووضع المظهر موضع

المضمر جائز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جائز في جملتين مطلقا

هنا في سعة الكلام وفي الشعر جائز عند سيبويه بشرط ان يكون

بلفظ الاول وعند الاخفش مطلقا قوله فيكون الخبر تفسيرا للمبتدأ

الاول اعني المبتدأ ليشمل قولنا الشان زيد قائم ومقول عمرو قاعد

قوله وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا واما غير الضمير فيكون الخبر عين

المبتدأ لا تقبل الحذف لا ينساق الذهن الا الى المضمر قوله لقيام

قرينة دل كلامه على ان الحذف سائغ كلما قام قرينة وليس كذلك

بل خص ذلك بالضمير المجرور عن اذا كان في جملة اسمية لكونه للمبتدأ

فيها جزء من مبتدأها واما في غيرها في المرفوع لا يجوز الحذف وفي

المجرور والمنصوب سماعي قوله نحو الكر كتب في الحاشية الكر وان

ده شتر وادم بمذهب انتهى وتفصيله ان الكر اثنى عشر وسقا

الوسق

الوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن وهذا اي الكر

منه الجار والمجرور المحذوف هنا حال من ضمير ستين فيلزم تقديم الحال

على العامل المعنوي فالاولى ان يقدر مؤخرا وان قيل ذلك كما مر في الحال

الظرف وقوله السمن منوان منه منه في هذا المثال صفة منوان قوله

وما وقع ظرفا اي للخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان الظرف عندهم اسم

لظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقون على الجار والمجرور ثم

يتسامحون فيطلقون على ما يعم الجميع فالشارح جرى على التسامح الا

خبر تعميما للفائدة وظرف الزمان لا يقع خبرا عن عين لا يكون متحدا

فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف الهلال ليلة الجمعة ومن العجائب ما

وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار

عن الجثة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة

بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان الخريف مفيد لمن

لا يعرف ان الزمان يحدث في الخريف ولا يخفى ان الزمان الخريف من

قبيل الهلال ليلة الجمعة فلا اعتراض على ما نقل لا عليه قوله قالوا فتأمل

فالاكثر من النحاة وهم البصريون لو كان التقدير بالجملة من البصريين

لكان المناسب ان يقول وما وقع ظرفا فمقدر بجملة خلافا للكوفيين فا

لظاهر ان التاويل بالجملة لا يختص قوما منهما بل يعم الاكثر وقوله على انه

اشارة الى تقدير الجار ليصح كونه خبرا على الاكثر ولو جعل المحذوف
مضافا من المبتدا اى حكمي الاكثر بانه مقدر بجملة لكان اخف قوله
اى ما قل بجملة اقل التقدير بالتاويل لان التقدير يلزمه التاويل
والصرف عن الظاهر ليصح تعديته بالباء ويصح الحكم عاما وقع ظرفا
بكونه مقدرا مع انه ليس بمقدر بل مذكور وهذه الجملة من مطارح الانظار
ذكروا فيه ما يجب ان تغمض فيه الابصار ومما لا يبعد ان يقال ان التقدير
بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذلك اى الحقته به اى الظرف ملحق بالجملة
ومجعول من جملتها ومما تلج اليك ان التقدير بمعنى التعيين يقال الفروض
المقدرة في كتاب الله تعالى اى المعينة فالمعنى ان الخبر الظرف مبهم عين
بجملة عند الاكثر وبمفرد عند الاقل قوله بتقدير الفعل ذلك الفعل العام
كالحصول والكون الا نادرا حتى حصر عامة النحاة الظرف المستقر فيما كان
عاما وحقق بعض المتاخرين انه قد يكون من الافعال الخاصة اذا
انساق الذهن اليه بحسب المقام واما قوله فمراده مستقرا عنده
فالاستقرار فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام بخلاف ما اذا اقدر
فيه اسم الفاعل هنا منقوض بمثل زيد في الدار ابوه اوما في الدار ابوه فان
الخبر فيه جملة سواء قدر الفعل او الاسم الفاعل لانه من قبيل اما حاصل
ابوه وما حاصل ابوه وهما جملتان قوله ان الظرف لا بد له من متعلق
قيل

هذا القول انما يتم اذا كان المحكوم عليه مورد الظرف فيحمل السبب ... نقل الحكم على المسند اليه ... درويش

ظرف مستقر

قيل اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان الظرف لا بد من مظروف
فالظرف في زيد في الدار هو زيد فلا حاجة الى امر اخر هنا قلت الظرف
يكون ظرفا لامر من امور زيد من قيام او سكون او حصول او غير ذلك
فلا بد من تقدير ليتم البيان قوله والحاصل في الافراد قيل ليوافق
الركنان او قل لانه اسرع قبولا للربط قوله اى وعلى معنى وجب له صدر
الكلام وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام والتمني والترجي الى غير ذلك
قوله وذهب بعض النحاة كانه لم يقل وذهب غيره لئلا ينتقض بتابع
سيبويه فمن قال بل غير سيبويه فقد غفل قوله لكونه معرفة ولكونه
نكرة فلا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه الامتناع
في المبتدا المتضمنة لمعنى الاستفهام وابن الحاجب منع كونه من
نكرة وكانه اشار الشارح الى هذا المنع حيث قال فانه بمعناه اى رجل
ابوك الكريم قوله وهذا مذهب سيبويه خفاء فاعرفه ومما اجازه سيبويه
في الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاخبار عن افعل التفضيل في جملة
تقع صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه قوله او كانا متساويين
لو اكتفى به عن قوله او كانا معرفتين لكفى الا انه هرب عن الحمل على التساوي
في مرتبة التعريف فالمراد التساوي في صحة الوقوع مبتداء قوله او كان
الخبر فعلا له اى صورة يخرج بقوله قام ابوه في زيد قام ابوه وبقوله

اهذا ابوك ام ذاك ولم يقل

صورة خرج الزيدان قاما لان الخبر ليس فعلا صورة كذا قيل وفيه
ان زيد قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا صورة فلا حاجة لاخراجه القيد
له ومعنى قوله اوكان الخبر فعلا اوكان الخبر فعلا مشتملا على فعل له قوله
اى تقديم المبتدا على الخبر فى هذه الصورة ليس الخبر مقيدا بقوله
فى هذه الصورة والا لكان القيد لغوا لاغناء الشرط عنه فينبغى
ان يحمل على انه اشارة الى ان الجزاء جزاء الشرط بمعونة قوله اوبالبدل
عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا قيل وجوب التقديم فى هذه
الصورة مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان
اخصر قوله كالاستفهام قيل لا يتضمن الخبر من موجبات التقديم
الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قائم زيد مما يجب فيه تقديم الخبر
لتضمنه النفى فان قلت فينبغى ان يجب تقديم الخبر فى زيد لا قائم لانه
تضمن الخبر معنى النفى قلت مقتضى صدر الكلام ما تغير معنى الجملة و
فى زيد لا قائم لا يغير حرف النفى معنى الجملة فاعرفه قوله لتصدره فى جملته
وجملته ما يغيره قوله اوكان الخبر بتقديمه احترز عن كون الخبر بتاخيره
مصحح لكونه مبتدا نحو زيد قائم فان زيد يصح كونه مبتدا لتاخر
قائم حتى لو تقدم قائم يجب كونه فاعلا قوله اى المتعلق الخبر لم يقل المصـ
او الجزء الخبر ولم يفسر الشارح المتعلق بالجزء ليشتمل مثل فى الدار رجل

ضيعته

ضيعته والاخصر الاوضح ان يقول اى لمتعلق الخبر الذى يمتنع تقديمه
عليه وانما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق العامل
لمعمول لان لمتعلق الجزء تعلق العامل بالمعمول ضيرا فى المبتدا فى مثل
على الله عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد تعلق
الجزء بالكل دون العامل بالمعمول ليشتمل مثل فى كل رجل ضيعته و المفضل
للمتقدم قوله اوكان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها
وخبرها المأول بالمفرد مبتدا لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن
المبتدا اراد الشارح التنبيه على ان فى الكلام مسامحة والمراد انه خبر عما
يتركب عن ان ولم يتعرض لاصلاح لفظه بعد التنبيه على المسامحة
ومن قال اصلح كلام المصـ اصلح الله شانه ونحن نقول كلام المصـ على ظاهره
اذ قولنا عندى خبر فى التحقيق عن معنى ان لان عندى انك قائم فى تاويل
عندى تحقق قيامك فتامل والتحقق معنى حرف التحقيق الذى هو ان
قيل هنا اذا لم يكن ان بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه قلت هنا
اذا لم يكن ان فيما يتعين موقعا للمبتدا نحو اما انك خارج ولولا انك
خارج لخرجت فاذا ان السبع خاص والتخصيص بما بعد اما من ضيق
العطن قوله اى تقديم الخبر على المبتدا فى جميع هذه الصور فان قلت
ان كان المعنى على ما ذكره لكان الشرط ماخوذا فى الجزاء قلت لم يرد بيان

مطلب الاعلى

اخذ الشرط فى الجزاء

المعنى بل اراد تذكير ما يرتبط به الجزاء من الشرط وهو كل واحد من
هذه الصور فالاولى في كل من هذه الصور **قوله** وقد يتعدد الخبر
من غير تعدد المخبر عنه قيده به تصحيحا للتعليل قد فان تعدد الخبر
مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قايم وعمرو قاعد ولم يقيده بوحدة
الكلام فيكون المعنى وقد يتعدد الخبر في كلام واحد لانه ايضا كثير كما
في زيد ابوه قايم فانه يتعدد الخبر في هذا الكلام الواحد ومن قال قد
للتقليل او التحقيق رده اللفظ يعني المعنى الحقيقي والمجازي من غير
صارف من الحقيقة **قوله** فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود
اثبات الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم خلو الحلو شيئا عن الضمير
فيكون الخبر المشتق خاليا عن الضمير مع انه يكون به وجوب هناك حلو
حامض قلت اعتبر في كل منهما ضمير استحق المجموع كما اجرى على الحلا عراب
استحق المجموع **قوله** وفي هذه الصورة ترك العطف اولى هذا انما يتم
فيما اذا لم يتعدد المبتدأ نحوهما عالم وجاهل فانه ح العطف واجب
لانه يجمع المتعدد اولا في هذه الصورة بالعطف ثم يجعل خبرا للمبتدأ
ويجب ان يكون هذا الخبر جامدا لفظا او تقديرا لئلا يلزم خلو الخبر
المشتق عن ضمير المبتدأ فهما عالم وجاهل في تقديرهما رجل عالم ورجل
جاهل **قوله** ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف

هناهو

هنا هو اللازم بالحكم بامتناع تعدد الفاعل **قوله** وهو سببية الاول
للثاني في الحكم به هنا ما ذهب اليه جمهور النحاة واما على تحقيق الشيخ
الرضي ان معناه لزوم الثاني للاول فلا حاجة الى التكلف في ادراج
وما بكم من نعمة فمن الله في القاعدة **قوله** فلا يرد عليه اي على هذا الاصل
هذا المثال اي خروجه فلا يكون الاصل جامعا ولم يندفع بالحكم بشذوذه
لكثرته وتوجيه الورود على ما قالوا ان كون النعمة معهم ليس سببا
لكونها من الله ولو قيل بتعليل افعاله تعالى بالغرض لكان سبيلا الى
ظهور تظنه معنى الشرط فوقوع الزمخشري في هذا الاشكال غفلة
عن سهولة حل المقال على قاعدة الاعتزال **قوله** فيشبه المبتدأ الشرط
لكن قصد السببية لازم للشرط اذ لا فائدة له سواه بخلاف المبتدأ فانه
يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفائدة بعدم قصدها فلذا افترقا بصحة
الدخول على الخبر ولزومه في الجزاء ومن علم يتنبه انما قال وجه عدم لزوم الفاء
هنا كون المبتدأ دخيلا في معنى الشرط فانه غير عريق **قوله** الاسم الموصول
بفعل ماضيا كان باقيا على معناه او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون
الا مستقبلا في المعنى والاول هنا قليل والشرط لا يكون ظرفا ايضا فيلا
ينحصر هنا فيما ذكره لان المبتدأ الذي دخل عليه الفاء والمبتدأ الذي يكون
احد الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا مما يقتضي صحة

ولم يندفع عنه م

لدخولها فلا نقض بالاسم الموصول باسم الفاعل او المفعول لان الموصول
بفعل بمعنى **قوله** او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما فانا لا اجابوا ذو الفقير
قوله ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم نوقش بان الفاء هنا
زائدة اذ المبتداء المتضمن لمعنى الشرط يجب ان يقيد للعموم كلمات
الشرط ورد بان الشيخ الرضى صرح بان ذلك لا يجب فيه ويتجه ان معنى
الشرط لا هنا نستبع اذ لا سببية للفرار بالنسبة الى الملاقات ودفع
بانه سبب للحكم بالملاقات **قوله** كل غلام رجل يا يتنى فله درهم فيا تينى
صفة رجل فان قلت كل رجل يا تينى ايضا مثال للمضاف الى الموصوف
لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه اسم كل لا لكل على ما لا يخفى على المتتبع
لكلامهم قلت المراد بالموصوفية الموصوفة بحسب اللفظ والكل المحيط
لافراد الموصوف موصوف معنا **قوله** والشرط والجزاء من قبيل الاخبار
الجملة الشرطية لا يكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا ونهيا لانه
يشكل بالاستفهام عن الجملة الشرطية فانه مقصد كثير التعطيل فيما
بين الناس يبعد ان يكون مهملا نحو هل ان كانت الضحى الشمس طالعة
فالنهار موجودة ويمكن ان يدفع بانه لم يقع لتنازع حرف الاستفهام
وحرف الشرط فى الصدارة ويدفع الحاجة بان يقال هل يتحقق ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجودة ويتجه عليه ايضا ان وجه المنع فى ليس

ولعل

ولعل لو كان كونها مزيلين للخبرية لوجب ان لا يمنع باب كان وعلمت
فالاظهر ان يقال ان نواسخ المبتداء اذا دخل عليه سقط اعتبار
صدارة الشرط الذى تضمنه المبتداء فضعف معنى الشرط لانتفاء الامر
الذى هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء فى خبر المبتداء لضعف
مقتضيه وح كان القياس عدم الدخول على اخبار ان ايضا الا انه احتمل لعدم
تاثيره فى المعنى كالعدم وعلم منه ان المفتوحة لالحاقها بالمكسورة
قوله فان قيل باب كان اقول يحتمل ان يكون المنع من حيث ان
التتبع والاستعمال انما يتحقق فى ليس ولعل ولكن الا ان الاحتمال فى هذا
هذا الوجه انما وقع فى ان المكسورة واما المنع فى كان والاختلاف فى
غيرها فمن باب القياس هذا فنظر وجه كل تخصيص وقع من المص
هنا المقام **قوله** وجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف
الواقع فيها يشعر بان بيان المانع بالاتفاق متكفل لبيان الاختلاف متكفل
فلا وجه لنا لوجه انه دعاه للابيان خبر الحروف المشبهة بالفعل هنا
انه سيقول واحره كامر خبر المبتداء فلو لم يبين حاله هنا لا وقع الحكم
المذكور فيما بعد المتعلم فى الغلط **قوله** وقد يجب حذفه قيل لا يجب
حذفه اصلا لانه ركن اصيل فى الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد فى
تقديره اهل الحمد هو واحتمال كون المخصوص خبر مبتداء محذوف مما

[illegible] المبتدأ المحذوف [illegible] قوله [illegible] الشارح

لا يعتد به بل يتعين كونه مبتدأ ما قبله خبره قلت فيكون المقطوع
من مواقع وجوب حذف الخبر من غير التزام غيره في موضع فينقض
به بيانه وجوب حذف الخبر فبيان المص احتمال كون المخصوص
خبر المحذوف يبنى على الاعتداد به بل العلة في عدم ذكرهما في هذا
الموقع ان الاول في كتبهم من مبنيات بحث النعت والثاني من
مبنيات بحث افعال المدح والذم **قوله** اى المبتدأ المحذوف جعل
مثالا للمبتدأ المحذوف والظاهر جعله مثالا لحذف المبتدأ وعلى الاول
في الكلام حذف المضاف اى لمبتدأ قوله المستهل وعلى الثاني حذف
مضافين اى لحذف مبتدأ قوله المستهل بيان لمعنى لا التعليل حتى
يطلب وجه صحته **قوله** المبصر للهلال القمر الى ثلث ليال هلال وبعده
القمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال غرة القمر او ليلتين او الى ثلث او الى
سبع وليلتين من آخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك
ثم واشار الى المراد بالمستهل لكن لم نجده في كتب اللغة المستهل بمعنى
مبصر الهلال بل الصبي الرافع صوته حين يتولد وفي القاموس استهل
الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض هنا
فاستعير المبصر للهلال الرافع صوته وفي بعض الحواشي قيل الاستهلال
ماه نو ديدن وباز كردن وكلاهما مستقيم هنا فكانه اشارة الى ان

قول

قول الشارح اشارة الى استعمال اللفظ المشترك في معنيه **قوله** لان مقصود
المستهل فيه منع لاحتمال ان يكون مقصوده تعيين شيء بالاشارة والحكم
به على الهلال فالاولى ان يقال ليس من باب حذف الخبر لان العرب ح
يصرح بالمحذوف ولا يصرح الا بالمبتدأ **قوله** جريا على عادة المستهلين غالبا
لما العادة مما انتفى خلافه او نذر فقوله غالبا لتعيين ان العادة من
اى قسم ووجه العادة ان الحكم مما ينكر لان امتياز الراى من بين
المتوجهين الى الرؤية مع كثرتهم من مظان الانكار وقوله ولئلا يفوت
نصب الهلال ووجه ان الغالب فيما هو في آخر الكلام الوقف عليه
وقيل الاصل فيما افرد بالذكر الوقف **قوله** فان تقديره على المذهب
الصحيح واما على بعض المذاهب الغير الصحيحة فليس مما نحن فيه لان
منها ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع اى مكان خروج السبع ومنها انه
ظرف زمان والمحذوف هو المضاف لا المبتدأ اى فحضر وقت
خروج وجود السبع والمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجي
السبع واقف فاذا ظرف للخبر المحذوف والذي يدل على صحة هذا المذ
هب عندك ان العرب اذا تصرح بالمحذوف تقول فاذا السبع
واقف وانما قلنا على بعض المذاهب الغير الصحيحة لان على بعضها مما
نحن فيه ايضا وهو ان اذا اسمية فاجاءت المقدرة والمقدر والتقدير

خرجت ففاجئت وقت السبع واقف ويحتمل ان يجعل ظرفا مكان
في هذه التقدير ثم كلمة الفاء اما للعطف واما فاء الجزاء والشرط محذوف
قوله فيما التزم يقال التزمت الشيء فالتزمه اي قبل ملازمته وقوله فيما
التزم اي في تركيب يقال عليه الاظهر في خبر لئلا يخلو الجملة عن العائد
الى الكلمة ما لا يخفى انه لا معنى بظرفية الخبر بحذف الخبر فالحق مع الشارح
والعائد محذوف اي في موضع منه فالتركيب من قبيل البر الكر بدرهم
ولك ان تجعل ما مصدرية والمصدر حينا فيكون المعنى وجوبا في وقت
التزام غيره في موضع قوله وذلك في اربعة ابواب لم يلتفت المص الى
حذف الخبر في زيد في الدار اي حصل وحاصل لان تقدير الخبر لامر لفظي
يساعده المعنى والمعنى حاكم بان الخبر في الدار ليس الا قوله اولها المبتدا
الذي وقع بعد لولا الاولى ان يقول المبتداء بعد لولا وخبره عام ليستغني
عن قوله هنا اذ الكل الخبر عاما وكانه اختار ما اختار تنبيها على ان تعيين
النحاة الضابطة الاولى قاصر لا بد من تقييده قوله اي لولا وجد زيد
ونحيف بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر ولا في الماضي يجب
تكريره في غير الدعاء وجواب القسم الا نادرا قوله وقال الفراء لولا هي الرافعة
ولا يخفى انه لا بد من القول بحذف مسند الكلام ثم ان كان خبرا يلزم
كون المسند اليه معمولا لعامل لفظي دون الخبر قوله وثانيها كل مبتدا كان

مصدرا

المصدر حينا

مصدرا صورة الاولى كان مصدرا او نحوه قلنا به فان المتبادر من الجار
من المصدر صورة ان لا يكون مصدرا حقيقة فافهم قوله منسوبا الى
الفاعل يدخل فيه ضرب زيد عمرا قائما وقد اشترط الرضي الاضافة
الى احدهما او كليهما نحو تضاربنا قائمين قوله وبعده حال ويجب
في هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية قوله واكثر شربي السويق
ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما قال الشيخ الرضي يجوز في هذا
القسم رفع الحال على الخبرية بان يكون اخطب ما يكون الامير قائم لان
اول الكلام كان مجازا والمجاز يوفي المجاز بجعل آخره مجازا فان قلت
فلا يكون التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة قلت
اذا رفع قائم لم يكن التركيب من القاعدة لانتفاء الحال ولا يخفى ان
ما ذكر من جواز رفع الحال في هذا القسم مقيد بما اذا كان اول الكلام
مجازا كما افاده تعليله الا ان يكون الحكم مبنيا على اطراد الباب وجوز
الشيخ الرضي وغيره جعل المصدر في اخطب ما يكون الامير حينا اي
اخطب اوقات كونه قائما فالمراد بالفعل المضاف الى المصدر اعم من
المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة قوله ضربي زيدا حاصل اذا كان قا
ئما تقديره اذا كان ليحصل للحال عامل سوى المصدر اذ المصدر لا يجوز
ان يكون عاملا فيه كما ستعرف ولا يجوز ان يكون العامل حاصلا لان

عقدة في بحث مفعول مطلق في قول المص فاذا صورة صورة حمار ٢

ذو الحال هو غير المصدر وفاعل حاصل هو المصدر فلو جعل حاصل
عاملا اختلف عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز عنده وبهذا عرفت
ان من جوز الاختلاف لم لا يخالف في تقدير اذا كان ويكتفي بتقدير
حاصل قوله كما تغني متعلقات الظرف الاول عن متعلق الظرف قوله ثم
حذف اذا مع شرط العامل في الحال اذ هذه ظرفية خالية عن معنى الشرط
كما لا يخفى قوله وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها
ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن الظاهر معنى كان الناقصة
الى معنى التامة ومن قيام الحال مقام الظرف هكذا كتب في الحاشية
ولا يخفى عليك ان الواجب مع الجملة المضاف هو اليها وان حذف
اذا مع الجملة المضاف هو اليها اكثر من ان يحصى في غير هذا المقام
مع الفاء الفصيحة ووجه جعل كان تامة انهم لم يجدوا بدا من جعل
المنصوب بعد المصدر حالا لظهور وجه لزوم نكارته ولزوم الواو فيه
اذا كانت جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة لكان خبرا جائز التعريف
غير حامل للزوم الواو اذ لا يدخل الواو في خبر كان الا تشبيها بالحال ولا
يلزم وفيما ذكره من التوجيه للحال عن التكلف نظر لان المحذوف متفاوت
لان الملابسة بالنظر الى الفاعل بمعنى اخر وبالنظر الى المفعول بمعنى آخر
وان صدقا الضرب ووقوعه لا يصح التعبير عنهما بالملابسة قوله ثم

نقول

الا الجنس المعرف

نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال لو قال بحذف العامل وذي
الحال مرة واحدة كما في راشدا مهديا لكان اكثر استراحة من التكلف
قوله وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال يقال و
جه ان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة تخصصه يعم جميع ما يقع عليه
دفعا للترجيح بلا مرجح وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا
لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتعرف قوله اي ضربي زيدا قائما ولا عيب
فيه الا انهم لم يجوزوا حذف المصدر مع بقاء معموله لانه كحذف ان
مع الفعل مع بقاء معموله وهو حذف الموصول مع بعض صلته ولم
يجوزوه قوله لكونه بمعنى الفعل يؤيده عدم صحة تاكيده المعنوي و
توصيفه يقال وجه استفادة الحصر من غير تقدير الخبر غير ظاهر قوله
ومثالها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة جعل الشيخ الرضي حذف
الخبر هنا غالبا لا واجبا وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع خبرا فالرفع
عندهم منتقل من الواو الى مدخوله وهو تكلف قوله وذلك مثل كل رجل
وضيعته كتب في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض
والنخل والمتاع وهاهنا كناية عن مصحفها اعني الصنعة انتهى و
كانهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة التي لا تفنى ومثل هذا التر
كيب سؤال مشهور وهو ان ضيعته لا يصلح ان يعود الى كل ولا

الى رجل ورد فيه بانه كان كل رجل نائب عن اسماء كثيرة ضيرة نائب
عن ضمائر كثيرة بعود بكل اعتبار الى رجل اما في كل رجل فكانه قيل
زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا **قوله** اى كل رجل مقرون مع
ضيعته لم يقرن كل رجل وضيعته مقرونان ليكون محل النائب عن
الخبر متاخرا عنه فيصح الحكم بنيابته **قوله** واقيم المعطوف في موضع
لان المعطوف على المبتداء وان كان من تتمته لكنه يذكر بعد الخبر
فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ومن اشكل عليه ذا قال
هو معطوف على ضيره هو وفا على الخبر اى كل رجل مقرون هو وضيعته
فحذف المؤكد مع مؤكده وهو جائز ومعنى كلامهم كل مبتداء عطف
عليه بالواو بمعنى مع انه عطف عليه صورة لا حقيقة ولا يخفى انه
يستغنى عنه بما ذكرنا **قوله** لكونه مقسما به يعنى متعينا لذلك مشتهرا فيه
بحيث يتبادر من سماعه انه ذكر للاقسام به ليكون قرينة على حذف
الخبر الذى هو قسمى **قوله** والعَمر والعُمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام
الا في القاموس العُمر بالضم البقاء وبالفتح الدين وقيل ومنه لعمرى **قوله**
اى من المرفوعات خبران واخواتها نبه على ان ذكر خبران ليس لانه
من خبر المبتداء بل لانه من المرفوعات ولم يرد خبران مبتداء حذف
خبره **قوله** هو المسند جملة مستانفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه الا

خبران لعمري

خوات بمعنى الاشباه وليس هنا وضعه نحويا بل هو استعمال
لغوى قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها وانما قال المص
خبران ولم يقل ومنها خبران قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذ
هب الاصح ومذهب الكوفى وهكذا في باقى الاقسام **قوله** احد
هذه الحروف زاد لفظ الاحد لانه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه
الحروف ولا بد من مثل هذا التصرف في الحدود اى خبر واحد من
ان واخواتها والاوضح الاخصر الانفع ان يقال الخبر احد الحروف
المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخوله **قوله** عليهما اى على المسند
وشئ آخر ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة دخول هذه ا
الحروف على المسند لا على المسند وشئ آخر وان كان هو صحيحا في
الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر
قوله والمراد بدخول هذه الحروف كانه يعنى عرفي للدخول والمتبادر
اى معنى الدخول الذى ذكره الشـ
في عرف الفن الدخول لا يراد اثر لفظى لان نظر الفن فيه فالتعميم
خلاف الظاهر ومع ذلك مضر لانه يدخل في التعريف المسند الذى
دخل عليه ان المخففة الملغاة عن العمل فانها وردت على المسند
المسند اليه لا يراد اثر معنوى هو التاكيد للنسبة المتعلقة بهما
مع انه خبر المبتداء لا خبر ان الا ان يتكلف ويراد بقوله لفظا او تقديرا

تقديرا ومحلا ويقول معناما يشملهما قوله فان يقوم ههنا من
حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدل عليه ان بهذا المعنى فلا وجه لتقييده
بالحيثية قوله فلا يحتاج الى ان يجاب عنه يعني ان الجواب السابق
يغني عن هذا الجواب الذي يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر
من المسند المسند المطلق لا المسند الى الاسماء هذه الحروف و
هذا انما يتم اذا كان ما حمل عليه الدخول معنى متبادر من اللفظ
متعارفا بين القوم كما اعزنا اليه قوله ويلزم منه عطفه على قوله فيكون
فيكون المعنى فلا حاجة الى ان يلزم منه ولا خفاء في هجنته فالاليق ان
يقول على انه يلزم ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند
بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها وكما انه يلزم الاستدراك يلزم
خروج قائم في ان زيدا قائم ابوه فان الخبر قائم وهو مسند الى الفاعل
لا الى الاسم ان ويتوقف معرفة خبر ان على اسم المنتظر انتظارا طويلا
قوله فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم او تاويل الاسم بما هو اعم من
الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التاويل لان الخبر
الجملة سيأتي بقوله وامره كامر خبر المبتدا وكان الخبر الجملة المبتدا
يأتي بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد قوله مثل قائم في ان زيدا قائم
نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها خبر واحد منهما وان المراد به

خول

خول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف قوله والمراد ان امره
كامره لا خفاء المراد من عبارة المص توضيح خبر ان بحيث يعرف
ان اي خبر صحيح واي خبر فاسد وما ذكره الش تكلف على انه بعد ما
ذكر قوله وامره كامر خبر المبتدا بان امره كامره في اقسامه ومن اقسا
الخبر المتضمن لصدر الكلام لزم ان يكون خبر ان ايضا كذلك والفساد
انما طرأ من فوت بعض الاستثناءات وينبغي ان يقول الا في تضمنه
استفهاما وفي وقوعه جملة انشائية نحو ان زيدا اضربه فانه لا يجوز
مع جواز زيدا اضربه ومما لا بد من ذكره عدم صحة دخول الفاء على
خبره مع تضمن اسمه معنى الشرط لكنه لم يعده لسبق ذكره وقوله ان من
اباك ايراد على مذهب غير سيبويه من ان من في من ابوك خبر وهو
لا يرد على المص مع اختياره مذهب سيبويه قوله الا في تقديمه اي
في تقديم خبر ان فان حكم تقديم الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدا الجواز
والوجوب بهذا تبين فساد ما قيل حق البيان الا في التقديم لان التقديم
فيه مشترك لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان
يكون مشتركا قوله الا اذا كان ظرفا فيه انه يلزم ان يكون حكم المبتدا
في التقديم اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف اذا تضمن
ما له صدر الكلام ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا لفي الدار فان لام الا بتداء

لصدر الكلام الا انه يقال اللام لصدر الكلام في غير باب ان
قوله وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة فيه بحث لانه انما يصح وقوع
النكرة مبتدا صرح به الشيخ الرضي عبد القاهر في دلائل الاعجاز
فليس حكمه الا جواز التقديم وقول المص الا اذا كان ظرفا قاصر **قوله**
خبرلا الكائنة لنفي الجنس قيد المعرف باللام ميلا الى رعاية جانب الخبر
المعنى لان المعنى على التركيب التوصيفي والمشهور في امثاله تقدير
النكرة احترازا عن حذف الموصول مع بعض الصلة فانه لا يجوز
عند البصري فالتقدير خبرلا كائنة لنفي الجنس على جعل الكائنة
حالا من كلمة لا بتاويلها بالمفعول لمعنى الفعل المستفاد من اضافة
الخبر اليها اي خبر ثبت لكلمة لا وعليك برعاية جانب المعنى اذا
عارضه جانب اللفظ فانها الجادة لاولي الالباب **قوله** اي لنفي
صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه
فيه ان لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفي نفس الرجل لا لنفي صفته
والوجود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشيء يقال نفي الشيء ولا
يقال نفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة
صار بمعنى نفي غير الوجود فلما كان يكون لنفي صفة الجنس يكون لنفي الجنس
ولو حمل قوله لا لنفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس لم يتم التسمية فيما

هو لنفي

هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس لم يتم فيما هو لنفي صفة الجنس
فلا بد من التسمية بملاحظة حال بعض الافراد وحينئذ يصح حمل العبارة
على ظاهرها فلا حاجة الى صرفها عنه **قوله** والمراد بالدخول لها ما عرفت
في خبران من الدخول لايراث اثر لفظا او معنى ففي قوله فلا يرد نقض
كما عرفت لظهور ايراث اثر معنوي في يضرب **قوله** وجعل في الدار
صفة قال المص المثال الحسن ما يكون واضحا غير محتمل لانه للايضاح
فحقه ان يستغني عن الايضاح وكان في الدار في لا رجل في الدار
يحتمل ان يكون صفة رجل يحتمل ذلك في لا غلام رجل فلذلك عدل
عنه جزئي المثال **قوله** لا يجوز ارتفاع صفته هكذا قال المص و
اعترض عليه بانه يجوز عند جماعة فزاد الش لدفعه قوله على ما هو
الظاهر يعني ان رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فلا
احتمال الظاهر في لا غلام رجل ظريف الجزئية دون الوصفية وهذا
يكفي لوضوح المثال وحسنه **قوله** لا يتقيد بالظرف من غير سماجة
ويريد بنحو الحال وفيه نظر لان الظرافة لو لم تقبل التقييد لم يصح
صار زيد ظريفا فالاولى ان يتجاوز عن المثال يقال لا يحسن
تقييد الظرافة في الدار لانها لا يقبل هذا التقييد ولا يخفى ان
نفي جميع غلام الرجل بين ما بين الصفتين اعني غير مقبول والمعرو

وهو ليس بنفي لان المتبادر من النفي الوجود نفي الوجود في نفسه كان المتبادر من الوجود الوجود في نفسه

في نفي مثله نفي الحصول في الدار عن الغلام الموصوف بالظرفية
قوله وليكون مثالا لنوعي خبرها وليكون مثالا للخبر المتعدد فانه احوج
الى الايضاح فلو ترك بيان نوعي الخبر لكان اشمل قوله ويحذف خبر لا
هذه حذفا كثيرا فقدر موصوف كثيرا مصدر الفعل والمشتهر في مثله
تقدير الزمان وهو اللائق بقوله وبنو تميم لا يثبتونه اصلا قوله لدلالة
النفي عليه يقال لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن قرينة خصوص
ينصرف الى العام وقيل لان النفي رفع الوجود ورد بان النفي رفع
الوجود الشامل للوجود في نفسه والوجود لغيره فلا يدل على الوجود
في نفسه لينصرف عند الاطلاق الى نفي الوجود في نفسه قوله اي لا اله
موجود الا الله جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية
عن تقدير الخبر وكتب فيه رسالة ومحصول ما ذكره ان اصل التر
كيب الله اله فدخل لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله والمسند هو
لا اله وهذا مما يتحير في تعقله الاذكياء ويتعجب من كلامه هذا ان قال او
ضح لك بكلام وجيز وهو انه لو بدل لا والا بكلمة انما وقيل انما اله
الله لكان كلاما تاما من غير تقدير وانما هو النفي بكلمة لا فعلم ان قول
النحاة بالتقدير لداعي لفظي هو ان لا يطلب خبرا ولا يحتاج اليه
المعنى قوله النفي الاهل والمال ولا يحتاج الى تقدير خبر نفيه المصباح

مطلب لا اله الا الله

لاح يكون اسم الفعل واسمي الفعل لا يكون على هذه الصيغة ورد
ايضا بان اسم الفعل الذي بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولم
يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان يكون نائبة لا نفي كنيابة يا
مناب ادعو ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب
بعدها قوله وعلى التقدير بين يجعلون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على
الصفة واذا ثبت في لغة بني تميم لا غلام رجل قائم برفع قائم ولا يكون
لا نكار النحاة اثبات الخبر في كلامهم معنى لانهم لا يقولون لم يجعل قائم
خبرا لان هذا البحث ليس وظيفة العرب والانكار انما يلائم لو التزموا
في مثل لا غلام رجل قائم نصب قائم ولهذا قال الاندلسي لا ادري من
اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا
قامت فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز هذا تفصيل
معنى كلام المتن ويحذف كثيرا انه يحذف كثيرا لقيام قرينة الا انه لم يصرح
باشتراط قيام قرينة لظهور ان لا معنى للحذف بدون القرينة وكثيرا ما — للحذف
لا يصرح به لهذا كما في قوله ويجوز حذف حرف النداء وقوله وقد يحذف
المنادى وقوله وقد يحذف فاعله معا بمعنى الفعل والفاعل ووجه كثرة ا
لحذف في خبر لا دون خبر المبتدا رعاية مطابقة لفظ الخبر ومعناه في ا
لانتفاء وفي معنى قوله وبنو تميم لا يثبتونه عند قيام قرينة ولو قال ولو كما — انهم لا يثبتونه

عند بني تميم لكان اخصر **قوله** وبما عرفت من معنى الدخول قد عرفت
ما ينفك عن القبول **قوله** اي عمل ليس هنا مفهوم من اضافة الاعمال
الى ما ولا لانقول المستفاد من الاضافة عملها الا عمل ليس قلت الحكم
بالشذوذ على عملها لا على عملها عمل ليس حتى توهم كثرة عمل آخر وانما
قال الشارح اي عمل ليس تعيينا لما هو الواقع ومن قال العمل مستفاد
من التشبيه بليس فقد بعد وكذا بتجويزه رجوع الضمير الى التشبيه
لان التشبيه واقع من غير شذوذ فانما الشذوذ في نتيجة التشبيه
لانه لا شذوذ في نفيه ودخوله على المبتدا والخبر **قوله** شاذ قليل حمل
على الشذوذ في الاستعمال والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال
قوله فيقتصر على مورد السماع وهو النكرة ومن قال وهو الشعر فينبغي
تحل **قوله** ومن صد كتب في الحاشية الصدود الاعراض والبراح
الزوال والضمير في براحها الحرب اي من اعرض عن نيرانها الحرب فانا زوال
عنها **قوله** ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس رد على الشيخ الرضي حيث قال
انه لنفي الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعدها فان التكرار انما
يجب مع الفصل بينها وبين معمولها بقي احتمال ان يكون لا براح
من قبيل لا شئ بجعل الشاعر نفسه عدم المفارقة كما يجعل الرجل
عين العدل في رجل عدل واحتمال ان لا يكون لا عاملا لجواز ان يكون

متعلق

بحث المنصوبات

متعلق الظرف مرفوع فلا استشهاد في البيت على عمل لا **قوله** اعلم
المراد بالمسند هنا التعريض بينه على المفعول عما ذكره في تعريف الفاعل
قوله علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انه علامة كون الفعل
الاسم مفعولا فلا يبطل طرد تعاريف المنصوبات برهت بسلمات
ومسلمين ومسلمي بل مررت بزيد فنقول وهو علامة كون الاسم مفعولا (بزيد غير منصوب)
منه فقيد الحيثية فلا حاجة الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية **قوله**
لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق في
على كل من الخمسة وهو ما قرب بفعل الفائدة فلم يسند اليه ذلك الفعل
وتعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله
فانه مفعول فلم يشمله التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار
انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحيا وقوله بخلاف المفاعيل فيه
نظر لانتقاضه بضربته تاديبا وكرهت كراهتي وبفعل الضرب و
التاديب ولست زيدا في ضرب فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الا
مور الا ان يقال لا يصح اطلاق المفعول على الاربع مطلقا بل بالنسبة
الى بعض افرادها وينقدح من هنا وجه آخر لوصف المفعول
بالمطلق فيما نحن فيه فاحفظ فان قلت صحة اطلاق المفعول على
الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه فالا تقول فعلت الضرب

مطلب [illegible]

وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول في
اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك
حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الاربع واما ان القول يتعلق
الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فدفعه واضح على اهله فان قلت
اذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق المفعول لان صحة اطلاق المطلق
من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به تقييد في الظاهر
تفسير في التحقيق فان المفعول فيه ضمير تقييد به لا تغير لمعنى المفعول
لان مقيد وليس صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق هذا المقيد
قوله فلا يرد عليه مثل مات موتا وكذا ضرب زيد ضربا على صيغة
المجهول لانه فعل بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور اي بما قام به
معنى الفعل المذكور فلا حاجة مع هذا التفسير الى جعل الفاعل اعم من
الفاعل حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل ضرب زيد ضربا كما ظن البعض
اي بعض الظن **قوله** فانما زيد لفظ الاسم ما ذكره في وجه زيادة الاسم
واضح لا مرية فيه انما الشان في التخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم
في تعريفه دون اخواته فلذا احتيج الى ما قيل ان زيادته لاخراج ضرب
الخ في ضرب ضرب زيد فان ضرب الخ ما فعله فاعل فعل مذكور ويتجه
عليه امران احدهما ما قيل ان ضرب الخ ليس فعل الفاعل لانهم لا يجوزون
فعله

صفا

الصيغة بالمفعول به حالة بفتح تقييد بالاسناد الى تقييد به

مات موتا

صفات المعاني التضمينية على الالفاظ وانما يجري صفات المعاني
المطابقية وثانيهما ما نقول انه لا ينفع لاخراج زيد ضارب ضاربا
فالوجه ان يقال زيادة الاسم وهنا وتركه في اخواته تفنن في البيان
والشرح جعل الاسم ابحذوفا في تعريفات اخواته اكتفاء بذكره في تعريفه
قوله او اسما عطفا على قوله مذكورا اولا يعني ان الفعل المذكور يشمل
الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو الشا
ئع **قوله** وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو
الضرب واقع على زيد وكذا خرج نحو ويل لك وانواع الضرب ونحو
او الف الضرب وقصت لكن لم يخرج بعد ضرب شديد في قولك ضربت
ضرب شديد وضرب انواع او الف وتحقيق الكلام ههنا ان معنى اسم
ما فعله فاعل فعل مذكور انه اسم يدل على ما فعله فاعل فعل بحسب التر
كيب مثلا ضربا في ضربت ضربا يدل على ان الضرب فعل المتكلم فعلى هذا
اسم ما فعله فاعل اخرج جميع المصادر ولا حاجة لاخراجها الى قيد فعل
مذكور وانما هو لاخراج مثل اضارب زيد وضرب زيد شديد
ولا الى قوله بمعناه لاخراج تاديبا في ضربت تاديبا فهو لاخراج انما
كل مضارب زيد على سبيل التنازع فان ضاربا اسم ما فعله فاعل
لقائل بحسب الدلالة المدلالة التركيب لكن ليس بمعناه فتامل وبهذا

الدافع عن التعريف وقد نحو كرهت كراهتي لا يدل بحسب التركيب
على انه فعل فاعل **قوله** ويعني صفة ثانية للفعل لا يبعد ان يكون
متعلقا بمذكوره **قوله** بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل
على الجزء غفل الشارح عما ذكر ان الفعل اعم من الاسم الذي فيه معنى
الفعل فانه قد يكون معنى الفعل غير معنى للمفعول المطلق ولا يكون
مشتملا على اشتمال الكل على الجزء اذا كان مصدرا والمراد باشتمال العام
على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظ بل على ما قصد به
من الافراد لئلا ينتقض بنحو ضربت انواعا فان ضرب يشتمل على ما قصد
عليه الانواع لا على مفهومها لان الضرب المقصود منه غير الانواع ثم
خروج تاديبا انما يتم لو كان التاديب غير الضرب اما اذا كان في التحقيق
عينه فلا يخرج فعليك بالتحقيق الذي سمعت **قوله** للتاكيد ان لم
يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل اي التاكيد الحاصل باعتبار
(اي لتمام)
تمام معناه اذا كان مصدرا او بعضه اذا كان غيره نحو ضربت ضربا و
نظيره نفخة واحدة ويلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا في الزمان
المفعول مطلقا للتاكيد **قوله** فالنوع ان دل على بعض انواعه يريد الدال
على بعض انواعه فقط او في ضمن الدلالة على جميع انواعه لئلا يخرج نحو
ضربت جميع انواع الضرب **قوله** فالعدد ان دل على عدده اي عدد الفعل

لا عدد

عن المتن م

مطلب وقد يكون

لا عدد نوعه وبهذا امتاز المثنى للنوع المفرد الشخص **قوله** لانه دال
على البينة المعراة عن الدلالة على التعدد والا لكان في مفهومه زيادة
على مفهوم الفعل **قوله** وقد يكون اي المفعول المطلق بغير لفظه ومناط
فائدة هذا الحكم كلمة قد المفيدة للتقليل لانه وان علم من التعريف انه
لا يشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه قليل وهو عطف
على لا يثنى فلا يجمع اي الاول قد يكون بغير لفظه هذا لدفع توهم ان كونه
للتاكيد يوجب بغير لفظه ولا يبعد ان يقال اراد التصريح بانه ليس
تابع سيبويه **قوله** نحو قعدت جلوسا هذا التركيب انما يصح بطريق
الحقيقة او لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس
بما بعد القيام كما ذكر في شرح المصابيح النبوية ولا يخفى ان مثال
المغايرة بحسب الباب انقض **قوله** وسيبويه يقدر له عاملا اي فيما
على مثل ضربت انواعا والظاهر مع سيبويه في مثل انبته الله نباتا
دون مثل قعدت جلوسا **قوله** خبر مقدم هو من قبيل انواعا من
الضرب وخبر اسم التفضيل مخفف اخير ولا يغير في التثنية و
الجمع والتانيث وفي القاموس يقال فلان خير الرجال وفلانة خير
النساء **قوله** والجدع قطع الانف والاذن او في الارض كلها او بدل
كلمة واو وهو الموافق للغة وهو دعاء عليه بالذل وقبح الحال **قوله**

وهنا معنى وجوب الحذف سماعا لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف
سماعا هنا لكان القياس انه واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد فى كلام
العرب استعمال الافعال العاملة ولا قاعدة ليعرف بها قوله فاجاب
بعضهم الصواب انه لا جواب للاعتراض لان كل مصدر اضيف الى
الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ولم يقصد بها
بيان النوع وجب حذف ناصبها سواء كان هذه المصادر او غيرها
فحذف عاملها قياسى وليس بواجب ولا يذهب عليك ان الاوفق بعبارة
المص هو الوجوب الاول قوله مثبتا اريد اثباته لا حاجة الى المثبت
على ما اريد اثباته قوله بعد نفى داخل الظاهر انه قيد لنفى صفة لان الصفة
الواحدة لا يصح ان يكون تابعة لموصوفين وقيل صفة لنفى فالمقدر صفة
معنى نفى وما ذكره الشارح اظهر اذ لا واجب للفصل بين الصفة والمو
صوف والحق انه صفة لقوله نفى او معنى نفى بتاويله بواحد من نفى
او معنى نفى والصفة فى الحقيقة صفة لواحد منهما ولو قال بعد نفى داخل
على اسم لا يكون خبرا عنه او معناه بارجاع ضمير معناه الى النفى المقيد لكان
اوضح فافهم قوله داخل على اسم لا يكون خبرا عنه اى داخل على اسم طالب
للخبر فلا يكون المصدر خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبرية والمراد بالدخول
صورة او معنى ليشتمل ما كان زيد الا سيرا بمعنى الا يسير سيرا فان النفى

والا لم

اذ لا وجه للفصل

والا لم يدخل على زيد لفظا لكن دخل معنى لانه لنفى السير عن زيد كانه قال
زيد الا يسيرا وخرج بقولنا لا يكون خبرا عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الا
سير بالرفع وقيل المعنى لا يصح ان يكون خبرا بلا تاويل ومبالغة وفيه
نظر لانه يصدق مع ذلك على ما زيد الا سير مع انه ليس محذوف الفعل
قوله لانه لو كان خبرا عنه لكان مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون مفعولا
مطلقا لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام
الفاعل قلت لا يكون مفعولا مطلقا لانه معمول العامل المعنوى والمفعول
المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر والاولى ان يمثل بما حالك الا سيرا شد
يدا فان حذف فعله لا يجب بل يصح ما حالك الا ان تسير سيرا شديدا
قوله او وقع مكررا لو قال او مكررا بالعطف على مثبتا لكان اخصر الا انه
احترز عن توهم عطفه على قوله خبرا قوله اى فى موضع الجزء عن الاسم
لا يصح وقوعه خبرا عنه لا يخفى انه لا تفى العبارة بتقدير هنا وكانه
جعل المص ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا
عنه لان ما ذكر ضمنا لكنه بعيد انه والا خصر الاوضح هو ان يقال ما
وقع مثبتا بالا او معنا ما او مكررا بعد مبتدا لا يكون خبرا عنه قوله و
انما جمع بين الضابطين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا
عنه فيه انه يقتضى ان يجمع بين قاعدة ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما كما

في الوقوع مضمون جملة **قوله** تبنيهما على ان الاسم الواقع للخبر اه او على انه
يكون للتاكيد والنوع ولم يلتفت الشارح الى هذا الوجه لانه توهم الحصر
فيهما او على انه قد يكون بحيث يجب تقدير عامله بعد الا كما في المثال الا
ول فلا يصح استثناء السير المطلق عن السير المطلق وقد يكون بحيث
لا يكون كما في المثال الثاني فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الا اي ما سار
سيرا الا سير البريد معرب بريده دم وهو اسم بمعنى استر ام او خوشه علامة
قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى بيك **قوله** ومنها ما وقع تفصيلا قيل الاولى
ما حذف الفعل مضمون الجملة فانه ينتقل منه الى اثاره وفيه نظر اذ لو
كان الانتقال منه الى اثاره لم يحتج الى ذكره مع ان الحاجة بينة بل الاولى
في حذف العامل المفعول المطلق نفسه لانه يتعين ان يكون بمعناه **قوله**
والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل اي فيما اذا كان مناط
الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان مناط الفائدة
النسبة الايقاعية وح نقول او المصدر المقيد بالحال فيما اذا كان
مناط الفائدة الحال نحو اصبح زيد مسرورا فاما ان تنفعه او
ينفعك فان مضمون الجملة هنا صحبة زيد في وقت السرور لا اثرها
فاحفظ فانه من المواهب الدقيقة الجليلة **قوله** وباثره غرضه
وغرض الشيء اثر فاعل بواسطة سمي اثر له وح نقول الظاهر ان يجعل

مثل

مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء مفعولا فيستغني عن
تقدير العامل وانما اقتصر الش على بيان مفهومات القيود واعرض
عن بيان احترازاته المبنية لغيره لان ما قيل الا مضمون جملة احتراز
عن مفهوم مفرد نحو له سفر يحج صحة او يغتنم اغتناما لانه مضمون
المفرد كلام لا يحصل له لان صحته اثر مضمون الجملة لانه اثر سفره مضمون
الجملة وكذا ما قيل ان متعلقه بيان للواقع لان التفصيل لا يتقدم
الاجمال ثم وكذا ما قيل الحذف غير واجب في صورة تقديم التفصيل
لا وثوق له لعدم تشخيص فائدة المتعلقة ثم يتعرض له **قوله** وتفصيل
الاثر بيان انواعه المحتملة هكذا شرح الرضي انتهى وهو يقتضي ان يجب
الحذف في مثل فشدوا الوثاق منا بعد وفداء او فداء او من فداء ولو لم
يذكر المحتملة لتناوله **قوله** ومنها ما وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر
يرد عليه مثل مررت بزيد فاذا له صوت مثل صوت حمار فالمفعول
المطلق ههنا يشبه به شيء بشيء لا يشبه به شيء فالاولى ان يجعل للتشبيه بمعنى
لان يشبه بشيء والمفعول المطلق الحقيقي في مثله لا محالة مشبه او بمعنى
للتشبيه الذي فعل المتكلم وصفته الموقع في الكلام لاجل التشبيه سواء
كان مشبها به كما في المثال المذكور في المتن او اداة تشبيه كما في مثاله
كرنا او مشبها كما في له صوت صوتا مثل صوت حمار وقيل هنا الاقرب

لا يجوز لوجوب حذف الموصوف في مثله فلا بد من تصحيح النقل
قوله لزيد صوت صوت حسن يرد عليه واخواته انه خارج من
المفعول المطلق لانه من القيود والاوجه ان يقال القيود المذكورة
ليتعين محل الحذف لانه في مثل هذا التركيب ذهب سيبويه الى انه
لا حاجة لا تقدير العامل بل يكفي فهم العامل من الجملة السابقة فاراد
المص التصريح بوجوب حذف العامل فيه واما بيان اعرابه فعند
سيبويه صوت حسن بدل او وصف لعدم وجدته مع صفته بمنزلة
شيء واحد وهو نظير الحال الموطئة واجاز الشيخ الرضي جعل الصوت
تاكيدا لفظيا قوله واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار
الاولى ان احترازا عن مثل صوت حمار صوت زيد قوله فاذا له صوت
صوت حمار كما يجوز نصبه على الحالية وقد نص على انه بدل او عطف بيان
او صفة بتقدير مثل او بتاويله بمنكر هذا اذا كان منكرا اما اذا عرفت
نحو فعند لا يكون بالوصفية الا عند الخليل لانه بتقدير مثل وهو لا
يعرف بالاضافة وانما لم يجوز الجمهور ان يكون العامل للمصدر المذكور
لانه لا يصح تاويله بان مع الفعل وعمله لهذا التاويل وانما لم يجز
لان ان مع الفعل مرجوح في هذا المقام مقطوع به قوله صراخ قيل
هو اسم بمعنى المصدر قوله لا يحتمل لها غيره الاوضح وقع مضمون جملة

لا يحتمل

لا يحتمل غيره وفي مقابله وقع مضمون جملة يحتمل غيره واما هذه العبارة
فغيره مرفوع مع انه خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله
لها صفة محتمل اى لا محتمل ثانيا غيره وقيل غيره منصوب مفعول
الاحتمال والمحتمل مصدر ميمي وهذا خلاف الرواية المشهورة قوله.
اى اعترف اعترافا ينبغي ان يكون خلاف سيبويه في القسم السابق
جاريا فيه وفيما بعده قوله ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق الخ
التسمية من متاخري النحاة في هذا القسم وقسيمه فالاولى ان يكون
نسمى على صيغة المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم كناية عن المتا
خرين قوله وما وقع مضمون الجملة لها محتمل غيره اخرج ما وقع مفعولا
مفرد سواء كان له احتمال غيره نحو رجع القهقرى او لم يكن نحو ضربت
ضربا قوله لانه من حيث هو منصوص الخ يعني لان معناه من حيث
هو منصوص عليه بلفظ المصدر ويؤكد نفسه تسمية باسم معناه و
نحن نقول المناسبة بالفن ان المؤكد لفظ يؤكد اللفظ السابق في
الدلالة على ما دل عليه وتقويته فالوجه ان يقال المحتاج الى التاويل قوله
تاكيدا لنفسه لانه مؤكد جملة لانها عينه لتعينها للدلالة على ما تعين ا
لمصدر للدلالة عليه واما التاكيد بغيره فلا تكلف فيه لانه مؤكد للفظ
الجملة وهو غيره وليس فيهما ما ينزله منزلة نفسه لانها لم يشاركه في التعيين

من حيث هو محتمل للغير فقط فجعل جعل المؤكد مع المصدر وجعل تسمية المصدر بالتأكيد

للملاقاة على ما تقتضى للملاقاة عليه **قوله** ويحتمل ان يكون انه تاكيد لاجل
غيره هذا ما اختاره المص واورد عليه فوات حسن التقابل فاشار
الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغى الى اخره وفيه انه بعد ليس ههنا حسن
التقابل لان هذا القسم ايضا تاكيد لاجل نفسه لينكرر ويتقرر ومع
ذلك تاكيد لدفع غيره فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمى القسم الا
ول تاكيدا ليس لغيره **قوله** ومنها ما وقع مثنى او على صيغة التثنية فيه
رد على من قال المراد ما يكون مثنى للتكثير والاشارة الى ان المراد به اعم مما يكون
للتكثير او لغيره **قوله** مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا القيد له
ينتقض بضربت ضرب الامير فانه مثنى مضاف الى الفاعل فلابد ان يقال
الى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك القيد ينتقض بضرب زيد ضربتيه
فالوجه ان يقيد الاضافة بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا القيد
الرضى **قوله** وفى جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف
اذ الشائع تمام التعريف بدون المثال على ان التقييد بالمثال يفيد بظاهره
اشتراط كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول **قوله** ويجوز
ان يكون من لبث بالمكان فان قلت بل يتعين للاستغناء عن الحذف
الذى لا يرتكب الا للاحتياج اليه قلت كانه اخرج اليه حملا للفظ على
ما هو الاكثر استعمالا فى القاموس الب اقام كلب ومنه لبيك اى انا ك

مقيم

بحث لبيك

مقيم على طاعتك الباب بعد الباب او معناه قصدك او اتجاهك
من قولهم دارك تلب داره اى تواجهها او معناه محبتى لك من قولهم
امرأة لبة اى محبة لزوجها او معناه اخلاصى لك من قولهم حسب لباب
اى خالص **قوله** لحذف الفعل ليفرغ المخاطب عن سماع النكتة بالامر
بسرعة وقيل ليفرغ المتكلم عن التكلم بسرعة فيفرغ لسماع المامور به والا
ول انسب بمقام رعاية الادب فافهم **قوله** وعلى هذا القياس سعديك
اى سوى جواز ان يكون غير مختصر فانه لم يجئ ثلاثى اسعد بمعناه — الزوائد م
قوله المفعول به قال المص انما سمى به لانه اوقع الفعل به او تعلق به
يعنى ان الباء اما للسببية فيتعلق بالفعل او للصلة ويتعلق به على تضمن
معنى العلق ومن خفى عليه مراده زاد عليه وقيل لانه سبب لو
جود الفعل لان المحل سبب لوجود الحال **قوله** ولم يذكر اى الاسم
اكتفاء بما سبق او اكتفاء بظهور ان المفعول به من اقسام الاسم او
تفاديا عن اطلاق الاسم فى التعريف على سبيل المسامحة فان المفعول
به فى قلت زيدا او قلت زيد قائم ليس اسما وقع عليه الفعل الفاعل
بخلاف اطلاق الاسم فى تعريف المفعول المطلق او تفننا فيسر فى تعريف
المفعول المطلق على ما هو حقيقة البيان وفى تعريف المفعول به على ما هو
المختار المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه المطابق لا يقال

المفعول به

قد يكون المفعول به دالا على ما وقع عليه الفعل تضمنا كما تضمن معنى
الاستفهام والشرط لانا نقول المتضمنة لمعنى الاستفهام او الشرط
دال على المعنى الاسمي مطابقة لان الدلالة على المعنى الشرط والاستفهام
طارية ولذا عدا اسماء ولم يقيد بدلالة على معنى غير مستقل وقد صرحوا
به ولو سلم فقد سلكه في التعريف جادة التغليب **قوله** والمراد بوقوع
الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون يعني ارباب اللغة
يقولون لكن يتجه ذهب بزيد فانه يقال الاذهاب واقع على زيد
ولا فرق في المعنى بين ذهب بزيد واذهب زيدا فوقوع الفعل
يشمل هنا التعليق ويمكن ان يقال هنا التعلق بلا واسطة حرف الجر
وحرف الجر لتغيير المعنى وبعد التغيير تعلق الفعل بنفسه وبهذا ثبت
ان زيدا في ذهب بزيد مفعول به دون زيد في مررت بزيد وخرج
الحال لان تعلق الفعل بواسطة حرف الجر في المعنى ففي ضربت زيدا
قائما ضربته في حال القيام وخرج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل
بهما بل في التمييز تعلق بما يلي به وفي المستثنى بما اخرج منه فمن قال المراد
التعلق اولا ليخرج الحال والمستثنى والتمييز لم يكن على التمييز فيما بين
الاحوال على انه يشكل بالمفعول الثاني والثالث اذ ليس التعلق
اولا ومما يجب ان اشكل على بعض عمرو في اشتراك زيد وعمرو فاحتاج

وبهذا

المفعول المطلق

لا تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية وغفل عما تقرر ان المعتبر في
جميع التعريفات ما يخرج التوابع ولم يتذكر ان التقييد لا ينفع في الا
نتقاض بضربت زيدا وعمرا نعم تقييد تقييد التعلق واجب لان
تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه تامل **قوله** وا
المفعول المطلق بما يفهم من مغايرة لا حاجة اليه هنا الا اعتبار الاخراج
لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب او الضربة بل يقال وقع الضرب
او الضربة **قوله** والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبار اسناده الاولي فعل
اسند وكذا الاولى في قوله فانه يعتبر اسناده لم يسند **قوله** تخرج به
مثل زيد في ضرب زيد الاولى ان يقال تخرج به زيد وحده خلا حدها في ا
عطي زيد درهما واخراج زيدا انما يتم لو لم يكن مفعولا في اصطلاحهم
وهو الارجح الاليق بالاعتبار لم يوجد منهم تصريح بانه مفعول
به وقولهم بانه المفعول به وفيه يصح ان يكون مفعولا ما لم يسم فاعله لا
يدل على تسمية مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه كما لا
يخفى فمن منع عدم كونه مفعولا به فخفي عليه لانه لدقته **قوله** فلا يرد
عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر ولدفع اخر وهو انه
لو قال الفعل لتبادر منه الفعل الاصطلاحي فيحتمل عليه ويلزم في ا
اسناده الوقوع المسامحة وكذا في الاكتفاء بالفعل الاصطلاحي لخروج

شبه الفعل لقوة الفعل تنبيه على ان ذكر الفعل هنا ليس من قبيل الاكتفاء
بما هو الاصل كما في نظائره لكن ينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل والمفعول كالفعل
قوله كوقوعه في جزائه وكون الفعل مؤكدا بالنون لان التاكيد يوجب
كون الفعل اهم بيننا في التقديم الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر
لجواز ان يكون التقديم للتخصيص لا الاهتمام قوله اي تريد مكة اي اتريد
مكة قوله تخصيصها بالذكر ليس الحصر المجهود على ان العلة لا يفيد
الحصر فان قلت فما فائدة ذكره قلت ليتضبط المذكور عند السامع
ولا ينقلب بشيء لكن يتجه ان المذكور خمسة خامسها المندوب على طريقة
للمص رحمه الله على ما مذهبه يقتضي ان يجعل الابواب خمسة قوله لوجوب الحذف
في باب الاغراء كتب قدس سره في الحاشية نحو اخاك اخاك اي الزم
ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتاني زيد الفاسق الخبيث ومررت بزيد
المسكين قوله نحو امرأ ونفسه معناه الحث على الفرار من المرء او قص
اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة
الخ قوله وانتهوا خيرا لكم اكثر سيبويه وجوب الحذف فيه واعترض
الزمخشري واما قال العلامة المحقق التفتازاني في ان التمثيل به من حيث
انه قرآن لا يصح فيه وجه آخر فيما يجب منه لانه بهذا الاعتبار لا يعد من
الحذف الجائز واها واجبا قوله سهلا من البلاد ولا حزنا في الحاشية

السهل

بحث المنادى

السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجه او
بقلب لما كان الاقبال في اللغة نقيض الادبار في التعريف بالحقيقة لا
يتناول نداء المقبل عليك بوجهه ولا نداء من يطلب الاقبال بالوجه
ممن كان بينك وبينه حائل وكان خروج اكثر افراد المنادى من تعريفه
مستبعدا جدا صرف قوله اقبالا عن ظاهره لكن يتجه انه لا حاجة الى جعل
الاقبال اعم من الاقبال بالوجه او القلب ثم جعل الاقبال بالوجه او
القلب اعم من كونه حقيقة او حكما بل يكفي ان يجعل طلب الاقبال حقيقة
او حكما لانه يصير الاقبال بالقلب داخلا في الاقبال حكما قوله او حكما مثل
يا سماء ويا جبال ومنه نداؤه تعالى لتنزهه عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب
له فلا بد لذلك التنزيل من امر يتنزل باعتباره ويجعل داعيا الى التنزيل
وبيانه انهم على علم اذ يقال في القول بتنزيله تعالى منزلة من له صلوح
النداء ترك ادب فالاولى ان يقال المراد بالاقبال الاجابة وفيه نظر لان
القرآن نزل على لسان العباد فلا باس بالتنزيل بعدما ثبت في الشرع
ولا معنى لارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة انعام ما سئل فنوله
يستفاد من لفظ يراد عوم مع انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر
فلا معنى للاجابة فيه وان اريد التنبيه وهو لا يكون مطلوبا منه تعالى
قوله وفيه تحكم يمكن دفعه بان المندوب باب واسع كثير الدوران على

على الستنم فاستبعد جعله مجازا غير ملحق بالحقيقة بخلاف
ما عليه فانه قليل الوقوع قوله ولا ولا ادخاله تحت المنادى كما
نقل صاحب المفصل وكانه منع المص من ذلك انهم لم يعدوا مع
كلا وامن حروف النداء قوله بان يكون الة الطلب لفظية الطلب
اللفظي ما يتوقف على لفظية الته والمطلوب فايما قلنا صار الطلب
تقديريا فالاحتمال الثالث من اقسام هنا فتامل قوله او للمنادى
او للحرف وفي جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا دغدغة يمكن
دفعها بان النائب يحذف اذا كان له نائب كما في ضربا زيدا قائما و
القرينة هنا ثابتة ويتجه على جعل التفضيل للمنادى انه لا وجه للتخصيص
هنا التفضيل بتعريف المنادى دون المفعول المطلق وللنموذج
والمبتداء والخبر الاغير ذلك قوله وعند المبرد بحذف النداء لسده
مسد الفعل كان المبرد زعم ان الفعل المقدر عزل عن العمل وورثه
ما الترم في موضعه فلا يرد ان المبرد لما قال بكونه سادا مسد الفعل
فلا محالة جعله عاملا مجازا وسيبويه لا ينكره فلا مخالفة بينهما قوله
على هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اللهم الا في اللهم قوله
فعند سيبويه كلا جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدران هنا انما
يتم على قول من قال المستكن محذوف واما على ما حقق انه ليس بمحذوف

ولا لفظ وفرق بينه وبين المحذوف فلا يصح القول بتقدير
الفاعل هنا قوله او وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد
جزئي الجملة لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في افادة معناه حتى
يستغنى عند تقديره وانما يقوم مقامه في العمل فلا بد ان يكون
المقدر من جزئ الجملة قوله وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل و
الاخر ضمير مستتر فيه اورد عليه ان اسم الفعل لا يضمر فيه المتكلم
ونقض بأُفٍّ بمعنى اتضجرُ وتعقّبَ بانه صوت لا اسم فعل وان اسم
الفعل لا يكون على حرف واحد ومن حروف النداء الهمزة واورد
عليه وعلى مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادى جزءا الكلام لتم به
الكلام بدون المنادى مع انه لا يفيد يا وحده واجيب بانه قد تعرض
للجملة ما يخرجها عن الاستقلال كما في الشرط والقسم وهذا لا يتم
لم يبين ما عرض هنا بل الجواب على سيبويه ان الكلام تام بدون
المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق حرف
النداء والحرف لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب ابي علي انه استعمل
الجملة هنا لطلب اقبال زيد فهي بجزئها بمنزلة فعل اقبل والمنادى
بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود بدون المنادى
فاعرفه قوله ويبنى اي يجب ان يبنى لا انه يجوز ان يبنى لانه ظاهر الحال

في المسائل لا الجواز فالعلم الموصوف بان مستثنى عن الحكم كاسيأتي
قوله لقلتها اى لقلة كل منها لا لقلة الثلثة لتساوى المجموع بالنصب
اذا اقسام المنصوب ثلثة كاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح
فمن قال اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح اثنان مفرد ومعرفة
ومستغاث بخلاف المنصوب فانها ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير
معينة يرده ان اقسام غير المنصوب ثلثة مفرد ومعرفة ومستغاث
باللام ومستغاث بالالف قوله ولطلب الاختصار في بيان النصب
لا يخفى انه لو قال ويخفض بلام الاستغاثة ويفتح بالفها وينصب
المضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة ويبنى على ما يرفع به ما سواها
لكان الاختصار في البناء حتى يتم نكتة تقديم ما على النصب عليه
يمكن ترجيحه بان الاختصار فيه لكثرته اقسامه اولى من الاختصار
فيما هو اقل منه والاوجه في نكتة التقديم ان يقال بيان البناء على ما
يرفع به اهم لانه من خواص النداء بخلاف النصب فانه يكون مفعولا له
بخلاف الخفض فانه بحرف الجر وبخلاف الفتح فانه لالحاق الالف فقدم
المشتقات لاتصال بينهما للبناء او التغيير من حاله الاصلي قوله
ويرفع به المنادى في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون اسناد
يرفع لا المنادى باعتبار ما يئول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند
اليه

على انه يرفع فلا يلزم ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان البناء م

اليه بالمنادى باعتباره ما كان فمن قصر النظر على الاول فقد غفل و
لكان يجعل الضمير لذات المنادى فيكون من قبيل اعدلوا هو
اقرب للتقوى قوله او الفعل مسند الى الجار والمجرور عطف بحسب
المعنى على سابقه فانه في قوة ان الفعل مسند الى ضمير المنادى كانه قيل
ويبنى على ما به الرفع ويتجه عليه ان ما به الرفع اللون وكانه لهذا اختار
البعض ارجاع الضمير الى الاسم قوله اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف
المفرد في هذا الباب بمعنى ما يقابل المضاف واما مقابلته شبه المضاف
فلا دائر على الارادة بارادة مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبه المضاف
في مقابلته وقيل ينصرف المفرد اليه لان الفرد الكامل للمفرد بمعنى ما
ليس بمضاف قوله فهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه
هنا امر لا انضباط له فلا يرجع لا محصل يوجب كون الموصوف
التعريف على انه يجب الا يرجع الا ذلك المحصل ثم
بجملة او ظرف شبه مضاف في باب النداء دون باب لا فان ما عليها
التي لنفي الجنس
لا تجعل شبه مضاف دون لا حليم تجعل كما لا يخفى على المتتبع لا سر الفن
صفة عليها
فلا لا محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف
في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد سرى فيه الشارح واخلى
بكلام الشيخ الرضي فانه قال هو اسم يجيئ امر بعده من تمامه فظن ان
المعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس بذلك بل المعنى انه من تمامه في

اعتبار انهم اما لايح معنوى او لاضطرار نحوى اما الاول فلان
يكون ما بعد يا معمولا او معطوفا عليه ويكون مجموع المعطوف
والمعطوف عليه اسما لشئ اما علما نحو يا زيدا وعمرا اذا جعل علما
او اسم جنس نحو يا ثلثة وثلثين رجلا فان ثلثة وثلثين اسم لعقد
لعدد مخصوص كاربعة واربعة عشر واما الثانى فكالمنادى الموصوف
بالجملة والظرف فانه لا بد وان يجعل من بناء الموصوف لا من وصف
المنادى والا لزم وصف المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز بخلاف
اسم لا فانه لو جعل من وصف المنفى لا من نفي الموصوف لم يلزم وصف
المعرفة بالجملة والظرف هنا فاعرف ان شبه المضاف فى باب المنادى
العامل فيما بعده والمعطوف عليه الذى مع المعطوف اسم لشئ و
الموصوف بجملة او ظرف وفى باب لا الاقليان قوله لوقوعه موقع
الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية فهو
لم المبنى ما ناسب مبنى الاصل بمعنى المناسبة له بواسطة او بغير
واسطة ويمكن ان يجعل علة البناء عروض الحاجة للمنادى فى الدلالة
على المعنى المراد منه الى قرينة التخاطب كالضمير المخاطب فبنى
لتلك المشابهة بالحرف وتلك الحاجة وان فقدت فى العلم لكونه لم يعتبر
فقدانه طرد اللباب قوله وكونهما مثلهما افرادا وتعريفا قيل اعترض بانه لا

يلزم

يلزم بناء المضاف وما فى حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة
الغير المعينة لم يقع موقع كاف الخطاب قوله ويا زيدان لما اشتهر فيما
بينهم ان العلم اذا ثنى او جمع بالواو والنون لزم لام التعريف مخصوصا
بما سوى المنادى فلا يرد ان المثال لا يصح والصواب يا رجلان قوله
اى لام يدخل وقت الاستغاثة يعنى الاضافة لا دخل لها بت وليس
قبيل اضافة اللفظ لا مدلوله كما هو المتبادر قوله وهى لام التخصيص
قلت بل لام التعليل اى اغثنى لتفعل على جرك ونحو يا الله اغثنى لمقتضى
ذاتك وكرمك قوله نحو يا لزيد له لا يكون الاستغاثة بغير كلمة يا فلا
يكون لام الاستغاثة الا فى مقام الاستغاثة او التعجب او التهديد
قوله واجيب عن الاعتراض فيما قبل او بانه قوله مثل يا عبد الله
تتمة القاعدة مبنى على الغفلة قوله كان المهملة اسم فاعل يستغيث با
لمهملة آه فيه انه يا بعد هذا التوجيه ان التكلم بهذا النداء فى حضور
المهملة والتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة بشئ لا يحضر فيتتم منه لا
لا يتصور الاستغاثة فالوجه ان يقال يستغيث بالمهملة لغير حالة و
يتركه لا يوجب قتله او ضربه فيغيث المهملة ويخلص عن اثم القتل
او الضرب او يستغيث بالمتعجب منه ليغيثه فى التعجب المفرط الذى فوق
طاقته فيغير حاله ويرفع عنه ما يوجب هذا التعجب قوله لانتفاء ما

يقتضي فتحها لا ينحصر المقتضي فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف
الخطاب صورة **قوله** فلان فتح ظاهر كلام المص ان الجملة حالية
فيخل بالمقصود لانه يفيد تقييد الفتح بالالف بعدم اللام لا تقول
لا اعتداد بهذا الاحتمال لظهور انه لا يمكن غير الفتح مع اللام اذ
لان الالف توجب فتح ما قبلها لانا نقول وجود الالف غير ضروري
لجواز انقلابها ياء لاقتضاء اللام الخفض **قوله** فبين اثريهما تناف
فيه بحث فانه لا تنافي بينهما في يا لَلّا احمد لان جر غير متصف بالفتح
الا ان يعتبر اطراد الباب ولذلك نقول ليس التنافي لاختلاف حركتي
الجر والفتح بل لان احديهما بنائية والاخرى اعرابية **قوله** وينصب ما
سويهما فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا يخرج عن الحكم نحو
يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني وما غيره لا يضر فيما هو
مبني على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه داخل فيما
سويهما وان اراد بنصب ما سويهما لفظا او تقديرا او محلا فهو مشترك
بين كل منادى فلا يخص ما سواهما ويمكن ان يقال اراد و يبقى على
ما كان عليه من النصب ما سواهما فيما عرفته فائدة قوله ان كان
معربا قبله دخول حرف النداء والاستغناء عنه على ان فيه انه يبقى على هنا
بيان مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون مهملا في بحث المنادى **قوله** مثل

يا طالعا جبلا هذا المثال من المزالق النحوية فانه لا يعتمد لولاها
وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا كان فقد موصوف يكون موصوفا
منادى مفرد معرفة ويجب تعريف طالعا فتقدير الموصوف فلا يكون
هنا كشبه مضاف وذكرهن لا شاكل في حل ما شاء **قوله** ويا حسنا و
جه ظريفا في الحاشية انما قيدناه بقولنا ظريفا ليكون نصا في كونه
نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجه الظر
يف هنا لكن وصف شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط
بان لا يكون موصوفا بجملة او ظرف نحو يا حليما لا تعجل قدوسا فانه
لا يجوز القدوس ويا نخلة من ذات عرق طويلة فانه لا يجوز الطويلة
قوله وتوابع المنادى تريد التوابع من كل وجه اعني التابع في الصورة
والحقيقة فخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى حقيقة و سيجئ
في كلام الشارح نكتة عدم تقييد التابع هنا بما يخرج فمن ذكرهنا
ما سيجئ في كلام الشارح فلم يتتبع كلامه بانه تتبع **قوله** المبني على ما يرفع
قيل هو المتبادر من لفظ المبني هنا لانه قيل فيه و يبني دون غيره **قوله**
لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ هنا الحكم صحيح على اطلاقه فان
يا عبد الله وعمرو عمرو فيه تابع للفظ عبد الله لانه منصوب المحل
لتبعية لا غير واما بناؤه فليس بالتبعية فمن قال يريد بالتوابع غير البدل

اي

والمعطوف اللازم حكمه لم يساعد حكمه وكذا يا الزيد وعمرو يجب فيه
جر عمرو ولم يجز نصبه حملا على محله قوله لان توابع المستغاث يعني ان
الحكم على توابع المنادى المبني يرشد الى تقييد المبني لانه حكم مخصوص
ببعض افراده عقلا وانما خص فائدة التقييد بالنظر الى توابع المستغاث
دون تابع العلم الموصوف بابن مضاف الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو
والعاقل فانه لا يجوز في العاقل الا النصب لانه يرشد الى التقييد
كالمستغاث لانه يعلم حكمه بعد قوله ولا شبه مضاف المفرد الحقيقي
يشمل شبه المضاف فلا حاجة لادراجه الى تعميم المفرد وانما يحتاج اليه
ادراج المضاف بالاضافة اللفظية قوله ولما لم يجر الحكم الآتي فيه لان
عدم الجريان المذكور لا يستدعي التفصيل بل التقييد فيصح ان يقال
وتوابع المنادى المبني المفرد سوى البدل والمعطوف الغير الممتنع
دخول يا عليه بل لو لم يقيد لكان بيان حكمهما فيما بعد بمنزلة الاستثناء
كما هو عادته فالتفصيل لتعريف التوابع اجمالا وتنبيه بذكر التاكيد
والصفة على انه لم يتبع الاصمعي في امتناع وجوب المنادى ولم يتبع
الاكثرين في جعل التاكيد اللفظي كالبدل قوله لان التاكيد اللفظي
حكمه في الاغلب الظاهر ان يقول عند الاكثرين لئلا يتم قوله وقد يجوز
فانه يدل على ان المسئلة خلافية لان استعمال العرب مختلف يرشد

الى ذلك

الى ذلك قوله وكان المختار عند المص ذلك قوله ولذلك لم يقيد
التاكيد بالمعنوي واقوى منه انه لم يقل فيما بعد والبدل والمعطوف
والتاكيد الغير المذكورين حكمها حكم المستقل تصريحه في شرح
المفصل بتقييد التاكيد بالمعنوي يشعر بان ترك التقييد هنا
مبني على الغفلة والصفة فيه رد على الاصمعي حيث لم يجوز وصف
المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر وحمل نصب العلم ورفعه في يا زيد
العالم بانه على الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان التاويل في وصف
المنادى المستغاث الا ان يقال مشابهة المستغاث بالمضمر لم يعتبر حيث
لم يبن بخلاف المنادى المفرد المعرفة قوله والمعطوف الممتنع دخول
يا عليه يعني المعرف باللام ينبغي ان يقيد بقولنا سوى لفظ الله ولهذا
لم يقل المص والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر واوضح قوله ترفع
على لفظه هنا من غوامض النحو لان العامل في التوابع هو العامل في
المتبوع والتابع معرب باعراب سابقه من جهة واحدة والمقام لا
يحتمل تفصيله فتركناه لمن هو اهله وقوله الظاهر او المقدر قاصر لانه
لا يشمل الحمل على محله نحو هؤلاء والعاقلون فان لهؤلاء محلين محل
النصب ومحل الرفع قوله واقتصر على مثال الحال لما انه اول ما يمكن
ان يمثل فيه بالمعرف باللام المثنى في حرف النداء وهؤلاء بالتمثيل ليعلم

انه ثبت فيه اثر حرف النداء مع منافاته له **قوله** وهو استاد سيبويه وهو الذي قال اعراب الفاتحة في شانه لم ينقد مثله ولم تخلف مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو اعلم كعبا من سيبويه **قوله** لان المعطوف بالحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه فيه انه لو باشر المضاف بالاضافة اللفظية او شبه المضاف حرف النداء لكان منصوبا فينبغي ان لا يختار فيهما الرفع **قوله** ان كان كالحسن يعني علما فقوله والا يعني ليس بعلم كذا حقق الشيخ الرضي مذهب المبرد والمص في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح وكان المص لما راى ان المعقول ان اللام في بعض الاعلام لازم كاللام في اسم الجنس فلا ينبغي الفرق بينهما في الكلام بما يمكن نزع اللام وحمل اسم الجنس على اسم الجنس وما في حكمه من الاعلام وح لا بد من معرفة معرف باللام يجوز نزع اللام عنه وهو علم كان في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس قصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب لكن ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام عليهما وما لا يجوز نزع اللام عنه من اللام قصد بلامه التعريف او جعل لامه جزء العلم وذلك في علم هو اسم جنس في الاصل خص بفرد منه لخاصية له اقتضت ذلك التخصيص ويسمى علما غلبيا وتلك الغلبة اما تحقيقية كما في الصعق لخويلد سمي به لانه اصابه

وينبغي ان يقال عدم امكان نزعها لم يجعل

الصاعق

الصاعقة واما تقديرية اما علم تصور معنى جنسي كالدبران او تصور وعلم ثبوته كالدبران فانه يتصور له معنى جنسي وهو الرابع لكن لم يثبت اسنادا للفظ او يتصور ويثبت لكن لا يعلم ثبوته المعنى العلمي كالمشتري **قوله** والمضاف عطف على المفردة وتنصب عطف على ترفع عطف امرين على معمولي واحد لان العامل حل في صفة المبتدا والخبر واحد وهو الابتداء **قوله** حكمها اي حكم كل واحد منهما او الضمير راجع اليهما بتاويلهما بما بقي من التوابع يعلم منه انه لو قال وما بقي حكمه حكم المستقل لكان اخصر **قوله** والعلم الموصوف فان قلت هذا من مسائل المنادى فكيف ذكره مع مسائل التابع قلت من مسائل التابع باعتبار ان التابع المضاف اوجب اختيار بناء المنادى على الفتح **قوله** المبني عن جواز ضمه لانه لم يعرف من البناء الا البناء على الضم او الفتح وفيه نظر لجواز ان يبني لاختيار الفتح عن جواز الجملة يا زيد بن يغنيه **قوله** يجرد عن التاء او يلحق بها يعني مع تغيره اذ لا يجوز الفتح يا هند بنت عمرو **قوله** بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر المتبادر ما هو الاعم **قوله** اي اذا اريد نداؤه فيه انه اذا لم يجز جعل المعرب باللام منادى فلا يرد احد من ارباب اللسان نداؤه فكانه لا يصح ان يكون المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون مراد الندا فتقدير

الارادة لا يمس ولا يغنى من جوع ولا يذهب عليك انهذا ايضا
من مباحث التوابع لانه يأتى انه قد يكون تابع المنادى المبنى ملتزم
الرفع فلا يتجه ان موقعها بين احكام المنادى **قوله** قيل مثلا يعنى الكلام
على سبيل التمثيل فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل لجواز ان
يقال يا هؤلاء الكرام ويا هذه المرأة ويا هذان الغلامان الى غير ذلك
وثم فتنبه فطنة الناظر فى هذا المقام انه اذا اريد نداء الزيدين
يقال يا زيدان بحذف اللام لان النداء يغنى عن جبر نقصان تعريف
العلم حين تثنيته وجمعه باللام اذ فى الجواب انه جبر نقصان التعريف
ليس الا بالتعريف على ان المعرف عندهم ذو اللام ولهذا احتيج الى
استثناء يا الله من هذه القاعدة وفى السؤال ان ابتناء الكلام على
التمثيل يدفعه وفيه نظر فان قصد النداء فى يا زيدان الى تثنية العلم
لا المعرف باللام حتى لو اريد الزيدان المعهود ان لقيل يا ايها الزيدان
فاعرف فان مراتب الكلام هنا بلغ اعلى المقام الذى لا يناله الا الكرام **قوله**
يا ايها الرجل بتوسيط اى للموصوفة المحذوفة ما اضيفت اليه بتعويض
حرف التنبيه عنه عند غير الاخفش الموصولة عند الاخفش بتقدير
يا اى هو الرجل حذف صدر الصلة لان المنادى طالب التخفيف والاول
هو المرجح وان كانت الموصولة اكثر ليكون هنا دالى فى التوسيط على

ولا يجب عنه بان اللام فيه جبر لنقصان التعريف ولا يبقى بعد جبر التعريف باللام

نحو واحد لانها لو كانت موصولة لصح يا ايها النجم او الصعق فلان
جعل المعرف باللام وصفا اقرب بافادة كونه مقصودا بالنداء عن جمع
قول الاخفش بتقدير الموصوفة احتجبت عن هذه الوجوه المكشوفة
قوله مع هاء التنبيه ليجيب بعد المقصود بالنداء على حرف بقرب حرف
التنبيه المشاركة بحرف النداء فى التنبيه وقولنا يا هذا الرجل يشعر بالـ
لتزام حرف التنبيه فى مقام التوسط والفرق بين ايها وهذا ان ايها
لا يكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا يحتمل الامرين فلذا قدم ايها
قوله والتزموا فيه رد على الاخفش حيث جعل على الاخفش اى
موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى نكتة التزام الرفع **قوله** ولهذا
لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم الذى جعل وسيلة الى نداء
المعرف باللام اذ لا يجوز اخراج صفة الاسم المبهم مطلقا من القاعدة
السابقة اذ يجوز فى هذا الرجل وجهان اذا قصد نداء اسم الاشارة
قوله ومنادى معرب آه ولهذا لا ينصب تابع المنادى المستغاث
باللام فلا يرد ان تابع المعرب قد يتبع محله لان تابع المنادى المعرب
لا يتبع محله ومنهم من قال التنوين فى معرب للوحدة اى تابع معرب
واحد وتابع المعرب الواحد تابع لفظ والمراد بالمعرب الواحد
ما يكون له اعراب واحد فان المعرب باعرابين معربان حكما ولا يخفى ان بلغ

من التكلف بلفظ لا يلتفت اليه الا من لا يتحاشى عن التعسف واما في
انه لكونه منادى حقيقة منصوب فيكون له اعرابان ففيه ان اعراب
النصب للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة **قوله** وقالوا يا الله خاصة
هنا اشارة الى ثلثة احكام للفظ الله في باب النداء قطع همزته و
اختصاص ندائه بكلمة يا من بين حروف النداء كاختصاص ندائه بيا
وايتها ذكره في معنى البيت ونداؤه بلا توسط المبهم وتخصيصه بالحكم
الاخير وان كان اشد لتناسبا بالمقام فني ضيق الفطن الذى
لا يليق للكرام وذلك ان تجعل قوله خاصة انك تقول يا الله خاصة من
غيره تقول يا ايها الله مثلا في خيره ومن خصائص هذا اللفظ انه يحذف
منه حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة في اخره فيجب الحذف و
هو مختص بالدعاء **قوله** بانه اشد شذوذا الظاهر اشذ وكانهم تو
سلوا في التفضيل بصيغة اشد ولم يبنوا من الشذوذ فعل لجعل
الشذوذ بمنزلة العيب **قوله** ويتم الثاني تاكيد لفظي ولم ينون لعدم
انصرافه لكونه علما مؤنثا بتاويل القبيلة او لكونه علما واقعا في الشعر
يقتضي الشعر عدم صرفه فلم يصرفه بسبب واحد هو العلمية كما هو
مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال واما قال الشيخ الرضي ونون
التاكيد اللفظي في الاغلب تكريرا للفظ الاول بلا تغيير وبلا اتفاق

مطلب يا الله

فكما حذف

٧ **قوله** وذلك مذهب سيبويه المذهب استاده وهو الخليل وتابعه فيه

فكما حذف تنوين الاول للاضافة كرر بلا تنوين فجاء الثاني بلا تنوين
وان لم يضف ٧ **قوله** والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب وكان اللهم اشار
الى رده بحصر الاحتمال في الضم والنصب بتقدير الخبر **قوله** لا ابا لكم قال
الجوهري هو مدح اى انك شجاع ماجد مستغن عن الادب وقال الا
زهري انه شتم لا شتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشيد قلت لا نزاع
لجواز ان يكون من الاضداد وفي القاموس لا ادب لك ولا اباك
ولا ابك ولا اب لك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة وفي اللفظ خبر **قوله**
فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور والسكون اكثر **قوله** احتراز عن
نحو يا فتاى ويا قاضي واما يا مسلمي جمعا وتثنية فينبغي ان يجوز فيه
اسقاط الياء بدلالة ياء الجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس
بالمفرد المعرفة في صورة الحذف هذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكسر او
ما في حكمها واما اذا كان اكتفاء بالشهرة كما في لغة الضم ومنها القراءة
الشاذة في رب احكم بضم الباء فينبغي ان يجوز يا فتى اذا اشتهر اضافة
للياء المتكلم ولا يذهب عليك انه كان الاكتفاء بالكسرة مخصوص
بغير يا فتاى كذا القلب بالالف وقوله المغيرة بالحذف او القلب مغير
عبارة الرضي حيث قال ليدل الشهرة على الياء المغيرة او المحذوفة
وهو الاولى لانه لا يسمى المحذوف مغيرا **قوله** وقد جاء شاذا في غير يا

١٤

فانه كثير فيه الفتح لثقل اليائين **قوله** ويكون المنادى المضاف الى
ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اه جعل بالهاء متعلقا
بيكون الجملة عطفا على الخبر او على الجملة الاسمية وعلى التقديرين
يفيد العبارة وجوب الهاء في الوقف والوجوب ليس الا مع الالف
واما الوقف على غلامي بسكون الياء فبالسكون اجود ويجوز بحذف
الياء واسكان ما قبله واذا وقفت على غلامي بالفتح يجوز الهاء والا
سكان فالاولى ان يكون وبالهاء عطفا على محذوف اي بلا هاء وبالهاء
وقفا فيكون في حيز الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز على ما يشتمل
الوجوب لئلا يشكل بيا غلاماه **قوله** وقالوا يا ابي ويا امي على الوجوه
الاربعة يستفاد ههنا من عدم التقييد بوجه بل لا يقتصر المستفاد
على الوجوه الاربعة ويشتمل الوقف بالهاء فالاخصر والاوضح ان يقال
ويا امت خاصة بالعطف على يا غلامي فيكون المعنى والمضاف الى ياء
المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة **قوله** بابدال التاء بالياء
الباء صلة الابدال وانما يدخل على المتروك نحو التحتانية وما فوقها
الفوقانية دون العكس كما سبق الى الاوهام **قوله** وقد جاء الضم انهم
في لغة الضم جاء الهاء على ما في القاموس وطولت التاء الا انها غير
متمحضة للتانيث لكونها بدلا عن الياء كما في بنت لكن توقف عليها
متمحضة

قوله ويا ابت ويا امت اختلف في هذه التاء فعند البصريين تاء التانيث عوضت عن الياء ولانها تقلب هاء في الوقف ولم يجز الجمع بينهما وعند الكوفيين تاء التانيث والياء مقدرة

بالهاء

بالهاء لكونها عوضا عن زائد بخلاف بنت فان تاءه عوض عن
حرف اصلي **قوله** او مكسورة لمناسبة الياء لا يناسب الكسر الواقع
عليها بل ينافيها وانما تناسب الكسر قبلها فالاوجه ان يقال لانه ابدل
بالياء التاء فاقتضت كسرها كيا ايات التانيث فتح قبلها انتقل
اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء محفوظ بعد حذفها للدلالة عليها
كما ان اعراب المستثنى ينتقل الى غير بعد ان غير المستثنى بما احدث
فيه من الاعراب **قوله** وبالالف عطف بحسب المعنى على يا ابت فانه
في معنى يا ابتا ويا امتا او عطف على فتحا اي كالالف تشبع وقيل
عطف على محذوف اي بلا الف والفصل للمتقدم **قوله** فانهم يقولون
بنت ام لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى الام والعم دون المضاف
لافادة العبارة جواز يا غلام ام ويا غلام عم فالوجه ان يعتبر الا
ختصاص بالنظر الى الجزئي ويجعل المؤنث داخلا تحت ذكر
المذكر كما شاع **قوله** وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم الاخصر وقالوا يا
ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل يا اب يا غلامي فتحا **قوله** فقالوا اه فقالوا وقفا
ومثل يا اب غلام
بالهاء **قوله** الترخيم في القاموس رخم الكلام ككرم ونصر لان وسهل
فهو رخيم والجارية صارت سهلة المنطق فهي رخيم ومنه الترخيم في الا
سماء لانه تسهيل المنطق بها **قوله** اي واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز

ووقوعى مقيد لسعة الكلام ليحسن مقابلته لضرورة وحال الضرورة
معلوم فى الشفاء بالطريق الاولى والاوضح ان الجواز فيه مطلق وفى
غيره مقيد بالضرورة **قوله** اى لضرورة شعرية ظاهرة ان جعل ضرورة
منصوبا على انه مفعول له وعامل الجواز فورد ان الجواز صفة الترخيم
والضرورة اى الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له
على ما سيجى وهو شهود فيما بين الجمهور فقيل العامل فى الضرورة
الترخيم والتقدير ويرخم فى غير ضرورة ولك ان تجعل اللام للوقت
المجاز وقت ضرورة ولك ان تجعل الاضطرار صفة الترخيم اى
الترخيم فى غير المنادى واقع الاضطرار الى الوقوع **قوله** الجرح التخفيف
ويحذف على سبيل الاعتباط وهو ادراك الموت شابا صحيحا
كذا فى القاموس ولعل فى هذا المقام من كتب النحو ان الاعتباط
ذبح الشاة بلا علة كما فى القاموس وجعل معنى الجرح وارد
عليه نحو يد فانه حذف لا لاعلال بل دليل ضرورة قبل تعقب
الاعراب والمحذوف لعلة لا يكون منسيا وقيل حذف ليصير الاعراب
ظاهرا لا بجرد التخفيف وقيل الترخيم حذف بعد التركيب والحذف
فى يد قبله **قوله** وشرط الترخيم اذا كان واقعا للمنادى على ان فى
لم يلتفت الى العلم لان ترخيم المنادى استثناء بجعل الضمير للترخيم

المنادى

معنى الاعتباط

المنادى بعد جعل الضمير فى قوله وحذفت لا للمطلق الترخيم ومن
لم ينتبه لذلك ولك ان تجعل الضمير له فقوله ترخيم المنادى **قوله** اكثر
او بعد ثلثة منها علمية للثلثة العلمية رابع فانهم وهو ان لا يكون
المنادى الذى مع التاء موقوفا فى غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك
تقول فيه يا ضبعا فترخيم بحذف التاء وتقف بالالف الاطلاق **قوله**
لانه ليس اخرجه المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى فى يا غلام زيد العلم
المخصوص وهو لا يستفاد بحذف زيد **قوله** وان لا يكون جملة وبعض
العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير **قوله** ولزيادته على الثلثة يلزم
نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وان جاز
نقصانه ان لم يكن معربا او ما فى حكمه نحو او من فقد غفل من قال لابد
من تقييد الاسم بالذى فى المعرب **قوله** بلا علة موجبة كما فى عصا اذ
المحذوف لعلة موجبة فى حكم الثابت **قوله** واما اسما ملتبسا بتاء التانيث
واذا وقف على المرخم منه يوقف بالهاء فيقال فى يا طلح يا طلحه الا ان
يكون مقام الف الاطلاق نحو قفى قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف
منك الوداعا **قوله** ولما فرغ من بيان شرط الترخيم آه او نقول لما فرغ
من بيان شرايط مطلق الترخيم شرع فى بيان شرايط خصوصياته
او نقول لما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع فى بيان اقسامه **قوله**

زيادتان قيل لابد ان يكون لمعنى ليخرج نحو عصبصب قوله نحو
الوحدة في انهما زيادتان معا وان كان لمعنيين نحو سكران وسلمان
عليه وهما ان الزيادتان زيادة التثنية والجمع والتانيث والنسبة
والالحاق وزيادة اعراب هكذا قيل وفيه نظر لان زيادة اخر شملة للا
لحاق ولا يحذف منه الا التاء ويمكن دفعه بانها ليست مما نحن فيه لان
اللام الزائدة موجودة في كثير من الصيغ بدون التاء قوله واحترز به عن
نحو ثمانية وعجالة ونبه على وجه حذفهما معا قوله او كان في اخره حرف
صحيح اصح لتبادره الى الذهن فاعتباره اولى من قيد اعتبره الرضي
حيث قيده بغير التاء نحو سعلاة والسعلاة والسعلاء بكسرها الغول
او ساحرة الجن كذا في القاموس وكذلك ان يريد باخره اخره للحقيقة وتاء
التانيث في اخره حكما وهو كلمة اخرى حقيقة قوله وهو اعم من ان يكون
حقيقة او حكما يمكن ان يفسر ما في حكم الحرف الصحيح بما يقبل الاعراب فيلا
فيلا ثم جعله للمعتل الذي يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح قوله اى الف
او واو او ياء ساكنة احترز به عن نحو دلو وظبي فانه ليس الواو والياء
فيهما حرفي مد قوله حركة ما قبلها من جنسها احترز به عن نحو رُجَيل و
وسَنَوت فانهما لا يسمى مدة قوله والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى
الذهن لغلبتها وكثرتها او المراد بها هو المدة مطلقا والخلاف مختار الرضي

يكن

يكن مدة في الاصل وانما صارت مدة بالاعلال قوله وانما لم يأخذ هنا
القيد فلك ان تأخذه فيهما فيحمل ثبوت اكثر من اربعة احرف في الا
صل قوله لان نحو ثبون جمع ثبة واياك ان تحمله بنون جمع ابن
لانه لم يستعمل الا كثمود فينبغي ان يقيد القاعدة بما يخرجه فاعرفه قوله
حذفتا اى حذفتا الحرفان الاخيران في كلا القسمين لا يوجد في الجزاء
التقييد بالشرط لانه لغو فتغيره ليس كما ينبغي ولو قال المص فان كان ما
قبل اخره مدة حذفتا لورد نحو سعلاة وسعيد فمن قال لو قال كلما
لكان اخصر واتم الا انه لم يقل لعدم اشتراك القسمين في جهة حذف
الحرفين فقد غفل قوله وبلت من البال والنفد صغار الضمن على ما كتب
في الحاشية قوله فيحذف حرف واحد فقط للضائع مع مضي اخواتها
للاضية لانعي كلمة الفاء فانها لا يجوز في الجزاء الماضي بغير قد ولا ان
ان تجعل النفد به فقد حذف حرف واحد فافهم واعلم ان قوله وان
كان مركبا حذف الحرف الاخير وقوله الا حرف واحد يتقضاه بمثال
ضاربة فان ضاربة مركبة فلا يحذف منها الاسم الاخير بل الحرف
الواحد وبدفعه حمل المركب على المركب حقيقة وحكما والضاربة
مركبة حقيقة مفردة حكما قوله وهو في حكم الثابت مع ان الحذف
للعلة موجبة وما هو في حكم الثابت ما يكون لعلة موجبة بخلاف

البال رضاء النفس يقال فلان رخي البال

جمع ما فوق الواحد

ماليس كذلك نحو يا عدم ويستثنى من القاعدة اسم اذا ال الترخيم فيه
موجب حذف حرف اللين نحو اعلون وقاضون فيقال بعد التر
خيم يا اعلى ويا قاضى فيعود المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين
واسم قبل آخره مدغم ساكن في الاصل قبل مدة نحو اسحارّ بفتح الهمزة
وكسرها نبت فانه يفتح للساكنين عند سيبويه ويكسر ايضا عند غيره
دفعا لالتقاء الساكنين واسم قبل اخره مدغم متحرك في الاصل قبله
الف نحو رادّ فانه يرد للحركة واسم قبل آخره مدغم ليس قبله الف
على مذهب الفراء نحو يا محمّ فان النحاة يبنونه على سكونه والفراء
يحركه على حركته **قوله** فيقال الفاء فاء النتيجة ومن قال هي فصيحة
خرج من الفصاحة **قوله** ويا كر وفي الحاشية كروان طائر ضعيف
طويل العنق انتهى كلامه قال في الصراح وهو طائر يقال له بالفارسية
دراز شواظ كوبندى كى نرومى كراديه جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة
على غير القياس **قوله** كادل في ادلو لان المنادى في حكم المعرب لعروض
بنائه فاعل بما يعل به الاسم المعرب والمعل في حكمه وهو مع انه مبني **قوله**
وقد استعمل الاوجه لا يراد المندوب في اثناء مباحث المنادى و
الفصل به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمته **قوله**
لكونها اشهر صيغها ولهذا اطلق صيغة النداء واريد يا خاصة لا نصراف

المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوا يا في المندوب مع انه اخصر واظهر
للتنبيه على ان الصيغة للنداء اعم من المندوب **قوله** وهو المتفجع
عليه وجودا او عدما المتبادر من المتفجع عليه من يبكى لاجل وجوده
فالحمل على ما ذكره الشارح بعيد جدا فالاولى ان يقال جعل للصورة
يا لاه وامصيبتاه ووا حسرتاه كناية عن الميت لانه كان سبب هلاك النا
دب ومصيبته وحسرته **قوله** واختص المندوب بوا اما زائد يعني
ان تعلق قوله بوا بالاختصاص يقتضي معنى الاستثناء وليس صلة
للاختصاص لان الباء التي هي صلة الاختصاص لا يدخل الا على
المقصور عليه ففيه رد على العلامة التفتازاني حيث قال الوجه
دخول الباء في الاختصاص على المقصور ووجه الرد ان الباء الداخل
على المقصور ليس صلة للاختصاص والوجه في صلته دخوله على
المقصور عليه **قوله** وانه لا يقع نكرة ليس وجود هذا با عنا قويا على
تاويل فقد حكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى بما قبله بكونه **قوله**
ولا يندب الا المعروف في حكم المستثنى عن **قوله** وحكمه في الاعراب والبناء
حكم المنادى **قوله** وجاز لك زيادة الالف فيه رد على الاندلسي حيث
قال يجب مع يا لئلا يلتبس بالمنادى وفيه انه لا يدفع الالتباس
بالمستغاث وفي ذكر لك اشعار بالنفع اشعار توجه زيادته **قوله** ولك ان تخفف

عليه لعله لا ما يبكى

اللبس خالف الشيخ الرضي المص فيما كان حركة آخره اعرابية كما في ضرب
الرجل فانه يقول فيه واضرب الرجلا فانما قال المص فان خفت له
اللبس بالتفريع اشارة الى ان زيادة غير الالف متفرع عليه وهو الا
صل والاظهر ان الياء ينقلب عن هذا الالف بعد حفظ حركة آخر
المندوب لدفع الالتباس فكذا الواو والا انه معدول اليه في كلمة
الغاية عبارة المص اوقع في مكانه قوله واغلاميكيه بهذا المثال
على جواز ندبة المضاف الى المخاطب على خلاف المنادى فانه لا يجوز
لانه لا يجوز خطاب الاثنين في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف
فلا يبعد ان يكون هذا داعيا الى اخراج المندوب عن المنادى وعلم
جعله منادى على ضرب من الدعوى والتنزيل كما في يا جبال الا انه لو
كان منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح واغلامك قوله لا يجيء
به لتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين او باللام او بنون التثنية
او الجمع او الاضافة قوله لاتحادهما بالذات اي داتا وقوله بخلاف
المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران اي في الجملة والا فالمضاف
والمضاف اليه في الاضافة البيانية متحدان قوله ولجمجمة القدح
ومن غرائب هذا المقام انه قال المص في ايضاح المفصل الجمجمة الراس
قوله الا ان يكون متناسخ اسم للجنس الاول الا متناسخ اسم الجنس

علىخلاف المنادى لايجوز خطاب الاثنين

[illegible]

لانه وجه لتقديره اذا كان قوله ويعني به ما كان نكرة سواء كان مضافا
او غير مضاف وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول
اللام عليه قوله لانه اما ان يكثر كثرة نداء العلم واما غير العلم فمن المعارف
وان لم يكثر كثرة العلم فالحق بالعلم لمزيد مناسبة بالعلم فلا يرد ان
هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم قوله ينبغي على هذا ان
المعارف التي حالها من قوله العلم وما عطف عليه قوله سواء كان سد
عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف هذا رد لما اعترض به
به الرضي انه لم يتم ما ذكره بيان ما لا يجوز حذف حرف النداء فيه
لان منه لفظة الله مطلقا كما في سائر الاعلام فالوجه ان يقال قوله
فيما سبق وقالوا يا الله خاصة من جملة معانيه انه لا يقال بحذف
حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف حرف النداء عنه قوله
نحو يوسف الاصح انه عبري وقيل عربي فالاصل يوسف على وزن
يوجب الا انه غير كما يغير الاعلام المنقولة كما في شمس بن مالك بضم
الميم والاصل شمس كضرب مجهولا قوله وايها الرجل ينبغي ان يذكر
اي الذي لم يوصف بذي اللام او الموصوف به مما لا يجوز حذف
حرف النداء عنه لئلا يختل البيان قوله قالت امرأة امرء القيس فلما
هجم اصبحت اخذته الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء قيل

ولا يخفى ان الاول ضعيف لان السياق [illegible]

يستعمل للعموم قوله قاله شخصها مثلا الحض على تخليص النفس من
الوسط الشديد قوله واطرق الاطراق چشم در پيش افكندن
وسر فرو كردن قوله حتى يصاد بان تلقى عليه ثوب فيصاد فصار مثلا
لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قوله فان الرجح ناصبة وان
لا يجد لو المفعول لا يصح منه قبله فلانه اذا اوبدل من اعمالهم
او متعلق بصدهم او بزيتي بتقدير لام التعليل قوله اى مفعول اضمر
عامله فنزع بمطلق المفعول لانه بصدد بيان مفهوم ما اضمر عامله على شرط
التفسير لا بصدد بيان ما هو من الزاده في هذا المقام وبعد موقع
عموم مفهومه يخص العاقل بما هو المراد في هذا المقام وح التعريف
للعام ولهذا جعل جنس التعريف الاسم لا مفعول به بل ادخال كلمة
كل تنصيصا على انه اعم من المفعول به وهنا من فوائد لفظة الكل
في التعريف فقد تفرد المقام وقد تفردت به ولا يبعد ان يقال الاحكام
التي تذكر فيما بعد انما يخص المفعول به بل ذكر على وجه العموم وهو
مرجع الاجمال في بحث المفعول فيه قوله اى اضمر عامله بناء فقد الكلمة
على متعلقا خاصا هو كلمة بناء وهو اما مفعول مطلق للاضمار او مفعول له
ولك ان تحمل على معنى مع ظرفا لغوا قوله الشريطة والشرط واحد و
التاء اما للنقل او لكونها صفة لمحذوف هو الصلة ونظيره الحقيقة

قوله

الكلمة التعريف

قوله احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر الاولى احترازا عن صيرورة التفسير
عبثا لئلا ينتقض بمثل جاءني رجل اى زيد وبعد فيه نظر لان العبث انما
يلزم في زيدا ضربته وزيدا مررت به واما في زيدا ضربت غلامه فلو قيل
اهنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لابست زيدا
حبست عليه فلا بد في اتمام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد
اطراد الباب قوله مشتغل عنه صفة لاحد الامرين المفهوم من كلمة
او وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة للمذهب خلاف
مذهب وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين قوله مشتغل عنه
متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الاعراض او الفراغ ويمتنع جعل
الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثاني به قوله او متعلق ضميره
بان يكون مضافا اليه لمفعول المفسر او المعطوف على مفعوله نحو
زيدا ضربت عمرا وغلامه او متعلق الصفة مفعوله او لصلته نحو
زيدا ضربت رجلا اهانه او ضربت الذي اهانه او معمول الصفة
المعطوف على مفعوله او صلته وعلى هذا فقس قوله اى ما يناسبه
بالترادف قيل فيه مساهلة لان الترادف في المفردات لا غير وفيه
بحث لان العامل انما مجرد الفعل او شبهه لا المركب وهو مفرد قوله
كما هو الظاهر المتبادر متعلق بجميع امور اعتبارها في كلام المتن

لالجرح قوله بالمفعولية **قوله** بقيد الفراغ من العمل فيه بمجرد ذلك الا
شتغال خرج نحو زيد ضربته فيه انه خرج جميع صور الاضمار لانه
ليس المانع عنه مجرد الاشتغال بل شغل العامل المتعلق اياه ايضا
نعم الا ان يقال لا مانع من العمل صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف
زيد ضربته فان دفع زيد مانع عن عمله بصلاحه فيه **قوله** وبتقييد
النصب بالمفعولية خرج خبر كان نحو زيدا كنت اياه لا يخفى انه خرج
خبر كان بقوله كل اسم لانه كان المتبادر في هذا المقام من قوله النصب
النصب بالمفعولية كذلك المتبادر من كل اسم المفعول فلذلك تقول
كل اسم اعم من المفعول والتعريف لمطلق ما اضمر عامله على شريطة التفسير
ومنه زيدا كنت اياه فلا معنى لتقييد قوله النصب لاخراجه **قوله** والاحسن
في ترتيبها ح وجه الغير المخفي بمقتضى سوق الكلام خلوص امثلة المشتغل
بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منهما فله وجه اخر وهو خلوص امثلة
المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منهما فلما فصل المص انهم وجهان
حسن الاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول المغني
حسب عليه والثاني تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بنفسه بواسطة ثم
المسلط باللازم الا انه قدم في هذا القسم ما هو اعرف فيه تامل **قوله** بنصب
زيد جعل ضميره بنصب لا زيد دون ما اضمر عامله على شريطة التفسير لا

اقسام المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منهما فله وجه اخر وهو م

تقضاء

تقضاء قوله اي ضربت في ذلك وذلك ان تجعله تفسير الناصب ما اضمر
عامله على شريطة التفسير بالمثال وفيه رد لمن قال انه منصوب بما بعده
ووجه الرد مستغنى عن البيان **قوله** فان الاصل فيه ضربت زيدا ضر
بته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره فيه ان الاصل فيه ضربت ز
يدا ولما حذفت ضربت ذكر المفسر اذ لا احتياج الى المفسر الذكور
ولذا لا يجوز ذكره **قوله** في مظان الاضمار في حاشية الكتاب اي في
مواقع تظن في بادى النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
وان لم يكن منه في الواقع هنا وفي القاموس مظنة الشيء موضع
يظن فيه وجوده ومنبئه لا يكون كذا جدير فيه ان يقال انه كذا قوله
ويختار الرفع قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب مع ان
مناسبة الثاني بالباب اشد لان جعل ما هو ابعد من الباب منه
اهم فقيل ابح بدلالته من الذي **قوله** بالابتداء يحتمل امرين الابتداء
الذي هو العامل في المبتدا والخبر كما ينبئ به ذكر كونه مبتدا و
الثاني مصدر المبتدا الذي بمعنى كونه مبتدا وفيه رد يجعل رافعه فعلا
مجهولا مقدرا لانه ارتكاب ما لا حاجة واشعار بجهة كون الرفع مختارا
وهو المراد هنا
وهو الاستغناء من تكلف تقدير العامل **قوله** لتجرده عن العوامل
اللفظية لا بد له من قيد اخر وهو الاسناد ليعرف الداعي بتعريف المبتداء

وفيه ان تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يصح الا ان
يقال المراد صحة تجرده فتدبر **قوله** اى قرينة ترجح خلاف الرفع و
هو ما زاد على مصحح النصب الذى لا محالة موجود لما حصل منه التر
جيح لان ما فى صورة استواء الامرين ليس قرينة ترجح خلاف الرفع
بالفعل بل ما زاد على المصحح وانه لو اريد عدم ما ترجح النصب بالفعل
لا استغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها لانه فى صورة وجود
اقوى يتحقق عدم قرينة ترجح خلاف الرفع بالفعل وقيل لو جعل ضمير خلافه
للاختيار الرفع لم يحتج الى تقييد القرينة بالمرجحة لكن ينبغى ان
يعلم ان المراد مقتضى الاختيار فى الجملة لا موجب الاختيار فى التر
كيب والا لا استغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها بل لم يكن له معنى
لانه لا يمكن وجود اقوى من قرينة توجب اختيار الرفع فى التركيب
فافهم فانما حمل قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح دون التصحيح
لما ذكر ان القرينة التصحيح لا محالة موجودة واما لانه قرينة عدم
صحة النصب لا تجامع اختيار الرفع لان الرفع ح واجب **قوله** لان قر
ينة الصحة لا تتعلق بمختار لا بتغير قرينة خلاف الرفع بقرينة
ترجح خلاف الرفع كما يوهم **قوله** لسلامته عن الحذف قيل يعارضه
كون الخبر جملة على تقدير الرفع ورد بان السلامة عن الحذف ارجح لكن

ح

ح يكون زيد ضربته مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة
خلاف الرفع لا لعدم القرينة المرجحة للنصب والمشهور خلافه بل
يلزم ان لا يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه **قوله** كاما الا خص
الا وضح او عند وجود اما مع غير الطلب واذا المفاجاة فان الاقوى
الذى يوجد مع قرينة النصب ليس الا اما هنا واذا هنا **قوله** مع غير
الطلب لم يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر فى عرفهم خبر المبتداء
قوله فان الرفع يقتضى وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا قيل او لانه
يلزم كون الجملة الانشائية اسمية وهو قليل قلت اذا كان وقوع
الطلب خبرا بتاويل لا يكون الجملة الاسمية انشائية **قوله** فالمراد بلز
وم الاسمية عليه وقوعها بعدها وقيل اللزوم فى غير باب الاضمار على شر
يطة التفسير **قوله** بالعطف على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت
برجل ضارب عمرا وهندا يقبلها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل فى حكمه وهندا
واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو
يضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء
فلا يختار النصب فى نحو وعمرو يضربه لانه غير متصرف
يقال والظاهر ان الجملة الثانية فى مثل المفروض اعتراضية لا عاطفة
والا لزم عطف الخبرية على الانشائية وفيه ان عمرو يضربه يستعمل فى
انشاء التحزن والتحسر وما المنشات ينبغى ان يستغنى ما اذا كانت

الجملتان مقولا القول نحو قال زيد عمرو قائم وبكر ضربته فانه ليس
العطف في مقولا القول باعتبار اشتراكهما في التحقيق حتى يتفاوت
الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت
في المقولية بين الاشياء **قوله** ولا يقدر بعدها الضمير في العمل كان
المراد انه لا يقدر وجوبا لانه يكفي فيما هو بصدده نفي وجوب التقدير
فلا يرد ان منه وجوه الفرق بين لم ولما انه يجوز حذف فعل لما دون
لم كما سيأتي في محله فلا يصح انه لا يقدر بعد لما هنا لكن ان جواز حذف
الفعل بعد لما فيما سيأتي بمعنى تقابل الامتناع لا الوجوب **قوله** وانما
قال حرف الاستفهام لو قال الاستفهام عطفا على النفي لخرج عنه نحو
من ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل معه فاذكره لا يصير نكتة الا
دراج الحروف وانما يصير نكتة الذكر بعد واختياره على اسم الاستفهام
فتامل واما وجه ذكر الحرف فهو ان اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل
الصريح فلا يجوز من زيدا ضربته صرح به الرضي **قوله** ليشمل مثل زيدا
ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه
بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل ما يدل عليه كلام النحاة ان
هل لا يفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام فعل ولا يرضى بالفصل
بينه وبين الفعل اما اذا لم يكن في الكلام فعل فيدخل على الاسم نحو هل

زيد

دون همزة الاستفهام صح

زيد قائم فنقول انما قال حرف الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا انت
ضاربه فان المختار فيه النصب فلا يحتاج في اختيار حرف الاستفهام
الى التمسك بالتركيب المستقبح على ان القول بقبح هل زيد عرف انما هو
في كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه ومثل زيد ضربته لا يجوز على بيان
غير المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربت وعلى بيان المفتاح لا يقبح هل
زيدا ضربته بل يحسن فلا وجه مع القول بتجويز هل زيد ضربته الحكم
باستقباح هل زيدا ضربته وفيما ذكره وما ذكرنا رد لما ذكره الرضي
ان المراد بحرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب
دخول هل الفعل في هذه الصورة لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين
الفعل اذا وجد في الكلام **قوله** وبعد اذا الشرطية خلافا للكوفيين في
اختيار الرفع بعده لان اذا ليس قرينة النصب لوقوع الجملتين بعده
على السواء وخلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية فيجب النصب
بعدها **قوله** وما في قبل الامر قد نبا عنه في التكلف اولا في التقدير وثا
نيا في التفسير حيث قدم الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف
مع ابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وحيث فسر كلمة ما المقدر
بموضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي فلا حاجة الى الاول ويصح
ان يراد ويختار النصب في وقت الامر لان حذف الزمان عن المصدر

كثيرها لا الشك لانه يصح تفسيرها باسم اى يختار النصب فى اسم قبل الامر
قوله اى مواضع وقوع الفعل وفيها الكثير يعنى ان اضافة المواقع الى الفعل
باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل لانها مخصوصة به يدل عليه
اختيار النصب قوله وعند خوف لفظ المفسر اى عند خوف لبس
حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس ولم يقل عند اللبس لان الرفع
لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن دفع اللبس بقرينة لكن
النصب راجح لانه غنى عن تكلف قرينة ومن قال ان راجح الحذف
لانه مع اللبس يجب دفع اللبس فيجب النصب واما عند الخوف
فرفع اللبس مختار اذ لو لم ينصب لتوهم كونه خبرا بان الجزء قيد من
الصفة لانه يفيد فائدة تامة مع انه فيرد عليه انه يرجح كونه صفة
بان كون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقناه لانه يفيد فائدة
تامة على انه كلما يزاد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه افيد وانه ينبغى
ان يذكر اللبس فى مواقع وجوب النصب واعلم ان خوف اللبس با
لصفة فيما اذا كان المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل جعله خبرا
اذا رفع المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس فى المنصوب المعرفة لوجوب الموافقة
والا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل الشىء خلقناه بقدر بتبديل
كل باللام الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل كل شىء خلقناه ثم
لعدم الموافقة

اعلم

اعلم ان مواضع اختيار النصب ما استخرجته من القوة الى الفعل
وارجو الله ان يكون فيضا منه وهو فيما اذا التبس المقصود بالافادة
بغيره فى صورة الرفع نحو زيدا ضربت غلامه فالمقصود بالافادة اهانة
زيد فانه لو قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا فى قصد افادة ضرب
غلامه وربما لا يلتفت النفس الى اهانته اللازمة قوله فان المقصود الحكم
على كل شىء بانه مخلوق له بقرينة قراءة النصب فلو رفع وحمل على الصفة
فات هذا المقصود وتبدل المعنى غير مقصود ولا حاجة فى منع كونه للقم
صفة الى الاستدلال بانه يستدل على فساد ان المدعى انه فى مقام قصد
الاخبار بالجملة التى بعد الاسم النصب اولى اذا كان الرفع يلتبس با
لصفة لان الصفة غير مقصود سواء كان التقييد بالوصف معنى
صحيحا اولا على انه على ما ذكره يلزم ان لا يكون النصب فى الاية مختارا
عند المعتزلة مع ان الفريقين متفقان فى ذلك فتدبر قوله اى عنده
او فى داره نحو ذلك انه فان قلت فلا يصح كونه مما يستوى فيه الامران
لترجيح الرفع باستغنائه عن تقدير نحو عنده قلت اذا كان المقصود
اكرام عمرو عنده فلا بد من تقديره على تقدير الرفع ايضا قوله قلنا
معارضة بقرب المعطوف عليه ولك ان تقول فالنصب مرجح بالا
ستغناء عن تكلف جعل الجملة جزءا قوله قلنا هنا باعتبار المنتهى انما

للمبتداء فالصورى اقرب لم يوجد فيما بين الباب العربية اعتبار مثل
هذا القرب ولا بد لاعتباره من شاهد **قوله** والا بالتشديد ليس الا
عند غير الخليل **قوله** ولوجوب دخولهما على الفعل اما حروف التحضيض
فبالاتفاق وحروف الشرط عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها
النصب ومما يجب النصب بعده عند بعض الافاضل فانه اما هنا
او فيما يختار النصب فاغتنمه ومما استخرجته من القوة الى الفعل من
مواضع وجوب النصب ان يكون ما اضمر عامله على شريطة التفسير نكرة
صرفة نحو رجلا ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف
للمبتداء **قوله** فالاتحاد فيما ذكره مفقود تحقيق المقام ان الملابس
ما يلابس الفعل المفسر في القصد ويكون مقصودا به فلو قصد بزيد
ذهب به اذهب احد زيدا ودل قرينة عليه ونحوها نحن فيه فعدم كون
هذا المثال منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما يقصد
هذا المعنى مثلا ازيد خلق من هذا الباب بتقدير اخلق الله زيدا
لان حذف الفاعل فيه لتعينه وهو بمنزلة المذكور فجعل اتحاد الفاعل
ضابطة مما لا يعول عليه نعم كلما اتحد الفاعل يكون كذلك لكن لا ينعكس
عليه وبهذا اندفع ما يقال ان ازيد ذهب به يصح ان يكون في تقدير
اذهب الذهاب زيدا بان يكون الناصب لزيد اذهب المسند له

المصلد

المصلد مجازا لانه مما لا يقصد به ولو دل قرينة على قصده فليكن منه
وقد رد الشيخ الرضى بان المصدر الذي يسند اليه الفعل ما يكون له اختصاص
بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك نريد به ان الذهاب وان ينتصب
باذهب فيقال اذهبت زيدا ذهابا كما يقال انبتت الله نباتا لكن
ليس له اختصاص ومزيد مناسبة له بل اختصاصه بذهب والفعل
لا يسند الى المصدر كذلك وفي ما نقلنا عن شاهد على انه لا يجب اتحاد
الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت الا الى هذا الاحتمال لهذا المثال **قوله**
واجب بالابتداء وتقييد الرفع بالابتداء يتبادر من اطلاقه في هذا
المقام وقد قيده المص به ايضا اى في شرحه ووجهه ان الاحتمال بتقدير
اذهب زيد مرجوح لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء
وفيه ان كون الاستفهام ادل بالفعل يرجح على ان احتماله مرجوحا
يكفي في ابطال الحكم بوجوب الرفع بالابتداء **قوله** وكذا اى مثل ازيد ذ
هب به قوله اه يريد المص ان مرفوعا وقع بعده فعل وهو صفة
للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لان التركيب تقييدى
ولو سلط الفعل على المرفوع ونصبه لانقلب التقييد الى الاخبار
فيفوت المقص فقوله كل شيء فعلوه في الزبر كناية عن مثل هذا التر
كيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سلط انسد

المضمون ويكذب على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يكون مقصودا
كما اتفق عليه كلمة سائر الشارحين في هذا المقام وتبعهم الشارح
نعم لو بقي كون الاية مما قصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لايقا
بالمقام لكن حمل عبارتهم على هذا المعنى بعيد عن داب الكرام واعلم
ان قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر مثل ان زيدا ذهب به في انه يتوهم
انه من باب الاضمار ومما يختار فيه النصب لانه على تقدير الرفع خيف
لبس المفسر بالصفة قوله في الزبر اي صحائف اعمالهم في القاموس الزبر
بعد الكتابة كالقبول والجمع زبر ككتب قوله لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام (الكتاب به)
الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم كما تقدم ذكره لكنه يصح حمل الفعل
على الكتابة بانه لو حمل عليه انه لا ينفع في هذا المقام لانهم ليسوا كا
تبين وفيه انه بعد تجويز حمل الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة
اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام نعم ان هنا مانعا اخر عن حمل هذا الفعل
على الكتابة وهو انه لم يكتب في صحائف اعمالهم كل شيء بل كل مفعول
لهم وذلك ان تجعل فعلهم دليل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة فعالهم
اثباتا لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة اختصاص كتابة كرام الكا
تبين بافعالهم قوله وان كان صفة لشيء بناء على جواز الفصل بين الصفة
والموصوف بغير الموصوف قوله لان كل كائن في صحائف اعمالهم مفعول

لهم

لهم انه اراد نفيه لعدم موافقته لما في الاية الاخرى فلا يصلح نافيا لان
الافادة خير من الاعادة وان اراد انه ليس فيه افادة غرض لانه بخلاف
افادة المعنى السابق فلا يتم لان فيه بيان انه لا يكتب في صحائف اعمالهم
كاذب بل صحائف اعمالهم مطابق لاعمالهم قوله بحيث لا يغادر اي لا
يترك قوله والظاهر ان قد سره كون دخول تحت القاعدة ظاهر الانه
انما هو بالنسبة الى المبتدا الغير الصادق بقاعدة اعمال ما بعد الفاء
فيما قبلها او باعتبار ان جعل الانشاء خبرا خلاف الظاهر ولهذا جعل
توجيه المبرد انه تمحل في اخراج الاية عن هذا الباب مع ظهور كون
الفاء بمعنى الشرط قوله عن بعضهم وهو عيسى ابن عمر قوله الفاء فيه مرتبطة اه
تقدير الخاص بعيد عن الفهم والمتبادر تقديره كما في دخول الباء في السببية
قوله ومثل هذا الفاء لا يعمل ما بعده فيما قبله يريد بمثل هذا الفاء فاء الشرط
الذي وقع موقعها وليس هذا المقام بمقام يخرج فيه الفاء عن موقعها
ولمعرفة موضع الفاء ومقام اخراجه عنه مقام اخر قوله والاية جملتان
اشارة الى ان قوله الزانية والزاني عطف على قوله نحو كل شيء فعلوه في
الزبر وقوله جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد والجملتان
تعليل لكون الاية مثل قوله كل شيء فعلوه في الزبر ويحتمل كلام المحشي خلاف
ما اشار اليه بان يكون نحو مبتدا وجزء قوله الفاء بمعنى الشرط والعائد محذوف

للفا رفانه في معنى فائدة لمن قلت العائد فيه نقدا تكب مالا حاجة اليه
وجلتان عطف على الخبر ويكون النكتة في قطع الاية عما قبلها انه
من هنا الباب عند بعض بخلاف ما قبلها وقوله جلتان مستقلتان
دفع لما يتوهم ان زيدا ضربته ايضا جلتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون
ذكر احدهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى وذلك ان تريد ان الزانية
والزاني جلتان مع رفع الزانية واما هو جلتان في حال الرفع لا يصلح
ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد الجلتين بالاستقلال
قوله او للتغير هنا اظهر قوله واختيار النصب باطل بالاتفاق اه يعني
ان قوله والا فالمختار النصب دليل على اثبات احدى الامرين السابقين
فلك ان تجعله دليلا على دعوى ان الاية ليست من الباب وعلى التقدير
يلزم يتوجه ان السوق ح يستدعى ان يقول والا فيلزم ان يختار النصب
فالاوجه انه اشار المص الى جميع ما ذكر في الاية مع تنبيه على ما هو القراة
المعتبرة فقال الاية ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط والا تجعلتا
عند سيبويه وان كان من الباب كما ذهب اليه البعض فالمختار النصب
ولا يبعد ان يجعل قوله والا فالمختار النصب بمعنى انه ليس التركيب البلغ
المتقدمة من الباب والا فالمختار النصب فيهما اما في الاول والثالث
فظاهر واما في الثاني فلئلا يلتبس بالصفة قوله لضيق الوقت عن

ذكره

التحذير

ذكره لانه لو ذكر لفات وقت التحذير سيما في قسم الثاني الذي احتيج فيه
الى تكرار المحذوف منه لعدم اشتماله على مخافة يسرع السامع لها الى الاحتراز
عنه بمجرد سماعه ولهذا لا يذكر المحذوف منه قوله اي اسم على فيه تنبيه بذلك
على ان المعمول بتاويل المعمول فيه فالمعمول في هذا المقام من قبيل الحذف
والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل قوله او ذكر تحذيرا لا
فيكون مفعولا له فان قلت في جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير غنى عن
تقدير ذكر او حينئذ فتقدير تكب الشارح مالا حاجة اليه قلت دعاه لا
التقدير تصحيح عطف او ذكر لا يقال لا يصح جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير
لانه لا يستدعيه بل يصح يحصل التحذير بالذكر ايضا لانا نقول بذكر العامل
يفوت فرصة التحذير فكيف فقصد التحذير داع الى التقدير لا تقد دون
غيره والاولى جعل ذكرا مصدرا منصوبا بالعطف على المفعول له اي بتقدير
اتق اما للتحذير عما بعده واما الذكر المحذوف منه مكررا او طويل الكلام به
قوله اي مما بعده ذلك المعمول هنا بظاهره يدل على وجوب تقدير الفعل قبل
المفعول ولا دليل عليه لجواز تقديره اياك اتق بل هو افق لصلح الضمير
المنفصل تامل قوله فان قلت نعم هنا لابد من ضمير في المعطوف هنا ثم بل
لابد من عائد هنا اعم من الضمير وكيف لا ولو تم وجوب الضمير لما يقع ما
ذكره في الجواب فالاولى ولما لابد من عائد ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب

[illegible]

حمل
وفي حكم الضمير على العائد بعد الضمير عن افادة ما في الضمير **قوله** مثل اياك
والاسد نبه بكثرة تكرار مثال اياك على ان الاغلب في هذا القسم من التحذير
اذا كان ضميرا مخاطبا وقد يكون متكلما نحو اياي والشر والظاهر في تقدير
لاتق على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه لكن قول المص بتقدير
اتق يشعر بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير على صيغة الخطاب
اي على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو
نفسك والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء الظاهرة والمضمرة
كلها **قوله** ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح
لانه لا يقال اتق اياك وكذا تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد لان القرينة لا تدل
على ما قال يجوز تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد فقد حسن حمل الية جوف
ونحن نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك والاسد بالتعبير عن
الاسد بنفسك او تعبيره بالاسد واياك من الاسد بتقدير اتق نفسك
من الاسد فعبر عن الاسد بنفسك لكمال قربه منك وابدل من الاسد عنه
قوله وان تقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى فيه الا
الاتقاء عن الطريق انما يكون بتبعيده عن جزء منه بتضمن فيه المزاحمة
فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق نعم لا يناسب تقدير
بعد الطريق لكن ليس من ضرورات تقدير بعد الا ان يقال يلزم ح
نصب

نصب الطريق بحذف الجار وهو . . **قوله** فان المعنى ههنا بعد نفسك
مما يؤذيك كالاسد فيه ان تقدير بعد نفسك يوجب كون النفس محذرا
لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع الثاني وليس من افراد النوع الاول
ايضا لانه ليس تحذيرا مما بعده الا انه يراد بما بعده ما بعده لفظا او تقديرا
وغاية ما يمكن ان التحذير عن النفس بالتوجيه عن تبعيده عن الرذائل
التي تؤذيك ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المرجح تقدير بعد
لاستغنائه عن النصب بتقدير الجر ولاشتماله على بيان كيفية الحذر
فافهم ولبعض الناظرين في هذا المقام كلام يعجب الافهام ويدهش
الاوهام **قوله** ونقول في قسم النوع الاول اياك من الاسد فيه ذكر المحذر في
ويحذف المعطوف لان المقام لا يتبع المحذوف والمعطوف معا **قوله**
اياك ان تحذف بتقدير من لا تقدير العطف فانه لا يجوز في سعة الكلام
فلا على من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العطف ثبت امتناع
تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن
بتقدير العاطف وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السؤال
ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير
الواو فبيانه ان امتناعه اشد من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع
ما لا يدعى ان امتناعه واضح مستغن عن التعرض بالبيان **قوله** شامل

الضمير فيه

لاسماء الزمان والمكان المراد باسم الزمان والمكان المعنى الاضافي لا
المفهوم الاصطلاحي وهو ظاهر **قوله** فانه لا يخلو زمان او مكان عن
ان يفعل فيهما صواب فيه **قوله** سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما لفظا
او تقديرا وهو المراد بالذكر والمذكور في البحث فلا تغفل **قوله** مثل
يوم الجمعة يوم طيب لا نقول ما من يوم الجمعة الا وفُعل فيه الطيب لانا
نقول الفعل المذكور الطيبُ يوم الجمعة وطيبُ يوم الجمعة لم يفعل فيه
والا لكان للزمان زمان وذلك ان نقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر
الطيب مطلقا في ضمنه لان ذكر المقيد لا يكون يمكن بدون ذكر المطلق
فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور في تعريف مفعول فيه
يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا اذ كثيرا ما ينتصب المفعول فيه من
المذكور ضمنا **قوله** فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اعترض عليه بانه
لو اريد بقوله ما فُعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار
قيد الحيثية وان اريد معناه الحقيقي لم ينفع اعتبار قيد الحيثية اذ يوم
الجمعة في شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه لم يصر
مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد ما نسب اليه الفعل بكلمة في ولُم يعتبر قيد
الحيثية يصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نُسب اليه فعل
مذكور بكلمة في في قولنا شهدت في يوم الجمعة ولو اريد معناه الحقيقي

واعتبر

واعتبر قيد الحيثية كان المعنى هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة
في شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن لا مع هذه الحيثية
لا نقول يستفاد من كلام الشارح حيث قال فان ذكر يوم الجمعة له انه
جعل قيد الحيثية متعلقا بقولنا مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه
لم يذكر من اجل هذه الحيثية لانا نقول فلا يكون هذه الحيثية مما شاع
اعتباره في التعريفات ويكون بعيدا من الاعتبار فلا يكون قيد مذكور
مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما اعاد الشارح لانه متعلق الحيثية
والمعلل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس له معناه انه ليس
ذكره من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث انه
كذلك ولا بد لصدق التعريف مع الحيثية على الشيء ان يكون ذكره لاجل
انه فعل فيه فعل فتامل **قوله** ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية
لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فاغناها عن المذكور اغناء
المتاخر عن المتقدم وهنا مما لا يجاب الا ان يقال لم يُعب بانّه على
امكان الاختصار **قوله** مبهما كان او محدودا المبهم من الزمان ما لم
يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل
والشهر والسنة **قوله** وظروف المكان اذا كان المكان جعل الضمير راجعا
لا ظروف المكان بتاويله بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع

الظرف من الزمان

على القليل والكثير واشار اليه بقوله ان كان مبهما على وجه التذكير
وطريق التاويل فلا يرد ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن
ضمير المبتدا ولا يحتاج الى ان يقال لما رجع الضمير الى المضاف الى المبتدا
بالاضافة البيانية كانه رجع الى المبتدا والظاهر ان الضمير راجع الى
ظروف المكان بتاويله بالقسم لانه من قسم الظروف قوله وفسر المبهم با
لجهات الست ومنهم من فسره بنكرة فيرد انه غير مانع لدخول نحو بيت
ومسجد وجانب فيه وقيل غير جامع لخروج نحو جهاتك الست عنه ورد
بان الجهات الست مثل غير ومثل في عدم التعريف بالاضافة صرح به
الفاضل الهندي في الارشاد ومنهم من فسره بما فسر به الزمان المبهم ويرد
عليه جانب وما في معناه لانه لا يقبل النصب بتقديره في وكذا الميل و
الفرسخ فانهما يقبلانه مع انهما معينان بهذا التفسير قوله لابهامهما الاول
الابهام اللغوي لا ما يشتق منه المبهم الاصطلاحي قوله ولم يذكر وجه حمل
شبههما عليه لان حكمه حكمهما وذلك ان يجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما
لجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به وذلك ان يجعل الضمير راجعا الى المبهم وعند
ولدى وشبههما بتاويلها بالمحمول والمحمول عليه على التقديرين او وجه حمل
الجميع مذكور وذلك ان يجعل الضمير راجعا الى عند ولدى ويجعل الابهامهما
بيانا لوجه الشبه ولا وجه الحمل الى شبههما لاجل ابهامهما فح لم يكن وجه الحمل
مذكورا

مذكورا اصلا قوله وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر والظاهر
رجوعه الى عند ولدى وشبههما ويحتمل الرجوع اليهما والمبهم قوله ولفظ
مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال قيل لا يعلم
كتب المصحف كتبت مكانك ويقال جلست مجلسك فكل اسم مكان ينتصب
بما اشتق منه او بمرادفه ولا ينتصب المكان الا بغيره اشتق منه او
مرادفه وحمل الشارح وغيره قوله لكثرته على كثرة استعماله وهو
بعيد عن العبارة ويحتمل ان يراد انه حمل لكثرته الموجبة للابهام
فانه اذا كثر مكان الشيء يحتمل مكان الشيء الامكنة الكثيرة فيصير مبهما
قوله ما بعد دخلت وسكنت ونزلت قوله فانه ذهب بعض النحاة
الى انه مفعول به اختلافهم في انه مفعول به يدل على انه لم يستعمل مع في
والا لكان لكونه مفعولا به مجال لكن قال الشيخ الرضي ان دخول في
لازم في غير المكان جائز فيه وسيجيء ان استعماله مع في صحيح وحكم
سيبويه بشذوذه قوله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد
تمام معناه فيه بحث ويعارضه ان يقال في القادسية دراملم دخلت
قوله يصح الاينب لامكان شامل له ولغيره هذا لا يصح على كلية اذ يصح ان
يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح جلست في جميع اجزاء الدار
والمحلة والبلد قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه

المفعول له

الباب دخلت

يصح ذلك في دخلت الدهليز دخلت الدار واذا كان الباب مفعولا
فيه فكذلك كل ما بعد دخلت قوله قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي
هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجل بل يرد اعجبني
التاديب لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور معه في التر
كيب الذي هو فيه في قوله اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله قوله اللهم
الا يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه انه تعريف المفعول له يعرف
حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه ينتصب بالفعل و
اورد الفعل لينصب لدار وفيه انه يرد عليه بعد اعجبني التاديب
الذي ضربت لاجل بل اعجبني التاديب الخ لانه يصدق عليه انه ما فعل
لاجل الفعل المذكور معه في التركيب للعمل فيه في تركيب ضربت زيدا
للتاديب فافهم قوله مثل ضربته تاديبا لا قوله فان التاديب انما يحصل
بالضرب قيل التاديب على الضرب فكيف يحصل به واجيب
بانه يحصل به ما يتضمن التاديب والتاديب وانما نصب التاديب
لتضمنه التادب ويكذبه امتناع ضربته تادبا كما صرح به الرضي نقلا عن
النحاة فالجواب منع ان التاديب على الضرب بل هو احداث التادب
والضرب سبب الاحداث ووسيلته قوله يخالف خلافا ظاهرا الز
جاج لا فائدة لقوله ظاهرا الا اظهار انه يعلم يخالف الزجاج هنا الكل

خلافا

خلافا ان قول النحاة واصل الخلاف انما وقع منه قوله وقد قول
الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقته فيه ان الزجاج
لا يدخله في المفعول المطلق بصحة تاويله بما يدل معناه الى المفعول المطلق
بل دعواه ان التركيب هنا المعنى فضربته يمتنع كون المراد ذلك بل لا يدل
اليه رده المصنف بانه لا فرق في المعنى بين التاديب وللتاديب وليس
قوله وللتاديب مفعولا مطلقا وهنا لا يتجه لانه قولنا للتاديب مفعول
له عنده لا عند القوم وليس على الزجاج رده لا المفعول المطلق
قوله وخص اللام بالذكر التعريض بوجه تخصيص اللام هنا دون في في
المفعول فيه بنى على الغفلة عن ان المراد الظرف دون داخل المفعول
فيه نحو قمت بالمسجد قوله احترازا عما اذا كان عينا ينبغي ان يقول
احترازا عما اذا كان غير فعل ليشمل نحو جئتك للسواد قوله اي اتحد
فاعله وفاعل عامله اشارة الى ان المصنف فاته الواضح الاخصر قوله و
مقارنا اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد وجودهما فالعبارة
الواضحة الموجزة فاعلا جاز حذفها اذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزما
نهما قوله او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر لا حاجة
الى هذا لتصحيح المثال المذكور لان علة القعود هو الجبن الموجود
مع القعود لا الجبن السابق عليه الا ان يقال بعد الجبن من اول الاخره

جُبنًا واحدا الا اجبنًا نا ستعدة قوله ونحو شهدت الحرب ايقاعا
للصلح لا يخفى انه لا يصح هذا التركيب ولا يوقع الشاهد الصحيح فلم يجب
كونه مقارنا له في الوجود انه يجب الوجود فضلا عن المقارنة في الوجود
الا ان يقال المراد بالمقارنة في الوجود اعم من المقارنة في الوجود في الوا
قع او في قصد الفاعل قوله وفي بعض الحواشي ان هذا الراي ترجيحا
لجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل ونحوه عن تكلف ضمير را
جع الى المصدر واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة
على انه لا يجوز اصلا ومن الشواغل توجيه ثالث وهو ان معه متعلق
بمحذوف هو فاعل والظرف قائم مقامه تقديره الذي فعل كائن معه
اي مع فعل فالظرف فاعل مجازا كما انه خبر مجازا في نحو زيد في الدار
وفيه تامل قوله وتحليل بين العير والنزوان كتب في الحاشية العير
الحمار الوحشي والاهلي والنزوان الوثوب قوله احتراز عن المذكور
بعد غيره كالفاء لا يقتصر الاحتراز على ما ذكره بل احتراز عما يذكر بعد
شيء الخ فالحق ان المقصود الاحتراز عن المذكور بعد مع ولولاه
لقال المذكور لمصاحبته اه قوله متعلق بمذكور فيه لطافة ولو قال بالمذ
كور لكان الطف بالتدبر قوله او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم اتفق
النحاة على ان ضربت زيدا وعمرا من قبيل العطف لا غير يمتنع كون زيدا

في كفاك

مفعول معه

في كفاك وزيدا مفعول معه اذ الفارق بينه وبين ضربت زيدا وعمرا
مجرد تحكم وانما جرى الشارح على ذلك حسبك وزيدا وهو لا يسمن ولا
يغني من جوع لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا جعل حسب جاريا
مجرى الظروف المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمعمول فعل ما عدا المفعول
المنصوب قوله وسواء كان ذلك الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على
الحدث كما سيجيء فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان ما
يدل على الفعل فيه ايضا لفظي فلا وجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل
الفعل الاصطلاحي ويجعل شبهه في قوة المذكور اذ كثيرا ما يكتفى عن
ذكره بذكر الفعل ويكون قوله او معنى اشارة الى معنى الفعل واعترض
لان بعض معنى الفعل اعماله سماعي وهو ما عدا الاسماء الا افعال السماعية
ولا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل هنا ولا وجه لتاخيره الى قوله فان كان
الفعل لفظا قوله والمراد لمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته في ذلك الفعل
في زمان واحد هذا مذهب الاخفش ويرده المثال المشهور في الْسنة
الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة لانه لم يستوى الخشبة بل صفة
الماء اذا ساوى الخشبة واجاب عنه صاحب العباب شارح اللباب
بان استوى بمعنى استقام او بلغ كما يقال استوى الرجل وليس بشيء
لانه لم يستقيم الخشبة ولم يبلغ كماله بل الماء فقط وغير الاخفش لم يشترط

المشاركة بلا جرح المية ويشهد له سرت والنيل انتهى وهذه الامثلة
مما لا يصح العطف فيه ويتعين فيه النصب قوله او كان واحدا ما ذكره
الشارح في هذا المقام بعينه عبارة العباب قيل ان اعتبار الواحدة
في المكان خلاف المشهور ونحن نقول لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة
في الزمان ايضا لم يصح لان تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم
الا يرضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة في مكان واحد
في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو
المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد ويحمل الملازمة
مبنية على ان الترك علم الحافظة يعني لو لم يحفظ الناقة او اهملها او لم يحفظ
في هذا الزمان ولدها ايضا لرضعتهما وتركهما من قبيل حفظهما وداخلا
في علم تركهما قوله نحو تركت الناقة على صيغة المجهول ولو جعلته
صيغة معروف لكان من باب ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه
قوله وتفصيله ما كتب في الحاشية فصيل بچه شتر انشير باز كرده في شرح
الصبي شيرخواره كودك قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة احترز بقوله
جمهور بقول جمهور النحاة عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها
عاملة وعن مذهب الاخفش فانه جعل معمول الفعل الواو لكونها
بمعنى مع وجعل اعراب ما بعدها كاعراب ما بعد الا الصفة قوله واصلها

واو

واو العطف فلذا لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه خلافا لابي
الفتح ولا على عامله خلافا للشيخ الرضي فيما اذا تقدم مع مصاحبه
على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه على مصاحبه نحو مررت بزيد وعمرا قوله
لفظا او اسم فعل فان اسم الفعل داخل في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ
الرضي في بحث الحال مع انه يجوز في المفعول معه الذي هو عامله
وجهان قوله مجازه لم يجب حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد
وانما حمله عليه لانه جعل معمول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل
في التعريف كفاك وزيدا ولا يخفى انه ح يدخل في التعريف ضربت زيدا
وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه فنقول ضربت زيدا وعمرا لا خارج
عن التقسيم فلو حمل قوله فان ح على معنى عدم الامتناع لا ينتقض الحكم
بالمثال المذكور قوله فالوجهان جعل مفعولا معه ومعطوفا لان العطف
وعدمه حتى يتحد الشرط والجزاء قوله تعين النصب ذهب غير المص الى
ترجيحه قوله تعين النصب ذهب يعني العطف عند غير المص تر
جح العطف فان قلت ما زيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا
معه بل عن التوابع قلت هو مفعول معه اذا صرح بمعنى الفعل فيقال ما يصنع
زيد وعمرا والمراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول
غير مفعول به سواء كان مفعولا معه ظاهرا او حقيقة فافهم قوله فعلم

خارج عن تعريف مفعول معه بتخصيص معمول الفعل كما ذكرنا في ضربت زيدا وعمرا ام

يجز عطف عمرا على الشان فيه بحث لجواز العطف بجعل الكلام على
حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب ان ترجح
بالسلامة عن الحذف ترجح الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي
قوله واما حكمنا تكلف في بيان المعلل بقوله لان المعنى ما تصنع ولا
ظهران المعلل النصب اى نصب الاسم في هذين المثالين لان المعنى
ما تصنع قوله الحال من حال الشيء اى انقلب سمي هذا القسم بها لانتقالها
غالبا قوله هيئة الفاعل الهيئة الحالة الظاهرة لما لا نهاية للشيء
كذا في المغرب والمراد ههنا الحالة والمراد اعم من الحالة المحققة وا
لمقدرة نحو فادخلوها خالدين اى مقدرين الخلود ويسمى الاول
حالا محققة والثانية حالا مقدرة وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل
او متعلقه مثلا نحو جاء زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاء زيد والشمس
طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان صفة الفاعل اى مقارنته
بطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان يدوم للفاعل او يكون كالدائم لكون
الفاعل موصوفا بها غالبا ويسمى دائمة ومنها المؤكدة كما سيجيء ومن
ان يكون بخلافه ويسمى منتقلة قوله اى من حيث هو فاعل او مفعول
لا خفاء في ان قيد الحيثية مقيد لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو
للتعليل فيشكل بجاء زيد سمينا فان السمن لا يثبت لزيد من اجل انه

بحث الحال

فاعل

فاعل واما تقييد ولا يخفى ان الحال لا تثبت الذات الماخوذة مع
صفة الفاعلية وهو وان تمكن تصحيحه بان يبين كون الفاعلية في
نفي خالص الا انه ينتقض التعريف ح بالمفعول فيه والمفعول له والمفعول
معه وغير ذلك واعترض بان الحال لا تدل على هيئة الفاعل او المفعول
النحوي بل يبين هيئة ما صدر عنه الفاعل او ما قام به او تعلق به
قوله مثل ضرب زيد عمرا راكبين يجوز فيه ضرب زيد راكبا واما اذا
تخالفت حال الفاعل والمفعول فلا بد من التوزيع فان لم يكن قرينة
فالاولى جعل كل منهما بجنب صاحبها وقد يذكر على سبيل اللف والنشر
المرتب وقيل حقه هذه وقد جاء على ضعف جعل حال المفعول بجنبه
وتاخير حال الفاعل قوله او يبني على صيغة المضارع المجهول او على
صيغة المضارع المعلوم المخاطب وهو اوفق بما هو المشهور قوله من غير
حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول ولا يخفى ان المتبادر من غير حاجة الى
تعميم الفاعل او المفعول لدخول احد الحالين فحينئذ لا يصح استثناء قوله
الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه واعلم ان قراءة عبارة المتن على
هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق ان مذهب النحاة ان الحال يقع
عن المفعول المطلق ولا يتقيد بالمفعول به محققا او مؤولا مثل تجعل
الضرب للحالة في ضربت الضرب شديدا عن الضرب بلا تاويل باحداثه

الضرب قوله ومنه في الدار قائما مثال اللفظ الملفوظ حكما ردهم عليها
في شرح المصنف انه مثال للحال عن الفاعل معنى قوله فان مفعولية زيد
الظاهر انه اذا كان اعني العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة
لاتصال به بل الظاهر ان الاشارة في المستنبطة منه انضم عامل فيه لان الا
شارة متعلقة بما يعبر عنه اسم الاشارة وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة
به بل الحكم به فتدبر قوله وهو ما يعمل عمل الفاعل وهو من تركيب اى يشتمل
على حروف الفعل المقيد هو لمعناه وخرج اسم الفعل عن شبهه ولا
يخفى انه لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح به الشارح فالاولى ان يفسر معنى الفعل
بحيث يدخل فيه اسم الفعل قوله او معناه المستنبط ولا يعمل عمل الحال ما
يستنبط فان ان واو الاستفهام والنفي لا يعمل ما استنبط منها بل الحق
سماعي وجعل حرف النداء منه مبني على انه يكون المنادى بتقدير ادعو
بل يكون العامل في المنادى حرف النداء فهي ليست من العامل المعنوي عند
المص وما سمع عن النحاة التمني والترجي فظاهر كلام الشيخ الرضي في ان المعنى
على تقييد خبر التمني بالحال لا على تقييد التمني قوله نكرة موصوفة فيه انه لو
قال مخصوصة ليشمل النكرة المضافة لكان اولى قلت لو قال مخصوصة
لتناول جميع الصور لان ذو الحال في جميع الصور نكرات مخصوصة
في لا يحسن التقابل بينه وبين باقي الصور قوله ان جعلت امر حالا من
كل

كل امر واما لو جعلت حالا من المستتر في حكيم فليس مما نحن فيه قوله
او بعد الا نقضا للنفي فيه بحث من وجهين احدهما ان مثل ما جاءني
رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا يقال الاستغراق وثانيهما ان
النكرة لم تقع بعد الا بل قبلها ومنهم من قال فاعل بعد الا الحال على
سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله بعد النفي عطف على قوله في حيز
الاستفهام وهو ظرف لغو لا يعمل والاظهر انه سهو والصحيح او قبل الا
ويمكن ان يجاب عن الاول بان ما جاءني رجل الا راكبا صح تنكير صاحب
الحال فيه منع احتمال وصفيتها) لذى الحال على ما صرح به المص فهو بهذا
الاعتبار يقابل الاستغراق نعم فيه مصحح ان كما في يفرق كل امر حكيم
وفيه ان منع الا لو كان مصححا لصح جاءني رجل الا عالما ولغى قوله نقضا
للنفي فالمصحح الاستغراق واما مثل من قال لا منع لان الجواز وقوع الصفة
بعد الا فقوله فيه بلا مرية لان الصفة النحوية لا تكون بعد الا و
انما هو صفة المعنوية من خبر المبتدا والحال قوله وارسلها العراك
اورد امثلة موافقا بها للنقض الاول من شعر لبيد والثاني مما شاع
في المحاورات والمخاطبات ولم يورد الاول على وجه يشعر بشعر اما لا
شتهار البيت فيما بينهم بحيث يكفي الاشارة واما لان النقض شائع في
المحاورات بحيث لا يحتاج الى التمسك لو وقع في شعر البليغ قال صاحب

القاموس يقال اورد ابله العراك اى اوردها الماء جميعا والاصل
عراكا فادخل ال ولم يغير معنى المصدر هنا كلامه **قوله** ولم يذدها
كتب في الحاشية الزود المنع **قوله** ولم يشفق على نغص الدخان كتب في
الحاشية الاشفاق الخوف والنقص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة
من نغص الرجل نغصا اى لم يتم مراده انتهى في الصراح نغص مراد تمام نارسيدن
وسيراب شدن شتر **قوله** وكان المراد بالارسال البعث او التخلية اه
الظاهر هو الثاني وعطف لم يذدها التفسير **قوله** لم يرد مضاعف مجهول
قوله من العطن لا الحوض كتب في الحاشية العطن ما حول الحوض والبئر
من مبارك الابل والمبرك للمناخ يعني جاى شتر خوابانيدن **قوله** ومررت
به وحده كتب في الحاشية الوحد مصدر وحد يحد وحدا وحدة كوعد
يعد وعدا وعدة قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد والتذكير والا
ضافة الى المضمر ولازم النصب الا مواضع مخصوصة **قوله** مثل فعلته
جهدك كتب في الحاشية الجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء
وهو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة **قوله** متأول اى كل واحد منهما
كذا قيل قلت وكذا ضمير نحوه بل هو احق بالتاويل والظاهر ان المراد
بنحو العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها نحو مررت بهم الجم الغفير
اى كثيرا ساترا بكثرتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اى اولا

فاولا

فاولا وبنحو وحده المضاف من المصادر من غيرها نحو جاء الرجال
ثلثتهم لا عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية مضافات لا ضمائر ما تقدم
منصوبات على الحالية في الجمل اذ لو قوعها موقع النكرة فانها في معنى مجتمعين
في الجمل وتاكيدات لما قبلها في تميم مرويات باعرابه ولا يبعد ان يجعل الحال
التي هي جملة داخلة في نحوه لان الجملة ليست بنكرة اذ هي كالمعرفة من
اقسام الاسم بل هي مأولة بالنكرة بجعل العراك ونحوه مصدر الجملة
الحالية المحذوفة اطالة للطريق **قوله** احدهما انها مصادر لافعال محذوفة
وهو الاصح على قياس تقدير الخبر الظرف بالجملة ويجوز تقدير الصفة
اى معترك لان الاصل في الحال الافراد فجرى الشارح على مذهب الاكثر
ولم يتنبه زاد على كلام الشارح حيث قال لافعال محذوفة او صفات
فسوى بينهما **قوله** اى تعترك اشار الى ان العراك مصدر لم يستعمل فعله
بل استعمل المزيد **قوله** وثم الجملة الفعلية وقعت حالا الظاهر احوالا
قوله وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرة هنا هو الوجه المر
جح الذي يليق ان يكتفي به لجريانه في الاحوال المعرفة كلها بخلاف الاول
فانه لا يجري الا في المصدر **قوله** فان كان صاحبها اى صاحب الحال يعني
المفردة اذ الجملة لا يجب فيها التقديم بل الواو **قوله** ولم يكن الحال المشتركة
الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموعهما ليست بمعرفة فلا

نكرة نحو جاءني رجل وزيد راكبين فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال
المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد فلم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة
ومن هنا يظهر وجه بديع لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا فا
حفظ فانه لا ضيافتنا **قوله** لانها في المعنى مبتدا وخبر فيه ان جاء قائما
رجل في الحقيقة قائم رجل فالتخصيص بالخبر المقدم الذي ليس بظرف هو
لا ينفع في تصحيح الابتداء لا نقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم
الخبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف الزمان **قوله**
ولئلا يلتبس بالصفة بالنصب ينبغي ان لا يقيد تخصيص ذي الحال
بالاضافة الى النكرة ولا بالصفة ولا باستغراق نحو رايت غلام رجل
راكبا ورايت رجلا عالما راكبا ونحو ما رايت رجلا راكبا لان الالتباس
بالصفة باق بعد **قوله** ولا يتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو
قاعدا يعني فيما دل على حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال
بان يتعلق بكل منهما حال فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث صاحبه
وان لزم التقدم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث قائم
بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به وتعلق بما قام بالمشبه القيام وبما قام
بالمشبه به القعود **قوله** على العامل المعنوي ولا على الفعل الغير المتصرف
ولا على الفعل المصدر بما له صدر الكلام ولا على المصدر بالحروف المصدرية

ولا على

ولا على المصدر باللام الموصول ولا على افعل التفضيل فيما عدا بسرا
اطيب منه رطبا فهو من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا **قوله** فهنا هنا
معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا كون مدار
المخالفة بين العامل المعنوي والعامل الظرف كون احدهما اتفاقا و
الآخر مختلفا فيه مما لا يفيد العبارة اصلا ولا يرضى به المطالب في
الاستفادة من دلالات الكلام فالوجه ان يقال المراد انه لا يتقدم
على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة
وهو فيما تقدم المبتدا على الحال فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش
وبعد يتجه ان العامل المعنوي كما يخالف الظرف في عدم التقدم عليه
اصلا يخالف العامل الفعلي والمشتق ايضا فان الحال يتقدم عليهما
مطلقا فتخصيص المخالفة بالظرف مما لا بد له من وجه **قوله** ويحتمل فرق
بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق بان قوله بخلاف الظرف على هذا
الاحتمال متعلق بضمير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل
المعنوي حالا كان او جملة معترضة **قوله** هنا اذا لم يكن الظرف داخلا
في العامل المعنوي فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي
الذي لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور فاذا لم يدخل في العامل
المعنوي لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي **قوله** فالمراد هو الا

حتمال الثاني لا غير لان اللائق ح استثناه عن العامل المعنوي
لان يباين المخالفة بقول بخلاف الظاهر قوله ولا على ذي الحال
المجرور المتبادر من عبارة المتن ولا على العامل المجرور فالانسب الاو
ضح ان يقال ولا يتقدم على المجرور ولا على العامل المعنوي بخلاف الظرف
واما التقديم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقا عند البص
ريين وممتنع عند الكوفيين الا في مرفوع تقدم عامله على الحال قوله
لم يتقدم عليه الحال اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه
واقامة المضاف اليه مقامه نحو واتبع ملة ابرهيم حنيفا قوله لان الحال
تابع وفرع لذي الحال فيقتضي جواز راكبا جاء زيد مع عدم جواز
تقديم ذي الحال وذلك ان تعتذر بجواز تقديم ذي الحال لادا هنا
للمعنى بعينه الا انه لا يسمى فاعلا بل مبتداء قوله والكل تكلف وتعسف
اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع مع
الكثرة البعضية في غير فعال وفعول ومفعال ولا استشهاد بالكافية
والشافية غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مونث كالنابغة و
غيرها اما كون الثاني تكلفا فلاحتياجه لا تقدير الموصوف واما كون احواجه
الثالث فلان اثباته مصدرا غير معلوم واما كون الثلاثة تعسفا فلان
كافة غير مضاف لازمة الحالية بمعنى جميعا قوله وكل ما دل على هيئة اي

صفة

صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال
الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهو اسم جامد موصوف بصفة
هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال في
الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا
ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا
ومنها الحال في نحو بعت الشاة شاة ودرهما وضابطه ان يقصد
التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء المجزى قسطا وتنصب ذلك القسط
على الحال وتارة بعده جزء تابع بواو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر
قفيزين بدرهم هذا قول القول بالحال الموطئة انما يحسن اذا اشترط
الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جاء زيد رجلا بهيا
انهما حالان مترادفان قوله لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو
حاصل به فيه ان المقصود من النعت ايضا بيان الهيئة ومع ذلك اشترط
المص فيه ان يكون مشتقا او جامدا
يكون وضعه لغرض المعنى فينبغي ان
يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل
على الهيئة وليس الغرض من وضعه تلك قوله هنا يسرا بفتح الباء وقد
يضم كذا في القاموس قوله ولا حاجة ان يأول البسر بالمبسر لم يكن بمعنى

الصائر بسرا وجاء المرطب بمعنى الصائر رطبا كما جاء بمعنى الصائر
ما عليه رُطبا وح صفة النخلة فوجه قوله لا حاجة الى تاويل البُسر يا
لمُبسر انهم كانوا يأولون الجامد باسم الفاعل او المفعول للصنوع لم اوجد
في استعمالهم اذ مقصودهم تحصيل معنى الصفة في الجامد وذا لا يتو
قف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق المفروض انما هو
لتصوير المراد به ولهذا قوله من ابسر النخل فيه على انه جاء للبسر لكن
صفة للنخل ونحو انما يصح اذا كان هنا اشارة الى النخل لا الى ما عليه وهو
غير ظاهر لانه وان سمي مبسرا لكن لا يسمى بسرا حتى يصح حالا من غير تاويل
كما اختاره المص فالوجه ان هنا اشارة الى ما على النخل والوجه ما قدمناه
فتدبر قوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم الاظهر لما كان
المستتر بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم فافهم قوله لانه لا يمكن ان
يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقييد الاشارة بحال البُسرية فيه انه
فليكون ح حالا مقدرة قوله
نحو تمرة نخل بسرا اطيب منه رُطبا
يقال هذا المثال ممنوع لا يوثق به والله اعلم
ولله الحمد الاتم قوله ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية
مقام مفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلزم تنكيره لقيامه
مقام

مقام الحال وفاه الى في ... شاذ نحو بعت يدا بيد اي ذو يد بذي يد
اي النقد بالنقد وبعت الشاء شاة
بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا
قولهم بعت الشاء شاة ودرهما الواو
بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته
اي وشاة ودرهم مقرونان فنصب هنا الجزءان لقبولهما الاعراب قال
الخليل يجوز ان ياتي به على الاصل لا ينبغي ان ياتي بالواو لعدم جواز خلو
الاسمية عن الواو والضمير بل عن الواو الا على ضعف قوله فالاسمية
وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان
نحو كنفي داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية عن الرابطتين عند ظهور
الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت
والحال المؤكدة مثله كما عرفت وكذا المضارع المنفي بكلمة ما والمضارع
المنفي بكلمة لم وبكلمة لا في الاغلب ويشترط في المضارع المثبت الواقع
حالا خلوه عن حروف الاستقبال كالسين وسوف ولن قوله ويجوز
حذف العامل في الحال لم يقل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف الفعل
وشبهه كما شاع الادلة في نظائره المنكرة والمقصود جواز حذف
عاملها باقسامه الثلثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال بينا اي هذا الهلال

Interlinear and marginal glosses, left page:
اى وضعوا فاه الى في ... شفاها وعبد ابيدا نصفها نقدا او متبوعا
على التكثير الاول
هاء
وان كانت فعلية
اسم الفعل وشبهه
[illegible]

بيّنا ولا سقال في حسن قوله وبينة حالية والمراد براشد المهديا
الراشد بنفسه مما امكن المهدي اذا
لم يكن الرشد بمعنى الهداية فلا يرد
ان الرشد نوع الهداية ينبغي تقديم
مهديا وكونه حالا بعد حال يحتمل الترادف
والتداخل وعلى الثاني ليس مما نحن فيه كما اذا كان صفة قوله ويجب
حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وكذا في حال تبيين الازدياد ثمن
او غيره مما يدخل الفاء او ثم نحو بعته بدرهم فصاعدا وقرات جزءا من
القران فصاعدا اى فذهب القراءة في الصعود قوله والمنتقلة قيد
للعامل بخلاف المؤكدة فان قلت المؤكدة التي تفارقت في الحال نادرا
تقييد العامل فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلت يتبادر مقارنة
عاملها بالحال لغلبتها فيكون مؤكدة لا مقيدة قوله اى تحققت ابوته دفع
لما ذكره المحقق الرضي من انه لا معنى لقولك تيقنت الاب في حال كونه
عطوفا اذ لم يصح ان يكون المعنى اعلم عطوفا لكن عطوفا مفعول ثان
لا حال ووجه الدفع ان حقه في تقدير احق ابوته بحذف المضاف لظهور
المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبته قوله ان يكون مقررة
اى مؤكدة اما بتحقيقه واما بالاستدلال عليه لان الدليل مقررة ومؤكد له
فلا

فلا يرد ان الحال المؤكدة قد يكون للتقرير وقد يكون للاستدلال وانما
جعل الشارح قول المصنف شرط وجوب حذف عاملها تطبيقا له على
ما هو الحق من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكدة للجملة الاسمية والفعلية

كما صرح به الزمخشري ومنه قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين
لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه قال المحقق التفتازاني في شرح التلخيص
الحال المؤكدة مخصوصة بمنزلة مضمون الجملة الاسمية فليس قوله
ولوا مدبرين منه فان الحصر لاسما فلتمرد دائمة قوله لمضمون جملة
احترز به عما يؤكد بعض اجزائها نحو زيد الرسول لا يؤكد الا الارسال
لا ارسال الله اذ كون الشخص رسولا لا يطلب الا الارسال دون ارسال
الله لكن هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوي اما لو اريد معناه
الشرعي وهو انسان بعثه الله الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون
الجملة وهو الارسال الله قوله ولا بد هاهنا من قيد اخر فيه نظر لانه
يصح الايراد بمضمون جملة اسمية ما لم يرد اختصاص بالجملة الاسمية
وهو ما لا يكون مضمون فعلية ومضمون الله شاهد شهادة الله وهو
مضمون شهد الله انه ومضمون الاسمية خاصة ما يكون لاسمية ليس
الجملة الاسمية

فيها مشتق ولو سلم يصح ان يعد في الله شاهد قائما احقه وبكونه التقدير فيه مع وجود ما يعمل في الحال طرد اللباب والله بالصواب

قوله التميز ويقال له التبيين والتفسير والمميز على صيغتين

بحث التمييز

قوله اي الاسم الذي يرفع الابهام احترز بقوله اي الاسم عن نحو فعلت اي قبلت فانه قبلت يرفع الابهام الوضعي عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه ينتقض باعجبني يحيى حسن زيدا اي حسن زيد وكذا لكن ينتقض بنحو زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب لانه يرفع الابهام كوجها مع انه ليس بتميز عند البصريين للتعريف المانع عن كونه تميزا بل هو يشبه بالمفعول وكذا يشكل بغبن زيد رايه وسفه نفسه والم شاكيا بطنه بالنصب مع انها ليست بتميزات عند البصريين مع انها ترفع الابهام فيدفع بان المعنى غبن في رايه والم شاكي بطنه وسفه نفسه بالتشديد على ضرب من التجوز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق في المفهوم بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه لجعل حسن الوجه تشبيها بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى ان يفسر كلامه بنكرة اعتمادا على اشتهار وجوب تنكير التميز

قوله

قوله في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له في ان رطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للوزن وههنا اشكال لم يوجد الى الآن انحلاله وهو بان عندنا يرفع الابهام المستقر في ما وضع له الرطل وهو ابهام موزون وانه ليس الموضوع له مراد الخفته لنا قول فانه من مزالق الاقدام

قوله لكن المطلق منصرف الى الكامل هنا اذا تعذر الحمل باطلاقه والتعذر ههنا لانه لو كان على اطلاقه موجودا للغى ذلك كره وبعد فيه ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا فمنهم من قال المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد هنا الثاني وفيه ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع او بحسب الاستعمال فلا ينفع تفسير الثابت بما يقابل الحادث في دفع الاشكال بانه لا تخرج امثال عيني جارية با لمستقر على ما هو مفهومه فلا بد من تكلف مخل بالتعريف وقد يدفع عينا جارية وامثاله بانها من التوابع والكلام في المعرب اصالة على ما مر غير مرة ولو فسر المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم فان التميز للتفسير بعد الابهام ليمكن في النفس فالابهام ثابت في القصد في صورة التميز بخلاف عينا جارية فان المقصود من العين المعين

الا انه لزمه الابهام من غير قصده فلا له لكان حسنا **قوله** فلا ابهام
في هذا المفهوم يتجه عليه انه يلزم ان لا يصح جئنا رجلا على التمييز من
كلمة ذا على ما اتفقوا عليه ولا يصلح كون ذا عبارة عن مبهم لانه استعمال
مجازي فلا ابهام وضعا الا ان يقال تعارف ذا مع حسب في المبهم حتى
صار موضوعا في فصيح التمييز عنه وكذا فيما ماذا اراد الله بهذا مثلا
تعارف بعد ماذا في المبهم **قوله** عن ذات لا عن وصف وتحقيق الفرق بين
النعت والحال والتمييز بان وضع الصفة والحال لبيان ثبوت
وصف في شيء هو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز لرفع
الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اي جنس وزيد عاقل لبيان
صفة العقل في زيد ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن تحت الزيت
وذلك فرق واضح لا خفاء فيه الا من حيث حمل الذات على الجنس
فلو اريد بالذات ما يقابل المفهوم لصح وكان اوضح فيقال في رطل زيتا
ان في الرطل ابهام لا يعلم انه من اي جنس فلما قيل زيتا بين ذلك انه
بان يبين انه من جنس الزيت وبعد يشكل الخروج تمييز هو صفة
نحو لله دره فارسا فانه يرفع الابهام عن الصفة فان الغرض من
وضع المشتق المعنى الا ان يقال التمييز اخرج الاسم عن وضعه الذي
لغرض المعنى وجعل لبيان الجنس **قوله** فانه في قوة قولنا طاب شيء

منسوب

منسوب الى زيد فيه ان هذا التقدير مع كثرته والاستغناء بتقدير
مجرد المضاف عنه يتجه عليه انه لا يناسب في نحو زيد رجلا فان الرجل هو
زيد لا شيء منسوب اليه وقد قدر الشيخ الرضي طاب شيء زيد بتقدير الشيء
منونا وجعل زيد بدلا **قوله** ويعني به ما يقابل الجملة الخ لم يجئ المفرد بمعنى
ما يقابل هذه الثلاثة وكانه اراد معنى مجازيا للمفرد بقرينة المقابلة
وفيه ان المفرد قوبل بالنسبة في هذه الثلاثة فالمقابلة تقتضي ان
يراد ما يقابل نسبة في جملة او شبهها او اضافة ويتجه على ما ذكره ما
التمرة مثلها زبدا فانه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المقدار فكانه
اراد بما يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافي **قوله** والمقدار اما محقق
في ضمن عدد جعل الظرفية العدد للمقدار من قبيل ظرفية الكلي للعام
والاظهر ان يجعل من ظرفية المدلول للدال فان المفرد المقدار يستعمل
في عدد وفي غيره فافهم **قوله** فان الرطل نصف المن لو قال نصف المنا
لكان بيانا للمنوان ايضا فانه تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن با
لتشديد **قوله** وكالكيل نحو قفيزان برا القفيز مكيال ثمانية مكاكيك
كيل والمكوك كالتنور مكيال يسع صاعا ونصفا او نصف رطل الى
ثمانية اواقي او نصف الويبة او ثلث كيلجة والكيلجة من وسبعة
اثمان من منا والمنا رطل والرطل بالفتح والكسر اثنتا عشرة اوقية والاوقية

المنا
المن

والاوقية استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف
والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق
قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن
درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم القربة اثنان
واربعة وعشرون منا والمد بالضم مكيال وهو رطلان او رطل
وثلث او ملء كفي الانسان المعتدل اذا ملأهما ومد يده بهما وبه سمي مدا
وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا نقلت جميع ذلك من القاموس
قوله وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة اى من غير العدد والا فقد
مثل للعدد ايضا والاولى ان يبدل منوان سمنا بقفيزان برا وقوله
وهو التنوين محققا به او مقدرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا ويريد
بما يتم به المفرد ما ينصب التميز والا لوجب التنبيه على المعرف
باللام اذ يجب ان يكون التام الناصب للتميز التام بنفسه كما سيأتي
وانما تصدى لاستيفاء اقسام الاسم التام دون الفعل لابتناء حكم
نحوي على معرفة اقسام اللفظ التام وهو ما اشار اليه بقوله ثم ان كان
بتنوين اه ولا يخفى انه لو لم يفصل بين هذا الحكم وبين استيفاء الا
قسام للاسم التام لكان ادخل في الانتظام قوله لان المضاف لا يضاف
ثانيا اى بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو لان غلام مضاف الى زيد
ثم لا

ثم الى عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا
كما في حب رمانك فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب لانه يقال
اذا لم يكن للمخاطب رمان بل حب رمان لكن بحسب اللفظ اضيف
الحب الى الرمان والرمان الى المخاطب فلا ينتقض هنا بكل وزن ورد
فانه مؤول بحذف العاطف اى كل وزن وفرد قوله فاذا تم الاسم بنفسه
الاشياء قال الرضي قد يتم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا وهنا
فيما اذا اراد الله بهذا مثلا قوله عندي راقود خلا في القاموس الراقود
دن كبير او طويل الاسفل يسيع داخله بالقار وفي الا
ساس مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا قوله
وهو ما تشابه اجزاءه اى تتشابه اجزاءه في اسم الكل والاولى ما تشابه
نفسه وجزءه وبذلك يحصل تشابه مضارع للفاعل ومسند الى
ضميرا وكجزءه مفعولا به ويشكل به بالاربعة لانه لا جزء له فالاولى
الاختصار على الوقوع مجردا عن التاء على القليل والكثير قال الرضي
اذا قصد الانواع جرد عن التاء واذا لم يقصد يلزم التاء قوله
طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد
انما مثل بطاب زيد جلستين دون ان يقال علي ثوبين لانه يمكن
المناقشة في كون ثوبين للعدد بخلاف جلستين بالفتح فانه لقصد

الافراد لا محالة وغيره انه من قبيل التميز عن النسبة وكلامنا في
التميز عن ذات مذكورة وهو خارج عما نحن فيه نظرا اما اولا فلان
التاء فيهما من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع
وليست الفارقة بين الجنس والواحد فلا ينافي كون الكلمة اسم
جنس شامل للقليل والكثير من انواع الجلوس وافرادها واما ثانيا
فلان المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين والجواب بان
الشارح اجاب على سبيل التنزل لا ليس مما يستحق ارباب الترقي
قوله ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس هنا
بعيد جدا ومع ذلك الاولى ان يقال افراد الجنس بدل الحصص لان
الحصة لا يطلق في المتعارف الا على الافراد الاعتبارية الذي يحصل
العقل من اخذ المفهوم الكلي مع الاضافة الى معين فلا يطلق على
الفرد الحقيقي قوله ويجمع في غيره اي يورد التميز على ما فوق الواحد
قد جاوز حد التكلف كيف والجمع اذا قوبل بالافراد يراد به ارادة صيغة
الجمع مع انه لا حاجة الى التكلف لان المصنف يجوز في قصد المتعدد
الا صيغة الجمع فلا يجوز عنه الا عدل اولو اصلح به في ايضاح
الفصل ويؤيده انه لولا المراد بقوله ويجمع في غيره حقيقة الجمع لكان
مستغنى عنه اعلم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس

والتحقيق

والتحقيق ان المراد غير الجنس والجنس المقصود به الانواع قوله ثم
ان كان اي المفرد المقدار الظاهر ان الضمير راجع الى المفرد المقدار الغير
العدد وان كان الحكم المذكور شاملا للمفرد المقدار مطلقا قوله او المثنى
ان وجد التميز له موجب لجعل كان في التوجيه الاول ناقصة وفي
الثانية تامة وكانه اراد الاشارة الى توجيهين والتوجيه الثاني
بعيد جدا لان جعل التميز مرتبا بتوجيه المبهم اولا ونه ذكر جدا
وللمتبادر من قوله جاز فيه الاضافة الملتبس بالتنوين لا اضافة
الشيء اليه ولا داعي اليه الا مراعاة مشاركة ضمير يفرد وان كان في الى
جمع والكلام مبني على ذلك التفاوت بالعطف بثم فانه ليس هنا للتراخي
في الزمان بل للتفاوت الحكمي في ان احدهما متعلق بالتميز والاخر
بالتميز قوله انه اراد عشرين رمضان يجب ان يقال عشرين رمضانا
لان رمضان وان كان غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين
لكنه اذا وقع تميزا يكون منكرا لوجوب تنكير التميز وح في الالتباس
في هذا المثال نظر ايضا لانه في صورة الاضافة الى التميز نكرة منصرف
وفي صورة الاضافة الى غيره معرفة غير منصرفة الا ان يراد اليوم العشرين
من رمضان لكن سوق كلامه لا يساعده قوله وهو غير معقول قال
الشيخ الرضي وهو كل فرد حصل له بالتوزيع اسم خاص يليه اصله في

يكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديدا وهو
ينتصب عن التمييز واما النوع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز
انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب اقول فيشكل تعريف التمييز
بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن ذات الا ان يقال
انه تمييز الا انه لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال وهو انه من موجبات
ان الخفض الكثرة الثاني فتامل قوله لكن لما كان الابهام في طرف النسبة
يستلزم الابهام فيهما الابهام في طرف النسبة فيما يوضع القسم الثاني لا يستلزم ابهاما
من التمييز الا يرى ان قولنا عندي رطل لا ابهام في النسبة فيه انما الابهام
في الطرف بازالة الابهام عن النسبة لا يزول الابهام عن الطرف نحو
طاب رطل زيتا فان الطرف فيهما على ابهامها فيخلص الحكم الخ قوله
الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيهما فقوله ودفعه عنها يستلزم
عنه على بحث الا ان يراد الطرف للقيد قوله وكذلك كل ما فيه معنى
الفعل يشكل باسماء الافعال فان فيها معنى الفعل وليست بشبه جملة
بل جملا واعلم ان في قوله وهو اسم الفاعل الخ مسامحة والمراد هو اسم
الفاعل مع فاعله وهكذا ينبغي ان يحقق اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة اذ بها ليست جملا ذكرها لك جملا بجاء ان لا يخفى على نحوك و
الاولى في قوله حسبك رجلا زيد لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك
حسبك زيد رجلا

فالمثل به

فالمثل به هو المميز من حسبك لا من حسبك زيد وعبارته موهم
لهذا قوله لله دره فارسا قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر
اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر فهو هنا كناية
عن الفعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا
للتعجب منه لانهم ينسبون اليه تع ويضيفون اليه تع فمعنى لله دره فا
رسا ما اعجب فعله وفي القاموس وقولهم لله دره اي عمله فقوله
الشارح اي لله خيره بجعل الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيق
اللغة قوله ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه
قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد عليه من النقض بطاب زيد
نفسا فان التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله
صفة لمتعلقه وبعد تقييد الشرط هنا لما صار مظنة ان يكون هو
والا تناول بطاب زيد نفسا فيبطل به قوله فهو لمتعلقه قيد قوله
الا انه به وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين لو حمل
الصحة على الامكان العام اما لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر
المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في القسم الثالث فلا صرف الصحة عن
ظاهره ثم تقييد الشرط ولان التمييز لا يكون محتملا الا بكونه دائرا بين
المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم كونه نصا في المنتصب عنه الا

كونه محتملا لما انتصب عنه والمتعلقه فيتحد الشرط والجزاء ح وكذلك

يتجه على قول المص والا فهو لمتعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان التميز اذا

لم يصلح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه بلا خفاء هنا وهذا المقام

من مزال الاذكياء وقد خصصت بمزيد فضل يغبطني اجل الا

غنياء وشرحت عبارة المص بحيث لم يتجه عليه شيء ولم يحتج الى التقييد

والتاويل لكن جعلته من خصائص شرحي على الكتاب فلو نظرت فيه

لتجد مع ما لا يحصى من العجائب قوله بان يكون تميزا يرفع الابهام

عنه فيه انه لا ابهام فيما انتصب عنه بل في الذات المقدرة فكانه

اراد دفع الابهام عن مبهم هو نفس ما انتصب عنه قوله وفي المتعلق زيد

وهو الذات المقدرة اى المتعلق الذات المقدرة دون عين زيد وقوله

اعني الشيء المنسوب الى زيد تفسير الذات المقدرة التي حكم على المتعلق بانه

هو حتى يكون التميز لمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة الى تقييد الشيء

المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشيء المنسوب الى زيد هو

الذات المقدرة التي قد تكون عين زيد كما ظن قوله فيطابق التميز فيهما

اى فيما جاز فيه الظاهر الضمير فيهما راجع الى القسمين المذكورين فينبغي

حكم ما كان نصا في المنتصب عنه فيتكلف في مرجع الضمير بحيث يشتمل

ما كان نصا في المنتصب عنه ولا يخفى انه تعسف جدا قوله اذا اريد

اباوا جداد المراد بالاجداد ما فوق الواحد قوله فانه اذا قصد تثنية

او جمعية لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس هنا بناء على ما سبق من ان تثنية

الجنس وجمعيته لا يختص بقصد الانواع بل امر مشترك بين قصد الانواع

وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف بل التعسف بحمل الانواع على

ما يشمل الافراد ان يحمل نسيانه لما شيد عن قريب بنيانه قوله الا

بمعنى مع والطبق مفعول معه لصاحبته فاعل كانت اى كانت الا

الصفة لمطابقتها له اى لما انتصب عنه ومما يقضى منه العجب انه

جعل مفعولا معه لصاحبته خبر كان فاحتيج الى جعل فاعلا معنى وكان له

وجه جعله فاعلا انه ثبت بتاويل الاسم فاحتيج الى الة لصحة جعل

الخبر فاعلا معنى وكان له وجه جعله فاعلا انه ثبت حتى اوهن من بيت

العنكبوت فانه ثبت للمبنى بما هو احوج الى الثبوت قوله اى ان كانت

الصفة صفة له مع مطابقتها اياه يعني يعني الطبق يتعلق بصح الا

يجعل مبنيا للفاعل ويصح ان يجعل مبنيا للمفعول والاول اظهر بسياق

الكلام وسياقه لانه جعل التميز مطابقا لما انتصب عنه او لمتعلقه فا

لمناسب ان يجعل الصفة مطابقة له وان صح العكس ولكون المتبادر

من المصدر المضاف الى المفعول المبني له قوله ويجوز ان يكون بمعنى

اسم الفاعل لا معنى للاقتصار على كونه بمعنى اسم الفاعل مع تجويز كونه

وقد تقدم ان المصدر بمعنى ... الا ان ... بالفاعل ...

مبنيا للمفعول في التوجيه السابق قوله لكن زيادة من فيه الخ
زيادة من في التمييز عن ذات مذكورة يجوز مطلقا ويجوز في التمييز
عن الذات المقدرة اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا كذا ذكره
الشيخ الرضي وانكر المقتبس صحة عشرون من درهم وكان المص معه
حيث صرح بتجويز دخول من على مميز كم فلو كان تجويز دخول من
على التمييز من الذات المذكورة عاما لم يخصها بهذا الحكم فتامل قوله ولا
حملت اى الصفة المذكورة الحال لا معنى لحصر الاحتمال في الصفة و
الحال لا يجب ان يكون مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا
قوله يؤيد التمييز قلت بل زيادة من يؤيد احتمال الحال اذ زيادة من
ليكون تنصيصا على ان المراد التمييز لا الحال قوله على عامله اذا كان اسما
تاما بالاتفاق فيشكل بما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول
فانه يتقدم على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام هو اسم الفاعل
او المفعول فالاولى ان يقال فلا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن ذات
مذكورة بالاتفاق قوله اذا جعلته لانه يعني ان التمييز فاعل لهذا الفعل
وما ينوب منابه في تركيب يؤدي مضمون هذه الجملة فبهذا الاعتبار
جعل كالفاعل له وليس المعنى ان فجرنا الارض عيونا بجزئيه نزل منزلة
اللازم لتضمنه معنى الانفجار وعيونا تمييز عن نسبة الانفجار لعدم الا

احتمال سوق العبارة اياه ولا لقال او فاعلا لما يتضمنه وكذا الحال
في امتلاء الاناء ماء نحن نبني الكلام على تضمين المثالين فضمان تصحيح
كلامه عليه قوله وههنا بحث ليس البحث واردا لان سر وجوب تا
خر التمييز عن العامل كونه فاعلا اما حقيقيا لورود الفعل المذكور له
المتعدي واما مجازيا ان لم يرد الا انهم تعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا
بالرد انما لما خفي من الوجه قوله ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي
ان التمييز الخ فاعلم المشهورة ان التمييز عن النسبة فاعل في المعنى و
لهذا احتاجوا الى تاويل فجرنا الارض عيونا قوله فانما يجوزون تقديم
التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول فكلام المص قاصر لانه
ان اريد بالفعل مجرد الفعل يفيد ان خلاف المازني والمبرد في مجرده
وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض في كلامهم يفيد ان خلافهما
في جميع ما يشابه الفعل قوله وما كاد نفسا قيل الرواية الصحيحة وما
كان نفسي قوله المستثنى في المصادر ان الباب يدل على ذكر الشيء مر
تين او جعل شيئين متواليين او متباينين ولفظ الاستثناء من
قياس الباب وذلك لان ذكره يثنى مرة في الجملة ومرة في التفصيل هنا
وذلك ان تقول بالاستثناء يجعل المستثنى منه قسمين قسما داخلا في
الحكم وقسما خارجا عنه قوله ولما كان معلومية بهذا الوجه الغير المحتاج

يشعر بانه يمكن تعريف المستثنى فقد تبع فيه الى المحقق الرضي حيث
عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا
لكن المصرح بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل
والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا مطلق فلذا قسم اولا تقسيم
اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز او قيل
المراد ان ارادة الاستثناء فيه مجاز لا لفظ المستثنى قوله هو المخرج
سواء كان الباقي اقل او اكثر او مساويا قوله من متعدد اي عن المراد
منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول
اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم التناقض بادخاله في حكم واخراجه
بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه واورد عليه الصحيح
ذلك في جاءني القوم سوى زيد فانه ظرف للمجيء وكذا ما خلا زيد او
ما عدا زيد فليس الاسناد الى المتعدد المخرج عنه زيد واجيب بان
هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية لصورة
الاسم ولا حاجة اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد
وتقييد المجيء بالظرف قرينة ان المراد سواه وذلك ان تريد انه مخرج
عن النسبة لا المتعدد بان تريد جميع المتعدد ونسبت الشيء اليه
فيأتي بالاستثناء لاخراجه عن النسبة ولا تناقض لان الكذب

صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم يرد بالنسبة افادة الاعتقاد
بل قصد النسبة لتخرج عنه شيئا ثم تفيد الاعتقاد وهذا
غاية ما يتيسر لي في تحقيق المقام ولا تجد في كلامهم غيره تحقيقا
الا اطالة الكلام والله تعالى هو الواهب الالهام اجل الانعام
قوله سواء كان المتعدد لفظا اي ملفوظا جعل قوله لفظا او تقديرا
تفصيلا للمتعدد باعتبار كونه مذكورا او مقدرا فلك ان تجعله
تفصيلا له باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يكون دالا
على متعدد صريحا وكونه متعددا باعتبار التقدير بان تجعله
متعددا بالتاويل نحو اشتريت العبد الا نصفه فانه لا تعدد
في العبد الا بجعله في تاويل الاجزاء ولك ان تجعله تفصيلا للمخرج
اذ المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاءني زيد ليس الا
قوله بعد الا واخواتها لا يكون المنقطع الا بعد الا وغير وبيد
مضافا الى ان مشددة قوله في كلام موجب اي ليس بنفي هذا هو
المعنى الاصطلاحي للموجب وغير الموجب ما يقابله قوله وهو ان
يكون الكلام تاما بان يكون قوله بان يكون تفسيرا لما اصطلح عليه في الكلام
التام في باب المستثنى ويسمى ما يقابله كلاما ناقصا قوله لان الكلام
في كونه منصوبا مطلقا الظاهر ان الكلام في كونه منصوبا بنصب

استحق لذاته لا لكونه نائبا مناب المستثنى منه في لا بد من قيد
تام ليتم الضابطة **قوله** الفعل المتقدم او كا معنى الفعل بمعنى بتوسط
الا ينتصب المص بقولنا القوم اخوتك الا زيدا ولعل الشـ لم يلتفت
لعدم وقوفه على المثال وجواز ان يكون مصنوعا **قوله** او بعد ما لم
يعد كان في هذا القسم وقسم المنقطع كما اعاده في خلا لان الثلثة
مشتركة في وجوب كونها بعد الا قوله بعد الا متعلق بخبر كان وهو
قوله في كلام موجب فلهم ليشارك فيه المعطوف على خبر كان لان
المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشاركه في القيد لا محالة فقول
الشـ عطف على قوله بعد الا محل نظر لانه موجب ان يجب النصب
في المستثنى في قولنا ما جاءني غير زيد القوم وفي قولنا جاءني القوم غير
حمار الا ان يقال المستثنى بغير في حكم المستثنى بالا حكمه بعد وقد نبه
الشـ المص على ان هذا الحكم في المنقطع يقتضي لا تقييده بكونه بعد
الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا وان غفل عنه في قوله او بعد ما
قوله سواء كان في كلام موجب او غيره اشار الى ان بين هذا القسم
وما تقدم تداخلا ولم يقيد كلا منهما بما يقابل به الاخر ليعلم ان ما
اجتمع فيه القسمان وجب نصبه لوجهين **قوله** اى المستثنى منصوب
الى ذهب سيبويه لان المنقطع منتصب بما قبل الا من الكلام

كما ينصب المتصل به ولان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او
منقطعا وهي كلكن في وقوع المفرد بعدها ولانها ليست حرف عطف
والمتاخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب
لكن المشبهة بالفعل وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاءني القوم
الا حمارا في تقدير لكن الحمار لم يجئ وقد يجئ ظاهرا نحو قوله تعالى الا
قوم يونس لما آمنوا كشفنا وقال الكوفيون هو بمعنى سوى ورد
ان سوى لا يفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك
ودفع توهم دخوله في الحكم السابق **قوله** اسم يصح حذفه متعدد الا
او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الا عمرا **قوله** او الى بعض مطلقا من
المستثنى منه يعني ان الضمير راجع الى البعض منكر الاستغراق في الايجاب
كما في علمت نفس اى كل نفس وانما قلنا الى بعض منكر لدلالة قوله فيما
بعد او بعض منهم ولقلة عموم النكرة في الاثبات اذا كان فاعلا
تكلف من قال قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هنا هذا
المعنى والاوجه ان الضمير راجع الى البعض المضاف اى خلا في بعضهم
والاضافة للاستغراق **قوله** وهما في محل النصب على الحالية الاحسن
ان خلا في تقدير زمان مضاف اليه اى زمان خلا زيد كما في مذهب
السيرافي فيطابق في المعنى ما خلا **قوله** اى النصب بهما انما هو في الاكثر

الاستثناءات الانسب ان يجعل المستثنى المنقطع المستثنى بخلا
مما يختار النصب فيه قوله تقديره خلو زيد وعدا عمرو وهذا لا
يستقيم لان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا صار في تقدير
المصدر يكون في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره
خلوه زيدا على ان ضميره راجع الى المجئ او الجائي او البعض قوله اي وقت
خلوهم الظاهر خلو بعضهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم فلا وجه
للاقتصار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضميرهما الى الجائي ايضا
كما سبق في خلا قوله وهو راجع الى اسم الفاعل من الفعل ثم لم يذكر
هنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيدا خبرا عنه
وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر في الاثبات
لا في النفي والا وما ان نفي زيد عن المجئ لم يوجب اخراج زيد عن
المستثنى منه فلهذا لم يجوز رجوع الضمير الى المصدر نعم لو جعل زيدا
مضافا اليه المجئ فيكون التقدير ليس المجئ مجئ زيد يفيد المقصود
لكنه تكلف لفظا ومعنى فافهم قوله فلا ينصرف فيهما ولا يغير لا يكون
الا غيره مما يكون وما كان ونحو يكون قوله حالا كون المستثنى واقعا في محل
يكون متأخرا عن الاخفاء في هجته هذا التوجيه اذا البيان المتعارف
في هذا المعنى ويجوز النصب فيه بعد الا والا معنى لان يقال في محل واقع

بعد الا

بعد الا فلو كان كلمة فيه في ويجوز فيه كما نقل الشارح تقول فيما
بعد الا بدل عن قوله فيه بدل البعض عن الكل ومما يقتضي العجب
انه قيل توجيه الشرح احسن لان المقصود بيان حال المستثنى
فلو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية كيف والبدل مستثنى
بعد الا والمقصود هنا بيان حاله فجعله ذكر مطلق الشيء في حكم التنحية
لا يخل بالمقصود قوله وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على
انه صفة الكلام غير موجب لا ينبغي ان يتوهم ان الاوجه ان يجعل
على هذه النسخة ايضا حالا ليتوافق النسختان في المعنى لانه ح لا بد
من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك في الضمير يكون
مسندا الى صفة جرت على غير من هي له فيجب الانفصال وان يقال
المستثنى هو منه لا يقال احترز عن تقدير قد بلا ضرورة لانا نقول
تقدير قد اهون من تقدير الضمير العائد الى الموصوف وفي قوله
صفة الكلام غير موجب مسامحة لانه صفة ثانية للكلام قوله ولم يتغير
ان يكون منقطعا وللمتقدما ما ذكره من وجه عدم التقبيل ضعيف
اعادة المستثنى المتأخر عن الحكم العام المتقدم الثاني في المتأخر
لا العكس فعدم التقبيل هنا يوجب اخراجه عن الحكم السابق ولا
يقتضي تقدم اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يمكن حكم المستثنى

المقدم والمنقطع في كلام غير موجب الضا تقدم لكان ذكر قوله او
مقدما م قوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا
غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه فعلم انه على عمومه فيما
سبق فلم يحتج هنا الى التقييد بعدم كونه مقدما او منقطعا ثم لا وجه
لان يقال اختيار البدل فيما يتصور فيه البدل فلا يمكن في المستثنى
المقدم لعدم جواز تقديم البدل ولا في المنقطع لان البدل فيه
لا يكون الا البدل الغلط ولا يمكن الغلط في الاستثناء لان بناه
على الروية كما تقدم فلذا لم يحتج الى التقييد بما يخرج المنقطع و
المقدم على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه ما هو الشايع في
ذكره فالمستثنى به عن التقييد بما يخرج المستثنى المقدم ولا بد في
هذه القاعدة من قيدين اخرين احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه مثل جاءني القوم اليوم الا زيدا وثانيهما ان
لا يكون مد الكلام يتضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا
في جواب من قال اقام القوم الا زيدا فانه في هاتين الصورتين
يجوز البدل ويختار النصب وههنا نبحث ان المصنف لم يستوف
اقسام الاعراب المستثنى وفاته هذا القسم **قوله** واعراب البدل
بالاصالة المراد ليس ما يقابل التبعية **قوله** ويعرب على حسب العوامل

اي على

اي على قوله العوامل فان العوامل ثلثة عامل الرفع والنصب والجر
فالاعراب على قدرها كناية عن الاعراب بالنصب والرفع والجر
وبهذا اندفع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت
الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى
فكل مستثنى معرب على حسب عامله على انه يمكن اختيار الشق الاول
الضا ويقال الجار في بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى
بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وعامل الفعل
بواسطة الا ومن قال ومعمول الفعل بواسطة الباء فقد سها **قوله**
فالمراد بالمفرغ ذ يعني المفرغ ما حذف منه الجار واوصل ضمير المجرور
به فلك ان تستغني عن هذا التكلف بان تجعل المفرغ وصفا للمستثنى
بحال متعلقه فيكون المال المفرغ عامله وان يجعل المستثنى مفرغا عن
الاعراب للعامل فيكون المستثنى مفرغا وعامله مفرغا له **قوله** وهو اي
الحال ان المستثنى جعل الواو للحال وذلك ان تجعلها للعطف وتجعل هو
عطفا على المستثنى منه وفي غير موجب عطفا على غير المذكور وعلى
اي تقدير يمكن جعل الضمير عائدا الى المستثنى منه بل ما هو في غير الموجب
حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى والاوجه ان تجعل الضمير راجعا
الى علم ذكر المستثنى منه وتجعل قوله وهو في غير الموجب جملة معطوفة

عما سبق يعني وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام الا ان
يستقيم المعنى حتى يصح عدم الذكر في الموجب فصح الاستثناء قوله
الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات الأخر فهو مستثنى
من هذه حرف الكلام اى لا يعرب على حسب العوامل في الموجب وقتا
من الاوقات الا ان يستقيم المعنى قوله ليفيد فائدة صحيحة يعني ليفيد
الكلام فائدة صحيحة وكلمة تقول ليفيد المستثنى ما هو فائدته عن
جعل الكلام صادقا اذ بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام
صادقا بخلاف النفي على ما يتحقق قوله مثل ما ضربني الا زيد يحتمل
ان يكون فاعل ليفيد قوله نحو قولك كل حيوان مثال لما يصح فيه الحكم على
سبيل العموم لا لما نحن فيه قوله الا ان يستقيم المعنى قيل لا بحث للنحوي
عن استقامة المعنى انما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية فهذا
البحث من قبيل وضع الشيء في غير محله قلت مال بحثه هذا ان الا
عراب على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب فانه
قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذ الاعراب المستثنى كذلك والبحث
عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة الفن قوله اذ المعنى ما زال يثبت
الثبات يفيد الدوام كما يظهر من كتب اللغة على المتأمل في بيانها وما
يقال ان الدليل لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان نفي النفي يفيد دوام

الاثبات وفي افادته بحث فيه ان الاثبات جعل الشيء ثابتا اد
الثبات يفيد الدوام وان افادة الدوام بنفي النفي لان نفي النفي
يفيد عموم النفي لان الشيء في حيز النفي عام فمعنى زال وقع زوال ومعنى
ما زال لم يقع زوال وعموم النفي يفيد دوام الثبوت قوله لان نفي
النفي اثبات اى بحسب العرف لانه لا يرتفع بنفي النفي الا الاثبات
حتى قال بعض قوله نفي النفي وتحقق الاثبات لا يتوقف عليه فقد
غفل قوله فيكون المعنى ثبت زيد دائما ليس معنى الدوام المطلق
بل في الماضي منذ قبله قوله اى يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم
والمبالغة وقت ان يقال امكن فيه جميع الصفات المتقابلة الا
العلم بجعل العلم احق بالانتفاء من عدة متقابلات قوله واذا
تعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة من تتمة اختيار البدل
فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها ببحث الاعراب على حسب العوامل
وكان النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف على معرفة المعرب على حسب
العوامل بوجه كلي قوله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع
ما زيد الا قائما ومما يجب ان ينبه عليه انه اذا تعذر البدل على
المحل القريب فعلى محل البعيد نحو لا خمسة عشر درهما لك الا درهم
فان خمسة عشر له محل قريب هو النصب ويمتنع حمله عليه فيحمل

على المحل البعيد وهو الرفع **قوله** في الموضع يحمل اي يختار البدل
على الموضع اختيارا فوق الاختيار في الحمل على اللفظ فيما لم يتعذر
في كثير من المواضع فان النصب على الاستثناء هنا كثيرا انما يكون
ضعيفا لابهام البدل على اللفظ نحو ما احد فيها الا زيدا وما زيد
شيئا الا شيئا لا ابهام في ما جاءني من احد الا زيد وقد يفضي
خوف الابهام الى امتناع النصب ولهذا امتنع في لا اله الا الله
لان ابهام البدل هنا على اللفظ ابهام الكفر بينه وبين قصد
التصريح بالتوحيد تناف **قوله** قيل انما وصف به لئلا يلزم استثناء
الشيء من نفسه لو قال لئلا يلزم توهم استثناء الشيء من نفسه لان
نعم قوله فلا يخفى وما قيل لو لم يوصف لصح انه يحمل التنوين
على التحقير **قوله** لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات
فيلزم ان يكون المثال اتفاقيا اذ من تزاد في الاثبات عند الا
خفش لكن الاستغراقية لا تزاد اتفاقا فلامتناع زيادة من
الاستغراقية بعد الاوجه آخر في هذا المثال وهو ان من الاستغراقية
لا تزاد على اسم الشخص والاظهر ان المصحح للاستدلال مبنيا على
مذهب الجمهور ولهذا لم يقيد كلمة من **قوله** لانه لو ابدل المستثنى على
اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو او ابدل على لفظ احد لما يمكن نصب عمرو

بل لا بد

بل لا بد من الرفع والتكرير لانه معرفة كما سيجيء ان شاء الله **قوله** وما
ولا يقدر له لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل ذهب
بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر في سائر التوابع
العامل في المتبوع بحكم الانسحاب وسراية حكم المتبوع فيه وبعضهم
الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى المذهبين و
امكان توجيه قوله المقدر على ايهما شئت واشار الشارح الى ان
العبارة اقرب الى المذهب الاول ولا يخفى انه لا فائدة في قول المصنف
عاملتين بل يوهم جواز التقدير بغير عاملتين **قوله** نحو مرفوع اخي
النواسخ اذا دخل على المبتداء والخبر غلبت عاملهما لكونه يبقى تقدير
عمله اذا كان العامل حرفا للضعف ثم اذا كان العامل حرفا فمعنى جاز
اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان
غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما قيل وفيه نظر
اذ نصب الاسم لا المعنى الاول المفرح المتصل به كما بحل طريف جاز
نصب والعطف على محل اسم لا جائز نحو لا اب وابن **قوله** وبعد
حاشا في الاكثر لكونها حرف جر وهو مذهب سيبويه ويقوي حرفيته
حاشا بلا نون الوقاية وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها الا على
سبيل الشذوذ وكثرة النصب المستفاد من قوله في الاكثر خلافا

مانقل عن سيبويه ان النصب بعدها شاذ والعادة بعد في قوله و بعد
حاشا للتصريح باختصاص قوله بالاكثرية قوله ومعناه تبرئة المستثنى
فلا يستثنى بها الا عما نسب اليه سوء قوله اى برا الله يعنى فاعل حاشا
ضمير الله ثم اضمر من غير سبق ذكر لتعينه ولا يخفى ان حاشا زيد
متعلق بالفعل المذكور وافضائه الى زيد على وجه التبرئة من غير
ملاحظة تبرئة الله اياه فالاظهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل المقدم
اى برا المجئ زيدا عن نفسه وكانه جعل امتناع المجئ وانتفائه عنه
بمنزلة تبرائه اياه قوله انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف
اليه ولهذا جاز العطف على محله فيقال ما جاءنى غير زيد وعمرو بالرفع
لان المعنى ما جاءنى الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا
كان الاحسن ان يقول فاعرابه غير اعراب المستثنى بالا وفيه نظر لان
اعرابه بعينه ليس اعراب المستثنى الا انه كاعراب المستثنى بالا فاعرفه
قوله منكورا اى منكرا لا يعرف باللام يشعر كلامه ان للمنكر احترازا عن المعرف
باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز عن كل معرف مضاف
كان نحو جاءنى هؤلاء الا اخو زيد الآ عمرا فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة
او الاسم الاشارة نحو ما جاءنى هؤلاء الا زيدا او اسم موصول نحو ان
الناس الا الذى امنوا لفى خسر والاوجه انه يجب جعل تابعا لمنكر ليصح

جعل صفة لان غير الا يصح وصفا للمعرفة فكذا الا المحمول عليه فتدبر
قوله نحو جاءنى رجال الا واحد لا فائدة في هذا الاستثناء لانه لا يعلم
انه ما بقى فيه بعد المستثنى منه الا ان يراد برجال اقل مراتب الجمع وهو
ثلثة لم يكن منكرا محصورا معنى قوله ولكن لما كان ذلكما دالم يلتفت
المص اليه في بيان هذه القاعدة اذا كان مراد المص بقوله كما حملت الا
عليها الحمل غالبا فقد التفت المص اليه حيث لم يجعل المذكور قاعدة
بل اعتبره حكما اكثريا الا ان يقال مراده انه لم يلتفت اليه المص التفات
اهتمام وترك قيد غالبا وتسامح في حذفه فان قلت فقد التفت
المص الى مجئ الا صفة في جمع محصور حيث قال وضعف في غيره قلت
الضعف م لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وفرق بين الضعف والقلة
الا ان يقال لما قل التعذر في المحصور جعل استعمال صفة فيه ضعيفا
والفصيح في وصف المحصور المتعذر الاستثناء منه الوصف بغير
ولولا ذلك لكان قوله وضعف في غيره مستقيما الا ان يجعل ضمير غيره
الى تعذر الاستثناء قوله وبتعذر الاستثناء لعدم دخول الله تعالى
في آلهة بيقين فان قلت ما ذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء المتصل
وهو لا يكفى في الحمل على الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا فينبغى ان يقول
وعدم خروجه عنها بيقين قلت نفى الدخول بيقين يحتمل الدخول بل

الظن وهو يكفي في الاستثناء وحمل اليقين على ما يقابل الشك بعيد
فان قلت تعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة فليحمل على البدل
قلت رده المص بانه لا يكون الا في غير الموجب وليس النفي الضمني المستفاد
من كلمة لو كالصريح والنفي الضمني الذي هو كالصريح انما هو قلما و
اقل وابى ومتصرفاته ووافقه الرضي ورده الص بانه لا يجوز البدل الا
حيث يجوز الاستثناء وفيه انه يتعين البدل عندهم في كلمة التوحيد
فلا يجوز الاستثناء **قوله** لان التعدد يستلزم المغايرة لان المتعدد
غير الواحد فمعنى هنا معنى قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لو كان فيهما آلهة
غير الله باعتبار كون الجميع غير الله تعالى ولا يخفى ان المتبادر من وصف
الجميع بالمغايرة لشيء ان كل جزء غير ذلك الشيء فقولنا رجال غير زيد يعني
ان كل رجل منها غيره لان الجميع من حيث الجميع غيره وكيف ولا فائدة
في وصف الجميع بمغايرة الواحد فالاوجه ان وصف الآلهة بغير الله
بمعنى انه اذا وجد الآلهة يكون كل منهما غير الله لان وجود الآلهة يستلزم
عجز كل منهما فلا يكون شيء منهما الله وبهذا ظهر انه يصح الاستثناء ايضا
لان فرض وجود الآلهة يستلزم من كونه الله تعالى مستثنى عنها بغير
هذا البيان فاحسن التأمل **قوله** الا الفرقدان الفرقد ولد البقرة او
حشية والنجم الذي يهتدى به وهما فرقدان وجاء في الشعر مثنى وموحدا كذا

في القا

في القاموس وفي الصحاح الفرقدان نجمان قريبان من القطب **قوله**
وقال في البيت شذوذان احدهما الاول في قوله الا الفرقدان شذوذان
اخران احدهما وقوعه صفة كل دون ما اضيف اليه وثانيهما الفصل
بينه وبين موصوفه بالخبر وكان المص اراد التنبيه على ان البيت مما
لم يتحاش فيه عن استعمال الشذوذ ليتاكد كون الا صفة فيه شاذا
وكان الشاعر قصد الظرافة في جعل لفظ الفرقدين شاذا رعاية
للمناسبة بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاخوة واقول يحتمل
ان يكون الا شرطا اي الا يكن الفرقدان اي ان لا يوجد فالمعنى ان لم
يوجد الفرقدان لكان كل اخ مفارقه اخوه فلا شذوذ في البيت
اصلا خذ هذا واعرف من الله فضلا **قوله** وعند الكوفيين اي
يعني ان في نصبهما على الظرفية خلافا فمعنى قوله النصب على الظرف ان
اعرابها النصب لا غير وذلك النصب على كونهما ظرفين ابدا لانه على الحكاية
عن حال الظرفية في بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الش من ان وقوع
للصفة على الظرف مسامحة والمراد الظرفية ليس بضروري بل يصح ان يكون
على ظاهره والمعنى ان نصبه بناء على الظرف فان سوى صفة الظرف في
الاصل اقيم مقامه فنصب بناء على موصوفه الذي هو الظرف قال الرضي
ما معناه ان سوى في الاصل مكانا سوى قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا

ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الا
ستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير بمعنى البدل كما استعير لفظ
المكان فقيل انت لى مكان عمرو اى بدله ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء
ثم جرد عن معنى البدل لمجرد الاستثناء وعرفت من هذا التحقيق انه
ظرف فى الاصل لا فى حال الاستثناء **قوله** وستعرفها اى اخواتها ولذا
لم يبينها المص وكذلك ان تجعل ضمير ستعرفها لا كان واخواتها لان كان
التى ثبت لها الخبر لم يعرف بعد **قوله** والمراد ببعدية المسند دخولها
ان يكون اسناده للاسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها فيه
ان اخذ الخبر فى تعريف الخبر تعريف للشئ بنفسه فالاولى ان يقال المراد
ببعدية المسند للدخول ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها وبعد
فيه نظر لان كون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية يحكم بان يكون
الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها **قوله**
وامره كامر خبر المبتداء فى اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق يعنى الام
تشريكه مع الخبر فى الاحكام السابقة لا فى جميع الاحكام لانه المتبادر
بعد ذكر احكام لشئ وتشريك الاخر معه فلا يرد انه لا يشارك خبر المبتدأ
فى امتناع كون خبر كان واصبح وامسى وظل وبات ماضيا عند بعض
ويقبح ان يكون ماضيا عند الجمهور الا مع قد ظاهرة او مقدرة والثانى

ان لا

ان لا يقع خبر يكون واخواته مستقبلا لان هذا الحكم لم يسبق على ان ابن
مالك خالفه فى ذلك فيجوز ان يكون المص معه وكذا لا يراد انه يمتنع وقوع
خبر صار ماضيا وكذا ليس ومادام وما زال ولا زال ومراد فانها لان
صار للانتقال الى ما يستمر غالبا وما زال واخواتها للاستمرار والصالح للا
ستمرار هو الجامد والصفة والمضارع واما مادام فلان ما المفيدة للمدة
يقلب الماضى الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فلانه للنفى مطلقا كما
هو الحق من مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة
والمضارع **قوله** ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة لما كان يجب عليه ان
المخالفة بخبر المبتداء لا يختص فى ذلك بل يتقدم نكرة مخصصة اذ خالف
الشـ لدفعه بقوله حقيقة او حكما **قوله** وذلك اذا كان الاعراب فيهما
اشارة الى ان اطلاق كلام المص ليس على ما ينبغى ولا بد من تقييده ويمكن
دفعه بان المص لما جعل حكمه حكم خبر المبتداء استغنى عن كونه تعريفه
مانعا عن تقديمه فانه ليس له هذا الحكم من احكام الخبر واما امتناع
التقديم فيهما اذا انتفى الاعراب فيهما و .... القرينة فليس
من احكام الخبر بل من احكام الفاعل والمفعول ولا بد ان يقول و
ذلك اذا كان الاعراب فيهما او فى احدهما لفظيا او كان هناك قرينة
تعيين الخبر يرشد كاليه قوله فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب اه

قوله ويحذف عامله اى عامل خبر كان لا يخفى ان ارجاع الضمير الى مجرد
خبر كان والسابق خبر كان واخواتها بعيد سيما وقد سبق ضمائر
رجع كل منها الى خبر كان واخواتها فلو كان تجعل الضمير راجعا الى خبر
كان واخواتها او تجعل قوله في مثل الناس قيدا له يخصصه لكان
قوله في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اى بعد ان اذا لم يشتبه
اسم بحيث يشتبه المقصود وكذا قيل فلا بد من قيد آخر وهو ان
لا يكون المحذوف مفسرا بنحو ان خيرا يكن خيرا فانه يجب الحذف ح ومنه
اطلبوا العلم ولو بالصين اى ولو كان الكائن العلم او ولو كنتم بالصين
والتفسير الاول مستفيض والثاني نادر قوله ويجوز في مثلها اى مثل
هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه الصورة والاظهر جعله الى هذه
الجملة فانما قال في مثلها ولم يقل فيه بارجاع الضمير الى المثل المضاف الى
الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها ثانيا ما اراده اولا بل هو اخص منه وهو
ما شاع الى التفسير الثاني فاحفظ هذه النكتة الجليلة فلا تغفل في مثلها
قوله وهو ان [illegible] يجئ بعد ان اسم وفا بعده اسم قيل هنا
منقوض بقولك سيروا كما تسيرون ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل ويمكن
ان يدفع بان المراد جواز الوجوه الاربعة في مثلها في التركيب البليغ
وهذا التركيب مصنوع لا يعتد به كيف والحق فيه ان راكبا فراكب لان

المتبادر

المتبادر فيه تقدير اسيروا لا كان والمعنى المتبادر ان سيروا راكبا فاسيروا
راكبا وقيل في دفعه ان المراد ان يجئ بعد ان اسم ويجوز تقدير ظرف
مع كان للخبر قوله اربعة اوجه اى الوجوه المشتركة في جميع موارد هذه
الجملة اربعة وقد يختص بعض موارده بخامس وهو جرها بعد ان مع ما
بعدها فانها في ذلك اذا صح تجويز ضمير كان المقدرة لا لاصالة يتعدى بحرف
الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف نص عليه الرضى وحكى عن
يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اى ان لا يكن المرور بصالح
فالمرور بطالح هنا وتتفق عدة الوجوه في مثلها الى كثرة اعتمدنا على
فلا تشك في استخراج ضروبها قوله اى ان كان في عمله خير جزاؤه خير
ينبغي ان يجعل ضمير جزاؤه ح للمظروف لا الى الظرف اى فجزاء ذلك الخير
خير فانه [illegible] به ما قال الشيخ الرضي انه ليس مراد المتكلم بانه ان كان في
عمله خير بل ان كان عمله خيرا لانه لا يفوت مقصود المتكلم وما هو بصدده
ح لو جعل مراده ذلك فلا دليل على تعيينه فانما يفوت مقصوده لو جعل
الضمير الى الظرف فتدبر قوله فكان جزاؤه خيرا اى فقد كان لانه لا بد
للفاء من قد في الماضي وقيل اذا حذف فعل الجزاء لا بد من
الفاء والشرائط المذكورة في غير الحذف واعلم انه ليس مراد المص من قوله
ويجوز في مثلها اربعة اوجه بيان احتمالات التركيب فقط بل تكثير موارد

حذف كان فليس بيان الاحتمالات خروجا عن المبحث وكلاما تقريبيا
كما شاع في نظر الناظرين **قوله** اى لان كنت ردا على الكوفيين حيث قالوا
المعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان المفتوحة جاءت بمعنى ان الشرطية
في هذه الصورة وليس هذا اختلافا في مجرد توجيه التركيب بل اختلاف في
معناه لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان المكسورة كان التركيب مستقبلا
ليا ولو كان كما ذكره المص متابعة للبصريين فالتركيب ماضوي والقاضي
بما هو الحق الاستعمال فا قال الشيخ الرضي لا أرى قولهم بعيدا عن
الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما
اللفظ فلقول الشاعر ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم الضبع
لمجيء فاء الشرط فلا يصح تعلق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير
فعل قبله اى تفتخر وان الكوفيون مستغنون عن ذلك ففيه نظر لان
مساعدة المعنى لا يثبت بمجرد استقامة التعليق بل لا بد من اثبات
ان التركيب فيما بينهم استعملوا وقوله ونريد لفظة ما بعد ان في مو
ضع كان عوضا منها يدل على ان لفظة ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا
ما بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة ما قال الشيخ الرضي ما في حيثما
ليست زائدة لانه لقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله هذا ان الزائد
ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان وموجبا لحذفها

غرض

غرض يمنع زيادته **قوله** واقتصر المص على الاول انكر الشيخ الرضي مجيء
إمّا بالكسر في هذا المقام حيث قال وحذف شرطه ان مع كان وجوبا بلا
تفسير وجب تغيير صورتها ولذا قيل اما انت منطلقا انطلقت بالفتح
مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت منطلقا بالكسر لم يتات منه
هذا القول **قوله** اسم ان واخواتها وسيعرفها اى اخوات انّ وهو انّ
اوانّ واخواتها فانّ إنّ قد يكون من حروف الايجاب فلا اسم لها فلا
بد من بيان ان هذه فترك بيانها لاتيانها في قسم الحرف **قوله** المنصوب
يريد المنصوب لفظا او تقديرا والا لم يكن التعريف جامعا **قوله** انها
اى لنفي صفة الجنس وحكما لا يخفى انه يكفي تقدير الصفة فلا حاجة الى
تقدير معطوف يشير اليه قوله وحكما ويمكن ان يقال لم يشر بقوله وحكما
الى تقديره بل اشار الى بيان معنى نفي صفة الجنس من انه ليس بمعنى
نفي وجود الصفة بل لنفي حكمها وهو ثبوتها للجنس وذلك ان تنفي صفة
~~الجنس من انه ليس بمعنى نفي وجود الصفة بل لنفي حكمها وهو ثبوته للجنس~~
على ظاهره فالمقصود في لا غلام رجل ظريف نفي جنس ظرافة الرجل فكانك
قلت لا ظرافة رجل فتدبر **قوله** لكن الاكثر منه في كون المفعول به وفيه
ولذلك نظر لان المجرور بواسطة حرف الجر الواقع موقع الفاعل كثير
جدا والاولى ان يقال كان المنصوب من اسم لا مخصوصا باسم فيما بينهم

فكان المنصوب اهم بالبيان فدعى ذلك الى البيان هنا الاسم دتعريف
مفهوم بخلاف سائر المنصوبات فان للمنصوب منها لم يخص باسم
قوله فلا يبعد ان يقال تزييف لما سبق من ان غير المنصوب منها
اقل قوله خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت من معنى
البعدية او الدخول فلا يصح ان يخرج بقوله يليها لانه لما تعارف في كلام
نكرها الدخول والبعدية بهذا المعنى خرج به لا محالة فيكون خروجه بقوله
يليها خروج الخارج فاندفع ما قيل لا حاجة اليه في هذا التعريف لخروجه
بقوله يليها وكانه تكلف ليصح قوله وهذا القيد كاف اه قوله او شبهها
هنا مما اختلف فيه اللغات فبعضهم لم يلحق بالمضاف مثل لا تثريب
عليكم اليوم ولا عاصم اليوم من امر الله فتوجيههما على اللغة المشهورة
ان الظرف الاول خبر والثاني في الاول متعلق بالاول وفي الثاني بفعل
مدلول عليه بالكلام اي لا يعصم من امر الله ولا يجوز كون من امر الله
خبرا لان المجرور بما هو صلة للشيء لا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتداء
مصدرا كما في الاول قوله لكنه على النسخ المشهورة من تتمة المثالين هنا
بعيد جدا اذ لا يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام لك فالاولى انه قصد في
المثالين حذف خبر لا وذكره على طبق ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم
مثال الحذف قوله والمكسور في جمع المونث السالم بلا تنوين ليس ما ينتصب

ما ينتصب به غير مستحسن وقيل ينون لانه ليس تنوين التمكن المنافي
للبناء وقيل جمع المونث يبنى على الفتح قوله والياء المفتوح ما قبلها
في المثنى وقيل المثنى والجمع منصوبان لانهما في معنى المعطوف والمعطوف
عليه فيضارعان المضاف والانسب ان يكون الاعراب المحلي المعرب
بالحروف الحرف الذي يبنى عليه لانه لو وضع موضع لا غلامي لا غلامي
رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر قوله لان الاضافة ترجح جانب
الاسمية اي الاضافة المفرد قوله والتكرير وكذا وجب التكرير في
النكرة المنفصلة اذ القياس عدمها الا ان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب
الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها فلا ينتقض
به تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ما يسمى المنصوب بلا لانه
خرج بقوله بعدها دخولها كما عرفت من معناه قوله هنا جواب دخل
مقدر على قوله وان كان معرفة وعلى التعريف بانه غير جامع قوله بفيصل
على وزن حيدر هو القضاء بين الحق والباطل فاطلاق الفيصل من
قبيل رجل عدل قوله ايراد حسن بحذف اللام يقال حذف اللام من
العلم القائم مقام المثل والموصوف بالصفة المشتهر بها مما هو واجب
الا ان تنوينه فيها اذا اقل او وقع في كلام من التكرير فلذا جعل حذف
حذف اللام مقويا له قوله اي فيما كررت فيه لا انه لا يقال يصلف على مثل

لا رجل في الدار ولا امراة خارجها مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني
فيجب ان يقال فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم تذكر الاخبار
احد وكان عقيب كل منها بلا فصل لانا نقول في المثال المذكور يجوز
نصب الثاني على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف لعطف الاسم
على الاسم والخبر على الخبر **قوله** فانها حسب التوجيه تزيد كما في اثناء
تفصيل الوجوه تستفيد **قوله** على ان يكون في كل منهما لنفي الجنس و
يصح ان يكون في الثانية زائدة لانه جائز البناء مع الزائدة نظرا الى
لفظها **قوله** عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف فلم يقل وخبرهما محذ
وف لان المحذوف خبر واحد فانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان
زيدا وان عمرا قائمان هكذا قيل ونحن نقول لا حول ولا قوة في حكم لا واحدة
اذ ما له لا شيء من الامرين الا بالله ولذا قال لا حول ولا قوة موجود
ولم يقل موجودان حتى اعترض عليه بان الاظهر موجودان لم يطلع على
باطن الامر **قوله** فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة
الثانية يستفاد منه ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود
فبينهما تنافر فالاولى ان يقول سابق او خبرها بالله **قوله** حملا على
لفظ لشابهة حركته حركة الاعراب او حملا على محله القريب فان لاسم
لا محلين قريب هو النصب وبعيد هو الرفع بالابتداء **قوله** فلان

لا ان لا

منها

لا ان لا في جوز الشيخ الرضي كون لا لنفي الجنس فيكون ملغاة بجواز الغا
بشرط التكرير ولا يجب الالغاء في كلتيهما بل يجوز الاختلاف بينهما
في الالغاء والاعمال **قوله** وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز
رفعه لالغاء عمل لا ولم وجه ضعف اظهر مما ذكره وهو انه يجوز ان
يكون لا بمعنى ليس ولا يكون عاملة اذ ليس هنا ما يدل على عملها من نصب
الخبر والضعيف عملها لا استعمالها وانما قال وضعف وجه ضعف
الاول ولم يقل ضعف ضعف الاول اشارة الى ان الظاهر ان المقصود
ضعف رفع الاول الاستعمال ولا يلزم من ضعف توجيه الضعف
اندفاع الضعف في الاستعمال فان مداره على كثرة الاستعمال وقلته
قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل انما خص لبيان ان الهمزة لا تغير
عملها لان لا لا اثر لنفيها في الا مع العرض التمني فانه ليس للمعنى في الا ما
اشتهر على نفي الماء وفي الا نزال عندنا على نفي النزول وقد عرف انه اذا بطل
النفي في كلمة لا بطل عملها وفيه انه ينبغي ان يتعرض له في المشبهة
بليس ايضا الا ان يقال المعتمد على المقايسة اولا ان فيه خلاف الاندلسي
في العرض فانه يوجب دخولها على الفعل وخلاف السيرافي من حيث
منع كونها للاستفهام وخلاف سيبويه في جواز حمل التابع على المحل
في صورة التمني لان التمني نفيها عن الخبر فيصير اسمها مفعول المعنى الا

غلام اتمنى الغلام اولانه لما كان يغير عملها دخول الجار فيقال كنت
بلا مال صار مظنة توهم التغيير بدخول الجر الخ وقد يجيء بلا مال
بالبناء على الفتح نظرا الى لفظها كا تبني مع لا الزائدة نظرا الى لفظها
قوله اما الاستفهام حقيقة الظاهر انه نبه الشارح على ان مقصود
المص حصر المعنى في الثلاثة ومعنى كونها للمعاني الاخر التي يجيء بها حرف
الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك وقيل تخصيص
الثلثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها فانه لا اختلاف
قوله فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه في وجوب الانتصاب
بحث لجواز ان يكون بعد كلمة العرض فعل لازم نحو الا زيد نزل الا
يحلف فيقال اراد وجوب الانتصاب الاسم بعدها في باب الاضمار
على شريطة التفسير **قوله** الا رجلا جزاه الله خيرا آخره يدل على محصلة
تبيت انه المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن والتقرير تبيت تفعل
كذا **قوله** ونعت اسم المبني يعني المبني اشارة الى معهود وهو المبني من
اقسام لا وخرج عنه لا ماء ماء باردا فانه بارد اليس نعت اسم لا المبني
فانه نعت لتابع اسم لا مفقود والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما
يبنى على الفتح بالاصالة مما لا حاجة اليه اصلا **قوله** مفردا حال من ضمير يبنى
اي بالتنكير لا وجه يدعو لاجل بعض قيود الحكم اوصافا فبعضها

احوالا والاظهر ونعت يبنى اول مفرد يليه وكذا ان تجعل مفردا حالا من
ضمير في اول ويليه حالا من ضمير مفرد فيكون حال كل عامل يليه ويكون
التقييدات كلها للموضوع **قوله** اي فحكم الاعراب لا غير الا وان يقال
فيجب الاعراب **قوله** ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة بل لا حاجة لاجله
مظنة الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل بالعاطف فكانه لم يلتفت
الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف اذ ثم و
لكن ودع حتى فصل كثير وليس على حرف واحد الاصفات **قوله** ان كان
المعطوف نكرة بلا تكرير لا زاد في كلام المتن قيد بن والصواب ماذ
كره في المتن مطلقا اذ الكلام في العطف على المبتدا ولا يتصور العطف
على اسم لا فاذا كان العطف بتكرير لا الضمير يجوز العطف على اللفظ و
المحل **وقوله** في حكمه ما علم فيما سبق بلا يوجب التقييد لاخراج ان ما سبق
مما يعلم من هنا المقام **قوله** حكمها حكم توابع المنادى قيل المفهوم من
كلام الشيخ الرضي جواز البناء في البدل دون وجوبه **قوله** من اثبات
الالف في جواب الادبه الاسماء الستة الا اذا فانه لا يقطع عن الاضافة
هنا عند المص واما عند الرضي فلا يجيء فذهب الحكم من الاسماء الستة
الاخ والاب **قوله** يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين طوي ما اشتمل
عليه الشروح في هذا المقام من انه جواب سؤال مقدر وهو الاكثر للبت

اسم لا المفرد النكرة مبني ومثل لا اباله ولا غلامي له مع افرادها وتنكيرها
معربان لانه لا محصل له اذ لا دليل على اعرابها حتى ينتقض بهما الحكم
فالحق ان يجعل تحقيقا لمذهبي التركيبين من غير تعقيد وسؤال **قوله**
اى مشاركة اسم لا حين يضاف لا فرق بين التوجيهين في اللام انما
التفرقة في حل تركيب المص بارجاع ضميره مشاركة تارة لا اسم لا المضاف
باظهار اللام وارجاع ضميره الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الا
ختصاص والتعريف متفرع عليه بخصوص المواد وبارجاع مشاركته
تارة الى مثل هذين التركيبين وبارجاع ضميره الى تركيب يشتمل على
الاضافة في اصل معناه اى معنى تركيب يشتمل على الاضافة وهو الا
ختصاص فقوله في اصل معناه اشارة الى ان التعريف في الاضافة
زائد على اصل المعنى قوله الا ان بين الاختصاصين تفاوتا بما يستفاد
من كلام المص زائدا عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل
الاختصاص ويكون فائدة ادراج الاصل لانه لا مشاركة في خصوص
معنى الاضافة لان بين الاختصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح الا
ان بين الاختصاصين تفاوتا من مضمونات كلام المص وهو اجدر
بالقبول ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان لا مشاركة في خصوص
معنى الاضافة لانه اختصاص تقييدي والاختصاص المستفاد من

هذا

هذا التركيب خبرية وهذا اظهر كما لا يخفى على من فهم **قوله** لم يجئ
تركيب لا اب فيها فيه ان عدم جواز تركيب لا اب فيها لانه خارج
عن قاعدة النصب للا لانه ليس فيها شبه المضاف حتى لو كان لنصب
اذ لا يجوز لا ضاربا في اليوم مع مشابهته المضاف اعنى لا ضارب اليوم
في اصل المعنى لان الاضافة في امثاله بمعنى في **قوله** لفساد المعنى قال
المص ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وكان متمسكهم في لا اتى
لانه عارض بانه لو كان مفردا لزم عدم الالف ووجوب النون و
كما يمكن ان يتعذر عن وجود الالف وعدم النون بالتكلف يمكن ان
يتعذر عن عدم الرفع والتكرير بانه لما غير الصورة المضاف شابه
المفرد المنكر فلم يرفع ولم يكرر **قوله** وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه
العمدة فيما بينهم فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره في شرح
الكشاف بان الخليل اعلى كعبا منه وقال صاحب اعراب الفاتحة
لم يسبق الخليل فيما بين علماء النحو مثلا له ولم يخلف فيما بينهم مثاله
قوله اولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفة لا يخفى بعده
من العبارة **قوله** ولا يحذف الاسم وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا
مع وجود الاسم يعني هذه العلة ويمكن ان يراد بقوله مثل لا عليك
تركيب ذكر فيه الخبر **قوله** وهو الاخبرية خبرا ولا يعمل الضمير لجعا

لا الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة للاقتصار على الخبرية ولكان تجعله
راجعا الى عاملية ما ولا فيستغنى عن النكتة ولكان تجعل النكتة في الا
قتصار انه يستلزم جعل الخبرية على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية
ايضا لان الاسمية والخبرية متلازمتان نعم ما جعله نكتة للاختصاص
ينبغي ان يجعل لتركيب بيان بناء الاسم على لغة اهل الحجاز في بحث ما
ولا مع تقدمه وتاخره الى بحث خبر ما ولا قوله وهي الزائدة عند البص
ريين نافية مؤكدة الظاهر ان زيادتها عند البصريين ايضا لتاكيد
النفي وليست ان النافية بل التي تزاد مع ما وما المصدرية ايضا قال
الرضي ان زيادتها عند الكوفيين ايضا نافية زيدت لتاكيد النفي
والا فالنفي على النفي اثبات قوله او انتقض النفي بالا خلافا ليونس
مستشهدا بقوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا
معذبا فاول وجعل من قبيل ما انت الا سيرا بجعل معذبا صفة
مصدر او جعل منجنونا قائما مقام اي دوران منجنون قوله او تقدم
الخبر ايضا اي بظرف على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمرا زيد ضارب
بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين قوله
فلان ما عامل ضعيف او لكراهة ابدال ان النافية في معرض العامل قوله
حكم المعطوف الرفع لا غير من النصب والجر لان جر خبر ما لا يكون الا بالباء

الزائدة

الزائدة المختصة زيادتها بتاكيد النفي فلا نفي بعد الموجب ليؤكدها
عتاب الباء وقد نبه بقوله فاذا عطف عليه بموجب اذ المعطوف في بعد
الموجب هو المفرد لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني
لجعله ما زيد قائما بل قاعد في تقدير بل هو قاعد فله الرفع ولما الرفع
فالعطف على محل الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتداء في الاصل وقيل
العطف على سبيل التوهم بتوهم بطلان عمل ما وما قبل الموجب من
بطلانه بعد قوله اي اسم اشتمل ان جعل الاشتمال بمعنى كون الجزء موضوعا
عند سماعه فاحتاج لاخراج الحروف الاواخر الى تقييد ما اريد بكلمة
ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الجر متعلقا به مثل كون الافادة معنى
فيه لم يحتج اليه فالاحتياج ليس لمجرد اخراج الحروف الاواخر الذي
كونه بل لان الكل مجموع من الحرف الاخر وجزء اخر الاشتمال على الجزء كاشتماله
الاسم قوله يعني بالمراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصطلح
يوضحه قوله سواء كان بالكسرة اه فلا يتوهم الدهوود وقوله لفظا
او تقديرا متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام اخي القوم
ولم يقل او محلا لانه غير مشترك بين الجمع قوله وانما قلنا من حيث
هو مضاف اليه لو جعل المضاف مصدرا ميميا لم يحتج الى قيد الحيثية
لكن احتيج الى جعل ضمير اليه للشيء الغير المذكور وعلى هذا ليس قوله المضاف

اليه من وضع المظهر موضع المضمر واما على توجيهه فليس من وضع الظاهر
موضع المضمر لمزيد التوضيح المقصود في مقام التعريف قوله والمضاف
اليه وان كان مختصا بما عرف به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو
مشبه به اشار بقوله وان كان مختصا بما عرف به الى احتمال ان لا يكون
مختصا بظاهر ما عرف بان يراد بما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله لكن
المشتمل عليه اعم منه ومما هو مشبه به مبني على ان يراد به المشتمل على ذات
العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة او صورة
وفيه انه ينتقض تعريف المجرور بمثل غلامي غير مجرور ويمكن ان يدفع
بان المراد بالمشبه لعلامة المضاف اليه ما كان حاصلا بحرف الجر حقيقة
او حكما وان عمت ما اشتمل على علم المضاف اليه ليس اولى بتقدير ان لا
يختص المضاف اليه بما عرف به كما يقتضيه كلمة الوصل قوله في ذلك مذ
هب سيبويه وكانه اختاره ليصح قوله والجر على المضاف اليه بقدر
الامكان بلا تكلف قوله اي التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف جر
دا والا فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته
تاديبا والاولى ان يقول والارادة شرطه آه قوله اي منسلخا يعني اريد
بالتجريد الانسلاخ الذي لازم معناه فلا يرد ان الواجب ان يقول مجردا
عن تنوينه والاولى ان يجعل من قبيل تضمين معنى الانسلاخ قوله تنوينه

او ما قام مقامه هنا في الاكثر فلا ينتقض بالحسن الوجه لان الخفة
في الاضافة فيه بحذف متعلق المضاف اليه فلا ينتقض بمجرد رجل
وحواج بيت الله لان المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه
بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين فلا يلزم صحة
اضافة الغلام الى زيد لان الغلام ليس بحيث لو كان فيه تنوين لسقط
بسبب الاضافة لانه لو كان فيه تنوين لسقط لاجل اللام قوله التعريف
او التخصيص او التخفيف كلمة او هنا لمنع الخلو والتخفيف لازم في
الكل قوله ثم المتبادر من هذا التعريف انما قال المتبادر لانه يمكن
تاويل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من
التقدير حقيقة او حكما قوله لانها تفيد معنى في المضاف يتبادر منه
ان نسبة المعنوية الى مفاد الاضافة فانها افادت معنى المضاف
ويتجه عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى المضاف هو الخفة فالاولى ان
يقال نسبة المعنوية الى المفاد وكذا اللفظية فالاضافة الاولى تفيد
تعينا او تخصيصا لمعنى المضاف والثانية لا تفيد الا تخفيف اللفظ
للمضاف فنسب الاولى الى معنى المضاف والثانية الى اللفظ قوله وعلامتها
ان تكون مقدرة علامتها ليصح الحمل والمشهور العام في مثله تقدير
ولكن تقدير العلامة اجود معنى كما لا يخفى قوله كاسم الفاعل آه والمنسوب

قوله في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره يشترط ان يكون للمضاف
الضاف لاحاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على
المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف على غير المضاف اليه لا
متناع اضافة الاخص مطلقا قوله والحاصل اى حاصل البيان
في هذا المقام قوله واما مساو كليث واسد ان اريد المساوات
التي هي قسم من اقسام النسب كما هو الظاهر يصح التمثيل بالليث والا
سد لترادفهما وان اريد المساوات في الاستعمال بان يصح استعمال
احدهما كما يصح استعمال الاخر للاستلزام المقابلة بالاعم والاخص والمباين
الا ان حملت على ما يلائمها فيلزم تكلفات كثيرة قوله فان كان المضاف
اليه اصلا للمضاف اشارة الى انه ينبغي ان يقيد عبارة المص فيما
على جنس المضاف بان يكون اصل المضاف وكذا قوله في جنس المضاف
يوصف كونه اصلا له وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا تحسن في
مثل ثلثة رجال وليس المضاف اليه اصلا للمضاف ويشكل ماءة رجل
مطلقا لانه لا يصح جعل اضافته لامية ولا بيانية لانه لا يصح ماءة هي
رجل بل يجب هي رجال الا ان يقال المراد برجل الجنس والتنوين لكونه جنسية
للجنسية اى ماءة هي هذا الجنس قوله نحو قولك يوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك الانسب بحسب المعنى ان يكون هذه الاضافات بيانية

والاظهار

والاظهار من فيها خال عن التكلف الا ان ائمة العربية جعلوها لامية
فلا ينظر مراد عامة اليه وكذا كل رجل فالاظهر فيه ان يكون الاضافة
بمعنى من اى هو رجل وصح حمل المفرد على الكل مع انه متعدد لانه متنا
ول للمتعدد على سبيل البدل قوله قلت نعم هذا الكلام ظاهر او قع اقل
من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثيرون لمنعهم دقة التقليد عن
التفكر والتحقيق ما ادانا اليه التمسك بحبل التوفيق وهو انه كثيرا
ما ينزل ظرف الحدث منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه الضرب
لهذا التنزيل فمعنى ضَرْبُ اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام و
ليس هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة فافترقا قوله اى ضرب واقع
في اليوم فالظاهر ان في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم
متعلقا بالضرب وليس صفة لضرب بتقدير واقع في اليوم قوله اى
تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة قول المص وتقييد تعريفا مع
المعرفة ظاهره تعريف احد طرفي الاضافة مع معرفة هي احد طرفيها
الا انه خص المستفيد بالمضاف والمعرفة بالمضاف اليه قوله وشرطها
تجريد المضاف من التعريف قوله قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل
الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين فقد تبع في ذلك الشيخ
الرضي وترك ما حققه علماء علم البلاغة من ان اللام موضوع لمعين انما

مفهوم مدخلها او قسم منه وقوله امر على اللئيم من الاول فان المراد من
اللئيم مفهوم المعين وغير المعين وهو ما اطلق عليه اللئيم من اللفرح
من غير استعمال اللفظ فيه ستفاد من القرينة ووصف اللئيم بما يوصف
به النكرة لانه في المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه مجهول غير معين
لانه يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء البلاغة من قبيل مخالفة
العلمين وتفاوت الاصطلاحين فكلام الشيخين احق بالاختيار
في تحقيق كلام النحاة **قوله** ولعبد يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل كنحو
وشبه وغير ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق بين غلام صحيح
زيد من غير اشارة الى معين وبين مثل وغيره في عدم افادة الاضافة
والتعريف فيهما مع ان الاستعمال فرق بين بينهما في تعريف وصف
الاول دون الاخيرين **قوله** بان يجعل واحد من جملة من يسمى بذلك
الاسم اي يجعل مدلول واحدا من جملة من سمي به بان يراد بهذا الاسم
مفهوم يصدق على جملة يكون مدلول العلم واحد منهما واقل المسمى بهذا
الاسم وقد يختص في بعض الاعلام بمفهوم خاص اشتهار مسماه بمفهوم
فيستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة كان يراد بالحاتم الجواد وبهذا
اتضح ان الطريق تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكره فانه قد يكون بارادة
اشهر اوصافه فبيانه لتنكير العلم تضييق للطريق الواسع ولا يذهب

عليك

عليك ان ما يستفاد من قولهم ان العلم يصير نكرة بالطريق المذكور
ينافي ما يستفاد من تعريف النكرة بما وضع لغير معين فان العلم بهذا
العمل لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين ولا يدخل فيما وضع
لغير معين فلا بد من ان يراد بتنكير العلم وتجريده من التعريف جعله
في حكم النكرة **قوله** وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او
المراد بالتجريد عدمه والاظهر ان المراد بالتجريد ايراده بلا تعريف **قوله** وانما
يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو
التخصيص استعمل التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة
لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرة وما هو بمنزلة التخصيص
في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا **قوله** ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل
الحاصل لا يخفى ان تحصيل الحاصل ح قبيح استحالة الاضافة الى المعرفة
فلا حاجة الى قوله فتضيع الاضافة اه **قوله** وبين جعلها علما في النجم و
الثريا اورد عليه ان المجموع علم مركب والمعرفة جزؤه فلا يلزم جعل
المعرفة علما ولا يخفى انه غير وارد اذ تعيين المراد بالنجم حاصل من غير
جعله علما لجعل المجموع علما للتحصيل تعيين تحصيل الحاصل فلا فرق
في تحصيل الحاصل بينه وبين اضافة المعرفة نعم يمكن الجواب بان
جعلها علما في الامثلة المذكورة بجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه

تضييع جعلها علما ولا تحصيل الحاصل ولكن فيه اما ما اجاب به الشـ
فيتجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العلم اذ
لا فائدة في ازالة تعريف تعريف اللام الموجودة في الكلمة واحداث التعريف
بطريق اخر قوله واما استعمال فما ثبت من الفصحاء من ترك اللام
اى ابدا والاخصر الاوضح فلانه ما ثبت من الفصحاء قوله قال ذو الرمة
كتب في الحاشية قال ذو الرمة ايا منزلتي سلمى سلام عليكما هل الازمن
اللائي مضين رواجعا وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي
والديار البلاقع اى يرد جواب السلام ويكشف العمى من المتحير الذي
هو في عمى عن حال سلمى بها الاثافي جمع اثفية وهو احد من الاحجار الثلاث
التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اى الخالي وفيه ان الاثافي
تمييز الثلاث فكيف يصح تعريفه والتمييز واجب والتنكير الا ان يقال
الثلاث في الاصل صفة للاثافي وكان اصل التركيب الاثافي الثلاث
فيكون التركيب من قبيل جرد قطيفة وكان من استعمال الثلاث الاثافي
اراد التنبيه على انه ليس من الاضافة الى التمييز دفعا لتوهم تعريف التمييز
قوله نحو مصابيح البلد وكريم العصر فان قلت البلد مفعول فيه للمصابيح
وكذا العصر مفعول فيه للكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد
فليكن المراد من مصابيح البلد وكريم العصر فيما يعتمد وانه شرط جواز

عمل اسم

عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال والاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار
فعمله جائز فليكن المثالان بمعنى الماضي والاستمرار وقد يقال اضافة
الصفة الى المعمول دائرة على الاعتبار المتكلم فان قصد تعلق العامل
بالمعمول واضافة فلفظية وان قصد تعلقه بحرف من حروف معتبرة
في الاضافة فمعنوية قيل اسم الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والمنصوب
بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط زمان وانما اشتراط الزمان للعمل
في المفعول به وغيره مما لم يذكر سابقا وهنا خلاف ما سيأتي في المتن
وقيل اضافة اسم الفاعل واسم المفعول انما هي الى المرفوع السببي لا
غير فيقال زيد ضامر بطنه ومودب خدامه لا الى غيره كما في زيد ضا
رب في داره عمرو قوله الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا اعلم انه يجوز
انما يفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا ولا يجوز لا يفيد
الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا فالاولى ان يقول اى يفيد تخفيفا
في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا قوله في اللفظ لا في المعنى اه اشارة الى فا
ئدة الذكر قوله في اللفظ وفيه بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة
والثقل وثانيهما انه يحصل الحصر بظاهره مضافا الى الخفة المعنى اى لا
تفيد الا تخفيف في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد انه لا يفيد تعريفا ولا
تخصيصا مما يقال انه ذكر في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية اقرب منه

وان كان بعيدا فلعل الاقرب ان يقال لو قال لا يفيد الا تخفيفا لتبادر
الذهن الى تخفيف في المضاف على قياس افادة الاضافة المعنوية
التعريف والتخصيص فصرح بقوله في اللفظ اي في لفظ المتكلم سواء كان
مضافا او مضافا اليه للتعميم قوله كان اصله القائم غلامه لا يخفى عليك
ان هذا الوجه لا يتم الا على مذهب من لا يجوز القائم غلامه
واذ لا تخفيف في المضاف اليه الا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن
لانه جاء حرف التعريف في المضاف اليه بعد حذف هاء الضمير قوله واضيف
القائم اليه قيل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى
موصوفها اذ الرافع في الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب
المنصوب فان عوامل الاضافة اللفظية مثل ما ادعي في الاضافة المعنوية
من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قلت
فلذا التزم الاضمار في الصفة بدل مرفوعها لئلا يلزم بقاؤها بلا مرفوع
ويتفرع على هذا ان لا يكون ما اضيف اليه الصفة محل الرفع قوله والمراد
ان المشار اليه بهذا قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما يذكر لبناء الاخف
على سابق واثبات سابق بلاحق ولا يثبت المجموع هنا بما ذكره ثانيا اذ
لا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم
عدم افادة التخصيص لان معنى واحدا في الاضافة يوجب التعريف والتخصيص

وانما تفاوت الايجاب بتفاوت المضاف اليه في التعريف والنكارة
قوله فلا يرد ان انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص قد
دفع بما هو الاحق بالاختيار قوله ومن جهة انها تفيد تخفيفا الا
ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا فافترقا الضارب
زيد والضارب زيد في الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا
في الامتناع ولو لم تفد التخفيف لتساويا في الجواز قوله وعلى هذا كان
الانسب تقديم هذا قيل لان افادة التخفيف مذكور صريحا بخلاف
انتفاء افادة التعريف والتخصيص وتقديم المتفرع على المصرح اولى من
تقديم المتفرع على المذكور ضمنا ويعارضه ان النفي متقدم على الاثبات
في التركيب الذي في الاستدلال فرعي فيما فعل المص قوله واما ما وقع في شرح
الاعشى اعشى اسم لخمسة عشر شاعرا الخمسة عشرة قبائل وتفصيله في القا
موس قوله وضعف الاول ان يكون من التضعيف بمعنى ضعف الفصحاء
فلم يكن موثقا به ليستدل به ووجه لا يتوجه مصادمه قوله لما عرفت من
امتناع مثل الضارب زيد بمعنى امتناع الضارب زيد مستقرا بحيث
ينبغي ان يرد به ما يخالفه وان كان قول الاعشى فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى

وح لا شوب للمصادرة **قوله** اللهم الا ان يقال الى ضعف الواضح لو
ضوح كمال بعده عن العبارة ولعقده وضعف الواهب للمائة البج
وعبدها احتمال آخر بعد كونه من تتمة الاستدلال على قوله فلا تفيد
الا تخفيفا في اللفظ وكذا نظائره فاعرف بتامل نسخ **قوله** فانه يحتمل
النصب حملا على المحل فيه ضعف لان مدار الاستدلال على انفكاك الوقف
به الجر ولولاه ليحتمل المائة الهجان النصب على المفعولية فلا يحتاج
الى دعوى نصب العبد حملا على المحل **قوله** يستوي فيه الجمع والواحد قيل
اي هو مشترك بينهما كالفلك **قوله** او من قبيل الثلثة الاثواب وح

يكون وجه اخر لضعف البيت **قوله** وعبدها الا ادعيها في اضافة
العبد الى المائة مزيد مدح للممدوح بانه يهب عبدا يتعهد مائة من الا
بل الحديثات النتاج مع اطفالها وهذا اعز من المائة اذ المائة كثيرا ما
توجد بخلاف مثل هذا العبد **قوله** واما الاذن فيه عطف على قوله اما انه
يتوهم عند شرح قوله خلا فالفراء **قوله** فلا انتفاء التخفيف لزوال التنو
باللام لا يكفي في اثبات انتفاء التخفيف بل لا بد من ضميمة انتفائها
يحذف من المضاف اليه المختص للاضافة كما في الحسن الوجه **قوله** حملا

على الوجه

على الوجه المختار في الحسن الوجه انما قال على الوجه المختار ليحمل
والوجه المختار فيه الاضافة لانه لو قيل بالرفع لكان قبيحا ولو نصب
فان كان مع النصب احسن انه كان مع الجر احسن لكان مشتملا على
تكلف التشبيه بالمفعول في النصب كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق من
هذا القائل ان اضافة الصفة انما الى الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول
لئلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف فالاوجه ان المختار في الحسن
الوجه وجهان الا انه حمل هنا على ما هو مناسب له وهو متعين فلذا
طلق المص العبارة فلا يخفى ما في قوله على الوجه المختار في الحسن الوجه
من الحسن **قوله** يعني سيبويه واتباعه هكذا في بعض الشروح والمشهور
انه لم يقل الا بالمفعولية وفي بعض الرضى ان القائل بالاضافة الرماني
والمبرد في احد قوليه والزمخشري **قوله** فمن قال انه مضاف اي في قول
من قال جعل بتقدير المضاف لان الجوار هو قوله فيكون ظرف الا قوال
لا القائلين والاظهران ان في بمعنى عند اي عند من قال **قوله** فانه لا
يحتاج جوازه الى حمل اشارة الى فائدة قوله فمن قال والاظهر انه اشارة
الى رد قياس المبرد على الضاربك فاتحد فاعل المفعول اه كان غفل
قوله حملا على المختار فاخر التاويل الى هنا تحقيقا ما قيل الانسان مشتق
من النسيان ويحتمل هنا ان يكون مفعولا له لقال اي انما جاز عنده

قال كذا حلا **قوله** من غير اعتبار حذف تنوينهما متعلق بقوله ثم حل
لا بقوله مضافا يظهر بالتامل الصادق **قوله** ولم يحملوا الضارب
زيد عليه اه قيل يتجه انه لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد فان
النسبة بين الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضاربك و
ضاربك وكان منشأ هذا الاشتباه عدم التامل الموجب للاشتباه
والا فكيف يشتبه مثله على الفضلاء المتمازين فان اضافة ضاربك
حصل بها التخفيف في المضاف والمضاف اليه والضاربك وان لم يشا
ركه في تخفيف المضاف لكن يشاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف
الضارب زيد وضارب زيد وينقدح من هذا انه يمكن حمل الضا
ربك على الوجه المختار في الحسن الوجه لمشاركتهما في تخفيف المضاف اليه
بالاضافة وبقي انه لما حصل في الضاربك التخفيف لا حاجة فيه الى الحمل
الا ان يقال لم يحصل التخفيف بحذف شيء بل بتبديل المنفصل با
لمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف **قوله** لان الحمل من هيئتي التركيب الو
صفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر فيه بحث لان الحمل
من هيئتي الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها معنى اخر وقد قام هيئة
الاضافة في الاضافة اللفظية هيئة تركيب العامل مع المعمول **قوله** فتا
مل فيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منظورا عليه فيكون

بمنزلة

بمنزلة الصفات الغالبة في ان المراد منه الوقت الجامع لخروج الذات
المعتبرة في الجامع من كمال الابهام الى نوع تعيين فيكون من قبيل اضافة
احد المتباينين الى الاخر وهما يقتضي منه التعجب غير عرف نقصان البشر
وان كان التعجب ما كتبه في هذا المقام من هو جامع بين العلم والادب
وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص
وكذا قياس سائر الامثلة ويكون تلك الاضافة كاضافة طور سيناء
وصلاة الوتر وبقلة الحمقاء وجانب الغربي **قوله** بصلاة الساعة
الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس اول ساعة فرضت فيها الصلاة
قوله وبقلة الحمقاء الحمقاء في الصحاح الحبة واحد حب الحنطة ونحوها و
الحب بالكسر بذور الصحراء مما ليس بقوت هنا وانما وصفوها بالحمق
لانها تنبت في مجارى السيول ومواطئ الاقدام **قوله** ومثل جرد قطيفة
كتب في الحاشية جرد جامه پشم كهنه وفرسوده كي **قوله** حتى صار كانه
غير صفة في انه يستقل بنفسه الموصوف فان الصفات لا بد لها من مو
صوف مذكور او مقدر ووجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد
مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا **قوله** والجثة في الصحاح
والقاموس الجثة شخص الانسان فهو اخص من الاعيان **قوله** فلا يبقى
اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اراد في العموم الا

يكون مدلولا لهما كليين تحدا فرادهما سواء كان مترادفين او متسا
ويين وبالمماثلة في الخصوص ان يكون مدلولاهما شخصا واحدا والا
خص الاوضح ولا يضاف احد المترادفين والمتساويين الى الاخر و
ينبغي ان لا يقتصر عليه بل ضم اليه انه لا يضاف الاخص الى الاعم وكانه
اراد اقتصر على ما ذكر لانه وقع في اللغة ما توهم وقوعه نحو كل الدراهم
وعين الشيء وسعيد كرز فاراد دفعه قوله فيكون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه لغوا لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف
اليه بالاضافة اللفظية ولا في الاضافة المعنوية لانه لا تخفيف لها
اذ حذف المضاف اليه اخف قوله بخلاف اضافة العام الى الخاص جعل
قوله بخلاف متعلقا بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامتناع
اي الاسم المماثل كالليث كليث واسد بخلاف كل الدراهم وعين الشيء
فان الكل ليس فيه مماثل الدراهم والعين ليس مماثل الشيء بل يختص بالا
ضافة قوله فان المضاف فيهما يختص بالاختصاص التعريفي او غيره واليه
اشار بقوله سواء اه قوله واما اذا كان الجنس فيه خفا فيزيل الخفاء صحة
عين الشيء ونفس الشيء والخفاء انما جاء من جعل الشيء شاملا لغير
الموجود في الخارج كما هو اللغة فان الشيء في اللغة ما يصح ان يخبر عنه فان
قال الشيء بمعنى الموجود في الخارج كما هو عند جملة فالعين اعم بلا شبهة

فقد

فقد بعد وتفصيل ما يزول به الخفاء ان اللام الجنسي اذا اريد به
الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم منه لصدقه على فرد
الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها
وان اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة
من حيث هي قوله ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل المضاف اليه
في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان
لمسمى واحد والجواب لا يخص بهذا الحكم بل كان متوجها على قوله وشرطه
تجريد المضاف عن التعريف وكانه غفل المص عن وروده ثمة فاخره
الى هنا قوله فاجاب عنه بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والاخر
على اللفظ فانك اذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مدلول هذا
اللفظ يتبادر منه انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل
الطريق في تنكير العلم ان يراد به المسمى به لا مطلق المدلول فتاويل
سعيد كرز مسمى بسعيد وهو المسمى بكرز والاظهر ان يراد بالكرز
مدلوله دون اللفظ ويأول السعيد بمسمى به فيكون من قبيل اضافة
العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه قوله لم يقولوا
كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح بعينه
جعل اللقب لكونه اوضح احق بجعله موضحا الا انه يجب ان يكون

الموضح اوضح اذ الموضح يكفي ان يجعل المدلول باجاعه مع الاخر الخ
سواء كان اوضح او مساويا او دونه فلا مانع اصل التوضيح ان يقال
كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الا على ما هو الحق فلا مانع من
حيث القياس وكون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن
الكرز مشترك في القاموس الكرز اللئيم والحاذق وابن علقمة وابن
دبرة وابن جابر وآخر منسوب صحابيون هنا والاظهر ان الكرز
صار لقبا لهؤلاء من معنى الحاذق لا من معنى اللئيم قوله وهو في عرف
النحاة احترز به عن عرف الصرفيين فلذا لم يقيد ببيان الملحق
بعرفهم اذ ليس لغيرهم فيه عرف قوله واختلف في ان ايهما الاصل وفي
تقديم مفتوحة اشعار باختيار ان الاصل الفتحة لكن فلذ فتحه
للساكنين لا في ان السكون هو الاصل فتامل قوله اوحكما لانها لا تستقلا
لها في حكم الابتداء بها قوله لمشاكلة ياء المتكلم لا مشاكلتها حركة الكسرة
فلما تعذر التزم الياء التي هي اختها قوله مثل مسلمي اذا اضيف الى ياء
المتكلم لو كان الغرض تعليل التمثيل كان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف
ولو كان تعيينه لا يطلب اذا جوابا فينبغي ان يقول فصار مسلمي بالعطف
ولا يجعل جزاء لاذا وكذا قوله مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم
قلبت واوه ياء قوله وكسرة قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء

الضمة

الضمة قبلها تغييرها قال الشيخ الرضي في ذلك الايجاب فيما لم يلزم الالتباس
اما فيما يلزم فينبغي الضمة كما في جمع الواو على افعل الصفة ابقي الضمة
لئلا يلتبس بفعل قوله وفتحة الياء اي ياء المتكلم في صورة التقاء
الساكنين قال الشيخ الرضي وقراءة محياي ومماتي بسكون الياء عند
النحويين ضعيف قوله واختير الفتح لخفتها الظاهر اختيار الفتحة
لانها الحركة التي كانت للياء قوله واما الاسماء الستة التي مر البحث
عنها هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان اخره الف ثبتت و
ان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء واو ادغمت فانه كان اخر
هذه الاسماء الحروف الثلثة في الاحوال الثلث اذا اضيف الى غير
ياء المتكلم ففي الاضافة الى الياء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة
في الحروف الثلثة فاستثناها بيان حكمها او بمنزلة الاستثناء من
اضافة الاسم الصحيح لانها لحذف اعجازها نسيا منسيا اسماء صحيحة
مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهو في ودخي ولدي على اجازة
المبرد ويتجه انه ينبغي ان يتعرض لجر اخي وابي وفي والتعرض بالنصب
عار عن الفائدة قوله فاخي وابي قدم الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد واد
سخ في هذا الحكم كيف لم يستعمل اخي بالتشديد فانما اجازه المبرد حملا على
ما فقد من ابي كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدم الاخ كتقديمه في قوله

نفد يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه وانا افضى منه العجب وارى ام عجب
من كل اعجب قوله بدد لام الفعل فيهما وهو الواو في حال الرفع وفي
حال الجر الياء فقياس المبرد ان يقول في حال النصب اباى قوله ولي
ملك ذي المجاز يد ان قيل خطاب المؤنث كتب في الحاشية اوله قد ذا
ملكه ذي المجاز وقد ارى تقضاء في المجاز اسم موضع ومعنى ارى اظن انتهى
وارى بصيغة المجهول قوله واجاب الشارح بان ذلك خلاف القياس اه مع
انه يجوز ان يكون مختصا بضرورة الشعر قوله وتقول اي امرأة ما
ثم جعل صيغة غائبة مع ان المتبادر من امثاله في عبارة المصنف
صيغة الخطاب وهذا لما يتجه ان الصواب وتقولين واحترز عن
بعد ما قيل ان حمى فيه حذف مضاف اي حم ذو جنى ولو قال المص ويقال
لكان اوضح قوله دفع بالحركات الثلث لكن بمتابعة الحركات الاعرابية
وضمير افصح منها عائد الى غير المذكور لتعيين المرجع في مقام ترجيح الفتح
قوله واذا اقطعت قيل اخ هنا بحث عن غير المضاف ذكر تقريبا وقد
يقال ترتيب اللغات في الفصاحة هكذا دلو وعصا ويد وخبء
ولغة اخذ منها هي كسواء قوله ذو واصله عند الفراء ذوي كفلس و
عند غيره كفرس قوله مكان خص المضمر بالذكر كان ما ذكره مقتضيا لاختصاص
ياء المتكلم بالذكر في مقام النفي لان ثبوت بعض الاحكام انما كان بالاضافة

اليه

اليه فلما افاد الاشمل كان المناسب اداء حق الشمول قوله كالكامل كتب
في الحاشية الكامل ما بين الكتفين انتهى وهو اسم بحسب الاصل بخلاف
التابع فانه اسم بالنقل ولم يجعل التوابع جمع تابعة مع ان الفاعلة
الوصفية انما يجمع على فواعل ويصح تانيث الاسم التابع لانها كلمة تا
بعة لانا لو كانت جمع تابعة لقال كل ثانية باعراب سابقتها وجعل
جنس الاقسام التابعة دون التابع قوله والمراد بها توابع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام للاسم حقيقة او حكما فلا
يشكل بالجمل الوصفية والجمل التي هي معطوفات على ما له الاعراب قوله
فلا ينتقض حده بخروج انه ان ضرب ضرب يعني في ضرب ضرب زيد لان في
زيد ضرب ضرب فافهم فلا احتياج الى تخصيص المعرف بجعل ان وضرب
من التوابع والدليل عليه قول المص فيما بعد ويجري يعني التاكيد اللفظي
في الالفاظ كلها وارى ان جعل التاكيد كالمعطوف اعم من التوابع وغيره
اهون من جعل التابع اعم قوله كل ثان اي متاخر داد فع ما يرد على النقض
من الثالث فصاعدا وللدفع طريقان جعل الثاني بمعنى المتاخر واعتبا
ره ثانيا في الرتبة بالاضافة الى متبوعه لا في الذكر والصفة الثانية
في الرتبة الثانية من الموصوف وان كان ثالثا في الذكر واول كلامه را
جع الى الدفع الاول واخره الى الدفع الثاني وبعضهم صرح بان المراد الثا

في الرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع للتقدم فمن قال يشكل بمثل عليك
ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق او التاخر بحسب الرتبة فقد
غفل ولا يذهب عليك ان المصنف يقول كل ثان باعراب سابقه ان
المراد بالثاني المسبوق حيث لم يقل باعراب اول ونحن نقول المراد
الثاني في اعراب سابقه والباء للظرفية فيتناول الثالث والرابع في
الذكر لان كلا ثان في الاعراب قوله من جنس اعراب سابقه ضرورة
ان الاعراب الواحد بالشخص لا يمكن ان يجري على كلمتين قوله ثاني كلاهما
من جهة واحدة شخصية مثل جاء زيد العاقل اذ لا يخفى ان ما ذكره
لا يظهر في الصفة المادحة والذامة والتي للترحم والتاكيد فان القصد
ليس نسبة الفعل الى الشيء ثانيا بعد ما للمتبوع وذكر التابع للمدح او
التاكيد وكذا لا يصح في التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات
واورد عليه نحو قرات الكتاب جزءا جزءا فان الجزء الثاني باعراب سابقه
من جهة واحدة شخصية هي الحالية القائمة بالمجموع وليس بوارد لانه
ليس ثانيا في الرتبة بل كل جزء يستوجب الاعراب من غير تاخر عن الا
خر في الرتبة ومن قال باعراب سابقه بمعنى بجنس اعراب سابقه احوج
لانه بعينه اعراب سابقه لا بجنسه لان اعرابهما واحد بالشخص في قصد
المتكلم ظاهر في محلين فقد اتى بكلام لا يتجاوزه فهم على ان حمل قوله باعراب

سابقه

سابقه على معنى بجنس اعراب سابقه يجعل اعم مما هو بعينه اعراب سابقه
لا يجعل مقابلا له قوله يشمل التوابع للاخره موخرات كانت هذه الامور
او مقدمات لان المراد الثانية في الرتبة على ما عرفت قوله اعلم ان الاعراب
المعتبر في هذا التعريف الاحسن ان التعريف هنا للتابع في الاعراب
ولما لم يكن شاملا للتابع حركة المنادى وحتى بحركة اسم لا تعرض لهما
في محلها ولم يرض باحالتهما الى هذا الباب قوله ثم ان لفظة كل همنا
ليست في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد با
لافراد والظاهر انه لا يصدق على تابع انه كل ثان فذكر كل يمنع صحة الحمل
فاحفظ فانه من سوانح الزمان قوله فالمحدود بالحقيقة التابع
لا افراده ولم يقل ان لفظ التوابع ليس في موضعه لانه ليس سهوا بل
على ونه ان المرفوعات ونظائره بتقدير هذا باب التوابع والمعرف
هو المحدود اي هو كل ثان فمن استدرك على الشارح بان ذكر التوابع
ايضا ليس في محله فقد اتى بمستدرك قوله لكن لما ادخل عليه كل يعني
لفظ كل صحح زائدة اشير بزيادة لا لكون التعريف مانعا قوله والظم
اختصار المحدود فيما هنا تكلف مستغنى عنه كما لا يخفى على من له حظ
اوفى باساليب دقائق التركيب بل هما يلقيه البحر عن وجه الماء القى
الى الساحل من الاعاجيب قوله النعت قدمه لكونه اشد متابعة واكثر

استعمالا واوفر فائدة **قوله** يدل على معنى في متبوعه الذي عليه الوصف
بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن غلامه فانه لا يدل على معنى في
متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه واشار الشارح فيما بعد الى دفعه
بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحالة اعتبارية تحصل
له بسبب المتعلق لانه يوصف بحالة قائمة بالمتعلق حتى ينافي دلا
لته على معنى في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة وخلاف
للتحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل
على حالة قائمة بالمتعلق لا على حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق
ان يقال حسن وان يدل باعتبار اسناده الى فاعله على حال قائم
بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل
باعتبار تركيبه مع متبوعه على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن
غلامه **قوله** اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه
لا يذهب عليك ان اعجبني زيد وعلمه واعجبني زيد علمه وجاءني
القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف لان دلالة علمه على حصول
صفة في زيد ليس بهيئة تركيبه مع زيد بل لاضافته الى ضميره وكذا
دلالة كلهم على الشمول في القوم ليست بهيئة تركيبية بل لاضافته الكل
الى ضميره فلا فائدة لقوله مطلقا ولا يتم ما ذكره في بيان فائدته **قوله** اي دلالة

مطلقة جعل مطلقا صفة الدلالة ولا يساعده العبارة لانه يجب
تانيث مطلقا الا ان يقال لم يعتد بتانيث المصدر او بتانيث مال
بدله في الدلالة على معناه من الشارح **قوله** فان دلالة التوابع في هذه الا
مثلة على حصول معنى في المتبوع انما هو بخصوص موادها ذلك فاعجبني
القوم كلهم باطل لان التركيب التاكيدي مع المتبوع يفيد تقرير الشمول
فلولا دلالته على حصول الشمول في متبوعه لم يقل بالشمول الذي يدل على
المتبوع **قوله** وفائدته الاول الفرق بين النعت والخبر فان كلا منهما يدل
على معنى في شيء يعني ليس الغرض من الوصف الاعلام بحصول المعنى بل
تخصيص المتبوع او غيره ذلك ومنه وظيفة نحوية لا بيانية كما توهم
وانما يكون وظيفة بيانية لو كان الغرض بيان المزايا التي يجب ان
يقصدها المتكلم بالتركيب زائدة على اصل المعنى هنا فالفرق بين التخصيص
والتوضيح مجرد اصطلاح نحوي فالاول تقليل الاشتراك في النكرات
والثاني رفع الاحتمالات في المعارف وكونه غالبا للتخصيص او التوضيح
يستفاد من تقييده بما يعاد لها بالقلة كما يستفاد من حرف التقليل
قوله ولما كان غالبا مواد الصفة هنا حاصل كلام المص في شرحه قال الر
ضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف
سيبويه مررت برجل اسد وقد جاء زيد اسدا حالا واعترض على

الغرض وهو مندفع بان بناء الغرض على مساعدة الاستعمال في احدهما
دون الآخر قوله ولم يكن هنا مرضيا عطف الجملتين على جملتي لما اى ولما
لم يكن آه وفي صحته نظر والاظهر انه تركه لما في قوله لم يكن من سهو النا
سخ قوله رده بناء الرد على انه لا داعي على اشتراط الاشتقاق ولا موجب
للتأويل بالمشتق لا عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة التي
ذكرها حتى يتجه ما قيل انه لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح ردا الا ان كونه
نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قوله لا فصل اى لا فرق بين ان يكون
مشتقا او غيره الاوضح الاخصر ولا فرق بين المشتق وغيره قوله في صحة
وقوعه حيث عدم الفرق بعدمه في صحة الوقوع لانه لا يصح عدم الفرق
مطلقا لان المشتق بغلبته راجح على غيره قوله اذا كان وضعه اى وضع
غير المشتق يعني في المراد بالوضع الاستعمال سواء كان مجازيا او و
ضعيا لغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض ما يترتب وجوده
على شيء ويقصد به هذا الترتيب سواء كان وجوده العقلي والخارجي
وترتب وجود المعنى في العقل غرض من وضع النعت في التركيب و
للتنبيه على ان الغرض باعتبار الوجود العقلي قال الشارح لغرض الد
لالة على المعنى لا لتقدير الدلالة حتى يتجه انه لا حاجة الى تقدير الذي
لا يساعده قاعدة التقدير وبهذا تبين ان جعل الغرض مقحما من باب

الاقحام في الكلام واما قوله في المتبوع فالاولى تبديله بشيء لان الوضع
لغرض المعنى لا يجب ان يكون للمتبوع فانه بصريا وضع لغرض المعنى
عموما اما في مبتداء او ذي حال او موصوف لا غير ذلك قوله مثل مررت
برجل اى رجل اى كامل في الرجولية بفتح الراء او ضمها على ما في القاموس
واى اذا اضيف الى لفظ موصوف بعينه يكون مجازا عن الكامل في
حقيقة دل عليها لفظ موصوف فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك و
قوله وفي مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع
نعتا يرد عليه انه في هذا التركيب لا شيء يمكن ان يجعل موصوفا حتى
يظهر ان عدم الصحة من جانب اى رجل فالاولى ان يقال وفي مثل
مررت بضارب اى رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا
قوله وفي مواضع الآخر التي لا يدل على هذا المعنى الذي لانه مقصودة
قوله وتوصف النكرة اى النكرة وما في حكمها من ذى لام يقصد به
فرد مبهم كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني واشار الى وجه تخصيص
الجملة بالنكرة بقوله التي هي في حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة في حكم
النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة فرد مجهول
واذا جعلت صفة يجب ان يكون معلومة النسبة للمخاطب حتى
يتعين موصوف عند المخاطب بما يعرف من النسبة ولذا قيل الاخبار

بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفى في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة
لافادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة طارى على وضعها
وقوله لا للمعرفة اشارة الى ان قوله النكرة احتراز عن المعرفة لكن
ينبغي ان يعلم انه لم يحترز عنها لانها لا توصف بالجملة الخبرية بل
لانه لا يوصف بالجملة اصلا فعبارة المص غير واضحة **قوله** لان الا
نشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد قيد التاويل بالبعيد لان التا
ويل مشترك بينها وبين الجمل الخبرية اذ الجملة لها محل من الاعراب
بتاويل المفرد مسئول منها كما هو المشهور ومحصل ما ذكره ان التقييد
بالخبرية اشارة الى انحطاط الوصف بالجمل الانشائية عن درجة
الاعتبار لاحتياجها الى تاويل بعيد لا لعدم وقوعها والا لما كان يصح
التقييد لان الانشائية لا تقع صفة اصلا وكل ما هو في صورة
الصفة وهو عند التحقيق متعلق الصفة ومعمولها **قوله** اي مقول
في حقه اضربه فان قلت هناك تاويل يقرب من تاويل الجمل الخبرية
بان يقال برجل اضربه في تاويل برجل مطلوب ضربه مغن عن الحذف
ونواحق باعتبارهما بالدرجة الاستشهاد قلت كانهم لم يلتفتوا اليه
لاختصاص الوصف بالانشاء بالجمل الحكمية فلا يقال برجل اضربه
الا اذا امر بضربه ولو كان المعنى على التاويل الذي يذكره لجاز استعماله

في مقام

مقام الامر بضربه وقد صرح بعض الحواشي بتخصيصه بالطلبية
الحكمية **قوله** اي مستحق لان يؤمر بضربه ظاهره انه تاويل للقول المحذوف
بانه عبارة عن استحقاق القول في حقه لانه قيل ذلك ولا حاجة
اليه لانه لما خص بالجمل الحكمية فتقدير القول على حقيقته صحيح بلا
شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف ليس على الحقيقة بل اراد التنبيه
على ان يوصف بتلك الجملة الحكمية الا في مقام اظهار الاستحقاق لان انه
يؤمر بان يفعل لاجله فتامل **قوله** وان لم يكن فيه الضمير الرابط يكون
اجنبية اي في بادي النظر فيها التزم الضمير احترازا عن ان يظنها المخاطب
اجنبية غير قابلة لكونها صفة ولم يحترز عن ذلك في الخبر الجملة ولكتفى
بما يقوم مقام الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر اقوى توجهه الى الصفة
فليس هنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا في رابطة
الحال اضعف من المبالغة في رابطة الخبر وبها حققنا اندفع ما قيل من
انه في الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في الخبر للمبتدأ
قوله ويوصف بحال الموصوف سواء كان مفردا او جملة وكذا مرجه
فلذا اخر البحث عن بيان كونه جملة في قوله تبعه في التنكير يحتاج
الى تاويل والمراد بحال الموصوف ما جعل حالا له ولو تجوزا فزيد الحسن
الوجه من قبيل الوصف بحال الموصوف وان ليس الحسن الا وجهه

وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق ما جعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة
التركيب وان كان قايما به نحو زيد الحسن نفسه او ذاته فانه من قبيل
الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم بزيد فاعرف حال قوله اي بحال
قائمة به قوله يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلق انه لما اشكل
عليه الوصف بحال المتعلق اذ النعت تابع يدل على معنى في متبوعه و
ليس حال المتعلق معنى في المتبوع اول قوله بحال متعلقه بما ذكر ويلزم
ح ان لا يكون النعت في جاء رجل حسن غلامه الحسن بل ما هو قائل به
اي كائن بحيث يحسن غلامه ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف
في الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاء رجل
كائن بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية
يحصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال معنى قوله يوصف بحال المتعلق
انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري عليه اعراب التابع
ويجعل نعتا ويتكلف في صدق التعريف عليه بانه يدل عليه بجعله
وصفا على معنى اعتباري حاصل بالقياس اليه في متبوعه قوله والتنكير
جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة
المخصوصة بها قوله والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
الا اذا كان مصدرا فانه يستوي في جميع هذه الامور نحو رجل عدل وقد حال

عدل وامرأة عدل او افعل التفضيل بمن فانه مفرد مذكر لا غير او افعل
التفضيل المضاف للزيادة على من اضيف اليه او فعول بمعنى فاعل نحو
رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة
جريح وما في الشرح في هذا المقام سهو بين وقع من هفوة الاقلام
قوله فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف انه
فيه بحث لان الالف التي تلحق التثنية في الفعل نفس الفاعل والفعل
مفرد كما كان والالف التي تلحق الصفة علامة تثنية والضمير فيه مستكن
ولا ان تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها الممنوع بل لانه
حق انما الموصوف كيف ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية المسند بلا
شبهة في موضع ويوجب تثنية الموصوف بلا شبهة نحو جاء في هذا
الرجلان ثم يتجه على كونه الوصف بحال الموصوف مطلقا تابعا
للموصوف في الخمسة البواقي انه اذ لا يطرد في الموصوف بالجملة فانه نص
بانه في رجلان يضربانه لا يتبع رجلين بل الحق به ضمير الفاعل لحصل
صيغة التثنية الا ان يقال اراد المتابعة حقيقة او صورة او يقال
الجملة التي وقعت وصفا ما وله بمفرد مطابق قوله حسن قوم رجل قاعد
غلمانه ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعد
غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه قوله وضعف قام رجل قاعدون غلمانه

ولم يكن كالفعل لا استتر فاذهم قوله ولحاق علامتي الالحاق كالحروف
بفتح اللام قوله ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه لانه لا
يخرج بذلك عن كونه كالفعل في عدم الحاق علامة التثنية والجمع في
مقام الاسناد الى الظاهر باخره ولو لم يكن كالفعل لامتنع مررت برجل
قعود غلمانه لوجوب متابعته لموصوفه قوله اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الاول تركه في الظاهر ليتصل الاستثناء
بلا كلفة ولئلا يتجه ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف
الاصل الظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين قوله او يجعل الفعل
خبرا مقدما على المبتدا الاولى ان يجعل الجملة وجه ما ذكره العلامة
التفتازاني في المطول في اواخر احوال المسند انه كثيرا ما يطلق الفعل
على الفعل مع ضميره قوله فلا حاجة بهما الى التوضيح فيه انه اعرف المعارف
الذي وقت للجميع ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع
الغير والمخاطب ليسا في مرتبته فلو سلم عدم حاجة الى التوضيح لرتبة
في الوضوح فلا نسلم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب ليبلغا مرتبة
المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح
وحمل عليه باقي الضمائر قوله وحمل عليهما ضمير الغائب واجاز الكسائي
وصفه متمسكا بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وحمل الجمهور مثله

على البدل

على البدل ويمكن ان يقال هو من اسماء الله تعالى ونحو فيه تعالى اسم ظاهر
كما لو جعل الضمير على انه فاعل قوله لانه ليس في الضمير معنى الوصفية او
رد عليه ان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق فيه معنى الوصفية ويمكن
ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه
وما قيل الاولى في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف فلا يصح وصف غيره ففيه ان الشارح لم يترك هذا
الاولى بل غرضه من نقل ما في الرضي الاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول
وضع ضمير الغائب للدلالة على ما يتحد مع المرجع ووضع الصفة
للدلالة على ما يتحد بالموصوف فلم يجتمعا قوله ثم المعرف باللام والموصول لانه في
المضاف الى المعرفة ولم يتعرض له لانه يجيء بعده والمنادى والقياس
ان يكون في مرتبة ضمير المخاطب لكن وصفه دون ضمير المخاطب يدل
على انه انقص منه قوله لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الاخر او
الموصول اما ان يراد بمثله مثله في درجة التعريف فيشتمل المضاف الى مثله
فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف
على مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه ايضا واما ان يراد بالمماثلة
في كونه ذو اللام وح يتجه ان يقال الاخصر الاوضح ح لم يوصف ذو اللام
الا به اي بذي اللام ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام الموصول ايضا

فيتكلف بالمراد بمثله مثله ولوصونة قوله بلا واسطة نحو جاءني الرجل
صاحب الفرس او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لو نسب
بالمماثلة في الدرجة لانه ابدا موصوفا بالمضاف لا مثله بلا واسطة
على مذهب سيبويه قوله لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف
اليه او انقص منه من قال انه انقص منه تمسك بجواز وصف المضاف
لا الضمير حينئذ وعلى هذا يشكل وجه ان لا يوصف المعرف باللام الا بمثله
او بالمضاف لا مثله لجواز ان يوصف بالمضاف الى الاعرف منه الا
ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف لكنه اعرف
من المعرف باللام قوله اى باب اسم الاشارة بذى اللام بحيث الا يراد
بذى اللام ما يشمل الذى واخواته وقال الرضى لا يوصف اسم الاشارة الا
بذى اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال كذا وبهذا ذى
قال كذا على اللغة الطائية هذا كلامه والاظهر ان يراد بهذا في قوله باب
هذا خصوصه وبقوله باب هذا اسم الاشارة لا ان يراد بهذا اسم الاشارة
فتامل قوله مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بمثله من اسماء
الاشارة وبالمضاف لا مثله قوله بل يجعل متصفا بالعلم قوله اى قصد
نسبة المراد بالنسبة ما يعم التعلق والنسبة التقييدية فيشمل غلام
زيد وعمرو جاءني فيشكل هذا على التعريف بجاءني زيد الفاضل والعاقل

لو جعل

لو جعل العاقل وصفا لا معطوفا كما سيجئ ويشكل بالمعطوف في قوله
والتوابع رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة
البعضية لان جعل المجموع خبرا ينبئ بعضية كل منها فالمعطوف مقصود
بهذه النسبة فقوله وقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
توضيح انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا
بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق
بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة لا شئ
ونسبة شئ اليه وفي قوله المفهوم من المقصود احتمالان اى المفهوم
من لفظ المقصود او المقصود منه قوله فقوله مقصود بالنسبة احتراز
عن غير البدل لانها لم ينسب اليها شئ ولا هي الى شئ لا لان نسبتها غير مقصودة
كالبدل منه فادراج القصد ليس لقصد الاحتراز عن غير البدل
بل لبيان المشتركة بينه وبين البدل فاعرف القصد ولا تغفل قوله و
اجيب انه فيه هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه
بعيد جدا على انه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه
بهذا المعنى وبالجملة لا فرق في المعنى بين قولنا جاءني زيد حماره وبين قولنا
جاءني زيد بل حماره فجعل احدهما داخلا في مفهوم التعريف بهذا التفسير
دون الاخر تحكم قوله ولما تم الحد بما ذكره جماعة منهم اردفه لزيادة التوضيح

يحتمل ان يكون قوله يتوسط شروعا في بيان حكم المعطوف بعد تعريفه
سيما اذا اريد به التوسط في اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم
جواز حذف العاطف قوله ولم يكتف بعدم الاكتفاء نكات منها قصد
زيادة التوضيح ومنها بيان ما يقصد في ايراد المعطوف ومنها انه اما
بعد حروف العشرة فيطول واما ان تحيل فينبغي معرفة المعطوف موقوفة
الى دقة معرفة العشرة في قسم الحروف واما ما ذكره فيمكن منع كون المعطوف
على الصفة نعتا نحويا عندهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع من تابعيه
فاما ان يؤثر في الرفع الموجود كالمقتضي فيكون اثر المقتضيين واما
ان يقتله دفع لاحد المقتضيين ويقل به احد قوله لان الحروف قد
تقع بين الصفات وكذا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله ونحوه
من حيث انه بدل عن زيد يصدق عليه تعريف العطف قوله وقيل
قد جعل الزمخشري يتجه عليه ان المراد بتوسط احد الحروف العشرة
توسط احدها بتفصيل كما سياتي فالواو التي لتاكيد اللصوق ليست
من العشرة بالمعاني التي سيجيء قلت لا خلاف في جواز دخول ثم بين المؤ
كد والمؤكد فينتقض التعريف به قوله ونقل عن المص الفرق بين هذا
الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة
من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعل صفة لا محالة من غير

ان يكون

ان يكون معطوفا بوجه قوله اكد بمنفصل فان قلت للتاكيد مقام
وداع فاذا لم يكن هنا داع للتاكيد كيف يعطف على الضمير المتصل قلت
يعدل الى عطف المفرد على المفرد لا عطف الجملة على الجملة فيقال ضربت
وضرب زيد ولما كان التاكيد بمنفصل احتاج الى البيان لانه يحتمل
تقديم التاكيد على العطف وتاخيره بينه بالمثال فقال مثل ضربت انا
وزيد واختاره على زيد ضرب هو وغلامه لانه داع على الحكم بالتاكيد
في زيد ضرب هو وغلامه طرد الباب والا ففي زيد ضرب هو وغلامه يحتمل
ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لا من قبيل تاكيد المتصل
بالمنفصل قوله لانه قد طال الكلام لوجود المنفصل هكذا في النسخ و
الاظهر بوجود الفصل او بطول الكلام بالمنفصل فقوله تحسين الا
ختصار فيه ان يطول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف
مع انه حينئذ التاخير يتمحض التاكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم
يطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال
جوز العطف على ما هو كالجزء من الفعل احترازا عن طول الكلام
بين المعطوف والمعطوف عليه قوله واعلم ان مذهب البصريين نبه
على ان المسئلة خلافية والتاكيد احسن لا واجب قطعا كما يفيده
مقابلة اكثر مع جواز الترك وما سبق في بحث المفعول معه من انه لو

لم يجز العطف تعين النصب مثل جيت وزيدا قوله حرفا كان او اسما
قال الشيخ الرضي لابعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لامعنى له
انه جلب لهذا الغرض كبين فانه لايتصور الابين اثنين فان التبس
نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا اقام
قرينة دالة على المقصود قوله والمجرور لاينفصل عن جاره ينتقض
بقوله تعالى فبما رحمة من الله وبقولهم ضربتني من غير جرم قوله بدليل
قولهم بيني وبينك اذ بين لايضاف الا الى المتعدد وهذا انما يصير دليلا
لولم يكن زيادة بين الا في صورة العطف على الضمير وليس الامر كذلك
لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو الا ان يقال هذا النحو من قبيل اعادة
الجار من غير ضرورة كما في العطف على الضمير قوله مستدلين بالاشعار
فيه اشعار لضعف استدلالهم لكن لايقتصر استدلالهم على الاشعار
بل استدلوا بالقران العظيم ايضا وهو قوله تعالى تساءلون به والارحام
واجيب بجعل قوله والارحام قسما قوله جاز في كلام اه فيه انه لااشكال
في جواز نجاء في كلام مجوز انحو اعجبني جمالك لوجود الفصل فالاولى التمثيل
بجاء في كلام زيد او اعجبت جمالك زيد قوله وقوي الظاهر يتقوى قوله من
الاحوال العارضة له نظرا الى ماقبل الاول نظرا الا غيره كما في قوله وكذا
المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره

لان قولنا

لان قولنا زيد هو القايم وعمرو وعمرو فيه في حكم زيد في الاحوال العارضة
بالنظر الى القايم من كونه مبتدا ووجب التعريف محصورا فيه القايم
بضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تتمة تفسير
عبارة المتن ويحتمل ان يكون من تتمة المسئلة ذكرها الشارح رحمه الله
لاستفادة المسئلة في حكم المعطوف عليه والثاني اوجه لانه على الاول
يكون اعتبار واحد في عبارة المص لاتفهم منها من غير ضرورة ثم اعلم ان
الشارح رحمه الله قد افرط في التكليف في تصحيح كلام المتن كما ترى ولا يحتاج
اليه لان معناه ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب لكنها ينحصر
المعطوف نحو يا زيد وعبد الله ينحصر المعطوف عليه على تقدير كونه
مضافا النصب فكذا المعطوف وفي يا زيد والحارث ينحصر المعطوف
عليه لو كان فيه لام العمل عن كلمة يا فكذا المعطوف قوله كالاعراب
الاعراب من الاحوال العارضة نظرا الى العامل واما خصوص الاعراب
من كونه بالحركة او الحرف فهو من الاحوال العارضة بالنظر الى نفسه وهو
المراد فلا يرد ماقيل في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تامل لانه
للعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك قوله اما نحو رب شاة و
سخلتها فبتقدير التنكير لعدم قصد التعيين وان كان الضمير عبارة
عن هذه الشاة المذكورة فهو بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه

الثانى والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر السابق بعينه ولما
جعله عبارة عن السابق لا بعينه فشاذ فلذا قال على الشذوذ وهنا
شذوذ فى حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ الذى
جعل جوابا ثالثا منه شذوذ عطف المضاف على الضمير على الاول
رب وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا و
الشذوذ جوابا اخر واندفع ايضا ما اعترض به من الضمير انما يكون نكرة
اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم
يحتج فى الجواب الى ما قيل ان ذلك على ما ذهب اليه الشيخ الرضى من ان الضماير
الراجعة الى النكرات الغير المخصوصة نكرات على انه يصح ان يجعل قوله
على الشذوذ علاوة فيكون جوابا ثالثا غاية ما فى الباب ان يكون الاولى
ح تقديم قوله اى رب شاة وسخلة شاة على قوله على الشذوذ بقى شئ و
هو ان الظاهر ان يجعل الحمل على نكارة الضمير وجها ثانيا لتقدير التنكير
ولا يجعل عدلا له فتأمل قوله فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما للمبتدا
وهو عمرو ولقائل ان يقول لم يتعين لذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه
مبتدا رافعا للفاعل عمرو لان الصفة اذا طابقت مفردا جاز فيها الامران
قوله وانما جاز الذى يطير لجواب هذا السؤال ثلث احتمالات الاول منع
كون الفاء عاطفة والثانى تخصيص كون المعطوف فى حكم المعطوف عليه

مطلب ... الضمير

بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوف
والمعطوف عليه يصيران ح بمنزلة امر واحد فيكفى رابطة المعطوف
عليه للمعطوف والثالث ان الفاء السببية تفيد معنا فى الجملة
الثانية ورابطا لما يرتبط به المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب
طيرانه واما قوله فيمكن لجواب اخر بتقدير الرابط ولا يخفى عليك ان
كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل
الفاء للسببية ولا استفادة ما هو رابطة للجملة الثانية بما ارتبط به
المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان معناه التعقيب
فكما يجعل الفاء السببية كون الثانية مع الاولى كواحدة كذلك التعقيبية
لانه فى قوة ويغضب زيد عقيب طيرانه قوله ولما كان لقائل ان يقول
هذه القاعدة منتقضة اه يحتمل ان يكون قول الشارح وانما جاز جوابا
لمنع عدم جوازه على الرفع فى ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو بزيد
جواز الذى يطير فيغضب زيد الذباب قوله بسبب الضمير الراجع الى
طيرانه اى يغضب بسبب طيرانه قوله اى اذا وقع العطف يعنى قوله
اذا عطف مسند لا مصدره من قبيل حيل [وقد] بين العير والنزوان
وقوله على عاملين ليس نائبا عن الفاعل بل مصدر عطف اى عطفا
مبنيا على عاملين ولا يخفى انه بعيد جدا واما قال بعض شارحى اللباب

ابعد منه والحق مع الاكثر الشارحين فلا ينبغي ان يتجاوز **قوله** مختلفين
اي غير متحدين ما ذكره في توجيه مختلفين فلا عجب انه يقتضيه منه العجب
والاولى ان لا يتكلم بمثله بل العجب والوجدان يقربه في محل ان الوصف
قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشيء بوصف الجنس لبيان
عموم الحكم وشمول الجنس ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا
طائر يطير بجناحيه فوصف عاملين بمختلفين للتصريح بالعموم
فلا يبعد ان يقال احترز عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا وبكر خالدا
لما كان زيد وعمرا معمولان العاملين هما ضرب واكرم على ما نقل من
الفراء انه على تشريك العاملين فيجوز العطف عليهما لانه عطف على
معمولي عاملين غير مختلفين بل متحدين في المعمول **قوله** الكل امرئ تحسبين
وقع بين مفعولين فكل منصوب وليس بمرفوع على حذف المفعول
الاول لتحسبين لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت
عند المص ونادر توقد مضارع الفعل حذف احد تائيه والتوقد
لازم لعدم حذف التاء من المجهول **قوله** فهذا وان كان بحسب اللفظ
جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة دفع لما ذكره الفاضل
الهندي ان في ترتب الجزء على الشرط نظرا لانه كيف يترتب على وقوع
العطف كما يدل عليه اذا ولانه عدم الجواز وتحقيق الجواب ان

الواقع

الواقع هو العطف بحسب ظاهر الصورة والمرتب عدم الجواز بحسب
الحقيقة والمال وقيل اذا عطف بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع من الترتب
على الارادة ورد بان عدم الجواز علة الجزاء اقيم مقامه والتقدير
اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فلا يجوز عنده لانه لم يجز **قوله** وعدم
جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور ففي
لما يتجه على المص ان قوله خلافا للفراء بيان للمخالفة قبل تمام الحكم لانه
انما يتم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز مع
المخالفة وهو مع كونه تكلفا جدا يتجه عليه ان الشارح يفيد البيان انتفاء
عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب فيكون محتملا لعدم الجواز
بلا مخالفة الفراء وان مخالفة سيبويه في عدم الجواز ومخالفة الفراء في
جميع الصور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد ما هو المقصود
من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا والجواز ان يكون المقصود نفي عدم
الجواز مع مخالفة الفراء فيما عدا هذا التركيب او في اثباته فيه اعلم ان
الشيخ الرضي يوافق نقل المص ونقل المسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم
الاخفش على انه جاز العطف الا فيما كان فصل بين العاطف والمعطوف
المجرور وخالفهم الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا والمتاخرون لا يجوزون
الا اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه ففي هذا خصوص المثال المستثنى

في المعطوف والمعطوف عليه فاحفظه قوله التاكيد جاء بالمرة الواو
فان قيل لان البدل اشد مناسبة بالعطف فكان هو احق بالاتصال
بالعطف قيل قد يراد في التاكيد اللفظي حرف العطف نحو والله ثم
والله وكلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو لا تحسبن الذين يفرحون بما
اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
لكن لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيب التوابع في بيان
كترتيب وقوعها في التركيب وقد ادى ذلك في ذكر المفاعل الخمسة قوله
فثبت عنه وتحقق الظ فثبت وتحقق قوله او في الشمول اي التا
كيد ما يقرر امر المتبوع اه نبه بذلك على ان ذكر او في الشمول بعد قوله في
النسبة ليس لغوا لظهور ان جاء القوم كلهم انما يقرر امر المتبوع في النسبة
ويفيد ان النسبة الى جميعها لا الى بعض ومفاد التنبيه ان تقدير امر المتبوع
في النسبة شاع فيما بينهم في التفصيل المذكور وليس له الشمول حتى يغني عن
ذكر الشمول فتقول جاءني القوم ثلثهم اذا اريد تعيين العدد باعتبار
النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها و
لا يؤكد الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم
يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلثة قوله فهذا هو الغرض
الى تقدير امر المتبوع في النسبة او الشمول هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد

فالتعريف

فالتعريف به جامع لجميع الافراد قوله واذا عرفت هذا كونه جامعا لجميع
الافراد فنقول اخرج المص الصفة والعطف اه فظهر ان التعريف جامع
ومانع قوله وافاد انها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع
لو تعرض لتاكيد متبوعها لكان انسب قوله لفظي مختص بالمعارف
الا في المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين
ونفسه وعينه عند الكوفيين قوله او حكما نحو ضربت انت وضربت
انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا لفظا اذ الضرورة داعية
الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا فصل به الفرق بين ضربت انت
واجمع واكتع فان الاول في حكم التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة
بخلاف اجمع اكتع ومنهم من لم يتنبه لغرضه واعترض بعدم الفرق
بين ضربت انت واجمع واكتع واعلم ان من قال ان الضمير في انت
هو التاء فان عماد فالتاكيد في ضربت انت واخواته بتكرير اللفظ
الاول حقيقة قوله في الالفاظ كلها اعلم ان التاكيد اما مستقل يجوز
الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف
واحد او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم او باخر نوع منها
كرر بتكرير عماده في السعة نحو ان بك بك وضربت ضربت وان لم يكن
على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا

قائم قوله ولا يبعد اتباع الضمير لا التاكيد اللفظي قلت اى تقديره
شكل باجمع وتوابعه فانه لا يجرى فيها التاكيد اللفظي وقد فهم بتا
ويل الشمول المستفاد من كلها بالشمول للانواع لا بجميع الاشخاص
قوله وهى نفسه وعينه وقد يزاد الباء فى عينه وكذا فى اجمع فيضاف
لا ضمير المخاطب وقد نبه المص على ترتيب الفاظ التاكيد اذا اجمع لكن
الجمهور على تقديم ابصع على ابتع والزمخشرى منفرد فى تقديم ابتع
والمص تبعه قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث وعلى هذا لا وجه
لذكرها بين الفاظ التاكيد لان التاكيد من الاسماء المعربة وهذه
مهملات ولهذا لم يذكر المص مثل حسن بسن فى التاكيد والحق ادراج
هذه الالفاظ فى التاكيد بضرب من المسامحة وتنزيلها منزلة
الاسماء لانها معربات مستعملة فى كلام العرب لا بد من ضبطها فى
الصيانة عن الخطاء فى كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضى التاكيد
اللفظي على ضربين احدهما ان يعيد الاول والثانى ان يقوم بموازنته
مع اتفاقهما فى الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه
اما يكون للثانى معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا اولا يكون له معنى اصلا بل ضم
الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى وان لم يكن له معنى فى حال
الافراد نحو قولك حسن بسن اويكون له معنى بتكلف غير ظاهر نحو

خبيث

خبيث نبيث من نبث الشئ اى استخرجه واستفيد مما ذكر ان
مريئا تاكيد لفظي مع انه ليس تكرارا للفظ الاول حكما كما ذكره الشارح
اذ ليست الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان المص جعله صفة
كاشفة ولا يخفى ان النبيث اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا
تاكيد قوله ويمكن استنباط من اسباب خفية لاشتمال كل منهما
على خروج من النقصان وعلى تمام تناسب العموم المستلزم لتمام النسبة
قوله اى يقعان يعنى جعلا عامين لشمولهما الواحد والاثنين والز
يادة والمذكر والمونث قوله انفسهما بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر
والمونث وهذا اصل فى كل مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام
بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما
لفظا ومعنا فيقال نفسا زيد وعمرو وغلاما هما ولا يقال نفساهما
بل انفسهما قوله اختلاف الضمير فى كله وجميعه وعامته كثير فى تسهيل
ابن مالك قوله وهو اجمع لا دلالة له على الاجتماع عند الجمهور خلافا
للمازنى والمبرد وكذا فى الرضى قوله واجمعون جمع المذكر اى العاقل
قوله او الجمع اى الجمع الذى يجعل فى حكم الواحد وهو غير الجمع المذكر
السالم قوله وجمع فى جمع المونث وما فى حكمه من جمع المذكر الغير العاقل
وجوزه الاندلسى فى العاقل لجمعه الغير السالم انتهى قوله فلا حاجة الى ذكر

الافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز جاءني الانسان كله من
غير ان يراد به الناس فقد افسد من اصلح قول المص ذو اجزاء بنا
ويله بذلك مستعملة افرادا كان او اجزاء **قوله** يصح افتراقها حسا او حكما
قيل لا يكفي الافتراق الحسي بل لا بد من الافتراق الحكمي فذكر حسا لغو
وفيه نظر لان المص حكم بصحته في الفرق الحسي ولا يحصل للرد عليه من
غير نقل من ائمة العربية بناء على انه يلغو التاكيد بكل في المفترق حسا
بدون الافتراق الحكمي لانه يمكن دفعه بان الافتراق حسا يوهم الافتراق
في الحكم في بادي الراي فيحسن التاكيد بكل بهذا القدر **قوله** بخلاف
جاءني زيد كله ومثله اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة
افتراق الزيدين حكما وخالفهم المبرد وقيل هو خلاف القياس و
السماع وفي مخالفة القياس نظر لان الافتراق حسا حسن ذكر التاكيد
لدفع ما توهمه الافتراق الحسي من الافتراق الحكمي قبل التامل في الحكم
قوله اكد ذلك الضمير لما كان دل عليه المص بالمثال ولا يخفى انه لا وجه
للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس والعين كما لا وجه للفصل بين
للفصل بين قوله ولا يؤكد بكل واجمع وقوله واكتع واخواته مع شدة
اتصال اكتع واخواته باجمع وشدة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق
او يعلم منه الحكم السابق يشمل اكتع واخويه ولهذا اقتصر في نحو ذكر اجمع

قوله

بحث البدل

قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع وطريق الجمع بين الفاظ الجمع التاكيد
وكيفية ترتيبه انه تقول فتامل فاعرف **قوله** البدل تابع مقصود بما
نسب لا للمتبوع يخرج من التعريف البدل من المنسوب نحو جاءني
زيد اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون
متبوعه **قوله** اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع لما كان من
البين ان ليس البدل مقصودا بما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود من
جاءني زيد اخوك اخوك تكلف لتصحيح التعريف بانه جعلنا بمعنى يقصد
النسبة بنسبة ما نسب الى المتبوع وفيه نظر لان نسبة المجيء ليست مقصودة
بنسبته الى زيد بل نسبته الى زيد مقصودة من ضم المسند الى زيد ونسبته الى
الاخ مقصودة من ضمه اليه فلا بد من زيادة تجوز وهو ان المقصود
من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط فان المقصود من النسبة
الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع سهوا وحال نسبة
من تقديره وتمكنه في الذهن كما في البواقي **قوله** دونه اي دون المتبوع
اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة فضمير دونه راجع الى المتبوع
وهو حال من المستتر في المقصود اي متجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا
وقد غفل عما نبه عليه الش من قال دونه ظرف لنسب او حال من المستتر
فيه اي متجاوزا من المتبوع فانه صح يكون المعنى انه تجاوز ما نسب الى المتبوع

المتبوع في انه نسب اليه والحاصل انه نسب الشيء الى المتبوع ولم ينسب
المتبوع الى المتبوع ولا يحصل له كما ترى **قوله** بل يكون النسبة توطئة
وتمهيد النسبة الى التابع اي حقيقتا وحكما كما في البدل الغلط فانه
وان لم يجعل توطئة بل كان سبق لسانه لكنه في حكم التوطئة فانه
في حكم الساقط وموجب التقدير والتمكن في حق البدل **قوله** وليس نسبة
ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد يقال الظاهر انه
يقول على طبق ما ذكر في شرح التعريف انه ليس المقصود نسبة عدم القيام
الى زيد نسبة الى احد في الكلام قلت وليس بذاك فالقلب في امثال
هذا المقام بعيد عن القلب والمعنى وليس نسبة ما نسب اليه اي الى احد
من عدم القيام مقصودة بالنسبة اي بسبب النسبة الى زيد بان يكون
القصد اليهما بسبب تقدير النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان
يكون قصدها باعتبار زيد وتقدير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه
يندفع الاشكال عن تعريف البدل بمثل ما سمعته في تعريف العطف
من ان معنى يكون مقصودا بالنسبة دونه ان يكون ذكر المتبوع توطئة
لذكره وكان قصد التنبيه على طريق آخر في الدفع **قوله** اي بدل هو كل
المبدل منه لا يخفى ان المركبات الاضافية الاربعة صارت اسماء الاقسام
الاربعة كعبد الله علما وان عطف البعض على الكل من قبيل العطف على

جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني فهكذا في اخويه وهذه
مسامحة شاعت في كلام المصنفين ولا يكاد يحترز عنه فبيان الاضافة
في الاوليين بيانية وفي الاخريين لامية لادنى ملابسة بيان ما هو الاصل في
معنى الاضافة لا معناه المراد في هذا المقام فلا يشكل انه كيف يعطف
المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف اليه بالاضافة البيانية و
اما ما اجيب به عنه من ان الاضافة في الاوليين ايضا لامية فسهو بين
اذ المقام ليس مقام الاضافة اللامية وكذا ما اجيب عنه من ان بين
الحرف المقدر والمذكور فرقا فليعطف المجرور باللام المقدرة على المجرور
بمن المقدرة وان لا يجوز عطفه على المجرور بمن المذكورة اذ لا محصل
له **قوله** اما اشتمال على المبدل منه او يخرج منه نحو جاءني زيد حماره فانه
لا اشتمال لاحدهما على الآخر فكانه جعل وجه التسمية اكثريا غير مطرد في
جميع الافراد والمشهور اشتمال المبدل منه على البدل باعتبار تشويقه
الى البدل وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يبقى سامع المبدل منه منتظرا
لذكر البدل وهذا وجه تحقيقي مطرد بخلاف ما ذكره الشارح فان كلامه ظاهرا
غير مطرد ومن قال ينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذا فقد وضع ما لا يحتمل
قوله وبدل الغلط اي بدل سبب عن الغلط جعل الغلط مصدرا ولا
يلي جعله بمعنى غير مستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فكأنه

الملابسة قوية اذ هو الشائع في اضافة البدل ويمكن جعل الاضافة
في الاقسام الثلثة اعني من هذا القبيل بدقة نظر جنب بها لمن هو اهلها
فضلا من المنهل نعمت دونها وجلها فنقول بدل الكل معناه بدل من
البدل منه حيث جئ به بجميع المبدل منه ونوبالبيان الثاني بدلك
بالبيان الاول فترك جميع المبين بالبيان الاول وجئ بجميعه بالبيان
الثاني فلم يبق شئ من المتروك بلا بدل كما جئ بعين التابع بدل عن جميع
ما ترك من المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض بدل عن بعض
ما قصد بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد بزيد يده لنسبة
القطع اليه اجمالا فقيل يده ابدالا لليد المبين اجمالا بالبدل المبين
تفصيلا فتفصيل اليد بدل عن اجمال ونو بدل البعض اذ غير اليد
من المبدل منه ترك بلا عوض فلم يجد شئ من المبدل منه سوى اليد
بدلا فبدل الاشتمال بدل عما اشتمل عليه المبدل منه وقصد حين
ذكر المبدل لاشتماله عليه ونو بدل بما اشتمل عليه المتروك كلا ولم يجد
المتروك بدلا بل الواجد البدل ما اشتمل عليه المتروك فخذه واغتنم ولا
تتعجب من تبديل كلمات جمع غفير فانه ثمرة الانتباه فلا مبدل لكلمات
الله فلا يشاركها في كلمات من سواه **قوله** فالاول مدلول مدلول
الاول ولم يقل مدلوله لانه اريد بالاول الثاني غير الاول في مثل هذا
المقام

المقام يتعلق بالظاهر اظهارا للمغايرة **قوله** يعني يتحدان ذاتا لا انه يتحدان
مفهوما لانه يلزم مفهوميهما بل قد يكون نحو زيد ضربته اباه و
كثيرا ما لا يكون وقوله وان اختلفا مفهوما يشير الى انهما قد يتحدان ووجه
عدم اختلاف مفهومي زيد واخوك انما ذكر اعلى وجه التمثيل **قوله** والثاني
جزؤه اي جزء المبدل منه لم يرد ان الضمير راجع الى المبدل منه المعلوم في
المقام لانه راجع الى الاول في قوله مدلول الاول بل اراد تعيين الاول
قوله والثاني جزؤه بتقدير والثاني مدلوله جزؤه فليس من عطف الثاني
على الاول وعطف جزؤه على مدلول الاول كما هو الظاهر والا لكان عطفا
على عاملين مختلفين بلا بحث ما هو شرط جوازه عند القائل **قوله** بحيث تو
جب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا زيادة فيه من عبارة
لا بد منه لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه بقوله بخلاف ضربت زيدا
غلامه **قوله** بغيرهما الاولى والاوضح ترك باء الملابسة والقول بان بينهما
ملابسة غيرهما **قوله** نحو نظرت الى القمر فلكه قيل فيه ان النسبة الى المبدل
منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال
الاخر قلت اذا لم يكن في الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى
القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا العز كسب
هل رايت بروج الاسد فقال نعم رايت درجة الاسد كان المخاطب

منتظر الذكر البدل **قوله** والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره
فيه نظر لان القصد الى البدل قبل الغلط وانما ذكر خلاف ما قصد
بالقصد والنسيان او سبق اللسان فكان اريد ان يقصد الى البدل
من حيث انه بدل يعني يقصد الى الابدال بعد ان غلطت بغيره فافهم
ولم يقل بعد ان غلطت بالاقل نعت **قوله** اى نعت البدل النكرة واجب
قال الشيخ الرضي هنا ليس ذلك في بدل الكل بل عند ابي علي بدل الكل ايضا
مقيد بما اذا لم يكن يشتمل على فائدة فانها المبدل منه نحو قوله بالواد
المقدس طوى اى مقدس مرتين **قوله** لئلا يكون المقصود انقص هنا
وجه مطرح في الكلي فعل باطراده ولم يحصل هنا بدل الكل كما في اللص
وقال في بدل البعض والاشتمال انه لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل
منه تخصيص البدل اما بالاضافة اليه او بوصف به هذا ولا يخفى
عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة ايضا كالوصف جابر لنقصان
النكارة الا ان يقال لم يساعد النقل مقتضى العقل فلذا خصه **قوله**
نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي ان هذا المثال تاكيد وهو
مثل اسكن انت وزوجك الجنة واتفقوا انه تاكيد قال الفاضل
الهندي لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى المنفصل وذكر
المتصل توطئة فالضمير الثاني بدل ولو قصد اسناد الفعل الى الاول

وذكر

وذكر الثاني من غير توطئة كان تاكيدا **قوله** دبراء الدبراء پشت ريشى
عجفاء لاغر نقباء سوده پاى وقوله انه كان نقب اى كذب يقال
فاجره قال اللهم صدقت صدقت النظم يعود لان خبر افعال المقاربة
لا يكون الا مضارعا **قوله** وعليه طير كما تا في مفعول التارك ان جعلنا
بمعنى المصير بوجاء بمعنى ودع وبمعنى صير صرح بالثاني سهيل ابن مالك
وجعل بهذا المعنى من دواخل المبتدا والخبر وصرح في القاموس بانه
ترك بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال جعل التارك بمعنى المصير لتضمنه الترك
معنى الجعل **قوله** وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاجمال
اى هذا الحد للاسم المبني كما هو الظاهر من قوله اى الاسم المبني فهذا انما يتم
لو كان معرفة مبني الاصل موقوفا على معرفة المبني الاصل لكنه لانه يكفي
معرفته بما بينه فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم المركب
الاضافي **قوله** اذ لو لم يعرفونا يعني لو لم يعرف ماهية المبني لكان اى التعريف
الاسم المبني تعريفا للمبني بالمبني فيلزم تعريف الشيء بنفسه هذا محصل
كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشيء بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان
تعريفا للمبني المطلق واما اذا كان تعريفا للاسم المبني فليس الا تعريف
الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف المبني المطلق يلزم
ان لا يكون جامعا لخروج المبني الاصل لانه لا يناسب مبني الاصل **قوله**

بيان المبني

مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي لم يبق مفهوم المركب الاضافي
واكتفى بتعيين ما يصدق عليه لانه سبق معرفة مفهومه في تعريف
المعرب ولا حاجة الى تفسير الامر بقوله بغير اللام اذ لا امر في عرف النحاة
الا بغير اللام قوله والمراد بالمشابهة المنتفية في تعريف المعرب هي
هذه المناسبة الاولى هو المناسبة فافهم قوله او غيرها وهو الا
شارة الحسية قوله فكلمة او لمنع الخلو لا لمنع الجمع كما يتبادر الى
الوهم ويمكن جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد بما يناسب مناسبة
مبني الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وربما وقع غير مركب ما
يكون سبب بنائه عدم التركيب ولا خفاء في ان سبب بناء هؤلاء
غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة ومن قال انه ليس الشك
حتى بناء في التعريف فقد بعد عن السوق فان قلت يخرج من القسمين
مثل غاق صوت الغراب قلت الاصوات ليست من الاسم المبني
لانها ليست موضوعة فليست كلمات فضلا عن كونها اسماء وانما
ذكرت فيما بين المبنيات لمناسبتها لها قوله انتفاء العلة بما فهو
وجودي لشرفه او نقول التركيب في المعرب مقتضي الاعراب والمناسب
مانعة والمقتضي مقدم على دفع المانع شرفا وفي المبني المناسبة مقتضية
للبناء على حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو احق بالتعليل

او نقول

او نقول عقد بحث المعرب لبيان اقسامه بحسب التركيب
فالاهتمام به اهم وعقد بحث المبني لبيان اقسامه بحسب المناسبة
لا باعتبار عدم التركيب فالاهتمام فيه بالمناسبة اكثر ثم اعلم من
حيث حركات اواخره لا من حيث انفسها فانه لا يقال المبني الضم
ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور ولا مطلقا لان
يا زيدان يبنى على الالف ويا زيدون يبنى على الواو ولا رجلين يبنى
على الياء ولا يقال انه الحروف ضم وفتح وكسر قوله والمراد ان الحركات
البنائية فلا يعبر عنها الا به تنبيه على ان المراد بالقلب ما يعبر به عن
شيء جريا على اللغة لا قسم العلم كما هو مصطلح الصناعة وان التعبير
بها عنها لا بخصوصها لاشتراكها بين الحركات الاعرابية والبنائية
وغيرها قوله وحكم حقه ان يوخر عن تقسيم المبني الا انه قدمه لان غرضه
جعل تعريفا المبني فنبه على انه حكم الذي لا يعرف الا بعد معرفته
نعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيها على وجه المدخل هنا وفيه نظر لان
حكم المبني مطلقا ليس ذلك بل حكم ما ناسب مبني الاصل منه واما الذي
بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل قوله
وبعض الظروف انما قال بعض الظروف ولم يقل بعض الموصولات
مع ان اكثرها وحدها لقلتها ولئلا يتوهم انه على مذهب من جعل

المركبات قسمان

اللذان واللتان معربين لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات
لان المركبات قسمان قسم مبني من نحو خمسة عشر وقسم معرب
وهو بعلبك قيل وينبغي ان يقول وبعض الكنايات اذ يخرج
فلان وفلانة **قوله** فمنه ثمانية ابواب في بيان اسماء المبنية يعني لا
يشكل حصر المبني في هذه الثمانية بماء الشرطية والاستفهامية والصفة
والتامة ومن باقسامها سوى الموصولة لان المراد بالموصولات
ليس مجرد الموصول بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية
موصولا كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بفعال التي ليست بمعنى الامر
لان المراد بالاسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل هو باب في بيان
طائفة من الاسماء المبنية فلا يشكل ايضا بخمسة عشر وبعلبك في خمسة م
فانه مبني مع انه لم يدخل في اقسام المبني لان المركبات باب في بيان
طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر على بيان المركب فلا يشكل وغيره
فانهما مبنيان مع انهما لم يدخلا في اقسام المبني مع ما وان وانّ لدخولهما
هكذا في بعض الشروح **قوله** المضمر ما وضع لمتكلم المشهور عند النحاة
وضع هذه الضمائر لمفهوم المتكلم والمخاطب والغائب والتحقيق
وضعها لجزئيات معينة لهذه المفهومات والتعريف اظهر فيما
هو التحقيق وبهذا استغنيت عن تكلف الشارح لاخراجها بخذ ما

انتك

بحث الضمائر

انتك ذكر من الشارحين وعلى طريقة النحاة ينبغي ان يحمل التعريف على ان
المراد ما وضع ليستعمل في المتكلم بعينه او مخاطب او غائب لكنه بهذا
ايضا يندفع الايراد بلفظي المتكلم والمخاطب هنا ولئن شكرتم لازيدنكم
وعلى التوجيهين لا يلتبس حد المتكلم والخطاب على الاستغراق والعموم
والنكرة قد تكون في الاثبات للعموم والمراد بكلمة ما اسم فلا ينتقض
التعريف بحرف الخطاب **قوله** ويخرج بهذا القيد لفظا ه اي بقيد الو
ضع بكونه لاحد الامور الثلثة وانما افرد القيد ولم يرد ان الغرض
اخراجهما فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما
وصف به الغائب بل انهما يخرجان فلا يرد النقض بما قوله فان الا
سماء الظاهرة الى آخره بيان لصحة خروجهما به مع انهما داخلان في
الغائب ووجه الصحة انها موضوعة للغائب مطلقا فيخرجان
بهذا القيد المشتمل على الغائب المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد
كل من تفسيري المتكلم والمخاطب اما الثاني فظاهر واما الاول فلان اسم
المتكلم ظ واما اسم المخاطب فخفي لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث
انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه
الخطاب الا ان يراد يتوجه اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع
لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انت فالاخص الاوضح

الا يقال من حيث انه مخاطب به هنا ومنهم من قال ويخرج اي يتعلق
بالتوجيه الاخير وااخر وجها بالتوجيه الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب
ذاتاهما ولفظهما موضوعان لمفهوميهما لا لذاتيهما وقد الحيثية لاخراج
زيد اذا عبر المتكلم به عن نفسه ومن عليه حال المخاطب وهنا فرية
بلا مرية كيف ولا حاجة لاخراج زيد المذكور الى قوله يحكي عن نفسه لتقييد
المتكلم واياك فان مخل كلام الشارح على ما ذكر هنا القائل بشاهد ان
القائل من تلامذته هنا فلعله سمع منه لان شهادة البيان اصل
حمل اللفظ على ما هو الصحيح اليه قوله او تقديرا مثل ضرب غلامه
زيدا جعل التقديم رتبة داخلا في التقديم لفظا لكن تقديرا لانه انسب
بمنسوبه ولا اقسام ثم يتجه عليه ان شارح مقابلة لفظا بقوله تقديرا
يجعل تقديرا داخلا تحت مخل مبني بالبيان قوله من حيث المعنى فكان
متقدما من حيث المعنى لا من حيث اللفظ المراد بالذكر من حيث
اللفظ ان يكون المعنى مقصودا باللفظ باستعماله فيه والا فمعنى اللفظ
باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور لفظا قوله او تقديرا فكانه متقدم
من حيث المعنى اي كان لفظ العدل متقدما من اجل المعنى وتقدمه فهو
كانه لفظ العدل وقوله من حيث المعنى تعليل والا فينبغي ان يقول
فكانه متقدم من حيث اللفظ قوله فكانه تقدم ذكره معنى الخ فكانه تقدم

ذكره

ذكره لفظا قوله والمجاز في ضمير الشان لا يصح الحصر كما لا يخفى ولهذا كان
راجعا الى علة المجيء كان قوله لانه انما يجيء به من غيران يتقدم ذكره
مستدركا وكان العبارة المحررة فانما جاز في ضمير الشان قصدا او
الضمير الراجع الى المتقدم الحكمي قد يكون للتعظيم بل للاحتراز عن الضمير
قبل الذكر او حذف الفاعل كما في تنازع الفعلين قوله وهو مرفوع و
منصوب ومجرور الاخصر الاوضح والاول مرفوع ومنصوب ومجرور
والثاني مرفوع ومنصوب قوله الاول ضرب يقال الاولى ان يقول
ضربت ويضرب الى ضربي ويضربي ليكون افراد الضمير المرفوع المتصل
مستوفاة قلت اشار الى بيان الضمائر المتصلة بانها دائرة على
التصريف المعلوم في الصرف فلم يمثل للماضي والمستقبل وغيرهما لكن
اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا
قوله على هذا القياس الجعل فيه لطاقته ولا يجهل قوله المتنبي او
لما بدلي من ...
في المتنبي ببدل البعض من الكل واشار به الى ان هذه الى الاستقاط
لاحق الحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم قوله دائما بالمتكلم
والحاضر فيؤتى به ابتداء بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون
اسلوب الترقي قوله لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم اعرف من ضمير المتكلم

ضمير الفاعل يكون مفعولا

الواحدة **قوله** هو ان جاءا هكذا ذكره اللباب وقال شارح العباب
اى اجاءا من البصريين والا فالفراء جعل الضمائر بكمالها وبا
الكوفيين ذهبوا الى ان التاء بتصادونا وان عماد **قوله** كما يحذف
في آخر الكلمة المشتهرة لماهو يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف
وهو الذى ذهب اليه المص وقال الا ان النحاة لا يطلقون المحذوف
على المستتر كراهة ان يحذف الفاعل وهذا كلام ظاهرى والتحقيق
ما سبق في اول الشرح وبلغنا فيه بلطف الله نهاية التحقيق فلا
تغفل عنه عند ان كنت من اهل التحقيق **قوله** خاصة في القاموس
الخاصة ضد العامة وهو حال من فاعل يستتر او من المبتدأ او
التاء التانيث اى طائفة خاصة وفي الهندى التاء للمبالغة والخاصة
مصدر كالعافية والتقدير خص خصوصا والجملة معترضة هذا
ولكن ان تجعل الجملة حالا بتقدير فتخص خصوصا **قوله** اذا لم يكن
مسندا الى الظاهر
لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل
حيثما كان فلا يكون في المسند الى الظاهر لا في بيان وجوه المرفوع المتصل
حتى يحتاج الى تقييد الماضى الغائب بهذا القيد وقس عليه نظائره
قوله مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق واحد كان سهوا من

قلم

قلم الناسخ وفي الهندى واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
فكان الشارح غيره الى واحد وفوق واحد لانه اخصر واوضح لانه لا يطلق
في العرف المثنى على الاثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع على ما فوق
الاثنين بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرح مثنى او
مجموعا الا وفق بالمشهور تفسير مطلقا بواحدة او مع الغير وهنا
يرشد الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف زمان اى زمانا مطلقا ولا
منصوبا بمفعول يستتر مصدرا لكان او حالا او ظرفا **قوله** وفي الصفة
مطلقا ليس حالا من الصفة كما يشعر قوله سواء كانت اسم فاعل الخ
والا لوجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر قوله
سواء كان الضمير مفرد الخ لا سواء كانت الصفة والا لوجب ان
يقال سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا اى زمانا مطلقا سواء كانت
زمان كون الصفة اسم الفاعل او غيره وسواء كان زمان كون الض
نوع المتصل مفردا او مركبا غيره فقوله سواء كانت الخ بيان لمطلقا
بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى **قوله** فلو كانت ضمائر الا تتغير الصواب
لا تتغير فكانه سهو من قلم الناسخ **قوله** فيهما اى في الالف والواو في
الصفة حرف التثنية والجمع الظاهر حرفا التثنية والجمع **قوله** لاجل التثنية
فيه ايحا ان اللام في قوله الا تتعلق للتعليل لا للوقت لانه علم

في التعليل فيه امكن ما يعلل عنه وفيه تعريض لمن جوز هي هنا عن
سواء **قوله** وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم قبل تفصيله قام الا انتم
يشتمل اقائم انتم وفاعل للصلة اقول اقائم انتم داخل في الفصل لغرض
وهو دفع الالتباس اذ لو استتر لم يعلم ان المخاطب او الغائب او المتكلم
ومنه فصل المفعول الثاني اذا التبس بالمفعول الاول بالاتصال واما اذا لم
يلتبس فالاتصال في باب اعطيت والانفصال في باب علمت اولى ومنه
فصل الضمير بعد انما فانه يجب عند الالتباس وعند عدم الالتباس لا
يجب يشهد به شرح المفتاح وانما يتم الثاني لو وجد في الصلة الضمير
غير مضاف اليه للصلة **قوله** او بالفصل الواقع لغرض لا حاجة الى تعلق
العامل للظرف ولا يدعو اليه الغرض بل يصح تعلقه باللفظ كما يصح تعلقه
بما قصد من غير فصل **قوله** اي حذف عامل ينبغي ان يراد حذف عامل دونه
اذ لو حذف معالم يخرج من الاتصال كقولك زيدا ضربته فانه في تقدير
ضربت زيدا فلم يخرج الضمير بحذف عامل عن الاتصال **قوله** او حرف في
الضمير مرفوع ليقال الا وانا غير مجرد او منصوب لئلا ينتقض بغير انه
فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل لانا نقول المراد بالمرفوع ما هو غير
مرفوع في اصطلاح باب المضمر **قوله** او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي
الا ذلك الضمير صفة جرت المراد بالجريان يكون نعتا او حالا او صلة او

خبرا

خبرا ولو قال او بكونه صفة لم تجر على من هي له لكان اشمل لدخول اقائم
انتم فان قلت لا حاجة الى قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير
من هي له بعد قوله او بالفصل لغرض لان الفصل فيه لدفع الالتباس
قلت يجب الفصل فيما لا يلتبس ايضا وبهذا ظهر وجه قوي لاختيار
التمثيل بالالتباس فيه وانما قال صفة لان الفعل الجاري على غير
من هو له لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق كما في الرضي **قوله**
لانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر الاولى انه جعل انفصال الضمير
علامة ~~ان خلاف الظاهر او لما~~ هو خلاف الظاهر ثم وجه المناسبة
يجعل الانفصال علامة ان خلاف الظاهر او لما هو خلاف الظاهر والا
حسن ان المقام يقتضي الاتيان بالظاهر في مقام الالتباس فالضمير فيه
حال محل الظاهر فكما لا يتصل الظاهر لم يتصل الضمير اذ لا يخفى عليك انه مقتضى
لا اجل جواب ما ضيا **قوله** انما قال من هي له لا ما هو له لا خفاء في ان
الاولى بل الصواب ما هو له وما ذكره من النكتة لا يسمن ولا يغني
من جوع مع ان كون العقلاء اصلا في جريان الصفة عليهم ممنوع اذ
الاصل ما هو الاكثر **قوله** احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه قال
سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال
اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز خلافا للمبرد قياسا على الغائب **قوله**

للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح قيل يرجح الاول في
ضربه اياه بكونه فاعلا في الاصل وفي اعطيته اياه بكونه فاعلا في المعنى
قلت الاحتراز عن التقدم بلا مرجح في بادي و الترجح كما ذكر مرجح له
ضرب من التامل قوله وحكى سيبويه تجويز الاتصال لم يقل حكى الاتصال
ليعلم انه حكاية عن النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه عن النحاة
دون العرب مع كمال تتبعه دليل ضعفه كما صرح به فقال انما هو شيء
قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد
المبرد مذهب النحاة قوله وان شئت اوردته منفصلا قال الرضي
الاولى في ثاني مفعولي اعطيت الاتصال وفي الثاني مفعولي علمت
الانفصال قوله ورعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول
لم يقل من رعاية العارض اشارة الى جهتي اولوية احدهما الاشارة بذ
كر الاصل الى الترجيح بالاتصال وثانيهما الاشارة بذكر المشابهة با
لمفعول الى ترجيح الخبرية لان الخبرية حقيقة وللمفعول تشبيه
قوله وان كثر لو انت اه لم يقل انت وحسبت الى اخرهما فيكون اخصر لئلا
يتوهم انه يجب استقلالها معا ولدفع هذا الوهم جمعها في قوله وجاء
لولاك وعساك الى اخره لعدم خوف الالتباس المقصود بغيره قوله
لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري ولو غيره الى ما هو المتعارف

نون الوقاية

في التعريف لكان اولى وفي تغييره مع فوت كمال الموافقة ايهام خروج
الضمير المتكلم عن الحكم قوله الى ان لولا في هذا المقام حرف جر كانه
جعل في حكم حرف الجر ومحمولا عليه فانه في معنى اللام للتعليل لكان قوله
لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجودك قوله فهنا النص الخفي
تصرف في الضمير والتصرف فيه لكونه معمولا اولا لان المعمول محل التصرف
وكذا لكونه متاخرا لان التاويل في المتاخر تاويل عند قيد الحاجة
قوله ونون الوقاية مع الياء نون الوقاية مبتداء مع الياء خبره لازمة
حال من ضمير الظرف وقوله وانت مع النون اه وقوله ويختار في ليس
اه وقوله وعكسها لعل جمل معطوفات على الحال وقوله ويختار مستثنى
من التخيير وكذا عكسها لعل او قرينة على ان المراد باخوات ان ما عدا
ليت ولعل قوله لتغير اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي
اخت الجر وهي كسرة تكون في اخر الكلمة لا مطلق الكسرة ولذا لم يحتاج
عن كسرة نون الوقاية مع ان الحرف الضعيف ان يصان عن اخت
الكسرة لانها لكونها على حرف واحد ليس كسرتها اخت الجر ومن هنا
ظهر انه لو قال لتغير الماضي عن الكسرة اه لتم وانه ذكر الاخر مما لا يحتاج
اليه قوله ولهذا سميت نون الوقاية اي نون هي سبب الوقاية او نون هي
للوقاية تامل قوله بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما لشدة

استتراج ياء الضمير فيه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول ولكونها
علامة الاعراب بعد الياء المتاخر عنه قوله وبخلاف كسرة لم يكن الذين
كفروا وقل الحق لو فرضهما لا يخفى ان الوصف مشترك بينه وبين ما قبل
الياء وانه يقوى مماثلتها لحرف الاول الاعراض عنه والتمسك بانه لا
لسكون حيث لم يعد سهوا لحذفه لالتقاء الساكنين قوله وليست لا
تخير في ليت ولعل لانه عبارة عن سادات الامرين بخلاف الاختيار
فالاولى اختيار الليت ولعل ستثنيات عنهما قوله تحرزا عن اجتماع
النونات ولو حكمنا اذا اويحمل لعل على اخواتها قوله ويتوسط بين المبتدأ
والخبر فيه تجريد او تاكيد لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فصل
قوله قبل العوامل اي اللفظية لانها المتبادر ولا حاجة اليه الا انه
ذكر توطئة لقوله وبعدها وهما وان لم يكونا بعد العوامل مبتدأ
وخبرا لكن يصح التعبير عنهما بالمبتدأ والخبر حقيقة لان المبتدأ
والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصاف ما يقصد بهما بالمفهوم ومع صحة
تعلق الحكم بهما وليست التركيب من قبيل رأيت هذا الشاب في شبابه
وصباه لانه تعليق بالمشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز فمن تمسك
في كون ما نحن فيه تحقيقه بكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل
والقول بانه من الجمع بين الحقيقة والمجاز او من قبيل عموم المجاز

بعيد

بعيد عن الصحة والجواز قوله مطابقا للمبتدأ وانما يصح ان يجعل مطابقا
للخبر كما يكون في الضمير فلا يصح كونه ضمير المرفوعات هو في اشتمل فصلا على
تقدير كون المرفوعات مبتدأ فمن تمسك به في دعوى انه قد يطابق
الخبر فقد سهى قوله لم يقل ضمير المرفوع منفصل منفق وان اختلف
في كونه ضميرا او بعد كونه ضميرا في كونه ضميرا مرفوعا كما ستعرف وفيه
ان قوله صيغة ضمير مرفوع يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا
بين الجمع وان استفق فاختياره للتنبيه على مجازه عنده قوله يسمى
هذا المرفوع فصلا الاولى يسمى صيغة هذا المرفوع فصلا وكانه تسا
مح لظهور المراد وذلك التوسط المنفصل اشار الى ان قوله بالمفصل
متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك لان اللام للعلة
بعدها ان اللام كي ومعناها سببية ما قبلها لما بعدها والسبب للفصل
بين كون المبتدأ نعتا وخبر التوسط لا التسمية قوله لان الفصل
انما يحتاج اليه فيما اذا كان للمبتدأ على اصل وهو التعريف ولما
لم يحتج الى الفصل فيما هو الاصل من المبتدأ والخبر النكرة حمل عليه
ما احتيج اليه من المبتدأ النكرة فلم يتوسط بينه وبين خبره ضمير
الفصل قوله او افعل من كذا او فعلا مضارعا عند الزجاج تمسكا
بقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ورد بانه يحتمل كونه مبتدأ او

ضمير الفصل

تاكيدا كما في انه هو ابكى واضحك وزيّف بان التاكيد الظاهر بالضمير لم
يعهد ولا يخفى انه كلام على السند الاخص قوله اقتصر على مثال افعل
من اقول انتقص لان المدخل فيه مع الاستغناء عن الفصل كلا استغناء
فيكون فيه اقتصار الغير بطريق الاولى قوله وبعض العرب يجعل مبتداء
اي يستعمل بحيث يحكم النحاة بكونه مبتداء لو كان معنى يجعل المبتداء
الحكم بكونه مبتداء احتاج الى هذا التوجيه واما لو كان معناه كما هو
الظاهر انه يجعله في الاستعمال من افراد المبتداء فلا يحتاج الى هذا
التوجيه لان جعل شيء متصفا بمفهوم شيء لا يتوقف على معرفة مفهوم
ذلك الشيء قوله ومع الوضع تسمى ولم يقل الوضع تسمى بالجزئية
لتعينه بما سبق قوله ويتقدم قبل الجملة اي الخبرية الاسمية او الفعلية
الظاهر بشرط ان يدخل عليها نواسخ المبتداء والخبر نحو فانها لا تعمى الا
بصار قوله ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير
سبق مرجع مقتضى صيغة التقدم ان يكون هناك متاخر فهو مرجع
اخرج في هذا التوجيه عن مقتضاه وجعله لمرجع ان لا يسبق عليه
المرجع وهنا خروج عن مقتضى التقدم وجعل الجملة غير مضاف
اليه للتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب الظاهر عن
مقتضاه فلا يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس وجها

ضمير الشان

وجيها

وجيها قوله وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا
يشعر بانه التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن الاعمية لا
للاحتراز عن متقدم لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما
يحترز به عنه مع ان هناك ما يحترز به عنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير
ربه رجلا ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلها بلا فصل
ذكر ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة بتمييز الضمير
او الجملة معترضة قوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام جعل
الجملة الجنس ليجعل بعده بعضه منه فيندفع بان ورد ما على من قال في
ضع الظاهر موضع الضمير لان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شانه
فكانه من عطف التفسير ولا يخفى ان ما قيل اهون مما ارتكبه
فتدبر وادخل احسن التعبير قوله ويحسن تانيثه اذا كان العمدة
فيها مؤنثا وجه حسنه انه المسموع واما تانيثه بتاويله بالقصة
من غير كون العمدة فيها مؤنثا فمجرد قياس خال عن السماع كما حققه الرضي
قوله والظاهر انه قد يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بين
الموصوف والصفة اعني قوله يفسره قوله فانه داخل للتسمية في
هذا الحكم لا يقتضي الدخول في القاعدة ان يكون له دخل فيها و
علته ثبوتها بل يكفي ان يكون له التقييد الضمير الغائب وتعينه

يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع

قوله ويلزم استدراك قوله آه فيه بحث لانه قاعدة اخرى مبنية
لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون امر اخر من تمييز او حرف تفسير اعلم
انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة
الى مفسر ويصح ان يكون ضمير الشان منه باعتبار انه راجع الى الشان او
القصة لتعينه في المقام فيكون ما بعدها خبرا صرفا فان تفسير الضمير وتبيينه
انه لم يرجع الى الشان المتعين في المقام وذكر على الابهام فمفسر دونه
خرط القتاد قوله فعلى هذا لو لم يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة
بقولنا الشان هو زيد قائم لما راى ان توجيه السابق لقوله يتقدم
بعيدا اينه يتوقف اتمام القاعدة عليه اذ لولاه لانتقضت بهذا
القول ووجه الانتقاض انه لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح
بالمفرد بان يقال الشان هو قيام زيد فلا يخفى عليك ان هذا التر
كيب مصنوع مستغنى عنه بمجرد هو زيد قائم فلا مبالاة بها انتقاض
القاعدة قوله واذا كان متصلا يصير مستترا او بارزا فالاولى عدم الفصل
بين هذا التفصيل والمتصل بالمنفصل قوله فان عامله معنويا لم
يات بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو
مرفوع كان منفصلا فان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارزا
قوله فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة يريد لكونه عمدة لا دليل عليها ان
استقلال

مابعدها

مابعدها والا فالمبتدا مع كونه عمدة يحذف قوله وشاذا اي مثال الحذف الضعيف
إنّ من يدخل الكنيسة وانما جعل اسمها ان ضمير الشان لانه كلمة إنّ لا تدخل
على كلم المجازاة كتب الشارح في الحاشية الكنيسة متعبد النصارى والجآذر
جمع جُؤذر وهو ولد البقرة الوحشية قوله فانه مع كونه منصوبا لازم فيجب
حذفه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان التزام حذفه جعل حذفه جادة
لاهل اللسان وطريقا واضحا قوله وهي اسماء الاشارة ذا اصله كونها فيه انه
ذا ليس خبرا بل الخبر المجموع فلعله ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعله اصلا بل
الفاعل هو مجموع من حيث المجموع تدبر ولولا هذه التفصية لكان لتوجيه
فضل وقيل خبره محذوف اي هي خمسة قوله ان هذان لساحران على
احد الوجوه ثانيها ان إنّ هنا بمعنى نعم وثالثها ضمير الشان المحذوف
هكذا نقل عنه في الحاشية ويرد على الوجه الثاني ان لام الابتداء لا يدخل
على خبر المبتدا والثالث ان حذف ضمير الشان ضعيف قوله وته وذه
بقلب الالف والياء اي الالف من ذا والياء من ذي فالاظهر او الياء لا لاثبات
قوله بوصل الياء الحاصلة من الاشباع او من ابدال الالف بالهاء والياء
معا قوله ولا يثنى من لغاته اي لا يورد على صورة التثنية والا فلا تثنية
في المعنى بل اللفظ بتمامه موضوع لمعين ولو كان تثنى لم يكن في مفهومه
تعيين لان المعرفة لا تثنى الا بعد التنكير قوله واذا كان مقصورا يكتب

لان المعرفة لا تثنى الا بعد التنكير

بالياء لان هنا حال الالف المجهول اصلها ولذا كتب فيه الواو لئلا يلتبس
اولى بالى حرف جر ولا يكتب الالف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب
فلا تظن انها تكتب بالياء في اوليك لان المكتوب فيه مركز الهمزة قوله
وهو ليس في الحقيقة منها يعني من فوائد كلمة الحروف التنبيه على انها ليست
في الحقيقة منه على ما يوهم شدة الامتزاج في كتابة لحروف الكلمة
ولم يقل ويتصل بها لئلا يتوهم عدم جواز الفصل بينها وبين ذا
مع انه بكلمة انا وانتم وهو واخواتها كثير ومنه قوله تعم ها انتم هولاء
قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها قيل يمتنع وقوع الظاهر موقع ضمير
انفعل وتفعل ونفعل مع انها اسماء وفيه ان ضمير افعل مثلا ليس
من مقولة الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه فافترقا وقيل
الدليل على حرفيتها انه غير مستقل بالمفهومية ومعنى ذاك اينست
بسكون الياء ومعنى ذلك آنست ولا يبعد ان يقال لا يكون في التر
كيب اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف في ذلك حرفا قوله وهي
اي حروف الخطاب خمسة تانيث خمسة التذكير مميزها وهي حروف
الخطاب والحروف يذكر ويؤنث ولو اعتبرت تانيثه هنا وقال وهي
خمس لكان فيه تقدير لحرفية حروف الخطاب الا انه راعى المناسبة
بقوله في خمسة قوله قوله مضروبة في خمسة جمل قوله خمسة في خمسة لافادة

الحروف يذكر ويؤنث

ضرب

ضرب الخمسة في الخمسة وهو نظم العبارة ويحتمل ان يكون المراد وهي
خمسة موجودة في خمسة من اسم الاشارة فيكون خمسة وعشرين
قوله وانما قلنا من انواعه يعني بعض ما يتصل به حروف الخطاب
بالخلاف لا ستة فلا يرد ان ما على من الواحد سبعة قوله وذلك
للبعيد وذاك للمتوسط لا يستعمل الكاف الا للمتوسط او البعيد
واللام للتخصيص على البعد قوله ولما راى المص ونحن نقول انه
على ان حكمه هنا مستند الى التتبع وشاهدة الاستعمال ويؤيد ما ذ
كره انه لم يقل وهي والمذكر ذا المذكر القريب قوله ولا يبعد ان يجعل
ذلك اشارة الى كلمة ذلك بعده الى كلمة ذلك هنا كمشار اليه متو
سط يستحق ذاك قوله على سبيل التشبيه بالمكان سواء كان ذلك الغير
زمانا نحو هنالك الولاية لله الواحد القهار او غيره وقوله
المامعه ان اشارة الوجه صحة تخصيص الاختصاص بالمكان بهذه
الالفاظ وهو ان غيرها من اسماء الاشارة يستعمل حقيقة في المكان
وغيره وبينها وبين ما عداها فرق آخر اذا استعملت في المكان وهو
ان هذه الالفاظ لا تكون الا ظروفا والمستعمل ما عداها لا يلزم ان يكون
ظروف قوله اولا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة يعني
تفسير الكلام على القولين في الافعال الناقصة القول الاول انه لا حصر

بحث الموصولات

لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشرط

لما او الاول انه منحصر فيما ضبط وما عداها مما التزم بعدم وقوعه
منصوب افعال تامة لا ينفك عن الاحوال فالمنصوبات بعدها احوال
وقلّما هو الراجح في البيان الا ان يجعل المنصوب هنا تميزا ولا يبعد
ولو جعل حالا لكان اوفق بما تقرر في محله وجعل بعد كونه فعلا ناقصا
بمعنى صار وهو غير ظاهر والظاهر انه بمعنى كان وجعل الجزء التام بمعنى
الجزء الاول واراد بالناقص جزء الجزء وهذا انما يتم ان لو كان المبتدا
او الخبر او المفعول مجموع الصلة والموصول وليس كذلك بل هو الموصول
والصلة تفسير له ولا نصيب له من اعراب الموصوف لمعنى قوله الا بصلة
الا مقارنا بها الا انه ماخوذ اعتمادا على هذا ينبغي ان يسلك في بيانه
اشتهر في امثال لا يتم الدليل لا يتم البيان من ان البيان تمام بدون
اتمام والتركيب كناية عن نفي البيان والدليل والمعنى هنا ما لا يكون
جزءا الا مع صلة **قوله** ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة لا يقال
ان تعريف الصلة يصدق على الشروط لاسماء الشرطية نحو من يضرب
به اضربه وما تفعل افعل الى غير ذلك لانا نقول من في قولنا من يضرب
مفعول تضرب فهو جزء بعد جملة بما عرفت ان من قال بل يجب ان
يحمل الصلة على الاصطلاح واللازم نقص الحد بغير الشرطية فقد سهى
سهوا بيّنا **قوله** وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة لا يخفى

انه تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ذكره الا يتم جزءا لغوا لدخوله في مفهوم
الصلة **قوله** ولما كانت الصلة يعني ليس المقصود في تعريف الصلة كما
هو ظاهر السوق حتى يرد ان التعريف غير مانع **قوله** يعني بقوله و
صلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية نعم ما قيل لو قال الموصول
ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضمير لكان اوضح واخصر **قوله** او
ما في معناها لا حاجة الى هذا التاويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعيهما
مركبان تامان خبريان **قوله** والعائد ضمير لا غير ضمير لم يوافق المالك
في التسهيل بين العائد الى المبتداء والموصول والحق ان المراد بالضمير
المرسنه وما ينوب منابه **قوله** وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
انما سمي فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا اسم
المفعول يريد ان صلته من بين الجمل هذه الجملة فالتعرض لما ليس
بما لم تدخل في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ما عداها بل الاختصاص
الالف واللام ببعض الجمل وهو اسم الفاعل او اسم المفعول مع مرفوعه
والاولى ان يقول وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل او مفعول لا غير
ولا يجوز ان يكون صلتهما صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانهما بعيدا
عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا يتثنا ولان بالفعل فلا يصير
ان بمعنى الجملة **قوله** وهو الموصولة يعني المرجع ماخوذ من السياق **قوله**

واى الى مضاف الى معرفة لفظا او تقديرا بمعنى الذى ونوعيه وكذا
قوله دالة بمعنى التى يريد به ونوعيه قوله المنسوب الى بنى طى قلبت فى النسبة
احد اليائين الفا واخرى همزة تحرزا عن اجتماع اليائات قوله وذا بعد
ما جوز الكوفيون كونه وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد استفهام
كانت اولا ولم يجز البصريون الا فى ذا بشرط كونه بعدما ومن الاستفهاميتين
اذا لم يكن ذا ملغا وقد تقدم من ذا الذى يرضى الله ورضاهما
المعنى الذى فانه ذا ذا الذى اذ بمعنى موصول قوله والعائد المفعول سوى
العائد الى الف واللام فانه يجوز حذفه لخفاء موصوليتهما والضمير احد
دلائل موصوليتهما قوله الا اذا كان فاعلا معنى التعبير بالمفعول لاخراج
الفاعل فلا يرد ان الحذف لا يختص بل يعم المجرور والمرفوع ايضا فلا يخفى
ان عله التعبير ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلذا اخص وحذف
المرفوع اذا كان مبتدا يجوز بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان
يكون بعد اى او بطول الصلة كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى
الارض اله اى طالت الصلة بالعطف عليه وحذف المجرور بحرف جر
متعلق بطلب الصلة او باضافة صفة باصية له تقديرا نحو الذى انا
ضارب زيدا اى ضاربه قوله باب الاخبار بالذى تغيير الاخبار به لانه اول
ما يعرفه المتعلم من الموصولات ولانه جرى العادة بالتمرين به والالف واللام

فى كل من الموصولات فنقول من ضربت زيد وما فعلته خير وقوله او
ما يقوم مقامه يريد به الالف واللام وقح المراد بالذكر نوع اذ قد يلزم
ان يخبر بالذات مثلا ولكن ان يجلس تدبيح فى قوله او ما يقوم مقامه
وقوله وفيها تعليم ما ضى التعلم المصنادع من العلم فاعرفه قوله
بعد بيانه طريقة الاخبار يشعر بان تمرين المتعلم كان بعد تعليمه
طريقة الاخبار وهذا غير لازم لان الامر بالاخبار يجوز ان يكون
قبل التعليم فنذكر فيه مسئلة التصوير الذى ووضع الضمير
المخبر عنه وتاخير المخبر عنه لانه من فروع المسائل النحوية وليس من
موضوعاتها فى هذا الباب تامل قوله اى باستعانة الذى او بما يعبر
عنه بالذى فالباء صلة الاخبار قوله صدرها هنا اشعر بان يكون
من مواضع وجوب تقديم المبتدا ان يكون موصولا ولم يذكره
موضعه فى شئ من كتب النحوية فلعلم ان الدوا التصدير علما بما هو
الاصل فى باب المبتدا قوله اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى يريد
ان التعبير بالمخبر عنه باعتبار ما يؤل اليه وذلك ان تريد بكلمة عن
التعليل اى المخبر عن جهته وسببه قوله واخرته اى المخبر عنه عن الضمير
اعتبر التاخير بالنسبة الى الضمير والظاهر اعتباره مقابلا للتصدير
فيكون بالنسبة الى الجملة قوله ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها

يشعر كلامه بان الكلمة الاخبار عن زيد في المثال المذكور اخذ اسم الفاعل
او المفعول فتقول الضارب انا زيد وتقول المضروب انا زيد
فتنبه بالتعليل على ما صرح به الشارح من شروط الجملة صيغة
الفعلية وكذا اتى به مع انه ليس من دأبه تعليل المسائل قوله لا
لسين وسوف وحروف النفي فيه بحث لان السين يفيد التاخير
كان صيغة المستقبل يفيد ذلك وصيغة الماضي التقديم فاذا
لم يبالوا في الاخبار بالالف واللام يفوت المعنى الدال عليه
الجملة جاز ان يبالوا بفوت ما يفيده السين او سوف فانه بمنزلة
الزمان ولانه يجوز ان يوصف الفعل المنفي اسم الفاعل للمنفعل
فيقال في الاخبار عن زيد في لم يقم زيد الا قائم زيد فان قلت
ينبغي ان يصح الاخبار عن زيد في زيد قائم بالالف واللام فتقول
القائم زيد قلت القائم الذي جزء الجملة الاولى والذي في القائم
جملة وفي معنى الفعل فلا يصح قيام احدهما مقام الاخر قوله ووضع
عائد الموصول موضعه هذا عند التفصيل امران وضع الضمير
موضع المخبر عنه وجعل الموصول فالامور اربعة فاحفظها
يسهل عليك استخراج جميع ما ذكره في ضمير الشان قيل الانفع
في الضمير المبهم قوله للمصدر العامل الاخصر الا وفي العامل قوله

والحال

والحال الاولى مما يجب تنكيره فاعرفه بين ذلك تمييزا قوله حفا الاسمية
تحقيقا الموصولة وبيان انه ليس مما يختص بالموصولات وكذا
ما ذكره في اخواته فليس بيانا لما ليس بموصول في بابه تقريبا كالظن
بل يوصف ما على الموصولة مشتركة المعنى الاسمي والحرفي اضطرارا
الجر تحقيق الموصول الى استغنا بهذه الكلمات استغني عن
وضع باب لها وسن عليه بيان افعال غير اسم الفعل في باب اسم
الافعال قوله فانما ما كافة نحو انما زيد قائم اه فيه انها قد يكون
مصدرية وقد يكون زائدة قوله استفهامية باقية على معنى الاستفهام
او استعارة لمعنى يناسب الاستفهام كالتحقير والتعجب والانكار
ويحذف الفها مع حرف الجر والمضاف اذا لم يكن معه ذا وانباتها
قليل قوله ربما تكره النفوس قيل جاز ان يكون ما كافة قال اللص
ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصول
واقامة الجار والمجرور مقامه بعض من الامر وذلك قليل الا بشرط فقد
هنا والاولى ان يقال ان النحاة اختاروا الاستفهام لاستغنائه
عن تكلف من حذف المبين وتضمين تكره ما يستدعي كلمة من
او في الحكم بزيادة او جعلها للتبعيض والمتبادر منه البيان بعد
كلمة ما قوله رز في جملة فعلية حالية متعلقة بالامر ومن جعلها

ماهية

صيغة الامر بنا ويلي بالمنكر تكلف الا بعينه **قوله** وتامة قيل اى غير
محتاجة الى صلة او صفة قلت او موصوفة وقوله بمعنى شئ صفة
لما مر ذكره تنصيصا على اختيار مذهب ابي علي دون سيبويه و
كذلك تجعل بيانا لمعان ما سوى الموصولة وتحصيل الفائدة التابعة
ضمنا **قوله** وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان اى ضربا
حقيرا او عظيما او نوع ضرب فان التوصيف بها اما للتعميم او التعظيم
او التحقير او للنوعية ويتفاوت معناها بحسب المقامات واختار
المص كون ما صفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض **قوله** ومن لم يقل ومن
الاسمية احترازا عن الحرفية الزائدة لعدم المبالاة بها اذ لم يثبتها البعض
قوله الا في التام مردد على ابي علي حيث اثبتها ومن المباحث المهمة التي لا
ينبغي ان يدعها الناظر في هذا المقام ان من وجوهها الذي العلم و
لا يجب يقع على ما لا يعلم الا تغليبا وعلى ما لا يعلم الا قليلا ولصفة العالم
فتقول ما زيد في السؤال عن صفته وللجوهر ماهيته وحقيقته و
منه ماهية الشئ وهي في الاصل ما هية نسبت الى لفظ ما والهمزة تزاد
في شائى مقصورا اريد به نفسه فيقال لفظ ما ولاء قلبت الهمزة هاء
او نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة كذا في
الرضي **قوله** والموصوفة نحو يا ايها الرجل حتى لزم كونها معرفة با

لنداء

بالنداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة **قوله** وهو معرفتها الالتفات
محلها نص المص بقوله على رد اعراب اللذان وذوا الطائية وقد ضيع
الشارح ما قصده بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق فافهم **قوله**
الا اذا حذف صدر صلتها وكانت مضافة ويكون الصدر عائدا
فيبنى على الضم وسيبويه يجيز اعرابها ايضا فان لم يكن مضافة
فالاعراب **قوله** فيمن قرا بالضم اى عند بعض من قرا بالضم فان
منهم من جعله استفهاما وجعل الجملة صفة شيعة بتقدير يقول
فيهم ايهم اشد **قوله** وفي ما صنعت وجهان ذا الا يجيء موصولا
زائدة الا بعد ما ومن الاستفهامية والاولى في ماذا هو اومن
ذا هو خيرا له منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي واما
قولك من ذا قام فما فيه اسم الاشارة لا غير ويحتمل فيمن الذي
ان يكون زائدة وان يكون اسم الاشارة لا غير كذا في قوله تم امر هنا
الذي فان ها التنبيه لا يدخل الا على اسم الاشارة والمقصود منه
من بيان الوجهين فيما اذا صنعت الاشارة الى اثبات ذا موصولة
مبني على الاحتمال وليس ثبوته بحكم لجواز الحكم بزيادته فان قلت فما
وجه دفع الخبر قلت جعل ما صنعت خبرا بحذف العائد الى المبتدا
وان كان قليلا وانما قال فيما ذا صنعت خبرا بحذف العائد الى المبتدا

اسماء الافعال

احترازا عن مثل ماذا كان فان الرفع فيه لازم وجعل الشارح
دفع مصدرا لامر نوعا بمعنى المرفوع وذلك ان يجعل فعلاً مجهولا قوله
ما كان اسم كان الظاهر اى اسماء يقال كان هذه يحتمل التام والنقصان
والصيرورة ولا يخفى عليك ان الثالث انسب ومن حق اسماء الافعال
ان لا يكون لها اعراب كالامر والماضى وقيل هى مرفوعة المحل بالابتداء
وهو مبتدا وفاعل سد مسد الخبر كما فى قولك اقائم زيد وهذا هو الذى
اختاره المص فى ايضاح المفصل وان فات بيان المبتدا فى هذا
الكتاب وقيل هى مصادر منصوبة بافعال محذوفة وبناؤها فى تقدير
الفعل كونها اسم الفعل قوله مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى
الامر ولما هو بمعنى المتعدى لكون هيهات مثالا لمعنى الماضى واللازم
او لما هو اسم فعل وغير اسم فعل ولما هو اسم فعل فقط ولما استعمل
فى معناه الاصلى ولما لم يستعمل فيه قط ورويد اما تصغير مخفف الارواد
بمعنى الرفق واما تصغير رود بالضم بمعنى الرفق عدى الى المفعول
لتضمين معنى الامهال او جعل بمعناه قوله القح فى الحاشية القح الخالص
وفى القاموس القح بالضم الخالص من اللؤم قوله وفى فعال بمعنى الامر
المشتق ولتقدير الكائن اعرفه ويصح ان يكونا دالا من ضمير بمعنى
الامر اى كائنا من الثلاثى ولا يخفى ان كون الشئ قياسا لا يقتضى

ان يجئ من كل لفظ فى كلام العرب بل يقتضى ان لا يجب التوقف فى
اخذه على السماع فلك ان تاخذ فعالا من كل فعل وان لم يسمع
من العرب فيكون فعال قياسا يقتضى انه يصح لك ان تاخذ قوام
من قام وان لم يجئ فلا ينافى كونه قياسا عدم سماع قوام بمعنى قم
على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا ان بناءه وكونه بنائية على الكسر
قياس غير متوقف على السماع فافهم قوله الا اذا هو قرقار بمعنى صوت
من التصويت وعرعار اى تلاعبوا بها الصبيان بالعرعرة وهى لعبة
لهم قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت
الصبيان قيل فيه ان الحكاية لا تتغير فلو كانا صوتين لقيل قار قار
وعار عار وفيه ان معناه انه امر بحكاية صوت الرعد وحكاية صوت
الصبيان فى مقام اللعب بكثرة اللعبة واعلم ان قوله فاتفقوا على ان
لم يات الا نادرا معناه ان اسم الفعل بمعنى الامر لم يات من الرباعى
وما ذكر من قرقار وعرعار ليس بفعال كما لا يخفى قوله وعلم يقال الى
الان دليل قاطع على تعريفه وقال ان من كان مذهبه ان جميع اوزان
فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثا فاذا سمى بها
مذكر وجب عدم انصرافه ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة
وهذا منهم دليل على ترددهم فى كونه مؤنثة قوله وحال كونها صفة

لمونث لم يجئ فعال صفة في المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف
وهي ما لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق وما غير لازمة وهي على ضربين
احدهما ما صار علم جنس بالغلبة كحلاق للمنية وهي في الاصل اسم
لكل ما يجتبد اي يحدث ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا
والضرب الثاني ما بقي على وضعها نحو قطاط اي قاطية كافية قوله
فكيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع
الذي ذاك الشيء منه يرد عليه ان ثلث عدل عن ثلثة ثلثة
وثلثة ثلثة ليست بتمامها اسما بل مركب من اسمين وخرج عن
التركيب الى الاسمية الا ان يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج عن
نوع اصله او عن نوع ما التام منه اصله قوله علما للاعيان مونثا
حال عن ضمير مبني وقوله معرب مستغنى عن التفسير يجعل ضميره
راجعا الى الفعال المقيد به فلا يحتاج الى ما قبل العامل فيه ما يستفاد
من قوله معرب ومبني اي مختلف فيه والا لاجتمع على معمول واحد
عاملان او احتيج الى حذف معمول احدهما كما عرفت في باب التنازع
قوله مونثا صفة علما فذكره للتنبيه فان قلت الاظهر انه احتراز
عن قطام اذا سمي به مذكر فانه ليس علما مونثا قلت هو علم مونث
لان الزائد على الثلثة لا يخرج بتسمية مذكر به عن التانيث يعني ان الاظهر

انه احتراز عن ذهاب اذا جعل علما للمذكر ولا يخفى ان بناء فعال علما
مونثا ينتقض بذهاب اذا جعل علما لمونث فاذا لا ينبغي الفاق الا ان
يقال المراد بكونه علما كونه علما في اصل وضعه من غير نقل عن غيره و
حتى يتم كلام الشيخ الرضي ان قيل مونثا ليس للاحتراز فتامل قوله كقطام
وغلاب هما علم امراة قوله فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه و
اقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل فمعنى
المص معرب في تميم كلام الامام في اخر ذوات فانه ليس بمعرب في تميم كلهم بل
عند اقلهم قوله وجه الاكثرين ان الراء حرف اه هذا وجه بديع ذكره
الفاضل الهندي واوضحه الشيخ والمشهور في كتبهم وجه آخر وهو ان
الامالة في ذوات الراء مستحسنة والمصحح لها كسرها فالتزم
قوله اعلم ان الاصوات الجارية على نمط الانسان بل على نمط العرب
قوله اما الزجر او دعا او غير ذلك من تسكين البهيمة او حملها على الشرب
او اناخته كما اذا قلت نخ لاناخة البعير قوله لانتفاء التركيب فيها
فهي داخلة في قوله او وقع غير مركب قوله والمراد بالاصوات هاهنا
ما كانت باقية على ما هي عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية قال الفا
ضل لا ح اسم لا صوت ويشعر قوله وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء
وله وجه ثالث ذكره الفاضل وهو انه لا تفاوت حينئذ بين القسمين فيقال

قال زيد تخ ويقال قال زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا فنفي الوجه
الاول نظر لان المقصود من الصوت احضاره بذاته اما للحكم على
المحض او ليطلع منه ما هو الغرض من صدوره كما هو في الالفاظ
وعلى كل تقدير هو صوت وليس باسم لا يقال يراد انه اسم حكما وفي
احكام الاسماء يعتبر الاسم حقيقة وحكما لانا نقول الاصوات
مطلقا اسماء حكمية ولذا يعد قسما من الاسم المبني وكذا في الثاني
لانه لا يلزم من عدم انقسامه الى قسمين بهذا الاعتبار ان يكون
انقسامه بغير هذا الاعتبار و الحق ان المراد بالاصوات وكذا
كل قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد به نفسه فالمستعمل لما هو الغرض
منه والا لكان بيان المبنيات في كتب النحوية قاصرا وتعريف
الاصوات يشملهما باعتبار الحكاية لانه يصدق على الجميع انه
حكي به صوت قوله او صوت به للبهائم يعني مثلا الاولى ان لا يجعل
ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل يجعل التقليل
التمثيل ليشمل دواعي اخرى للتصويت به من قضاء تعجب او تسكين
توجع او تخفيف تحسر فيشمل القسم الاول ايضا بتكلف واحد
لا بد منه لغير دخول هذا القسم ولعل ما وجه به الشارح اقتفاء
للفاضل الهندي وهو على ما ترى فدع ما كدب وخذ ما صفا قوله

قيل

بحث المركبات

قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان قال الفاضل الهندي وكانه
اراد ان الحكاية المتعلق بالغير كما في تصويت البهائم فان الصوت
يلقى الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير فكل الصوت
اقرب من المركب مع الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة وما لم يتعلق بالغير
كوي للتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير في غاية البعد
من التركيب مع الغير فاذا لم يبن ما هو اقرب الى الغير معربا فما هو ابعد
منه بالطريق الاولى الا ان لا يكون معربا وفيه ان بعده عن الاعراب لا يوجب
اولوية الحاقها بالمبني لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث
لا يلحق بالاسماء المبنية اصلا قوله المركبات اي المركبات المعدودة
من المبنيات يشعر عبارته هذه بانه جعل اللام للعهد فحمل كل اسم
عليها معا لا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا
باب المركبات وجعل كل اسم تعريفا المحذوف اي المركب كل اسم لا يلائم
جعل التعريف في اخواته المذكورات على ما هو ظاهر كلام الشارح في بيان
الشيء وجعل اللام للجنس يبطله الجمعية لا يلائم جعل نظائرها معهودات
فهذه العبارة من المصنف داعية لاهل المذكورات على الاجناس لا المعهودات
قوله كل اسم صرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعيينه
بالقرينة كما في اخواته لان القرينة تخصصه بالاسم المبني لانه في قسم الاسم

المبني والمركب المحدود هنا اعم من الاسم المبني الاولى ان بعلبك معرب
وبهذا سقط ما ذكره الرضي مع انه ساقط في نفسه من ان قوله اسم غير
محتاج اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في اول اقسام الاسماء على ان
ابهام قولنا كل ما هو من كلمتين عدم صحة جعلها قسما من الاسم
يدفعه الا التصريح بقوله كل فتامل بقي انه لا يصح وصف المركبات
بالمعدودة من المبنيات الا ان يراد بالمعدود من المبني اعم من المعدود
بنفسه او بجزئيه فافهم قوله من كلمتين حقيقة او حكما اسمين او
فعلين اه وجد من هذه الاقسام التركيب من اسمين حقيقة
نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه ومن اسم وفعل نحو بخت نصر
فانه مركب من بخت بالضم وهو معرب بوخت بمعنى ابن وجد عند
صنم اسمه نصر نسب اليه ضرب بيت المقدس على ما هو في القاموس
ونصرها في التفعل قوله ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الدلالة
عدوله عن عموم العبارة بلا داع لكنه ليس بذلك لان الاسم مستغن
عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة في الحال فالحاجة الى التقييد
بانتفاء النسبة قبل الاسمية فخلاه على العموم يوجب اعتبار ما لا يحتاج
اليه في التعريف نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله قبل العلمية لشموله
خمسة عشر قوله ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر اراد بنحو
خمسة

خمسة عشر خمسة عشر وبيت بيت فانه يتضمن الثاني منه معنى حرف عطف
كان او حرف جر كما بيت بيت فالاولى ان يقول في التعليل لان
بين جزئيه قبل التركيب مثل نسبة العطف بهذا اندفع ما يمكن ان
يقال تعيين النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس بتعذر فلا تعسر
لاما يستفاد من كلامه لامكان تعيينه بنسبة غير العطف لكن يرد عليه
ما ذكره بقوله والاحسن ليس الا تعيين النسبة على وجه يخرج منها
هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة في شيء نعم تعيينه بما ذكره الفاضل
الهندي حيث قال اى لا نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة
معنى حرف نحو تأبط شرا وعبد الله والبخ ويزيد ليس على وجه يخرج
نحو خمسة عشر قوله والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة
اه يرد عليه انه لو كان هيئة خمسة عشر موضوعة لبيان معنى العطف
فالنسبة مفهومة من ظاهر الهيئة فلا فلا يفهم النسبة اصلا لا من
ظاهر الهيئة ولا من باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان
يكون احسن من كل وجه وجيه والجواب ان هيئة خمسة عشر لا تدل
على نسبة بين خمسة وعشر بل بين عشر وما نسب الى خمسة مثلا ولزم
من ذلك نسبة بين خمسة وعشر بالعطف على ان خمسة عشر كبعلبك
مركب من خمسة وعشر تركيب الحروف ليحصل الاسم الا ان الفرق بينهما

ان خمسة عشر ينوب مناب خمسة وعشرة وبهذا الاعتبار جعل
متضمنا بمعنى الحرف وجعل مبنيا لهذه المناسبة بالحرف بخلاف
بعلبك هذا هو التحقيق الذى افاده التوفيق وبهنا يظهر جعل
خمسة عشر من الاسم المبنى بلا تسامح فاغتنمه وان كان مخالفا
لما هو المشهور بين الجمهور وان الحق بعد ظهوره كل الظهور احق
من غيره وان كان ثابتا على صفحات السنين والشهور قوله فانما
اورد مثالين ليعلم ان البناء لم يجعل مدار البناء كون الجزئين
عددين حتى يبنى على ان صيغة الفاعل المشتق من العدد فى حكم بل
على تضمن معنى الحرف ولهذا لم يكن شىء من جزئى عدد انحو بيت بيت
فالاولى ان يقال اورد مثالين احدهما التضمين للحرف فى نفس التركيب
والآخر لتضمنه فى اصله قوله وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل وحاصل الجواب
ان المراد بتضمن الثانى حرفا اعم من تضمن الثانى فى الحال
او فى الاصل لحادى عشر فى الاصل احد عشر الا ان غير الاحد الى الحادى
لمعنى العطف وان لم يوجد فى المغير اليه لكنه موجود فى المغير عنه والاولى
ان يقال ان معنى العطف موجود فى حادى عشر لكن العشر معطوف
على واحد تضمنه الحادى لا على الحادى اذ المعنى على ذات له الواحدة و
العشرة هذا فى كلام الرضى الذى اصل الجواب الذى ذكره الشارح بعد

تنقيح

تنقيحه واختصاره ما يدل على ما ذكرنا حيث قال عطف الثانى لفظا
على تلك الصورة يعنى الحادى الذى غير اليه الاحد وهو معطوف
من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه وهو عدة معطوف
على عدة لا تستعمل على استعمله ولا عدد على استعمله لا يستحق التبا كما بينا
لكن المعطوف عليه فى الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا هنه عبارته
قوله اعرب الثانى فيه مسامحة والمعنى اجرى الاعراب على الثانى والا فالمقصود
بالاعراب الجارى على المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثانى وقوله
الثانى ان لم يكن قبل التركيب مبنيا تقييد للحكم ليوافق ما هو الاشهر
والاولى والا فقد نقل الرضى جواز اعراب الجزء الثانى المبنى بعد التر
كيب كما هو ظاهر عبارة المص فى هذا المقام وفى بحث غير المنصرف
والاولى ان كان قابلا للاعراب مكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب
لان كل اسم مبنى قبل التركيب عند المص قوله فى الافصح اى اعراب الثانى
مع منع الصرف وبناء الاول انما هو فى الافصح الفافهم تكلف فى عبارة المتن
تكثير الفائدة والا فالواضح عندنا ليس الا ترجيح بناء الاول مع
واعراب الثانى على غيره لا ترجيح بناء الاول مع منع صرف الثانى مع اعرا
على غيره وتوجيه ما ذكره جعل قوله كبعلبك تقييد الاعراب الثانى فحسب
قوله جمع كتابة وهو فى اللغة والاصطلاح فى القاموس كنى به عن كذا

بحث الكنايات

يكنى ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه وان يتكلم بشئ ويريد غيره
او بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة ومجازا قوله ولا كل ما يكنى به اذ كثير من
موجب كهن كناية عن الفرج او عن القبيح الذي يستهجن ذكره وفلان
وفلانة وكثير منه ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب ومن وما قوله
ولا كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب لا بعض مبهم
وكان سهوا من الناسخ قوله لكونها موضوعة وضع الحروف اى وضعت
ثانية ويسمى هذا الاسم اسما ناقصا في القاموس كم اسم ناقص مبني على
السكون او مؤلف من كاف التشبيه وما قصرت ما سكنت وهي كلا تنوين
وينصب ما بعده تمييزا والخبر ويخفض ما بعده كرب وقد يرفع تقول
كم رجل كريم اتاه هنا وقد يلوح من كلامه وجه آخر لبناء الاستفهامية
واخر لبناء الخبرية فتأمل قوله وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو
خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره اما مجرد عطف يوم السبت
او مع نوع عطف على نحو فانه يجيء بمعنى كيت وكيت الخ في القاموس كيت
وكيت ويكسر آخرهما اى كذا وكذا والتاء فيهما هاء في الاصل هنا وتفصيله
انهما في الاصل كيه وذية على وزن المرة خففت الاول وابدل عنها تاء
التانيث كما بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل والوقف عليهما
ح بالهاء ولا تكونان الا مفتوحين كذا في الرضي وتبقى جواز بنائهما على

الضم

الضم ولزوم استعمالهما مكررتين بواو العطف قوله واما بنيا لان كل
واحد منهما كلمة واقعة الخ لا يخفى انه بهذا الوجه لا يصير من شيء من فسمى
المبنى لانها من مشابهة المبنى الاصل ولانهما وقع غير مركب فلا نظائره نرد
عليك واحدا بعد واحد فلا تغفل قوله فرز بتة في البناء مخطة عن
نحو اثنا لانه في الاصل معرب والكسرة فيه اعراب والنون تنوين جعل
التنوين بمنزلة لام الكلمة فصار كانه مبنى على السكون ويحتمل الى نحو
المصيبانه قوله لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما اى حكما بلا حجة
فان قلت جعله كالوسط ايضا تحكم قلت الوسط لا يساوي شيئا
من الطرفين في كونه طرفا ويتميز عنهما بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة في
اخراجه عن التحكم الا ما قال الفاضل انه الاكثر فلا الا ما ذكره الرضي انه
السائل في الاغلب لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الادنى الوسط
الاولى والاوجه ان يقال مميز كم الاستفهامية لانه جعل كم الخبرية كالطرفين
دفعا للتحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلهما او مثل احدهما لا
التبس كم الاستفهامية فجعل كالوسط تمييزا ولم يعكس لان كم الخبرية
متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعل كالطرفين
لان الطرف متقدم على الوسط قوله لكن جوز الزمخشري ان يكون كم هنا
رد لقول الرضي ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن بانه دل

عليه كلام الزمخشري في تفسير الآية ومما يرده ما ذكر قبيل هذا الكلام
انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر نحو على كم جذع
بنى بيتك وبكم رجل مررت والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر
عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو
مجرور بمن المقدرة ويجوز اظهارها قصد التطابق هنا وبهذا عرفت
وجه صحة قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد من غير استثناء
بكم رجل مررت لانه داخل في قوله يدخل من فيهما قوله والخبرية اه يدل
على انشاء التكثير هنا اولا ما ذكره الفاضل الهندي ان الخبرية نقيضة
رب التي لانشاء التقليل لانه تطويل المسافة بلا فائدة وينبغي ان يعلم
ان كون كم الانشائية التكثير وكون رب لانشاء التقليل لا يخرجان
كلاما فيه احدهما عن الخبرية لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم و
استقلاله متعلق الحكم الخبري قوله لو قال وكلتاهما نعم ما فعل اذ في تذ
كير كلاهما تذكير لان تانيث كم كما شاع في السنة النحاة تاويلية لتا
ويلها بالكلمة فقولكم الاستفهامية في تاويل كلمة كم الاستفهامية والظ
فيه التذكير فقوله مبني على تاويل كلا هذين النوعين كما ترى ولو قيل
بالتاويل فالظ كلا هذين اللفظين او الاسمين قوله اي كل واحد منهما
اشار الى وجه افراد الخبر ومن وجهه ان كلا مفرد اللفظ ومثنى المعنى

قد خفي

قد خفي للطفه وهو انه نبه ان كليهما واحد
بالذات والتعدد اعتباري فذكر كليهما
بتكلف اعتبار التعدد لئلا يتوهم تخصيص اعتبار الاعراب باحد اعتباري
كم قوله فكل ما بعده فعل او شبه فعل نبه على ان المراد بالفعل ما يعمه ويشبهه
ليشمل نحو كم يوما انت سائر كم رجلا انت ضارب قوله او متعلق ضميره
النتيجة الصحيحة غير مشتغل عنه منويع المشتغل عنه بالضمير والمتعلق
في بعضها بضميره فهو قاصر لا يصلح الا بزيادة او متعلقه واعلم ان المشتغل
عن الشيء يتبادر منه الصالح للاشتغال به المعرض عنه بالاشتغال بغيره
فليس جاءك في كم جاءك مشتغلا عن كم بضميره فلذا اعترض على قوله ان كان
بعده فعل غير مشتغل عنه بانه منتقض بقولك كم جاءك ولا يخفى عليك ان
المتبادر من غير المشتغل عن الشيء الغير المشتغل به وان كان بحسب المفهوم
اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر نعم
الاوضح الاخصر فان كان بعده فعل مشتغل به قوله معمولا يكون الا بحسب
المميز اشار الى دفع ما اعترض به انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه ليس منصوبا
على حسب اقتضاء فعل بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة فليس نصبه
الا على الظرفية فاجاب الشارح بانه اقتضائه بكم يوما ليس الا الظرفية و
ملاك اقتضائه المميز قوله نحو كم رجلا ضربت في المفعول به قال الرضي في

وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها

اوظرفا اومصدرا او خبرا لكان نحو كم كان

مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك **قوله** وانما جعلنا

الفصل او شبهه اعم من ان يكون لفظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب

مثل قولك كم رجلا ضربت اذ اجاز الفاضل الهندي جعله داخلا في قوله

والا فمرفوع اي يجوز رفعه وجعل قوله منصوبا على وجوب النصب و

يرده ما ذكره الرضي ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف **قوله** فكل

ما قبله لم يقل كل ما مضاف او حرف جر مع اخصر واوضح ليبنه على جواز

تقدم المضاف والجار عليهما مع اقتضائهما صدر الكلام **قوله** نحو من

ابوك نظيره مثال من ينتقض تلك القاعدة بكم رجلا صحبك فانه يتعين كم

هناك للخبرية لان النكرة لا يكون مبتدأ للمعرفة بالاتفاق في ما عدا مثل من

ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كما مر **قوله** فكم هربت منصوب المحل

او لا هكذا ذكره الرضي وهو غير مرضي لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظ

فيه وهي النائبة عن الخبر **قوله** مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية جعل

مشارا اليه بذلك قوله فكل ما بعده وكان تجعل المشار اليه من قوله وما

صدر الكلام لا هنا ولعلم يجيء الوجوه الاربعة في محل اسم استفهام و

شرط اوّل الشارح بان المراد به ان يأتي تلك الوجوه في جميع الاسماء و جعل

غيره

غيره التاويل في التشبيه فقال معنى قوله وكذلك اي مثل كم في بعض تلك الوجوه

او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الا

ستفهام والشرط جزالة للابدال يرجع اسماء الشروط وباقي اسماء الاستفهام

قوله واذا كانتا شرطيتين فلذلكريات فيهما الوجوه الثلثة واذا كان اسم

الشرط مبتدأ ففيه اربعة مذاهب خبره اما الشرط والجزاء او الشرط فقط

وهذان ظاهران في بيان المص او الجزاء فقط او اسم الشرط مبتدأ لا خبر له

قوله وفي بعضها وفي مثل تميز كم عمة ديونه وقد يحذف باضمار الضمير ولعل

ذكر التميز هنا لكان الظاهر وقد يحذف المميز **قوله** اي ما هو تميز باعتبار

بعض الوجوه والاظهر ان المراد ما هو تميز بحسب الظ فان قلت فليكن

الاوجه الثلثة في تميز هذا التركيب ذكر التميز نصبا وجرا وحذفه

فلا حاجة الى حمل التميز في بعض الاوجه قلت يلزم ان يكون الوجوه الثلثة

في الربعة ذكره نصبا وجرا وحذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة **قوله**

فكان الاليق تاخير هنا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت

لما فيه تاخر النوع عن الاصل ففي هذا التوجيه مع التمحل في التميز

بحمله على التميز في بعض الوجوه فوات حسن الترتيب فالاولى ان يقال

المراد بالاوجه الثلثة نصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية

والمراد بقوله وقد يحذف انه قد يحذف مثل مميز كم عمة لك بأجر و

بحث الظروف

عتبار
بخلاف خان الذى سبق آنفا فيكون الا اشارة الى ثلث اوجه اخرنا
المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك كم ضربت نظير الحذف هذا المميز
وتبينا لاحتمال المحذوف بان يكون نحو المحذوف المصدر كما في ضربت
او المقدر كما في مالك فتامل قوله فلا حاجة الى ذكر البعض هنا يعني
حذف لان اللام يغني عنائه هنا فيكون ذكره مع ذكر اللام لا حاجة اليه و
لكن لك ان تقول حذف ازالة الابهام كون بعض الظروف اسما كاسم الاشارة
قوله ما اى ظرف جعل ما بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف ولك ان تبقيه
على عمومه اشارة الى ان من الظروف في باب المبني ما قطع عن الاضافة
من كل وجه حتى لم يبق اثر من الاضافة كما في بعض ما عوض عن الله
المضاف اليه بشئ فانه كانه لا قطع فيدخل في الظروف ما جرى مجرة
قوله لان غاية الكلام كانت ما اضيفت اليه لا غاية الكلام في كلام فيه
يجب ان يكون المنسوب اليه اذ غاية الكلام فيما قصد اضافته يجب
ان يكون المضاف اليه قوله فلما حذف صرف غايات اى لما حذف بلا عوض
صرف غايات واما ما عوض فيه عن المضاف ككل وبعض واذا فا
لغاية هو المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كانه مذكور فالغاية
العوض قوله وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه من غير
مانع اعتبار الشبه من ظهور الاضافة فان الاحتياج فيه معارض

وليس

وليس في المضاف الى الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها في المضاف
بالعدم ظهور المضاف اليه الذى هو في الحقيقة مضمون الجملة ومالك قوله
من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة وهو ما ضبطه الرضي مع ما
ذكر امام واسفل ودون واول ومن علو من على وذلك من قبل دون
ما هو مضموم الاول وقوله ولا يقاس ما بمعناها يريد فضلا عما ليس بمعناها
قوله فساغ اى سهل مدخل كذا في القاموس قوله كادا غص من باب
علم او فتح على القاموس قوله لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تمم
وبها بالاضافة الا عجب انه يقال لان حسب بمعنى لا غير اذ لا فرق بين ان
يقال جاء زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والغفلة من هذا
الوجه اعجب وليت شعري انه لم يجعل حسب مناسبا للغايات في
الابهام لانه لابهامه لا يتعرف كغير قوله ومنها اذ الحكم بناء اذ اسند
لا الى من غير شاهد الاستعمال يقاس بالحكم ببنائها على ما شاهد بناها
مما يشاركها في موجب البناء بخلاف متى واين واني وكيف فان عدم
التنوين فيها شاهد البناء والعامل في الظروف المتضمنة معنى الشرط
سوى اذ هو الشرط عند الاكثرين وفي اذ الجزاء عند الاكثرين والاكثر
مع قوله في ما سوى اذا واختار التفصيل في اذا بانه اذا قصد به معنى
الشرط فالقول قوله وان جرد لمعنى الظرفية فالعامل ما هو في موقع الجزاء قوله

والعامل

وفيهما اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتيب مضمون جملة على اخرى لكن
فرق بين تضمن اذا وسائر اسماء الشرط من متى ونظائرها فان اذا
غير راسخة فى معنى الشرط ولا عراقة لها فيه ولذا جاء جزاؤها الاسمية
بغير فاء واذ اكقوله تع واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله تع والذين
اذا اصابهم البغى هم ينتصرون ويجئ جملتها الشرطية اسمية على سبيل
الشذوذ نحو قوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب ولا يعمل فى
المضافه بخ الواقع بعدها والمص اشار الى ضعف معنى الشرط فيها
بقوله وفيها معنى الشرط فتامل **قوله** ولذلك اى لكون معنى الشرط فيها
الاولى ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه
عليه بقوله وفيها معنى الشرط اختير بعدها الفعل ولم يجب كما فى
متى واخواتها والذى يستفاد من الرضى ان يجئ الاسم بعدها شاذ
كما نبهناك عليه **قوله** مصدر مفاجاة فجاة بالضم والمد يعنى من حد سمع و
منع وانما قيد الفجاءة بالضم والمد لان الفجاءة كالضربة مصدر لجاء
من الحد من بمعنى اخذ بغتة **قوله** والمراد بلزوم المبتداء غلبة وقوعه
بعدها هنا بعيد وقيل لزوم المبتداء فى غير باب الاضمار على شريطة
التفسير **قوله** وقوله زمان وقوع السبع او مكانه مفعول فيه لفاجاء
لا مفعول به والالم يبق اذا ظرفية وقد سبق انه قال الرضى انا لم اعثر

على اذا المجردة عن معنى الظرفية ولا ينبغى ان يتوهم انه اراد عدم بقائها
ظرفية لا يصح فى المقام لانها علقت من الظروف المبنية فلا بد له من الفظ
فيه لان مذ ومنذ قد علم منها مع انهما مبتدأن عند الجمهور **قوله** و
قد يجئ للمستقبل كقوله تع فسوف تعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم و
ذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضى لكونه من الله خبار من عنده
المستقبل كالماضى فتامل وانه يمكن منع كونه فى الاية للمستقبل لجواز
ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف تعلمون زمان الاغلال فى اعنا
قهم وفهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف تعلمون **قوله** وقد يجئ للمفاجاة
نحو خرجت فاذ زيد قائم فى الرضى والاغلب مجئ اذ فى جواب بينما
واذا فى جواب بينا ولا يجئ بعد اذ المفاجات الا الفعل الماضى و
بعد اذا المفاجات الا الاسمية وقد يجئ اذا للمفاجات فى غير جواب
بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاء عمرو وفى اللباب وهما
يعنى اذ واذا المكانيين للمفاجات ويختص الاولى بالفعلية والثانى
بالاسمية ابقاعا للمخالفة بينهما وبين الزمانية **قوله** اى حال كونهما
لاستفهام وشرط كانه جعل استفهاما حالا منهما مسامحة بتقدير
ذا فى استفهام لان الاستفهام معنيهما والا ظهر ان المص جعله ظرفا
يدل عليه قوله ومتى للزمان فيهما **قوله** وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى

القتال بمعنى متى قال الرضى يجئ انى بمعنى كيف نحو انى يؤفكون ويجئ بمعنى
متى واقل نحو قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلثة فلا يجئ بمعنى متى
وكيف الا وبعده فعل **قوله** والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما
يتبادر من هذه العبارة ان مجئ كسرهما كمجئ فتحهما وليس كذلك قال
الرضى وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي وكسر نونه لغة هنا واختلف
في اصله وقيل هو اين زيد فيه ياء وادغم الياء في الياء واليه جرى اهل
اللغة حيث ذكروه في باب النون وقيل اصله اى اضيف الى اوان حذف
منه الياء والهمزة وادغم الياء في الياء وقيل اصله اى آن حذف الهمزة
وزيفه الرضى بانه لم يجئ الآن خاليا عن اللام ولم يجئ اى مضافا الى
المفرد المعرفة وزيف الاول بان اين للمكان وايان للزمان **قوله**
بمعنى اول المدة يعنى منذ ومذ اول المدة وانما يختص باول مدة زمان
الفعل المتقدم عليهما بقرينة سبق ذلك الفعل فلا يرد انه ينبغى ان
يقول بمعنى اول زمان المتقدم ولا يحتاج في دفعه الى ان اللام للعهد
او عوض عن المضاف اليه اى مدة ذلك الفعل ولا يحسن تفسير قوله
اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه ليس مراد المص **قوله** اى اقل
زمان عدم رؤية الضمير كضمير رايته وليس فاعلا فلا يتجه ان الظ
اول زمان عدم رؤيتى كما يتوهم **قوله** المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع

لواديد

لواديد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع لم يعلم انه لا يصح ما رايته مذ ثلثة
ايام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنى بلا شبهة فينبغى ان يراد بالمفرد الواحد
كما في قوله في ما سياتى ويقول في المفرد من المتعدد اى يقع بعدها الزمان
الواحد المعبر وحدته الغير المقصود تعدده **قوله** او حكما نحو ما رايته
مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما دفع لما يفهم من كلام الرضى انه لا يختص
ما يليهما بالمفرد بل قد يكون المثنى بتاويل المفرد بما هو اعم من المفرد حقيقة
او حكما وقد اخذ هنا هذا التاويل من تقييد المجئ المثنى بتاويل المفرد
بقوله اذا لم يكن المقصود عدد او لم يتصرف المثنى في المفرد وجعل
المثال المذكور بما لم يلتفت اليه المص لقلته وقوله ما دام لا يلاحظ هذان
اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة حق الا انه اهمل بيانه و
جعل ملاحظة اليومين امرا واحدا بل او هم بيانه انه بمجرد ملاحظته بذينك
اليومين يصير امرا واحدا وليس كذلك فنقول هذان اليومان لوحظ بعنوان
زمان المصاحبة الا انه جئ بالمثنى لتعيين انه اى زمان المصاحبة **قوله**
لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة الاظهر ان يقول يوم لقيتنى في
في قوله يوم الملاقات **قوله** اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه ملتبسا
لصلة جعل الباء في قوله بالصلة للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذى
يطلب صلة الباء لما قال الرضى من انه لو لم يؤول بهذا المكان العبارة

تبليهما المقصود به الصلة قلت المراد بالصلة اسم الصلة بقرينة
جعله مقصودا به فالكونه مقصودا به شان اللفظ وانما شان المعنى
كونه مقصودا او اختار المقصود بالصلة على الصلة ليشمل المثنى والمجموع
والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ومذ يومان
مذ ايام لانها ليست اعدادا لكنها يفيد المقصود بالصلة من تعيين
الاحاد قوله وقد يقع بعدهما المصدر لا يقال ما يقع بعدهما احد هذه
الامور بتقدير زمان مضاف بمعنى اول المدة فينبغى ان يجعل من تتمة
الاحواله ولا يفصل بينهما بيان المعنى الثانى لانا نقول نحو ما رايته رايته مذ سافرت ان م
زمان السفر من اوله الى اخره فهو بمعنى جميع المدة اى جميع مدة عدم رؤيتى
جميع زمان سفرك قوله والفعل اولى بالجملة ليعلم ان الزمان المقدر
مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما يوهم قوله وان اى ما كتب على هذه
الصورة الدان يجمع عبارته ان شئت وخففه فاول الكتابة با
ستعمالها فى لازم معناها اى ما كتب على هذه الصورة ولا يخفى انه لو
ان يقرا او ما كتب على هذه ولا يشك عاقل ان عبارة الكتاب ليس
ذلك فالحق ما قيل انه اكتفى عن تكرير الكتابة بتقييدها بالتشديد
والتخفيف فانه كثيرا ما يفعل المصنفون قوله فيقدر بعدهما زمان مضاف
هو زمان او ساعة او وقت او يوم او ليلة لو ساعدها القرينة فهنا

ع

نكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف هو قوله ويرد عليه انه يلزم
ان يكون المبتدا فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة يمكن دفع الفساد
الثانى بجعل مذ بمعنى جميع مدة زمان ما رايته فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم
تاخير المبتدا فيما كان معرفتين فى ما رايته مذ يوم الجمعة ويندفع بما
ذكر من الجواب والله اعلم بالصواب قوله لدى بالالف المقصورة وهو
بمعنى عند فلا وجه للحكم ببنائها بمجرد موافقتها فى بعض الحروف بلدن
مع عدم الموافقة فى المعنى اذ لدن بمعنى من عند فهو متضمن بمعنى من
فلذا بنى ولا يرد عدم الجرمة لبناء من لدن حج لانه يكفى لجهة البناء كون لدن
فى من لدن على لفظ ما هو مبنى على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه
بمعناه لجواز ان يكون الدخول للتاكيد قوله ولدن بضم اللام فيهما ثمان
لغات لا يحتمل بيان الكت بدون سبعة ثم منها ما بقى من بيان الشارح
من لدن بكسر الدال الا ان يقال كانه اكتفى للمص فى البيان بتقييد الدال بالفتح
والكسر معا ولم يكتف فى بيان لدن ايضا بضم الدال بالتقييد بان يقيد الدال
بحركات ثلث معا لئلا يفوته التنبيه على اصالة لدن بضم الدال ولا يخفى
انه لا نسبة ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال وجمع لدن بضم اللام مع
لدن بفتحها فقد فات شرح الش الانسب قوله وكلاهما بمعنى عند لانه يجيء
لغاتها بمعنى من عند ولدى بمعنى عند كلاهما فى الرضى وغيره قوله ولا يقال

المثال للتاكيد اولانه زيد لم يعتبر في كلامهم هنا في ذلك وانما ذكره في تلك
وعند قوله ولذا لم يحذف عنها وثبت هنا اذا كان نصب غرفة
قبل الحذف اما اذا كان الحذف قبله فيقال شبه نونها بنون التثنية
لانها تثبت تارة وتحذف تارة قوله من سحرة بضم السين وسكون الحاء
السحر الاعلى والسحر قبيل الصبح كذا في القاموس قوله لكونه مقطوعا عن
الاضافة هنا يقتضي استدراك ذكره بعد ذكر الغايات قوله بدليل
اعرابه مع المضاف اليه الدليل غير محكم لجواز ان يكون ما ترى منصوبا
مفتوحا بالبناء لان عوض جاء مفتوحا بحيث مكسورا ومفتوحا بعلته
عن كونه مقطوعا عن الاضافة لان نظائره لا يكون الا مضموما قوله المعرفة
والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة اي بيان معرفتهما لانها لكثر
ذكرها فيما سبق معهودتان وكان كثرة احتياج المباحث المتعلقة
بهما داعية الى تقديمهما على بيان المنصرف وغير المنصرف الا انه اخرها
لتوقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث المبني الى هذا المقام
قوله بوضع جزئي الوضع جزئي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي بنفسه او
الموضوع له بعنوان له عام كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه
ووضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما ايضا فالاول وضع عام
لموضوع له عام والثاني وضع عام موضوع له خاص قوله شيء متعين بعينه اي ذات

المعينة

المعينة فسر بعينه بذات المعينة وهذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات
المعينة ولا يساعده اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه ذات
الشيء او نفس الشيء كما في قولهم جاء زيد نفسه وجاء زيد بنفسه وحرف الباء
زائدة على ما صرحوا به فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشيء نفسه لا من متعلق
به وهو حق يتناول كل لفظ موضوع اذ ما من موضوع لشيء الا وهو
وضع لذلك الشيء نفسه لكن شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه في امثال
هذا المقام بالمتعين فلا يبعد ان يكون من موضوعات الادب والعلم
بصرحوا به قوله المعلومة للمتكلم والمخاطب لا اعتداد بعلم المتكلم في
التعريف ولذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرف المخاطب
قوله بعينه ليخرج به النكرة بيقين بعد النكرة التي كانت علما نكرت بالتاويل
وهو ما جعل الرضي على هذا التعريف وعدل عنه الى ما لا يحتمل المقام
بيانه ولا يبعد ان يقال اطلاق النكرة عليه تجوز لما انه في حكم النكرة ويعامل
به معاملتها قوله واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة تبع
في ذلك المصنف وليس بذاك فان المبهمات ما يساوي ذا اللام والمضاف
الى احدهما يعني منه ما يساوي المعرفة باللام ومنه ما يفوقه به قوله فالو
ضع كلي والموضوع له جزئي مشخص كان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق
ان الموضوع له جزئي اضافي فربما يكون كليا ومما ينبغي ان يعلم ان الوضع

الكلي الموضوع له الجزئي مما فاز به بعض محققي المتاخرين والقدماء لم
يعثروا عليه حتى المص جعل معنى قوله لشيء بعينه لافادة شيء بعينه لافادة
شيء بعينه منها وقال الواضع وضع المضمر مثلا لمفهوم كلي يستعمل في جزئي
من جزئياته وشرط ان لا يستعمل في مفهومه الكلي فمفهومه الكلي مهجور
في الاستعمال واللام في قوله لشيء ليس صلة وضع بل لغرض والشارح لما
امكنه تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه بتطبيقها لما هو الحق ولم يلتفت
الى ما قصده قوله من حيث معلومية او معهودية يتبادر منه لسابق
كلامه المعهودية في ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما عرفت فلا تكن
وكن من الذاكرين ويشكل تصوير العلم الشخصي بانه الذي تصور
الذات بعينه ووضع بازائه بلفظ الله فانه لم يقع تصويره من غيره
بتشخص فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه فلا يمكن
معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص
بعينه ويشكل الاباء الاعلام لابنائهم في غيبة الابناء قبل ذلك
يتم وبعض العلم للشخص مع انه تبدل تشخصاته من اول عمره الى اخره
يوما فيوما فلم يتصور مسمى علم تشخصه حين وضع العلم للشخص فانه
موضوع له تشخصاته المتبدلة من اول عمره الى اخره فلا يمكن تصوره
بخصوصه الذي وضع اللفظ له بهذه الخصوص قوله ما عرفت باللام العهدية

والجنسية

او الجنسية او الاستغراقية فيه ان اللام منحصرة باللام العهدية
والجنسية والاستغراقية والعهدية الذهنية من فروع الجنسية كما
حققناه لك في اول الكتاب فتقسيمها الى الجنسية والاستغراقية
تقسيم الشيء الى نفس شيء وقسيمه وكذا الى العهدية والجنسية في وجه
قوله والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فحق سقط
ما ذكره في قوله من خواص مدخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف
لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف
تعريف بل بدلا منه فلا يشمله حرف التعريف الذي كان يشمل الحروف
المبدلة من اللام في قولك الرجل الصيد الزعيم الى غير ذلك قوله لم
يذكره المتقدمون لرجوعه الى الذي اللام هو الكلذ كونه في المتون فكانه لم
يكن في متنه او هنا سهو كاتب وكان اصله ولم يذكره المتقدمون
لرجوعه الى الذي اللام عليها في الهندي ووجه كونه في الاصل يا ايها الرجل
ضعيف لا ظهر ما في الرضي وممن لم يعده من النحويين فلكونه فرع المضمرات
لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب قوله ولا يستلزم صحة الاضافة
لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى الاول من الجنسية ولهذا
جعل الهندي المرجع الامور الاربعة وهو وان كان بعيدا في اللفظ
لكنه عار عن التكلف في المعنى فكانه عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا

النداء ولم يبق على كلامهم هذا الاربعة فلما زاد المص واورد هذه
العبارة بعده اختل الضمير **قوله** ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف
اذا كان لفظ المثل او الغير او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم **قوله**
فهو مستثنى من هذا الحكم جزاء اذا او الشرطية خبر ان ولو قال المص وما
عرف باللام او النداء او الاضافة لكان اخصر واتم فلا يبعد ان يجعل
المضاف مصدرا ميميا في معنى الاضافة معطوفا على اللام فيكون في
معنى ما عرفت بالاضافة **قوله** اسما كان هذا معنى ثالث الاسم الا خص
من العلم فله معان ثلثة مرتبة في العموم قد عرفتها فاحفظها الا انه ان
صدر بالاب او الام اه هكذا في كتب النحو لكن قال صاحب القاموس
ابو القيامة كراهية لقب ابي اسحق اسمعيل بن دويد لا كنية ووهم
الجوهري هنا فاحفظ فانه يدفع **قوله** واحترز عن المعارف كلها ولو قال
ما وضع بوضع واحد لشيء واحد بعينه لكان اخصر واوضح **قوله** لئلا
يخرج الاعلام المشتركة لا تقول قد خرج بقوله غير متناول غير الاعلام
المشتركة فقوله بوضع واحد ليدخل لئلا يخرج لانا نقول ليس المذكور
في الحال عدم التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام المشتركة فافهم
قوله اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب يشعر بانه
لا ترتيب فيما بين اصناف السماعية ويصرح به وقد عرفت ان اسم
الاشار

الاشارة اعرف من الموصول بانه لا ترتيب بين اصناف المضاف
الى احدها معنى فتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما يصرح
به فالاولى ان يقول اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه
هذا الترتيب ويحتاج الى التنبيه **قوله** ثم المضمر المخاطب ليس وجه كون
مضمر المخاطب اعرف من النداء ظاهرا الا ان يجعل تعريفه لكونه في الا
صل معرفا باللام **قوله** لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد
او مجتمعة اشار الى جواز ذكره الهندي عن اشكال الرضي حيث قال
يخرج عنه الواحد والاثنان وان وضعا للكمية لكونهما لم يوضعا لكمية
الاحاد بل لكمية الواحد والاثنين ويحصل الجواب ان واحدا وضع
لكمية احاد الاشياء منفردة لا مجتمعة ونحن نقول قد حقق الرضي في
بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام كل واحد واحد منها وكل
اثنين اثنين وكل جماعة فلهذا يصح استثناء ايها شئت عنه فنقول
جاء العلماء الا واحدا او اثنين او جماعة فانه بمعنى جاء في كل واحد من
العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى باللام فا
حاد الاشياء في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها الا كل منها وكل
جماعة منها فلا اشكال ومما حققه الرضي ان الكمية كلمة نسبة الى الصفة
المنسوبة الى كم وهو العدد المعين الذي يجاب به عن كم فان كم للسؤال

بحث اسماء العدد

عن معين تخرج الجموع عن تعريف العدد حتى الالوف والمآت و
دخل رجل ورجلان على تقدير دخل واحد واثنين فاخرج رجلان
ورجلين بارادة ما وضع لكمية الشئ فحسب ورجل ورجلان على تقدير
دخل واحد اثنين فاخرج رجلان ورجلين بارادة ما وضع لكمية الشئ
وضعا للماهية وكميتها كما ذكره الش هنا وفي كون كم سؤالا عن العدد
المبهم بحث كيف ولا تنكر صحة الجواب عن كم رجلا عندك بقولك
الوف اومآت الا ان يقال هذا ليس جوابا عن السوال بكم بل اعتراف
بعدم العلم بما يسئل عنه بفقد الاستطاعة ولا يشكل بالتنوين لانه
عبارة عن الاسم ولا يتوهم ان كم ليس مخصوصا بالسوال عن العدد
والا لم يكن المساحة كالان ذلك من القياس الحكمي بكم اللغوي **قوله**
فالاشياء هي المعدودات واحادها كل واحد منها جعل الاحاد
اجزاء المعدودات فيلغو ذكرها ويكفي ان يقول لكمية الاشياء
فينبغي ان يقول المراد بالاحاد الوحدات القائمة بالاشياء واسم
العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء بالكمية ما **قوله** وان لم يكونا
عند بعض الحساب من العدد اى لم يكن شئ منهما عند بعض الحساب
من العدد اما الواحد فليس بعدد عند احد من الحساب لان العدد
نصف مجموع الحاشيتين عند بعض وبعضهم استثنى من التعريف

الزوج الاول فقال اذا لم يكن الفرد الاول عددا ينبغي ان لا يكون الزوج
الاول انه عددا **قوله** اى اصول الاسماء العدد التي يتفرع منها باقيها
اما بالحاق تاء التانيث لم يجعل المونث في الواحد والاثنين من الا
صول ولقد احسن لانه من الفروع الحاصلة بالحاق تاء التانيث او نفيه
وكذا لم يجعل فيما فوقها الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط
علامة فثلثة اصل وثلث فرع وقد اشار اليه المص حيث قال
واحد الى عشرة فعد الواحد من الاصول لكن يجب على الش ان
يقال كثلث وعشر وحصر الاصول في اثنى عشر كلمة انما يصح لو لم يجعل
لفظ البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة
تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة
امراة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا وجاوزت لفظ العشرة
ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمذهب جواز استعماله
في جميع العقود هنا كلامه **قوله** واستراجيا لخمسة عشر جعله الرضى
من العطف لانه في الاصل بالعطف والش آثر رعاية للحال على رعاية
الاصل لكون الصواب او تضمينا مكان استراجيا **قوله** واحد اثنان
سمي الوحدة واحدا لان الواحد بذاته كما يجعل الضوء مضيا لذاته
واما لانه من الانواع المكرر والراجح هو الثاني واليه اشار الرضي

حيث قال واحد بمعنى المنفرد اى العدد المنفرد ويستعمل فى المعدود
كسائر الالفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحد قوله اثنتان
وثنتان التاء فى اثنتان للتانيث فى ابنتان واللام يا محذوفة
فى ثنتان بدل من ذلك اللام كما فى ابنتان التى هى الواحد وابدال
التاء من الياء قليل ومن الواو كثير قوله احد عشر الاحد اصله
وحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفا
على سبيل الشذوذ عند الجميع وفى احد كذلك عند غير المازنى واما
عنده فقلب الواو المكسورة فى الاول قياس كالمضمومة ولا يستعمل احد
ولا احدى الا فى التنييف او مضافين نحو احدهم واحد بين ولا واحد
وواحدة فى التنييف قوله ولما غير الواحد والواحدة هنا بدون الترا
كيب اه وللتصريح بقوله احد وعشرون واحد وعشرون نكتة اخرى
سوى ما ذكرنا وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ
ما تقدم عطف العقود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال
ثم بالعطف ليتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح فى مائة والف
بصورة بل اجملها ليحمل العطف فى قوله ثم بالعطف على ما تقدم على
العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل او العكس هذا على
طبق ما ذكره الش متابعة لما فى الحواشى الهندى اما على ما ذكره الرضى

من ان

من ان عطف الاقل على الاكثر جائز فى الكل والعكس اكثر فلا يتم هذه
النكتة قوله فتقول مائة وواحد او واحدة قوله او واحدة عطف على
قوله واحد وقوله مائة واثنان او اثنتان عطف على قوله مائة وواحد
او واحدة واياك وان تجعل قوله مائة عطفا على واحدة وتجعل واحدة
ومائة عطفا على مائة وواحد فيكون تمثيلا لعطف الاقل على الاكثر لا نسلم
ان فيه الاكثر تفويت المناسبة بين مائة وواحد اذ المناسب له
واحد ومائة بنصه قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف فى الكل فتامل
وما نقلنا ذلك عن الرضى ان عطف الاكثر على الاقل اكثر عرفت ما فوقه
ويجوز ان يعكس العطف فى الكل على طبق ما فى الحواشى الهندى الا انه
يوهم ان عطف الاقل على الاكثر ارجح على ما لا يخفى على الزائف ذا الف هو ام
السبب المعدود فى سلك السياق واعلم ان اصل مائة مئية كسدرة
حذفت لامها فلزومها التاء عوضا منها كما فى عزة وثبة فلامها ياء
لما حكى الاخفش مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى
لا يشتبه بصورة منه خطا والحق التثنية بالمفرد دون الجمع قوله كما
فى معدى كرب مثال المتثاقل بالتركيب لا يجوز الاسكان بالتثاقل
فان الاسكان فى معدى كرب واجب صرح به الرضى قوله قال الشارح الرضى
نبه بذلك على ما يتبادر من عبارته مما لا يرتضيه الرضى فالمتبادر منه

اصل مائة

ان حذفت الياء مع الكسر غير شاذ بل واقع غير شذوذ وعليه يحوى
ما في الشرح المنسوب الى المص قوله لما فرغ من بيان حال اسماء العدد
شرع في بيان مميزاتها يوهم ذلك ان الباب معقود لبيان احوال اسماء
العدد ومميزاتها والظ انه معقود لبيان اسماء العدد وبيان المميز
راجع الى بيان احوال اسماء العدد ومميزاتها والظاهر كما ان بيان
المفرد من العدد راجع الى بيان احوال اسماء العدد والمرجع في
تلك المعرفة الفطنة الصافية قوله محفوظا اى مجرورا باضافة
العدد اليه لا غير وذلك اذا كان المميز مجموعا لفظا ومجرورا بكلمة
من في الاكثر اذا كان مجموعا معنى بان كان اسم جمع نحو رهط بفتح
الراء وتحرك فانه قوم للرجل وقبيلة من ثلثة او سبعة الى عشرة
او ما دون العشرة وما فيهم امرأة كذا في القاموس او اسم جنس
كالتمرة والقبيلة وقيل كونه جمعا معنى واذا لم يكن للتميز الا جمع
قلة فيوتى بها وان لم يكن الا جمع كثرة فكذلك وان كان له كلاهما
فالاغلب الاتيان بجمع القلة ليطابق العدد المعدود وان لم يكن
له جمع التكسير يلحق بالجمع المؤنث السالم كقوله تعالى ثلث عورات
لكم وقد جاء قوله سبع سنبلات مع وجود سنابل فقط احدهما
في صورة جمع المذكر السالم لانه اختلف في سنين فقال الاخفش هو

فعلين

فعلين كغسلين ونحو عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كسر
ابدل الياء الاخيرة نونا قوله ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر
السالم قد ينبه بذلك على ان قول المص وكان قياسها مئات او مئين
غير مستقيم والقياس مئات لا غير قوله فانه لما صار منصوبا صار
فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليل اللفظ قليلة وتخفيف هذا
الوجه ان الجمع بمنزلة تكرير مفرداته لا محالة مضاعفا فلو جمع الفضلة
صارت في الكلام كثرة فاوجد لتقليلها قوله لان استعمال جمع مائة
في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمائات رجل كما يقال ثلث ثلثة الاف
رجل هذا الوجه انما يتم لو لم يجز مئات رجل من غير اضافة عدد اليها
لكنه جاء مئات رجل قال الرضي وان لم يكن مائة مضافا اليها ثلث
واخواته جمعت واضيفت الى المفرد الف نحو مئات رجل قوله محفوظ
مفرد وقد يجمع نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال • اذا عاش
الفتى مائتين عاما • فقد ذهب اللذات والفتاة قوله واذا كان
المعدود مونثا واللفظ المعبر عنها مذكرا نحو هذه الصفة بكلمة عند
بالقبول حتى الرضي الا انه ذكر الرضي سابقا ما يوجب تخصيص حيث
قال وثلثة واخواتها اذا اضيفت الى المائة وجب حذف تائها سواء
كان مميزا مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل وامرأة واذا اضيفت الى

الالف وجب اثبات التاء سواء كان مميز الالف مذكرا او مونثا
نحو ثلثمائة الاف رجل او امراة ولا مميز المائة والالاف لانها اضيف
اليه المائة والالاف هذه كلامه وانما قال واذا كان المعدود مذكرا و
لم يقل واذا كان المميز مذكرا ليشمل الحكم ثلثة اشخاص واشخاصا
ثلثة اورد عليه ان هذا الحكم حقه ان يذكر عند بيان التذكير
والتانيث لا بعد بيان المائة والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتانيثا
قوله وان شئت قلت ثلثة اشخاص وانت تريد النساء اعتبارا با
للفظ جوازا قبيحا الاكثر قوله هب ان مميز الواحد مستغنى عنه فيه ان شانه
لا منع الاغناء لجواز افادة التاكيد كما في اله واحد والهين اثنين قوله
لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنان رجلا وقد جاء في الشعر ثنتان
حجلا حنظل ومن اسانيد المنع الذى ذكره الرضي نحو واحد رجال
واثنان رجال فاعرف قوله لما التزموا الجمعية في مميز سائر الاحاد اه الا
فلى ان يقال لما التزموا الموافقة بين المميز والاحاد العدة في سائر
الاحاد في الدلالة على التعدد ينبغي ان يعبر في الاثنين ايضا فافهم قوله
وتقول في المواشي الصنف وتقول انت فتصرح بذكرانت الى ان
تقول صيغة الخطاب ويحتمل الغيبة بارجاع المستكن الى العرب اي
تقول العرب ويرجح ما اختاره قوله وتقول في المفرد باعتبار حاله اي

مرتبة

مرتبة لا يخفى ان التصيير ايضا حال من الاحوال فلا يحسن مقابلته با
لحال وفسر الحال بالمرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد
من تلك المعدود من غير بيان مرتبة لقال واحد الثلثة او الاربعة
وواحدتها ولا يشتق لفظ الاول ولا الثاني الى غير ذلك قوله اذ
لو قدم مركبات لا يتيسر اشتقاق فاعل منها ينتقض بحادي عشر ونظا
ئره اذا اخذ اسم الفاعل من اول جزئي تلك المركبات وسنذكر
لك وجهه قوله حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث وكذا في عدم
الحاجة الى التمييز قوله ومن ثم اي ومن اختلاف الاعتبارين الاول الا
المراد من اجل ان الاول بمعنى ما قام به الفعل وهو التصيير عدة اقل
الا مرتبة العدد المشتق هو منه بجعل انضمامه اليه اضيف الا ماهو
اقل منه بمرتبة واقتصر على ما جاء الفعل فيه اذ ما يودى معنى فعليا
لا بد ان يشتق من فعل ووجد ذلك من اثنين الى عشرة فانه جاء من تلك
التسعة الفعل على حد ضرب بمعنى التصيير الا فيما لامه حرف حلق
فانه جاء فيه على حد فتح ولم يجئ ما دون اثنين لامتناعه عقلا وما
فوق العشرة لامتناعه استقراء بخلاف الثاني فانه باعتبار حاله
وليس فيه معنى فعل فهو اسم فاعل صورة لا معنى فيصح اشتقاقه من
نفس العدد ويصح اضافته الى مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد في مرتبة

خاصة من ذلك العدد **قوله** ثالث اثنين بالاضافة او التنوين
والاول هنا الاكثر بخلاف سائر اسماء الفاعلين فالاضافة والنصب
فيهما متساويان والثاني الاكثر كما في الرضي **قوله** الى عدده يعني يساوى
عدده اى العدد الماخوذ منه فالاضافة لادنى ملابسة ويجب ان
يقول بالاضافة الى عدده لان الاثنين بعينه عدد اخذ منه الثاني فلا شك
ذلك العدد **قوله** ولا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة
يجوز ارادة المبتدا والمنتهى من عاشر العشرة لانهما في المرتبة العاشرة
كل منهما باعتبار مبتدا فينبغي ان يقول ولا يلزم جواز ارادة الواحد
الثاني او الثالث مثلا **قوله** فتعرب الجزء الاول ويظهر الفرق بين الاعراب
والبناء في اللفظ فيما ليس في آخره حرف علة او فيما اخره حرف علة
في حال النصب فانه في البناء ساكن الآخر وفي الاعراب ساكن الآخر
ايضا الا في حال النصب **قوله** المونث ما فيه آه يخرج من تعريف المونث
المونثات الصيغية كهند ودنا والتي وانت ويدخل في تعريف المذكر

المذكر والمونث

ولو خص التعريف بالمونث بالعلامة بالمونث بالعلامة وما يقابله العص
سامحة بيان الاحكام لان التصير مختصة بالمونث بالعلامة مع عدم
اختصاصها ولزم اطلاق المذكر على هذه الصيغ **قوله** وعلامته اى علامة
التانيث التاء ولم يحك جميع التانيث فانها تاتي في الاربعة عشر بعضها

وحققها

وحققها الرضي في هذا المقام **قوله** او ممدودة كحمراء لا يخفى ان الالف
التي عدها هي التي قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة اجماعا وان اختلف
في انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية ففي قوله والالف ممدودة
نظر الا ان يجعل وصف الالف بالممدودة وصفا بحال المتعلق اى الالف
الممدودة ما قبلها وتعريف علامة التانيث بالتاء والالف مقصورة
او ممدودة ينتقض بعرفات وفتى وكساء وتقييد الحروف بما هو
للتانيث يستلزم الدور فاعرفه وفي قوله وعلامة التانيث التاء
رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة الهاء والتاء مغيرة عنها و
البصريون على ان العلامة هي التاء والهاء مغيرة لها **قوله** ذكر في جنس
الحيوان احتراز بقوله في جنس الحيوان عن النخلة فانها بازائها
ذكر فانه يوصف النخلة بالانثى والذكر وليس تانيثها بحقيقي **قوله**
واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل يعني يتبادر قيد بلا فصل
من العبارة لاصالته فلا يبعد ان يقال ان المتبادر من الفعل الفعل
المتصرف فلا يرد نعم المراة ونعمت المراة **قوله** فانه يجب مع الفصل
اثباتها نحو جاءت اليوم زينب لدفع الالتباس الظاهر وجوب الا
ثبات مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث فلا يجب في جاء
اليوم زينب الكريمة واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت في ظاهر

غير الحقيقي بالخيار علم المذكر مع التاء نحو طلحة فانه مؤنث غير
حقيقي فلا خيار فيه بل يجب تذكير الفعل اذ لا تاثير لتانيثه على
المذكر الا في منع الصرف والجمع بالالف والتاء ويجب ان يستثنى
ايضا اسم جنس اريد به مذكر من افراده فانه يجب ترك التاء فيه
عند ابن السكيت ليعلم ان المسند اليه مذكر من افراده وبهذا تم استدلال
لال ابي حنيفة رحمة الله عليه بالقران على ان نملة سليمان كانت انثى
وهو من مشكلات النحو فاعرفه **واعلم** الضمير المنفصل في حكم الظا
هر لاستقلاله فيجوز هند ضاربة هو ذكره الرضي وقد يطلق ما يحتمل
الضمير المنفصل في حكمه كما في تعريف القسم الثاني من المبتداء
معا فانه يشمل نحو اقائمة انت **قوله** فانه لو كان جمع المذكر السالم
لم يجز تانيثه يجب ان يستثنى عنه بنون فانه لتغيره ابن عن حاله
لكسر فيجوز جاءت بنون قال الله تعالى امنت به بنو اسرائيل وكذا
المجموعات بالواو والنون التي حقها ان يجمع بالالف والتاء كارضون
وسنون وثبون كذا حققه الرضي **قوله** غير المؤنث الحقيقي يشمل
المذكر فلا وجه لتفسير قوله غير الحقيقي بمؤنث غير الحقيقي لا بغير المؤنث
الحقيقي **قوله** في كون جمع المذكر السالم الغير الظاهر غير العاقل قابل
قوله اي آخر مفرده بتقدير المضاف لا يخفى انه يصدق على مسلمون

وسلمات

وسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باشكال **قوله** قولنا مع
لواحقه في يكون التثنية بمجموع المفرد والالف والياء والنون فلم
يكن مسلمان وتثنية اذ لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق لا يقال
النون مقدرة لان النون في حال الاضافة كالتنوين فكما لا تقدير
للتنوين معها لا تقدير للنون **قوله** والا لا يصدق التعريف الا على
مسلمين فلم يكن جامعا لعدم صدقه على شيء من افراده ولا مانعا لصدقه
على المفرد **قوله** ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات
لعل المراد ان المراد الظ من هذه العبارة ما آخره الف او ياء ونون
ملحقات فاعرفه **قوله** لانه على تقدير تسليم هذا منع ما اجمعوا عليه
من كون علامة التثنية الالف والياء وكون النون عوضا عن الحركة
والتنوين في المفرد وما ذكره على تقدير التسليم في غاية السخاوة و
كيف لا وليس الغرض عن الالحاق الالف او الياء والنون الدلالة بل
من مجرد الحاق الالف والياء **قوله** مع مفرده هذا يؤيد تقدير المفرد
في التعريف **قوله** تحت جنس الموضوع له يشكل بمثل اسدين بمعنى
شجاعين فانهما لم يدخلا تحت جنس الموضوع له الاسد بل تحت
جنس المراد بالاسد وكذلك الابواب على ما تبينه فان التثنية باعتبار
ادة المسمى بالب وهو ليس موضوعا للاب فينبغي ان يقال باعتبار

دخوله تحت المراد به فلا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له
حقيقة او حكما والمعنى المجازي في حكمه ويحمل ما ذكره في التعريف وإلا
يوهن كما لا يخفى قوله ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس
جميعا جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه هذا كلام المحشي وتبعه
الش وليس بذاك لان هذه الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكره في تعريف
الجمع حيث قال ليدل على ان معه اكثر منه من جنسه فان الناظر فيه
لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر وبهذا ظهر ضعف احتمال
المماثلة في اللفظ كما ذكره الهندي قوله وهو اخره الف مفردة احترز
بقوله مفردة عن المقرونة بهمزة فانها ممدودة وبقوله لازمة عن
الف زيدا في الوقف فانه لا يصير زيد بها مقصورا لعدم لزومها لا
ختصاصها بحال الوقف قوله ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود بمعنى
اخذه من القصر بمعنى خلاف المد والتوجيه الاخر بالنظر الى اخذه
من القصر بمعنى الحبس وذلك ان تجعل من القصر كعنب بمعنى خلاف
الطول فان الممدود طويلة بالنسبة الى المقصور ويقال كرم فهو
قصير وقصره كضرب جعله قصيرا كل ذلك من القاموس قوله او حكما
بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالواو في المسمى بالى الالف في الاسماء
العريقة البناء كمتى وعلى والى واذا اعلاما علم الاصل ومجهول

الاصل ما هو اسم متمكن لم يعرف اصلها كذا حققه الرضي فحمل
على علما مجهول الاصل محل نظر وينبغي ان يقول ولم يمل او اميل
وكان للامالة سبب غير انقلاب الالف عن الياء قال الرضي شرح
في قلب علم الاصل ومجهوله ياء ان يكون مما سمع فيه الامالة و
لم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء قوله بان
كان مجهول الاصل او علمية وقد اميل فلا بد من قيد آخر وهو
ان لا يكون للامالة سبب سوى كون الالف منقلبة عن الياء كما عرفت
قوله كقرأ بعض القاف وتشديد الراء بجيد القراءة والمتنسك
قراء اذا تنسك هذا سهو في القاموس القراء ككتان الحسن القراءة
والمتقري جمعه قراؤن وقرائي قوله لكنا قد تفحصنا كتب ثقات كا
لمفصل والمفتاح واللباب كتب في الحاشية فعبارة المفصل هكذا
وفي آخره همزة ان يسبقها الف اولا فالتي يسبقها الف على اربعة
اضرب اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف اصلي كرداء او كساء وزائدة
في حكم الاصلي كعلباء ومنقلبة عن الف تانيث كحمراء فهذه الاخيرة
تقلب واوا لا غير كحمراوان والباقي في البواقي ان لا تقلب فالاخير القلب
ايض وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة فاذا كانت للتانيث
قلبت همزتها واوا والا تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة

عن الف التانيث كحمراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او جار

مجرى الاصلي وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد خص في القلب و

عبارة المحرر توافق ما في المتن هكذا كلامه والعلباء عصب العنق

كذا في الصحاح غيرها وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة

من اصل ياء وقد قال ولا يقاس عليه خلافا للكسائي فلا يقع في

بيان القاعدة هذا القلب بل يكون من الشواذ الخارجة عن

القاعدة **قوله** ان لا تحذف عن اخر المثنى آخر مفرد المثنى فلا بناء

في قوله وتاء التانيث لا يقع في حشوه فالاولى ان يقول ان لا تحذف

عن المثنى **قوله** والمجموع ما دل اخر اسم دل لا يخفى ان سليمين ليس

باسم لانه ليس بكلمة بل هو كمسلمي مركب فالمراد بالاسم اعم من الاسم

حقيقة او حكما او على لشدة الامتزاج **قوله** على جملة احاد قيد

الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله

في اسماء العدد في اعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة او

اثنين اثنين او واحدا واحدا فيدخل في قوله ما دل على احاد نحو

رجل ورجلين هنا ولو اجرى الاحاد مجراه في تعريف اسم العدد

يخرج المفرد بقوله بحروف مفردة لكن يبقى التثنية **قوله** بحروف مفرده

اي بحروف هي مادة لمفرده وهذه المادة في القصد او الدلالة

بحروف

بحث الجمع

بحروف المفرد بمعنى المدخلية بحروف المفرد فيه لا الاستقلال اذ

الهيئة ايضا لها مدخل في الدلالة كما لا يخفى والمراد بحروف مفرده اعم

من حروف مفرده المحقق كما في رجال ومن حروف مفرده المقدر

كما في نسوة فانه يقدر له مفرد لا يوجد في الاستعمال وهو نساء على غلام

فان فعلة من الاوزان المشهورة للجمع لمفرد على فعال واما في الحواشي

الهندية ان المراد من الاحاد اعم من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا

كنسوة في جمع امراة فليس بشيء اذ ما من جمع الا ويقصد به احاد حقيقة

وانما التفاوت بين الجموع في تحقق المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد

بالمفرد هنا ما ليس بمثنى ولا مجموع والتعريف به دوري **قوله** فقوله ما التعريف

دل شمل الاجناس على احاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس

ان المراد من الدلالة المطابقة فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس

قوله كرهط ونفر قد سبق تفسير الرهط والنفر جمع الناس او ما دون

العشرة كذا في القاموس **قوله** نحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده

بالتاء خص نحو تمر باسم جنس لا واحد من لفظ ليصح تقييده بقوله

على الاصح واما اسم جنس لا واحد له من لفظ فليس بجمع بالاتفاق كما

سنذكر ولا يخفى انه يجب الا يقيد نحو ركب بما له واحد من لفظ

فان اسم جمع لا واحد له من لفظ نحو ابل وغنم ليس بجمع بالاتفاق

كما سنذكره ايضا وكذلك الا تريد بنحو تمر مطلق اسم الجنس وبنحو ركب
مطلق اسم الجنس ويقيده بقوله على الاصح لان السلب الكلى ايضا اختلف
وبعض نحو تمر وركب جمع عند البعض لكن ما ذكره من التوجيه اصح
واعذب ولكان يحمل تغيره نحو تمر دا لطاقة نحو ركب اشارة الى التو
جيهين ولا يذهب عليك انه لابد من تقييد تعريف الجموع بقوله على
الاصح ليصح تفريع قوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح عليه قوله الجامل
هو جمع جمل وباقر اسم جمع بقر على ما في القاموس وكانه اراد بقوله جمع
جمل اسم الجمع او تكلم في الموضعين على المذهب قوله فالجمع الصحيح المذكر
الا ظهران قوله فالمذكر يتقدير مضاف اى الجمع المذكر يرد مفرده اليه تقدم
فالصحيح المذكر حيث لم يقل فالصحيح مذكرا فالاولى تفسير قوله فالمذكر
بقولنا الجمع المذكر الصحيح قوله اى آخر مفرده فيه ان يصدق على رجلين
ومسلمات قوله ياء ملفوظ كالقاضى او مقدرة كقاض فان قلت كيف
يصدق في شان الياء المقدرة قد حذفت ينبغى ان يخص بالياء المذ
كورة قلت يعود الياء المحذوفة بحذف التنوين لالحاق واو الجمع او
يائه ثم يحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها وليست على
حذفها الذى كان قبل لان علة الحذف السابق التقاء الساكنين بين
الياء والتنوين وعلامة الحذف بعد الالحاق التقاء الساكنين بين

الياء وعلامة الجمع قوله وان كان آخره اى آخر الاسم ان جعل ضميركان
الاخر الاسم وكذلك ان يجعل للاسم وقوله حذفت الالف دون حذف
بالضمير الراجع الى الاخر يدل عليه قوله اى الفا مقصورة ملفوظة او
مقدرة وقد نبه للمص على ان الالف والياء اعم من المذكورة والمقدرة
حيث مثل بقاضين دون القاضين وبمصطفون دون المصطفون
قوله وشرطه اى شرط اسناد جمعيته جعل ضمير شرطه الى الاسم اريد جمعه و
الظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم ترك الضمير في قوله فقد كر علم يعقل لانه
في تاويل فكونه مذكورا انه يعقل كما سيشير اليه وضمير كونه ليس له
الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المص في شرحه شرط التذكير مع انه
مستغنى عنه بان الكلام في جمع المذكر اما التذكير النا هل عن ان
الكلام في المذكر واما التنبيه الغافل ليتوهم ان جمع المذكر مجرد نسبة
كنسبة اسود بالابيض قال الرضى هذان عذرا ان باردان لا يبرد قلبا
محروقا بنار الاشتياق وقال الرهندى مناط فائدة الشرط اعمها وضعا
المذكر دون نفسه كانه قال اشرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا
خالصا ونحن نقول جمع المذكر السالم شامل لسنين وارضين و
ثنين وقلين مما كان مفرده مونث فكيف لا ولم يضم هؤلاء الى جمع
المذكر السالم في بيان الاعراب كما ضم اولو وعشرون شلا فلو لم يندرج

في جمع المذكر السالم لضمت اليه كما ضم الواو عشرون واخواتها فلا
يستغنى بكون الكلام في جمع المذكر عن اشتراط التذكير قوله فذكر
اى فلكونه مذكرا اشار به الى دفع اعتراض الرضى حيث قال قوله وشرطه
ان كان اسما فمذكر يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه
مبتداء وما بعده من الشرط والجزاء خبرا الا ان فقوله فمذكر في معنى كان
يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا
علما يعقل ان كان اسما فالجزاء ما اعترض فيه الشرط وفيه تحقيقات
ثلثة الاول دخول الفاء في خبر المبتداء لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف
مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا
والكون علما وليس في العبارة ما يجعلها مصدرين والثالث الفاء
الشرط المتوسط بين المبتداء والخبر وذا لا يجوز في السعة ولم
يلتفت الى ما اجاب الرضى من جعل الشرط والجزاء خبرا القول شرطه
بتقدير قوله فذكر علم يعقل بقولنا ذو حصول ذكر علم يعقل فالضمير
راجع الى المبتداء لانه حكى الرضى نفسه بانه تعسف فكان وجه التعسف
مع ما فيه من التكلف الظاهر حذف العائد المرفوع مع انه صرح الرضى
بمنعه في بحث خبر المبتداء وما اشار اليه من الجواب هو انه مذكر
بمعنى انه مذكرا فهو خبر شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما اورده الرضى

من ان

من انه ليس في العبارة ما يجعله مصدرا لانه يندفع بقيد الحيثية
اى فمذكر علم من حيث انه مذكر علم فيؤول الى كونه مذكرا علما بقى انه
لزم الفاء الشرط بين المبتداء والخبر في السعة وكانه لم يلتفت لانه منع
الهندى اختصاصه بالشعر بقى انه هل يسمع منع الهندى على الادعاه
الرضى من انه غير مسند موثوق به قوله يعقل من حيث مسماه اشار
الى ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه بالعقل ووصف لحال محله
قوله نحو اعوج للفرس في القاموس اعوج بلا لام فرس بني هلال
ينسب اليه الاعوجيات كان لكندة فاخذته سليم ثم صار الى بني هلال
او صار اليه من بني كل المراد وفرس تعني ابن اعصر هنا كلام قوله
واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة اه اجاب
به عما ذكره الرضى انه كان عليه ان يقول بدل قوله فمذكر مجرد عن
التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء علما رجلين ولا يخفى
ان الجواب ضعيف قوله صفة من الصفات غير علم لا فائدة له
قوله قوله الشرط الاول كونه مذكرا يعقل جعل التذكير والعقل شرطا
واحدا مع انهما متابعة لما ذكره الهندى من ان مناط الفائدة الو
صف دون قوله مذكرا لانه مستغنى عنه بكون الكلام في جمع المذكر
وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد بالمذكر هنا المعنى يجب ان يكون

ما اريد بالمذكر سابقا والا لكان هذا الكلام معلقا معه اذ لو اكتفى
من التذكير هنا بالمجرد عن التاء للزم صحة جمع حمرا مثلا بالواو
والنون واستدرك قوله ولا يكون بتاء التانيث **قوله** اى غير مستوفى
صيغة الصفة اشار الى ان الجمع بالواو والنون فى صفة لا يستوى
فيها المذكر والمونث فى الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر والمونث
بمجرد التاء بل يكون بالصيغة خلاف الاصل لمشابهتها بالاسم فان
الشائع فيه الفرق بين المذكر والمونث بنفس اللفظ او الاشتراك
بينهما كالعير والاتان والجمل والناقة والانسان والفرس كما ذكره
الرضى فالاولى ان يبتنى عدم جمع مثل احمر وسكران بالواو والنون
بانهما كالاسماء فى عدم استواء المذكر والمونث فى الصيغة وجمع
افعل التفضيل بالواو والنون بانه يجبر نقصانه على حيث لم يعل
فى المظهر **قوله** للفرق بينه وبين فعلان وفعلانة يفهم منه جواز
جمع ندمان بالواو والنون ولم يرض به الرضى وقال من قال به فقد
قاس من غير مساعدة السماع **قوله** الشرط الرابع ان لا يكون الاسم
المذكور مذكرا مستويا فيه اى فى هذا الصفة بتاويل الوصف قال
الرضى هذه العبارة اسخف من العبارة السابقة لان ضمير فيه لا
يكون عائدا الا الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر

مستويا

مستويا فى ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام فكيف
يستوى الشئ فى نفسه مع غيره فلو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المو
نث لكان شيئا واجاب الهندى بان ضميران لا يكون عائد الى المذكر لا الى
الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة فالشرط هذه العبارة على ما اجاب به
الهندى ولم يلتفت الى شبهة الرضى **قوله** الشرط الخامس ان لا يكون
الاسم المذكور ملتبسا بتاء التانيث يغنى عنه اشتراط التذكير و
عدم المساواة فان العلامة يستوى فيه المذكر والمونث **قوله** ويحذف
نونه اى نون الجمع بالاضافة اى يجب حذف نونه بالاضافة اما حذف
نونه كنون المثنى لتقصير الصلة كما فى قوله الحافظو عورة العشيرة
وقبل لام ساكنة اختيارا كما جاء فى الشواذ انكم لذائقوا العذاب
بنصب العذاب فليس بواجب **قوله** وقد شذ نحو سنين من
الوجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو على من نجد
فان سنيه وثانيهما ظاهر وبهذا علم انه لا يتجه ان حق بيان الشذوذ
ان يقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر قبل حذف
النون ولا تعلق له بحذف النون **قوله** وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون
لا وجه لتقييد كلام المتن بما قبله بل المراد انه ان لم يكن له اى لمفرده مذكر
اصلا او كان ولكن له مذكر لم يجمع بالواو والنون فقد علم حكمه من قوله فان

يكون مذكره جمع بالواو والنون **قوله** فان لايكون مجردا اى مجردا عن
تاء التانيث الملفوظة والا خص فان يكون بالهاء **قوله** تغيره بناء
واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر منه لان
التغير في التعريف غير محمول على ما هو المتبادر الا ان يقال لاخروج
عن المتبادر الا لضرورة والضرورة داعية بالنظر الى المتغير الا
عتبارى دون التغير باعتبار الامر اللاحق فى دعوى التبادر فى الا
بل دون الكل نعم ان التغير نحو افراس انما باعتبار الامور اللاحقة
من زيادة الالف وسكون الفاء الا ان يقال لا شك فى افراس ان
التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار الامور الداخلة
حيث عرض للفاء السكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد ان كان اولا
والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به والفرق بين
الكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغيير باعتبار الامور الدا
خلة وهو المعتبر فى تعريفه والاوجه ان يقال المراد تغير لحاق الواو
والياء والنون والالف والتاء ثم نقول لا حاجة الى التكلف فى اخراج
جمع السالم تغير مفرده بتغير آخره لا يتغير صيغته لا ما يطرأ الآخر لا
يغير الصيغة فقوله ما يغير بناؤه اى صيغته لاخراج الجمع السالم لانه
لم يتغير صيغته وان تغير بتغير اخره **قوله** جمع القلة افعلة اه قال الرضى

هذه

هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا اختص جمع
التكسير فهو فيهما فهى للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة لكثرة اذا لم
يختص فيه الجمع والا فهو مشترك كاجادل ومصانع **قوله** اسم الحدث

اى اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة والجلسة
قوله يعنى بالحدث معنى قائما بغيره ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا
اذ ليس الالوان حدثا اذا السواد بمعنى سيامه ليس حدثا بل بمعنى
سياه بودن وهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا
حقق المقال **قوله** والمراد بجريانه على الفعل اى بجريان اسم الحدث
على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه موازنته للفعل
وبخلاف جريان الصفة على الموصوف فان معناه جعلها موصوفا
صاحبها اى مبتداء او ذا حال او موصولا او متبوعا لها وكل من الثلثة
اصطلاح مشهود فى محله فلا غرابة فى التعريف **قوله** اسماع اى سماعى
لم يرد ان ياء النسبة محذوفة اذ لم يثبت حذفها بل المراد انه بمعنى
السماعى للتجوز او حذف مضاف اى ذى سماع **قوله** اذا لم يكن مفعولا
مطلقا يعنى حقيقة واما المفعول المطلق المجازى نحو ضربت ضرب
الامير اللص فيعمل نص عليه الرضى **قوله** ولا يتقدم معموله عليه هذا
كلام النحاة وخالفهم الرضى فى الظروف وجوز تقديمها لتوسعهم فيها **قوله**

فيلزم اجتماع التثنيتين اعترض عليه الرضي بانه فليظهر فيه الفاعل المثنى
والمجموع كما يظهر في اسم الفعل والظرف فلا يلزم اجتماع التثنيتين
والجمعين واجاب عنه الهندي بان القول بالاستتار في اسم الفعل
والظرف مجاز بمعنى الاستتار في الذي ينوب عنه والاظهر الاقص
ان يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف قوله
ويجوز اضافته الى الفاعل وهو اقوى المصادر في العمل المنون
كما صرح به الرضي واذا اضيف المصدر الى معموله الاول جعل تابع
بع ذلك المعمول تابعا للفظ وجاز تابعا لمحله انتهى عند الاكثرين
قوله فان كان المصدر مفعولا مطلقا اي غير قائم مقام الفعل بقرينة
ما سيأتي قال الرضي المشهور خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف
الفعل مطلقا سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله اي فيجوز فيه
وجهان ذهب الى كل وجه نحوي فذهب الى الثاني سيبويه والى الا
ول السيرافي لكن ذهب سيبويه الى انه يعمل لنيابة الفعل لا للتاويل
بان مع الفعل ثم يجوز تقديم معمول المفعول المطلق عليه صح
قوله وقيل عمل المصدرية للمصدرية وعمله للبدلية فقد عرفت ان
للبدلية لا للمصدرية وهذا التوجيه ليس بوجه قوله وانما فصل بين
قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه يعني هذه

بحث اسم الفاعل

الاحكام مشتركة بين قسمي المصدرية ينبغي ان يوخر عنهما فاجاب بانه
ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك بينهما على ان لها مزيد اختصاص
بالقسم الاول وفيه ما عرفت من امتناع تقديم المعمول يختص بالقسم
الاول قوله من فعل اي حدث اما ان لا يريد بالحدث ما سبق في تعريف
المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من الفعل من قبيل اجراء حال
اللفظ على المعنى لشدة الملابسة بينهما واما ان يريد به المصدر لان سيبويه
يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والثاني يوافق تفسير الرضي
للفعل وفي التجوز في قوله لمن قام اذ القيام بالشخص صفة المعنى
المسند الى اللفظ قال الرضي والدليل على انه يريد بالفعل نحو ضرب بحيث
وان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل
من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث
هنا كلام فان قلت اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن ذلك الاسناد
المجازي الى اللفظ مثل ضرب يضرب لانه صفة معناه فلا دلالة في رجوع
ضمير قام الى الفعل على عدم ارادة مثل ضرب ويضرب قلت قد شاع فيما
بينهم اسناد حال المعنى المطابقي الى اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمني
او الالتزامي قوله موضوعا لذلك الاسم لمن قام به تنبيه على ان اللام الجارة
صلة قوله واشتق بتضمينه معنى الوضع ولذلك تجعله للتعليل اي لاجل

افادة من قام به الفعل فيستغنى عن التضمين قوله لذات ما قام به الفعل
هذا يكفى ويغنى عن قوله اى الفعل وقد اشار الى ان المراد بمن اعم من
العقلاء واشار الى وجه صحة المشار اليه بقوله لكان اولى وبقوله ولعله
قصد التغليب وينبغى ان المراد بمن قام به الفعل من قام به الفعل
وقيامه به او اسم الفاعل للجمع لا لجرد من قام به الفعل وهو المتبادر
من عبارة من قام به الفعل اعترض الرضى بانه اخرج هذا القيد
عن التعريف مثل زيد مضارب عمرو ومقترب من فلان ومتبعد
منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب لا يقوم باحد المنتسبين
معينا دون الاخر ويمكن دفعه بان المعنى المضارب ليس المعنى المتصف
بالضرب بين بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق
بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ما قيل باب المفاعلة لحدث مشترك
بين اثنين فالضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام به
المضاربة اى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه
وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب
من الشخص الاول كل منهما متقرب بمعنى قيام قرب به متعلق لمن قام
به قرب من هذا الشخص واما قوله ان يقوم بالمنتسبين معينا دون
الاخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشئ الا

التعيين نعم لا يتعين النسبة الى احدهما معينا بل الواحد منهما
يجب ان يكون منسوبا اليه لا على التعيين فنقول هذا من قبيل اشتباه
النسبة بالانتساب واما ما اجاب به السندى من ان القيام فى هذه
الاحداث اعتبارى والقيام المذكور فى التعريف اعم من الاعتبارى
والحقيقى فليس بشئ لان اطلاق الضارب مثلا ليس باعتبار قيام الضرب
بين بالفاعل فتامل قوله قال المص فى شرحه اى المص او التعريف قوله وان
يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له فيه بحث لانه يخرج عنه اسم
الفاعل المشتق من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل
اى ذو غلبة بالطول وهو من قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه
مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه تجوز الا انا لم نعترض عليه نظرا الى ظاهر
كلامهم ان الاشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضى صرح فى تحقيق
تعريف اسم التفضيل بان طائل الزيادة فى المشتق هو منه حتى جعل
التعريف منقوضا به قوله واسند والاخراج اسم التفضيل لا قد يكون
للحدوث صرح به السندى فلا يخرج به اسم التفضيل راسا قوله وجعل
احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم التفضيل الفاعل فيه ان
احدهما جعل احكام المثنى والمجموع الخ مثل اسم الفاعل وبذلك
لا يقول عاقل بانه لم يجعل المثنى والمجموع من اسم الفاعل وثانيهما

[illegible]

انه قال وما وضع منه للمبالغة تصرح بادراج لفظ منه ان صيغ المبالغة
انه افراد اسم الفاعل وذهب الشارح للامر الثاني فتكلف في تطبيقه
على ما ذكره هنا بما اخرجه مخرج التعسف كما ستري **قوله** على زنة فاعل
قال المص وبه سمي لكثرة الثاني فلم يقولوا اسم الفعل ولا المستفعل
فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له مزيد اختصاص بهذه الهيئة وفيه نظر
لانه وان كان وجها مقبولا لنا شاهد على ان قصدهم ليس ذلك
بل قصدهم باسم الفاعل الاسم الموضوع لذات قام به الفعل والمستفعل
وغيرهما بهذا المعنى والشاهد انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم
المضاف الى المدلول كاسم الآلة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل
وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة الفاعل هو القياس
وقد يأتي على زنة المفعول كقوله تع وكان وعده ماتيا وقال الرضي
والاولى ان الآية المفعول من اتيت الامر فعلته وهو بمنزلة قوله
في الآية الاخرى وكان وعده مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد
وكان اهل وعده ماتيا بوعده فجعل اهل الوعد في كونهم ماتيا الموعد
بمنزلة الوعد الممتنع للمفارقة عن نفسه فاسند الاتيان الى الوعد
قبل بيان الصفة من وظائف وقع في النحو استطرادا اقول بيان
الصيغة كالتعريف تصوير وتعيين الموضوع الاحكام النحوية

قوله بشرط معنى الحال والاستقبال قال الرضي ظاهر كلام النحاة
انه يشترط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي و
الاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب
الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله اللام هذا كلامه اقول قال
ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قوله او الهمزة وما على صاحبه
ويحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحال اي بشرط معنى الحال والاستقبال
والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمزة او ما **قوله** فان دخلت اللام
الموصولة قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل
اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل صرح به الرضي ولا يخفى
ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط معنى الحال
والاستقبال والاعتماد على صاحبه فاستثنى اللام لانه يكفي الا
عتماد عليه ومما لابد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر
المتعديين الى المفعول به باسمهما قد يتقويان باللام ويسمى لام التقوية
في غير نحو علم وعرف ودري وجهل وفي اسم الفاعل من هذه الافعال
يكون التقوية بالباء بجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت
بان زيدا قائم فلا يتقوى الفعل باللام الا اذا قدم مفعوله فيقال الزيد
ضربت كذا في الرضي **قوله** وكضراب وضروب ومضراب هذه الاوزان

التقوية

مطلب التقوية

الثلثة يعمل بالاتفاق من النحويين البصريين واما عليم وحذر
فعلها مذهب سيبويه لا غيره من اعمال صيغ المبالغة من قال
لا يشترط في عملها زمان الحال والاستقبال بل هي كالصفة المشبهة
قوله وما فيه معنى المبالغة نائب مناب ما فات من المشابهة اللفظية
فيه ان المبالغة كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا عن مشابهة
الفعل فكيف يكون جابرا لنقصان المشابهة اللفظية قوله ولعدم
تطرق خلل الى صيغة المفرد اه لا يكفي ما ذكره بوجه عمل جمع المكسر الا
ان يعتبر معه قصد اطراد الباب قال الرضي اما المثنى وجمع السلامة
فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل
واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد قوله مع العمل في معموله بنصبه على
المفعولية يعني اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب
على المفعولية اذ لا يحذف مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة
الصلة بذكر المفعول هكذا ان اطلاق العمل مخل قوله مع التعريف مخل
اذ اللام الموصولة لا يفيد اسم الفاعل تعريفا ولا يحذف النون مع
اللام التعريف ولقد نبه عليه الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول
اللام لكن قصر تنبيه فتنبه قوله اسم المفعول المفعول في تقدير
المفعول به على الحذف والايصال اذ المفعول هو الحدث وما وقع

عليه

اسم المفعول

عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكره المص في اسم الفاعل ان اضافة
الاسم الى الهيئة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف
والايصال وكان الذي جراه على ما قال قوله لمن وقع هو عليه يشكل بخروج
مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له
الا ان يقال الاستعمال على خلاف الوضع تنزيل الظرف والسبب منزلة
المفعول قوله والعمل اي عمل النصب قال الرضي عمل الرفع لا يتوقف
على اشتراط قوله واشتراطه عمل باحد الزمانين قال الرضي ليس هذا
في كلام المتقدمين لكن المتاخرين كانه عادوه بعده صرح وابه
وجعلوه كاسم الفاعل ولو اكتفي بقوله وامره في العمل كامر اسم الفاعل
لكفى لان الاشتراط من اموره في العمل وانما قيد الامر بالعمل في
الاشتراط ليخرج حذف النون مع العمل والتعريف تحقيقا قوله
ما اشتق من فعل لازم كان الظاهر لا ان يشتق من الفعل المتعدي
الثابت نحو علم الله لئلا يخفى الصفات الثابتة المتعدية بلفظ
لا انه لما كان المتعدي غالبا لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل لفظ
اسم الفاعل مجازا قوله على معنى ثبوت اي المقابل للحدوث على تفسير الهم
ومطلق ثبوت المشترك بين الاحداث والمستمر المجرد عن الحدوث
والاستمرار على تحقيق الرضي قوله فيخرج عنه نحو ضامر والا ينهضام

الصفة المشبهة

قوله مخالفتها لصيغة الفاعل قوله سبقتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل
او صيغة اسم المفعول الفاعل الذي هو بوزن اسم الفاعل ويرد عليه
على التوجيه الاول مع حذف شرط الاسم الفعل ان صيغة المشبهة
من غير الثلاثي المجرد على وزن الفاعل للمبالغة الا ان يجعل المبالغة
اسم الفاعل قوله اى كائنة على قلة يريد انه في الالوان والعيوب الخ
قياس على وزن افعل وانه في الثلاثي المزيد فيه والرباعي على وزن اسم
الفاعل الا يقال يحتمل ان يكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية بان يكون
مجيئها من غير الثلاثي قياسيا بل يكون مقصورا قوله ويعمل فعلها
مطلقا اى اشتراط زمان لا يخفى اختلال العبارة المتن الا ان يقال
نبه على انها لا ينفك عن الاعتماد واعلم انه يزيد عملها على فعلها فانها
تنصب الشبيه بالمفعول دون فعلها قوله وعلى كل من التقديرين
معمولها اما مضاف او متلبس باللام وهذه مانعة الخلو لاجتماع اللام
والاضافة في زيد حسن الضارب الغلام بخلاف اخويه فانهما
الانفصال الحقيقي وينبغي ان يراد بمعمولها معمولها الظاهر لئلا يدخل
زيد الحسن فيما هو بصدده فيلزم كذب قوله متى رفعت بها وينبغي
ان يراد بالمضاف المضاف الى المضمر بلا واسطة او بواسطة ليدخل
زيد الحسن وجه غلامه بالاضافة في الجر عن الاضافة فلا يخرج

عن الا

عن الاضافة الممتنع وزيد الحسن وجه غلامه بالرفع في الفتح قوله
والمعمول في كل واحد منهما مرفوع قال الرضي لم ينقسم باعتبار اعراب
نفسها لانه استوفى في مباحث النعت اقول ليس الغرض من بيان
اعراب معمولها استيفاء اعرابها بل بيانه دون اعرابها قوله وحسن
وجه عطف على حسن الوجه قد وفيه ان صورة الخطية لا يصلح الا
للوجهين فانه لا بد في صورة النصب من اثبات الالف كذا في حواشي
كتاب الشارح وهذا انما يتجه لو كان مراد المص بالامثلة الثلاثة ما
يحتمله صورة الخط اما لو كان مراده الاحتمالات الثلاثة للمعمول
الصفة من حيث الاعراب فلا قوله اثنان منها ممتنعان اى
بالاتفاق كما صرح به الرضي بقرينة واختلف في حسن وجهه وفيه
بحث لان الامتناع لحسن وجهه معلل بعدم افادة الاضافة
التخفيف وهو عند الفراء يفيد التخفيف باعتبار تقدم الاضافة
على اللام كما في قوله الضارب زيد قوله احدها ان الصفة باللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف هذا يصدق على قولنا الزيد
وبهما فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغي ان يكون من
قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه قوله ولاشتماله على ضمير ذاته لكلها
تلك الحاجة في القياس ان ينتقض بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه

بنصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجه ابيه الا
ان يقال المراد ضمير لا فائدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه ولذا لم يحكم
بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابيه في داره لان ما سوى ضمير
ضرب ليس للربط بل للتعيين الابن وموضع الضرب **قوله** وما الضمير
فيه اه انه لم يقبح نعم الرجل زيد في الفرق بينه وبين زيد الحسن برفع
الوجه وهما سيان في الاشتمال على التعريف العهدي النائب عن الضمير
في الربط الا ان يقال لم يكن الربط في نعم الرجل بالضمير فاكتفى بها العهد
بلا قبح بخلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح
في الحسن الوجه والحسن وجه **قوله** لان معمولها فاعلها فلو كان
فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فيه بحث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا
فينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل او التباس البدل بالفاعل **قوله** ففيها
ضمير الموصوف القياس يقتضي ان فيه تفصيلا وهو انه ان كان الجر
للاضافة يكون فيها ضميرا وان كان للاضافة الى التمييز والتشبيه بالمفعول
لانه خلاف القياس لان الاضافة الى المرفوع الذي هو عين الصفة
قبيحة كاضافة الشيء الى نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار
الضمير في الصفة لحين النصب فيقال في تركيب الزيدان الحسن
وجههما بالرفع الزيدان الحسنا وجههما بالجر **قوله** فتؤنث انث

الصفة جعل تؤنث على صيغة الخطاب والمفعول محذوف والادعى
اليه بل الانسب بالسياق جعل صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة
قوله مثل الصفة فيما ذكر من رفع المعمول ونصبه وجره من غير اشتراط
زمان الحال والاستقبال صرح به الرضي **قوله** وكذلك مثل الصفة
المشبهة المنسوب وغير المنسوب ايضا من الاسماء الجامدة التي اجري
مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه اي حسن الوجه وهذا
قيل كذا في الرضي **قوله** لموصوف قام به الفعل او وقع عليه اه صلة المو
صوف اما محذوف اي موصوف بالفعل او بالزيادة ولا يخفى ان المتبادر
من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء فالتعميم لا يتاتى
الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والاولى ان يقال لمتصف بزيادة
يادة على غيره اذ معنى افضل المتصف بالزيادة سواء وصف بها او لم
المراد بغيره غيرها سواه سواء كانت المغايرة حقيقية او اعتبارية كما في قوله
هذا بسرا اطيب منه رطبا **قوله** في اصل ذلك الفعل يعني الجار والمجرور
محذوف التقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج
زائد عن التعريف فانه مشتق لموصوف بزيادة على غيره لكن لا في المشتق
منه ولا فائدة لادراج لفظ الاصل والمراد بالزيادة في اصل ذلك الفعل
اعم من ان يكون لذلك الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير ثبوته

كانه زيد افضل من الحمار قوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان
والآلة لان المراد بالموصوف اه في الاخراج لا حمل الموصوف على ذلك
لان اسماء الزمان والمكان والآلة لم يوضع لزمان او مكان او آلة موصوف
بل الزمان او مكان او آلة مضاف الى صفة الفاعل او المفعول وقوله
يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف
مانعا لم يتعرض لخروج صيغة المبالغة ولعا حمل كلامه على مذهب
من جعل اسم الفاعل شاملا لها المنع خروجه لانه موضوع للموصوف
بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر
اضافته بزيادة الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل
دونه اذ لم يكن المراد الزيادة المطلقة اى التفضيل على جميع ما عداه
فانه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر فافهم قوله وهو ان اسم
التفضيل من حيث صيغته قدمه تمييزا ليصح حمل افعل على اسم التفضيل
والاولى حذف المضاف بجعل وهو بتقدير وصيغته لان الجادة
قوله فعلى للمونث لا وجه للاقتصار على ضم المونث ليتم كلام المتن
لان له تثنيتين وجمعين ايضا قوله ويدخل فيه خير وشر لكونهما في
الاصل اخير او شر لا يكفي بمجرد ذلك لدخول خير وشر وهو نثنى لانهما
ليسا في الاصل اخير واشر بل حذف وشرف على مقتضى قوله وفعلى للمونث

وتخفيفه

وتخفيفه ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمونث
والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغيرا اخير واشر للجميع لا
لا انهما مغيرا اخير واشر المستعملين بمن قوله وشرطه ان يبنى اسم
التفضيل من حدث ثلاثي قيد الثلاثي بالحدث بقرينة التعريف
ليخرج نحو ايدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت واحنك الشاتين
بمعنى اكلهما من الحنك وابل لانهما شاذان وقيد الرضى لاخراج هذه
الامور بقوله جار منه فعل وقال لا بد من قيود اخر وهو تمام الفعل
لعدم افعل التفضيل من الافعال الناقصة وكونه متصرفا لعدم
من نعم وبئس وكونه غير لازم للنفي لعدم من ما نبس كلمة اى ما تكلم و
كونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه امس
قوله اشتقاق الافعال تصرف في الفعل فلا يجامع عدم تصرفه والموصوف
زيادة في الفعل فلا يشتق من فعل خص بنفي حدوثه عن شئ لانه حكم
يخالف فعل في ان فعل للنفي وهو للاثبات مع زيادة فيه والمشتق
للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا مما يجرى فيه الزيادة والنقصان
وكون الافعال الناقصة مما يجرى في مدلولاتها الزيادة والنقصان
محل نظر قوله ليس بلون ولا عيب ينبغى ان يقول ولا حلية لانه لا يشتق
من البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة

بئس يبئس بئسا وبئس بالضم بؤسا ... ونحو ... واشتد ... ويستعمل في النفي ... القاموس

قال الكوفيون يجئ من البياض والسواد اللذين هما اصل الالوان
قال البصريون ما جاء منهما شاذ ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في وصف
الكوثر ماؤه ابيض من اللبن قوله وعود في القاموس العَوَد كالفرس
ذهاب حسن احد العينين قوله فان قصد بغيره اللام للعهد اي
غير الثلاثي المجرد المعهود اي الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فلا يرد
ان مرجع الضمير ليس بمجرد الثلاثي المجرد بل اخص منه قوله ففيه شائبة
من حمق ابن هبنقة قد تكرر من الشارح ابن هبنقة فاظنه سهوا
صححه الرسندي هبنقة من غير ابن وقال القاموس في القاف الهبنقة
كعلس الاحمق وهبنقة لقب ذي الوَدَعات يزيد ابن ثروان فجعله
لقبا لا كنية وقال في العين الوَدَعة وتحرك جمعه ودعات خرز بيض
يخرج من البحر بيضاء شقها كشق النواة تعلق لدفع العين وذات
الوَدَع محركة الاوثان وسفينة نوح صلوات الله عليه وسلم والكعبة
شرفها الله تعالى لانه كان يعلق الودع في ستورها وذو الوَدَعات هبنقة
يزيد ابن ثروان يضرب بحمقه المَثَل والصحاح وافقه وناداه احد
بني قيس بن ثعلبة وكان يضرب به المثل في الحمق قال الشاعر عجبت وكن
هبنقة هنا وقد شنع الشارح تشنيعا شيعا للفاضل الرسندي
وذلك كان منه امرا بديعا ولا يرضى بمثله عن مثله وقد اخذ كثيرا عجيبا لمثله
من فوائد

من فوائد شرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه ليس في نقله من الرسندي
مرضيا لكيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدح فيه كما هو دأبه قوله
ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه اذا لم يجعل معه ولا
كان في آخر او اسما كان في الدنيا والجبلى اسم للخطة العظيمة او لم يخرج
عن معناه نحو آخر بمعنى غير فتقول جاءني آخر واعلم ان الاصل
من تلك الاستعمالات من ثم للاضافة بالمعنى الاول قوله ولست بالا
كثر منهم حصى آه فقيل اللازم زائدة والاقرب انه يقال اللام التفضيلية
للعهد فلا مانع لاجتماع لام الجنس مع من ومع ذلك قليل جدا
عن صورة اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما قوله نحو زيد افضل الا انه
يعلم المفضل عليه ومع العلم بالمفضل عليه الحذف مع الافعل الذي
خبر غالب ومع غيره قليل قوله ويجوز انه يقال في مثله ان المحذوف هو
المضاف اليه اكبر كل شئ اورد عليه انه لا بد من تعويض المضاف اليه واجيب
بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف مناف للتنوين وينقض بالتعويض
في جوار عند من جعل تنوين العوض مع انه لا مانع من البناء على الضم كما
في قبل واعلم انه ربما يجيئ بعد اسم التفضيل ما هو بصورة المفضل عليه
منه وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم صحة قصد المشاركة
مع المفضل عليه في اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل من عمرو او تقديرا

نحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد الى تكبير
الشعر وزيد وتفضيل زيد في الكبر بل افضل التفضيل مخرج عن معناه
التفضيل مخرج التجاوز والتباعد الذي يلزمه فان التفضيل يستلزم
بعد المفضل عليه فكانه قال زيد متباعد عن الشعر ويجوز استعمال
اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا
عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه
اذ ليس شيء اهون عليه من شيء وما كان بهذا المعنى فلزومه صيغة
افضل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي هو الاصل اي
افضل من قوله احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة استشكل
حمله على المعنى الذي هو المقصود واجيب بوجوه احدها جعل احدهما
محذوف المضاف اي قصد احدهما وثانيها جعل ان يقصد محذوف
الجار اي احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعل محذوف المضاف
اي ذو ان يقصد والشارح اشار الى دفعه بقوله اي احدهما زيادة
موصوفة المقصودة به وكان جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة يجب
الحال وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف
بل تعسف قوله باعتبار تحققه في ضمن بعضهم الاول في ضمن ما عدا
المفضل لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اي بعض كان قوله
لان وضعه

لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره اه لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد
وجه التزام الاضافة ولولا غير المفضل عليه كما في قسم الثاني من الاضافة
قوله مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده يوهم ان الاطلاق
معناه الاطلاق المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى
الزيادة على جميع ما سواه صرح به الرضي الا انه يشتبه ان يكون المراد بجميع
من سواه الجميع حقيقة او عرفا مما يتبادر عرفا قصد تفضيله عليه
قوله ويضاف للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه ان قوله
وتخصيص لان الاضافة اذا كانت الى النكرة للتخصيص وفيه انه لا حاجة
الى ذكره لان الاضافة للتوضيح يشتمل التعريف والتخصيص ولا تقابل
بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح انما التقابل بين الاضافة
للتعريف والاضافة للتخصيص قوله نبينا صلى الله عليه وسلم افضل
ونحو محمد صلعم افضل البشر حيث يراد انه افضل جميع المخلوقات
جنس البشر قوله ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية
بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل في المستثنى بالرفع
على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه
يعني لا يعمل اصلا في مظهر الا في مظهر كذا غايته ان العمل في المظهر
لا يتصور الا بالفاعلية قوله وانما خص المظهر اه اطلق المظهر والرضي قيده

بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل منه وما ذكره من التعليل
انما يتم في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر
وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه على انه لا يظهر في لفظ اثر العمل
وللجار عل في سائر المبنيات **قوله** وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب
المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا انما قيدنا لك ظهر لك انه ينبغي
ان يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا كان او مضمرا بارزا ونظيره قوله لفظه
للظاهر في تعريف المبتدا فانه يراد بالظاهر فيه الملفوظ ظاهرا كان او
ضميرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل
في الملفوظ الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به الا اذا كان لشيئية
فانه ح يعمل الرفع في الفاعلية وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل
لا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بحرف التقوى فيقال انا اضرب منك
لزيد وانا اعرف منك بزيد **قوله** وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية ما ذكره من
الدليل لا يختص بنفي عمل الرفع بالفاعلية بل يجري في نفي عمل النصب
بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى **قوله** ولانه لما كان اه الاولى
ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس
وجها مستقلا كما يفيده اعادة اللام **قوله** الا اذا كان التفضيل صفة
الى وصفا سببيا وهو في اللفظ لشيء الاولى ان يقال اذا كان اسم التفضيل

صفة

صفة سببية لشيء او وصفا سببيا لشيء ولا معنى لتفسير الصفة
وتفسيره بالوصف قال الرضي هذه شروط رفع افعل بفاعله الظاهر
قياسا مستمرا بلا ضعف يعني انه شرط اصل عمله حتى لا يعمل بدون
هذه الشروط لان يونس حكى عن ناس من العرب رفعه للفاعل
بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه ابوه **قوله** وهو في
المعنى صفة لسبب قال الرضي الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق
سببا لا مسببا وقال المصنف انه بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه
ونحن نقول المسبب ما جعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الا
سباب اي جاعل الاسباب اسبابا فالاسباب ح مسببات و
انما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون في المعنى
السبب الواقع بل يكفي ان يكون لما جعل المتكلم سببا صحيحا كان جعل
او سقيما **قوله** مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره على ما هو قول المصنف خرج
عنه نحو رايت زيدا احسن في عينه الكحل اليوم منه في عينه امس
فينبغي ان يطلق المسبب ولا يفسر بغيره في قوله باعتبار غيره بغير الاول
بل يفسر بغير تقييده السابق لا بالاول **قوله** مفضل ذلك المسبب با
عتبار الاول اه اعترض الرضي بانه كيف تعلق باعتبار الاول وقوله
باعتبار الثاني بمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعلق الفعل بحرفي

مسبب الاسباب

متماثلين في الاسمين من نوع فلا يقال جلست في الدار في الصحراء
ويقال جلست في الدار في اليوم ثم لو صح الثاني بدلا من الاول صح كما
يقال جلست في البلد في الدار فبدل البعض عن الكل واجاب بان
قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثاني حال
من قوله على نفسه قوله والمساوات بأيها اما في مقام المدح هنا بأيا
يخص مثلا بكون المقصود منه المدح وعمل اسم التفضيل المذكور لا
يختص بمقام المدح فربما يكون النفي نفيا للزيادة مع بقاء افادة اصل
الفضل سواء كان على وجه المساواة او على وجه يكون دون جنس المفضل
في المعنى وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه دون الثاني لعدم
اطراده في تركيب ليس في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فاصل
بيانه يجري في الجميع وانه لا يجري فيه بعض ما ذكره الشارح فلا يتوقف
عليه اصل البيان فتامل قوله وثانيهما قبل تسلط النفي عليه مجردا
عن الزيادة عرفا لا يخفى انه لا يتاتى ذلك مع وجود من التفضيلية اذ
لا يبقى وجه لذكرها قوله فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية
بالنفي اه فان قلت هذا السؤال لا يختص بزوال الزيادة التفضيلية
بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية سواء كان برجوع النفي
الى الزيادة او بوجه آخر قلت نعم لكن يؤول عبارة الشارح بجعل الباء

في قوله

في قوله بالنفي بمعنى مع لا للسببية حتى يتم التوجيهين السابقين قوله رأيت
احسن ومعمول باجنبي لم يقل فصلوا بين العامل ومعموله باجنبي لان
الفصل بين العامل والمعمول باجنبي لا يمتنع بل بين افعل ومعموله لضعف
عمله ويجوز زيدا كان عمرو ضاربا باحسن عليه الرضى قوله ولو قدم
قوله منه في عين زيد على الكحل اشار الى شبهة نقلت عن المصنف انه
فليقدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت
الى جوابه نقل منه هو انه لو قدم لزم عود الضمير الى ما لم يذكر لانه رده
الهندي بانه لا فساد في رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور تقديرا
كما في هذه المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدا مقدم رتبة واجاب بانه
يلزم تعقيد وكذلك فيخرج المراجع ضعفه عليه ويمكن ان يجعل
ما ذكره المص راجعا الى ما ذكره يعني يلزم رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا
فيكون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه تحريرا لما ذكره المص فانظر
اطراف الكلام لئلا يكون بالتقصير الملام على فوات المرام قوله مع انهما
ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة اه هكذا ذكره المحشي وفيه
الشارح وهو ما يقتضيه المحل الخ بل كيف يجاب به للقدح فيما ذكر
من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل
الوجه ان العرب كان مضطرا في اعماله وحاصل القدح منع الاضطرار

بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا توجيه للنقض بانه لو قدم لم يبق التركيب
على ما هو المشهور واورد الرضي ايضا بان هذا الوجه يجري في الاثبات
ايضا كما يقال رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاجاب
السندي بانه لم يسمع وهو كالسابق منه فلا يلتفت اليه واجيب بانه
في النفي يضعف المعنى التفضيلي فيحمل مع الاضطراب بخلاف ما اذا
كان معنى التفضيل قويا فانه لا يحمل مع الاضطراب ايضا **قوله** وعلى كل
تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين
زيد على تقدير ذكره الرضي وتبعه الهندي متمسكين بان المقصود
تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين ووجه الرد ان عمل
اسم التفضيل مختص بما اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين
باعتبار وهنا يتغايران بالذات واما ان المقصود تفضيل الكحل على
الكحل فلا يجب يوجب تقديره من كحل عين زيد فيكفي تقديره منه
في عين زيد حذف الجر ووجد العين لظهور المعنى مع ذلك الحذف
ويتجه عليه انه يوجب اخراج التركيب لما لا نظير له في كلام العرب وهو
حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة في وابقاء مدخولها على الجر فتوقف
العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة ممنوع
بل يكفي كونه كذلك بحسب المال والصورة بان يكون مرجع المعنى الى

ذلك

ذلك ولا يكون في الظاهر مفضل عليه متغايران بالذات بل لا يلزم
المفضل والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد وهناك الانتقال الى الكحل
المفضل عليه ايضا من ذكر الكحل المفضل فتامل **قوله** ولو رفع لفظ
العين لانه لم يلتفت اليه المص بناء على عدم تحققه في كلام العرب وان
لا مانع عنه قياسا **قوله** وتقديره ما رايت ماثلة عين زيد في اصل
الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد اشار بهذا الكلام الى تزييف
ما ذكره الرضي بوجهين وذكره هو ان قوله كعين زيد مفعول ثان
واحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكل من الكل لان معناه ما رايت عينا
عين زيد كعين زيد ولا دلالة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن
فيها الكحل ولا مثلها حذف الموصوف في الموضعين اعتمادا على
وضوح المعنى ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين
زيد لانه يكون المعنى ما رايت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل
فيها لا دلالة على عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء زايدا
عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة قال الشارح اشار الى انه لا مانع
من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه
لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا مع احسن صفة موصوف
محذوف لان التناقض مندفع اما ان يجعل المماثلة بمعنى المماثلة

في الفصل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم على
الوجه الابلغ بنى على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل غير جميع
ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون الشيء
فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر من عبارة المص ان بين التركيبين الا
خبريين فرقا بان لا يتصور ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد هذا التركيب بل جاز ان يقال ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه
يتصور ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل ولا يصح ان
يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم
يذكر في الاستعمالات في هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق به
حيث قال فان قدمت ذكر العين قلت ولم يقل ذلك ان تقول كما
قال سابقا ولكن انه يحتمل معنى قوله فان قدمت اه انك ان قدمت ذكر
العين وجب ان تنصب احسن وليس لك ان ترفعه بناء على انه لا
فصل بالاجنبي وليس بحسن مع اتحاد المفضل والمفضل والمفضل
عليه اذ لم يذكر هناك مفضل عليه غير المفضل لانه وان لم يذكر لكنه
مقدر فحينئذ اعمال احسن متحقق ان نظر الى تقدير الكلام قوله لانه
كان في مقام بيان الاختصار وما ذكر اوفق بالمقام والاحسن ان

يقال

يقال نبه بذكر المقلل والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصوف و
ذكره قوله اسم جماعة الركبان يعني يجمع نبه على ذلك ليصح منه ما
سيأتي من جعل ساريا صفة ركبان لان اسم الجمع لا يجب تانيثا
المسند الى ضميره ولا جمع صفة بخلاف الجمع قوله وساريا من اسرى
واحتمال جعله من السراية على ان يكون صفة مصدر محذوف اى
احوف خوفا ساريا الى الهلاك على ما قيل ضعيف لانه حقه التقديم
على المستثنى ح فلذا لم يلتفت اليه قوله اى اما من رؤية البصر
او من رؤية القلب وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى و
هو جعل ارى مجهولا اى لا ظن ونفي الظن ابلغ من نفي الرؤية فا
لعلمية فتبصر واعلم انه قوله واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها
المراد بالسباع اما حقيقتها او شرار الناس وقطاع الطريق قوله
والحال ان ومقتضى السياق جعل الواو الحالية وقيل اعتراضية
وما ذكره اظهر وانما قال ولا ارى ومقتضى السياق ان يقول وما
رايت ليفيد انه ما راى ولا يرى قط فتامل قوله فلما فصل
الى مباحث الفصل سلك بتلك لانه لو راى لم يناسب منه الحكم بانه
لا يرى قط قط فتامل قوله فلما فصل النوبة الى مباحث الفصل
سلك الطريق اى هو بصدد بيان الاقسام على طريقة واحدة وما يل

بحث الفصل

على انه يرد لك الصدد انه لم يذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما
فعل ذلك في قسم الاسم والله تعالى اعلم قوله اى نفس ما دل يعني الكلمة
جمع بين ما دل والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة وجه تذكير الضمير وهو
انه باعتبار لفظ ما دل دون معناه قوله اعلم ان الفعل يشمل على
ثلثة معان هنا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه يشتمل
على اربعة معان رابعها تقييد الحدث والنسبة بالزمان وهو انه
معنى حرفي غير مستقل قوله ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي
اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا
شك انه على الثاني معنى حرفي لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل
وعلى الاول معنى يتعقل فاعلها اجمالا وهو يفهم بذكر الفعل من
غير ذكره وبهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على
المطابقي على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما قوله ولما كان و
صف ذلك بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد لانه بعد خروج
النسبة عن كونها مرادة بقيد في نفسه لم يبق الا الحدث والزمان
فلما خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان تعين
ان يكون المراد به الحدث قوله فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي مع
انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح المحقق الرضي في موجهات

شرح

شرح الرسالة الشمسية فلا نتصور لانه لا يصح ادخاله في تعريف الاسم
والحرف وعدم صحة الارادة الالتزامي ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد
اعم قوله وبقولنا وضعا اسماء الافعال لان جميعها منقولة يقال
جميعها ليس داخلا بين الامرين بل جامعا للامرين وانما الداخل كل واحد
قلت الحكم على الجميع كالحكم على الجمع فقد يكون على سبيل الانفراد لكل جزء نحو
جاءني الرجال اى كل واحد وكذا جاءني جميع الرجال قوله الافعال المنسلخة
عن الزمان وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل به لان الافعال
الناقصة تامات في اصل الوضع منسلخات عن الحدث صرح به
بعض المحققين في فوائد الضيائية قوله او لتقليل الفعل فان قلت
المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لتقليل الفعل الاصطلاحي او تحقيقه
فلا يصح قوله وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل قلت كان المراد الفعل
الاصطلاحي والمراد بقوله لتقليل الفعل لتقليل مدلول الفعل الا
ان يقال وشيء من ذلك لا يتحقق الا فيه بالضمير فتامل قوله للدلالة يقول
الاول على الاستقبال القريب مع التاكيد صرح به المحقق التفتازاني
في شرح التلخيص قوله لانها وضعت ولان الشيء ما لم يختص بالشيء لم يعمل
فيه قوله وانما خص به تاء التانيث اى الساكنة وبهذا صح قوله و
الصفات استغنت عنها لانه قوله بلحوق تاء فعلت الاخصر ان يقول

تاء فعلت وفعلت ويستغنى عن قوله ولحوق تاء التانيث ساكنة
والاولى ان يفسر تاء فعلت بالضمير البارز المرفوع مطلقا بالفعل كما
يدل عليه بيان الشارح قوله اى بحسب الوضع فانه المتبادر من
الدلالة ولانه صار عرفا في تعريفات هذا العلم قوله قبلية ذاتية
يكون من بين اجزاء التقدم بين اجزاء الزمان زمانى وهو التقدم
الذى لا يجامع فيه المقدم مع المتاخر فهو بالذات بين اجزاء الزمان
وبالعرض بين الامور الموافقة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة
التامة والمعلوم ولتحققه على آخر ولزمه مخاطب آخر ولزوم ان
يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشاء الالتباس التقدم بحسب
الذات بالتقدم بالزمان لكن منشاءه ان قبل لازم الظرفية وهو متعلق
بحدث وقع صفة للزمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقع في زمان
متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبدل
لفظ قبل بلفظ متقدم بان يقال ما دل على زمان متقدم على زمانك قوله
مبنى على الفتح اشار الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته
قوله باحد حروف تانيث في اوائله الظاهر في اوله قوله لوقوع الاسم
مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين لا يخفى ان الماضى ايضا يكون
مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس كل ماض مشتركا بخلاف

المضارع

المضارع فان اشتراكه الذى بسبب زيادة احد حروف تانيث دائم
فلذا قيل مشابهة باحد حروف تانيث ولو جعل مشابهة باحد حروف
تانيث لوقوعه مشتركا بمثل يقتل فانه مشترك بين الزمان والمكان
والمصدر بسبب زيادة حرف لكان اشد مشابهة قوله فالهمزة لم
يراع ترتيب حروف تانيث بل راعى قاعدة تصريف الفعل فانه يبتدأ
المتكلم الواحد وينتهى الى الغائب مفردا مذكرا كان او مونثا فا
لتذكير للتغليب قوله المتكلم المفرد ترك المفرد لان المتكلم لا يكون
الا واحدا سواء تكلم با اضرب او نضرب وانما وصف في اضرب بالمفرد
بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصف في نضرب بكونه مع الغير
واحدا كان ذلك الغير او اكثر مذكرا او مونثا او مختلطا قوله
للمونث وللمونثين غيبة اى حالة وبمكن جعل غيبة مصدرا
مبينا الا انه جعلها حالا لانسب بنظائره فلو قال المص والغائبة
والغائبتين لكان اخصر واظهر قوله ولما كان هذا الكلام في قوة
قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به دفع لما يتجه على عبارة
المتن انه يفيد عدم اعراب غيره مقيدا بوقت عدم اتصال نون
التاكيد او نون جمع المونث به وهو باطل لانه لا يعرب غيره مطلقا
اعم من ان يكون يتصل به نون التاكيد او نون الجمع مونث وفيه ان

قوله ولا يعرب من الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما
يعرب الا المضارع فيكون اتصال الظرف به تقييد الحصر الاعراب
فيه فيكون الشبهة بحالها لا الحصر وقت اعرابه في وقت عدم اتصال
حتى تندفع الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى الفائدة وقيد
لها اى لا يعرب مضارعه في وقت عدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير
بحيث يشتمل المضارع المتصل باحدى النونين قوله واعرابه رفع لا
على الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون اقتضاها العامل لا بمعنى ما به يتقدم
المقتضى المعنى للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة
فان اعراب الفعل ليس بمعنى وقوله ونصب بمعنى فتحة او حذف نون
اوجبها العامل وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف
اقتضاه العامل قوله فالصحيح منه اى من المضارع المعرب وهو
ما لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مونث قوله وهو عند النحاة
احتراز عما هو عند اهل التصريف وهو مستغن عن التعريف
وانما قال الحرف الاخير ولم يقل اللام ليشمل نحو يعمر بلا شبهة قوله المجرد
عن ضمير بارز نحو يضرب زيد وزيد يضرب مرفوع نحو يضرب و
يضربك قوله متصل به نحو يضرب وما يضرب الا هو فانه وان لم يجرد
عن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير البارز المتصل بلا شبهة انه

لا حاجة الى قوله متصل فانه معنى التجريد عن الضمير انه لا يتصل به
يدل عليه قوله والمتصل به ذلك فتامل قوله للتثنية اه لا حاجة الى
ذكر هذه القيود لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل الا التثنية و
الجمع والمخاطب قوله وللمونث فيه ان الضمير البارز في الصحيح
المعرب لا يكون لجمع المونث فالجمع المطلق في هذا المقام ينصرف
الى المذكر فلذلك صح قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها
اذ لو كان المشار اليه بذلك شاملا لضمير جمع المونث لا ينتقض الحكم
بجمع المونث قوله والسكون في حال الجزم لم يقيده بقوله لفظا كما
قيد اخويه لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهناك
نظر لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقف على
المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حركت المجزوم للسا
كنين نحو لم يضرب القوم قوله مثل يضرب مثال للصحيح المجرد عن
ضمير بارز مرفوع لا للاعراب حتى يكون قاصرا والمتبادر من كلام الشارح
انه جعل مثالا للاعراب فاندفع ما الحق به قوله وللمضارع المتصل به
لا يخفى ان الظاهر من سياق كلام المص ان قوله فالمتصل معطوف
على المجرد وهو مع ما يقابله تفصيل للصحيح لكن الصحيح عطفه على
الصحيح المجرد لا على مجرد المجرد فنبه الشارح عليه بقوله وللمضارع

المتصل ولو مثل المص بقولنا يدعون وتدعون آه بدل يضربان و
تضربان آه لكان واضحا قوله والمضارع المعتل الاخر المعتل عندهم
ما يقابل الصحيح عندهم وهو كان آخره حرف علة لكن المتبادر
من كلام الشـ ان المعتل عام اريد به الخاص قوله اسقط الحرف
المناسب لهما لان حرف العلة مناسب للحركة في كونهما قابلين للسقوط
قوله هذا التجرد لم يفيد والتجرد في المضارع وقيده هي في المبتدء
حيث قالوا ان التجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه كما في القسم المسند
اليه من المبتدء واسناده الى شئ كما في القسم المسند من المبتدء لانه
يحتاج الى التقييد في المبتدا دون المضارع لان الاسم يفيد معنا
بدون التركيب مع الغير فيوجد منه ما تجرد عن العامل وليس بمعرب
بخلاف المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد المجرد منه
غير مرفوع قوله كما هو المتبادر من عبارته المتبادر عن بيانه لا
قسام المضارع انه لم يجعل الرافع له التجرد كيف وقد قال في بيان الـ
المنصوب منه وينتصب بان آه فلما لم يقل هنا ويرتفع بالتجرد عن
الناصب والجازم يتبادر منه لم يجعل العامل التجرد وانما قال ويرتفع
اذا تجرد لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق
الناصب والجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل عليه

ناصب

ناصب الفعل ولا جازم في نحو لم يضرب لا يصح ان يقال ضارب و
انما قال ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم
خفي في كثير المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتداء بسهولة والمقصود
الاصلي في هذا المقام تميز الاقسام الثلثة بعضها عن بعض لا بيان
العامل قوله وذلك مذهب الكوفيين اي اكثرهم اذ الكسائي منهم
يجعل العامل حروف اتين قوله كما في زيد يضرب لا يقول صحة الوقوع
موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي لانا نقول هو مبني لا اصل
فلا يؤثر فيه العامل قوله ابدال الالف نونا فيه لا مناسبة بين الالف
والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب في الوقف الفا وكذا التنوين
قوله وقال الخليل اصله لا ان يرده ان لا ان تضرب في تقدير لا ضربك
وليس بكلام بخلاف لن تضرب اقول مركب من لا والنون الخفيفة
التي حقها ان تلحق الفعل الا انه الحق لا للتصريح بانه لتاكيد النفي
لا لتاكيد الفعل النفي حتى يفيد اللفظ نفي التاكيد فاعمل عمل النصب
ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا اختص لن من بين
حروف النفي بتاكيد النفي قوله بعد حتى نحو سرت ما ذكره الشارح
في تفصيل الحروف التي يقدر بعدها ان شرع في الشئ قبل اوانه فان
المص سيفصلها فمحل ما ذكره مقام تفصيل المص قوله اذا يكون بمعنى الظرف

هنا يشعر بان العلم والرؤية جاء بمعنى الظن والشهود انه لا يستعمل الا
في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهنا بل ما يدل
على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية او الوجدان او الظن الى غير
ذلك **قوله** هي المخففة صفة الفصل هنا للحصر اي هي المخففة لا غير وبه
صار مقابلا لقوله واذا تقع بعد الظن وقوله من المثقلة متعلق
بالاخذ اي المخففة من المثقلة **قوله** فانها للرجاء والطمع فلا يناسب
فلذا الداخل على الماول يبعد ان يقال هي الناصبة التي يخرجها
من مقتضى وضعها وهي اخف من المخففة الموجبة لحذف ضمير الشان
وقوله فليست هذه تاكيد للحصر **قوله** على غلبة وقوع اي كون جانب الو
قوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر
قوله لا مؤبدا مطلقا كما قيل ولا مؤبدا كما في الدنيا قيل هو الحق **قوله** لكونها
جوابا وجزاء وهما لا يكون الا في الاستقبال فيه بحث لان جواب كلام
القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء
لجواز ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من قال اسلمت صار
جزاك اذا اعصم مالك ودمك فالوجه انه يقال اذن لضعفها لا يقدر ان
يعمل في الحال الذي هو جار للماضي الذي هو مبني الاصل **قوله** واذا وقعت
بعد الواو والفاء مخصص بيان هذا الحكم في كتبهم بالواقع بعد الواو والفاء

وكانهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف الا انهم وجدوها
ولم يجدوا اذا ان جزئي فتدبر **قوله** فالوجهان جائزان جعل وجهان
مبتدأ لا فاعلا لان حذف الخبر اهون من حذف العامل والمسند بخلاف
الاول فان فيه حذف المسند لا غير لكن الاظهر بالنظر الى ما سبق ان
يكون تقديره ففيها الوجهان الالغاء والاعمال **قوله** وان كان بالنظر الى
زمان التكلم الاول سواء كان او ترك المستقبل فتدبر **قوله** بمعنى كي للسببية
لا في التقييد كي بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كي قبيل ذلك لكن تقييد
الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع فان قلت الظ بمعنى انتهاء
الغاية ثم قلت بمعنى الى ولم يقل اذا كان بمعناها او بمعنى كي قلت كانه اراد
انه لا يشترط في حتى هذه ان يكون مجرورها آخر جزء مما قبله او متصلا
باخر جزء منه **قوله** فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا يحتمل
الاستقبال كما لا يخفى **قوله** كما تقول كنت سرت امس فذكر امس مع ماضي
قبل المضارع لا يجعل حكاية الحال ولا يتوقف كون المضارع حكاية حال
عن ذكر امس مع الماضي قبله بجعل هذا المثال لحكاية الحال دون واحد
من الامثلة المذكورة المقابلة لذلك في كلام المص تحكم **قوله** كانك قلت
في زمان الدخول حينئذ هذه العبارة آه جعل حكاية الحال بمعنى حكاية
اللفظ الدال على الحال وهو خلاف عبارة المص والاظهر ان المراد زمان

الحال المحكية من حيث انه حال بان تبرزه في نظر السامع في معرض
الحال قوله لانها علم الاستقبال فيه انها علم الاستقبال حقيقة وبالنظر
الى ما قبله وهو لا ينافي الحال الا ان يقال ينافي افادة الحال فلا يصح ذكره
في مقام افادته قوله كما توهمه بعضهم وجه التوهم انهم يقولون اما حرف
ابتداء ويريد به لزوم المبتداء بعدها قوله فيحصل اتصال المعنوى
فلا يخالف الفصيح وضعها بالكلية لانها وضعت لافادة اتصال
ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة كانت او جارة قوله مثل مرض
فلان حتى لا يرجونه الآن يحتمل المثال الحال تحقيقا او حكاية ولهذا
اكتفى المص بجعله مثالا للحال تحقيقا بخلاف حال التحقيق قوله وامتنع
نظرا الى الامر الاول فيه نظر لانه امتنع نظرا الى الامرين لان كان سيري
لا يصلح سببا للدخول لان السبب وقوع السير وكان سيري يحتمل ان يكون
في تقدير كان سيري واقعا وان يكون في تقدير كان سيري منفيا الى
غير ذلك فلم يتحقق خبره كان لا يصلح للسببية فجعل مانع الرفع مجرد الا
نتفاء الشرط الاول لانتفاء شرط صحة العامل قوله فيبقى الناقصة بلا
خبر لا يخفى ان الخبر في صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام
المقدر متعلقا بحتى ذلك ان يقدره بقرينة توقف صحته حتى ادخلها
بالرفع على تقديره قوله فقول ايهم عطف بتقدير جاز لا يخفى بعده في نفسه

وبالنظر

وبالنظر الى سابقه لان قوله سرت حتى ادخلها عطف على من قوله لم
غير تقدير الا انه دعاه اليه ما ذكروه انه اذا عطف على شيء وسبقه
قيد يشارك المعطوف عليه في ذلك القيد لا محالة واما اذا عطف عليها
لحقه قيد فالمشترك محتملة قوله اى ما كان صفة الله تعذيبهم اللائق
ما كان فعل تعذيبهم فتامل قوله والفاء التي تنصب المضارع بعدها
بتقدير ان لجعل جزا الفاء جملة محذوفة المبتداء ولا ضرورة داعية
اليه ومع ذلك لا وجه للفاء في قوله فتقديره ان والاولى ان تقدير الكلام
والفاء ناصبة بشرطين قوله احدهما السببية اى قصد السببية وقد
نبه عليه الشارح قوله من النفي المستدعي جوابا وصف النفي بما يكشف
عن كونه في معنى الانشاء قد سبق منه موافقا اشتهر ان النصب بالفا
لوجوب تقدير ان ليصير مفردا فيصح عطفه على مفرد المستنبط من
الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة ولا يمكن العطف على الجملة لاختلاف
خبرا وانشاء وهذا يدل على ان الفاء هنا بعد عن العطف بتقديم
الانشاء المستدعي للجواب فان الجواب لا يعطف فبينهما تناف ولا
يخفى ان ما دل كلامه عليه من انه اذا لم يقصد السببية في نحو ما كر لك
لا يصح النصب يتجه عليه انه يشكل مع نحو الرفع يوجب العطف الا
ان يقال ح يكون من وضع الفعل موضع المصدر كما في تسمع بالمعيدي

خيرا من ان تراه **قوله** وللحق بالمجاز فاسترىحا جعله لضرورة الشعر
ومع ذلك يوجب العطف بتاويل ما قبله بقولنا سيقع مني ترك
منزلي واللحاق بالمجاز فاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرج عن الضرورة
وهو ان يجعل سا ترك وللحق في معنى الامر اى لا ترك ولا الحق
فاستريحا **قوله** اى والواو التي ينصب اي الفعل هنا بتقدير متعلق
الظرف ولم يقدر المبتدا وقد حسن **قوله** اى بشرط ان يكون بمعنى الى
ان او الى الا ان اى لا يخفى انه بعيد والاولى ان يراد منه ينصب بعدها
بتقدير ان بشرط ان يكون في التركيب معنى الى ان فيقدر ان ليتم
اللفظ الدال على معنى الى ان **قوله** اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا
قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبني ان تضرب زيدا فيشتم فانه
ح لا يقدر ان لجواز عطفه على المذكور ونصبه بكلمة ان السابقة
وفيه نظر لانه يشكل باعجبني اتك انسان وتعلم فانه يجب فيه تقدير
ان فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف عليه
في اعجبني ان تضرب زيدا فيشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل و
التاويل بالاسم متاخر عن العطف **قوله** ويرد عليه انه كان المناسب
ح ذكرهما مرتين ويمكن ان يجاب عنه ان العاطف في تقدير ان
على نحو يلي استيان بعض عن بعض في الشرط والثالث اشتراك

الجمع

الجمع فيه فعد اولا المخصوصات بشرط لينضبط وفصل عقيبها
شرائطها ثم اتم العد بذكر المشترك كان في الشرط مرة واحدة لعدم
احتياجها الى التفصيل **قوله** ومع العاطفة اى مع العاطفة
مطلقا اذا قدر ان بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف
العاطفة المقيدة ان بعدها بشرط مخصوص كما فصل في حتى و
اخواتها وهو المتبادر من قوله العاطفة لان هذه الحروف ذكرت
بهذه العبارة حين بيان الشرط بين الكل فتامل ويجزم المضارع
بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي اضافة اللام لكونها نكرة
قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا يقبل الاضافة
وجعل الشارح قوله في النهي صفة لا فاحتاج الى تقدير المعرفة و
المشهور تقدير الظرف بالنكرة فالموافق للمشهور ان يكون التقدير
ولا المستعملة في النهي بجعل قوله في النهي حالا الا ان الانسب بالمعنى تقدير
المعرفة فما فعله ابلغ لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب
اللفظ **قوله** احترز عما استعمل في معنى النفي ومما لم يستعمل في شيء نحو
لا اقسم **قوله** وهذه الكلمات يجزم فعلا واحدا اى تجزم بالاصالة
فعلا واحدا والا فقد يتعدد مجزومها بالعطف فتقول لا تضرب و
تقتل **قوله** وكلم المجازات اى بعض وان كيف واذا انما كلم المجازات

قوله والمجزوم به فعلان اى قد يكون كذلك كما ستعرف قوله واى
وهو ايضا مما يجزم المضارع مطلقا سواء كان مع ما نحو قوله تعالى ايا ما
تدعوا او بدونه قوله مع كيف واذا فشاذ في كيفما شذوذ اذا ذكرنا
من الكلم المجازات كالجزم بها شاذ قوله ويختص اى لما بالاستغراق
فلا يبعد ان يستفاد ذلك من تاكيد لم النافية فيكون تركيب
لما من كلمتين وما قوله وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل و
معموله فيه يجب لان ان في ان لم يضرب ليس عاملا في يضرب فانه
مشغول بلم ومعموله وانما مشغول انه لم يضرب قوله ولا النهي لا يصح اضافة
العلم وكانه لكثرتها وجعل النهي جزءا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية
قوله سببية الفعل الاول لا يخفى ان السببية بمعنى كون الشيء
سببا لا بمعنى جعله سببا فلا تحقق ان يفسر الكلام بافادة سببية
الاول وسببية الثاني فكان المص اراد بجعله سببا و جعله سببا
في نظر المخاطب وذلك لا بالافادة فان المراد لافادة سببية
الاول وكان الش ايضا اراد هذا المعنى الا انه بعيد عن تنقيح
من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل اى قد يبتنى كذلك
وذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان ملزوما من غير سببية فليس
الامر كذلك فالاظهر ان المراد انه يسمى الفعلان مع ما تعلق بهما شرطا

وجزاء

وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء الجملة الثانية فافهم قوله
لتحقق تاثير حرف الشرط فيه للقلب فيه اى تحقق التاثير معنى وان
لم يتحقق لفظا اما في ان ضربت ضربت فظاهر واما في ان ضربت لم اخرج
لان الجزم بلم لا بان لقربه لم وسبقه معا لانه اى ان دخل على لم اخرج لا
على ما اخرج حتى يكون سابقا في الطلب ويتصور فيه التنازع قوله
وان كان مضارعا مثبتا ينبغي ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر نحو
ان تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزم الفاء لعدم تاثير حرف الشرط فيه
معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وبغير الدعاء والتمني فانهما مستقبلان
تحقيقا قبل دخول ان فلا تاثير له فيهما وكذا الاستفهام على ما يجيء
قوله او بلن حيث يجب فيه الفاء فيه لعدم افادة الشرط فيه
معنى لانه صار مستقبلا بلن والاولى اصلا لئلا يتوهم انه يجزم لا
النصب بلن متعين لقربه وسبقه على كالامر قوله او استفهام نحو
ان لم يضربك زيد فاتضربه او مضارع منفي بما نحو ان لم يضربك
فما تضربه ووجه عدم تاثير حرف الشرط فيهما ان الاستفهام يبقى
على احتماله ولا ينقلب الى المستقبل والمنفي بما يكون للحال من غير
انقلاب قوله موضع الفاء تنبيه على ان الفاء واذا يجتمعان ولذا لم
يقل ويكتفى باذا مع الجملة الاسمية مع انه اخصر قوله لاختصاصها

اى الجملة الاسمية فالضمير راجع لما تضمنه اسمية الجملة فتدبر
قوله وان التى يجزم بها المضارع حال كونها متعلقة انما كانت
متعلقة اى عبارة شرحه بان جعل متعلقة فى قول المص وان متعلقة
خبرلان ثم كانت ولا ضرورة تدعوا اليه والوجه ان متعلقة مرفوع
خبرلان قوله اذا كان المضارع الواقع قبل هذه الاشياء الخمسة
صالحا اى لا حاجة فى تقديره الى شرط الصلاحية بل يكفى قصد
السببية فان تحقق السببية كان الكلام صادقا والا لكان
كاذبا او ادعاء لنكتة فتدبر قوله فانهم يطلقون امثلة الماضى و
امثلة المضارع اى اقوى الشواهد على ارادة الصيغة انهم يقولون
لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله مثال بمنزلة قولهم الامر بالصيغة
قوله وفى بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر الموصوف بصيغة
لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة
المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع بها لانه يجوز مع ذلك ان
يكون الامر بمعنى المصدر اى صيغة الامر كما يقال لام الامر والوجه ان
يقال الامر فى السنة الصرفيين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح
المشهور فيما بين المحصلين فهنا فان يحمل الامر عليه فزاد لفظ المثال
ليكون نصا فى التعبير عنه بالامر بالصيغة قوله صيغة يطلب بها

الفعل

الفعل شامل اى قوله يطلب بها اخرج النهى والاستفهام والامر
باللام لان الطلب فيها باللام واداة الاستفهام ولا فى النهى لا با
لصيغة فالحكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل لكل امر لا يتم ولا
يخفى ان المراد صيغة فعل لان الكلام فى الفعل فلم يدخل اسماء الا
فعال فى التعريف حتى يصح انه خروج بقوله بحذف حرف المضارع
وقوله صيغة يطلب الفعل يشعر بانه جعلها بمنزلة الجنس والقيود
بعدها فصولا والاظهر ان صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج
الماضى والمضارع وقوله الفعل يخرج النهى وقوله من الفاعل احترازا
قد عرفت ما فيه وكذا قوله المخاطب احترازا عن الغائب المتكلم
وقوله بحذف حرف المضارعة احترازا عن مثل قوله تعالى فلتفرحوا
وعن مثل صه قد عرفت ما فيه والحق انه ليس من تتمة التعريف و
التعريف قد تم بدونه بل هو شروع فى كيفية اشتقاق الامر فالتقدير
هو بحذف حرف المضارعة او بحذف حرف المضارع قوله والصورة
حكم المجزوم اى حكم اخر المجزوم والاولى وحكمه حكم المجزوم قوله فى اسكان
الصحيح لا خفاء فى اسكان الصحيح فى سقوط حرف العلة حكم الاخر
واما سقوط النون فليس حكم الاخر لان النون ليس اخر الامر الا ان
يقال لشدة امتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت

منزلة كلمة واحدة فتنزل النون منزلة الاخر قوله فان كان بعده
حرف المضارعة اي بعد الميم بعد كون اخره في حكم الجزم ان كان اي
ولهذا اكتفى ببيان الهمزة ولم يبين حال الاخر فقوله اسكن اخره
ما لا حاجة اليه ومع ذلك قاصر اذ ليس فيما اخره نون او حرف علة
اسكان الاخر بل حذف فينبغي ان يقول اسكن اخره او حذف قوله
والمراد بالرباعي ههنا اعم في علم النحو واما في علم الصرف فهو ما كان حروف
الاصول فيه اربعة وفي قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يختص
بالمزيد فيه وقوله وانما هو من باب الافعال الذي لا يتم لاشتقاقه ضربها على
وفعل الا انه يتكلف ويقال ان ضميرها لا يعود الى الرباعي بل الى
الرباعي الذي بعد حرف المضارعة ساكن وكذا قوله ههنا يعني في مضارع
رباعي بعد حرف مضارعته ساكن قوله دفعا للالتباس يعني ضم الهمزة
وجعله كالعين دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اي فتح
الهمزة فقوله فانه اذا قيل في اقتل لي سهو من قلم الناسخ لان الكلام
في ابطال فتح الهمزة وكسرها لتعيين الضمة فلا معنى للتكلم في ابطال فتح
التاء وكسرها على انه لا يطالب احد بانه لم يفتح التاء او لم يكسر حتى
يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح الهمزة
التبس بواحد المتكلم المعروف في حال الوقف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة

لزم

لزم الخروج من الكسر الى الضمة وهو ثقيل قوله فيما سواه اي سواء
ساكن بعده ضمة ليس كسرة الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة فيما
سوى امر من مضارع بعد حرف المضارع فيه ساكن بعده ضمة او
كلمة ما عبارة عن الوقت اي في وقت سوى وقت يكون بعد الساكن
ضمة قوله مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة الصواب مثال لما
يكون بعد ساكن بعد حرف المضارعة ضمة قوله او على حذف مضاف
اي فاعل فعل لا يخفى ان اضافة الفعل الى المفعول الذي لا دلالة
لتقدير الفعل لم يرد في الكلام الا تقديرا وعلى ما ذكرنا ان اضافة
الفعل الذي لا دلالة له الى ملابسة لم يتنبه له قوله فلا يبعد ان يراد بالمو
صول الفعل الذي لم يذكر فاعله الاول الامر الذي لم يذكر فاعله فيقتضي
اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكان اراد بالفعل الفعل
او شبهه على المسامحة الشائعة قوله ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء
بذكره فيما سبق في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله وكان ان تقول لم يذكره
اعتمادا على اشتهار انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول
مقامه قوله ويضم الثالث الاول خوف اللبس لا خفاء ان يقول فان
كان ماضيا كسر ما قبل اخره وضم كل متحرك قبله خوف اللبس فان كان
عبارة عن قوله ويضم الثالث مع الهمزة الوصل والتاء في مع التاء له

قوله لئلا يلتبس في الدرج بالامر في تثنية الغائب وجمع مطلقا
وفي واحد وقفا الاولى ترك التعليل وتفسير قوله خوف اللبس قوله
هنا على القول ويضم الثالث والثاني يمكن تعليل ضم الاول ايضا
به فانه لو اكتفى في ضرب بكسر ما قبل الاخر لتوهم انه صيغة معلومة
من باب علم والتبس بباب علم بلا شبهة فالاولى ان يقول المصدر ان
كان ماضيا كسر ما قبل اخره وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة
الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس قوله اى ما يكون عينه فقط
معتلا ويمكن ان يقال اراد ما يعتل عينه وعين اللفيف لا يعتل
وهذا اصوب لانه يندفع به الا صواب قوله وانما خص معتل
العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر
وتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول والا لم يكن فيه ما ذكرنا
هنا كلام وهو سهو من الناسخ وصوابه وانما خص معتل العين
بالذكر لمزيد غموض واختلاف في الماضي كما ذكر وتبعيته ما ذكر
مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر قوله المتعدى وغير المتعدى هذان
قيل انه تقسيم الفعل لا قسمان فان المتعدى اعم من الفعل وشبهه
وكذا غير المتعدى الا ان المتعدى مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف
فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلا عن المفعول

ولذا جاز حذف فاعله والسر في ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق
بالمفعول به جزء ان لمعنى الفعل المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او
يتوقف فهم ما يشتق هو منه عليه كما قال لذلك المتعدى من
الفعل قوله فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفعل الفاعل قد دل
عبارته ههنا هذه العبارة ان المتعلق اسم الفاعل هو الفعل فالمفعول
هو المتعلق اسم المفعول بالحذف والايصال فما وقع في التعريف اسم
مفعول الا ان يقال التعلق من الجانبين فكما ان الفعل متعلق بالمفعول
المفعول ايضا متعلق به فاوضح بيان تعلق الفعل بمعنى التعلق الذي
هو المفعول قوله وهيئة الفاعل والمفعول يريد به معنى الحال قوله وهيئة
الفاعل قد تحقق ان المفعول الذي يبين الحال هيئته اعم من المفعول به
فلا وجه لترك هيئة المفعول في هذا المقام فان اللازم كالمتعدى له
تعلق بهيئة الفاعل والمفعول قوله وغير المتعدى يصير متعديا و
المتعدى ايضا لان ما بنوه ان تفعال عن انقطع وتاء التفعل نحو
تحرج قوله او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو
استخرجته هذا غير مشهور انه في باب التعدية وانما المشهور في
الكتب هو الثلثة الاخر وكانهم تركوا لانهما لا يعديان جوهر الحروف
ولا ينصرفان في معناه بما يجعله طالبا للمفعول بل حدثا ان في الكلمة

وما سوى الفصل من اجزائه لتقول الفصل التعدى ايشتق منه الفعل التعدى والتعدى ثم

معنى هو مستقل يطلب المفعول بخلاف الثلثة الاخر فان ماشية
معناه صاحبته في الشي فلم يتغير فيه معنى الشي بحيث يطلب
مفعولا بل حدث في الكلمة معنى المصاحبة المستقلة في طلب المفعول
واستخراجه معناه صيرته خارجا واحدث السين معنى التصيير المستقل
في التعدية مع بقاء معنى الخروج على ما كان فتامل قوله وثانيهما غير
الاول كاعطى وهي سماعية كثيرة جمعتها الى ستين وارجوا الله في
اضبطها واعمل رسالة ينتفع به الطالبون قوله كمفعول باب اعطيت
في جواز الاقتصار عليه اي وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين
لشي واحد فلا يقال اعطيتني واعطيتك قوله والثاني والثالث
من مفعولها من بيانية لا تبعيضية ولذا لم يقل من مفاعيلها قوله
كمفعول علمت في جواز ذكر احدهما عند الاخر اي لا وجه لتخصيص
بيان المصنف بل هما مثلهما في خصائص آخر بباب علمت الخ فانه يجوز
تعليقه علمت قبل اللام والاستفهام والنفي بعود اعلمت زيدا
لعمرو قائم او عمرو قائم او ما عمرو قائم فانه يجوز كون المفعول الثاني
مع الفاعل ضميرين لشي واحد فتقول زيدا اعلمتني قاعدا قوله و
كانه اراد بالشك الظن اي هذا من خلط اللغة باصطلاح الميزانيين
والا ففي اللغة الشك خلاف اليقين على ما في القاموس قوله تساوى

الظرفي

الظرفي اي وقوع الخبر وعدم وقوعه قوله لبيان ما هي اي تلك الجملة
من حيث الاخبار بها ناشئة عنه الاظهر ان المراد لبيان ما هي
الجملة المذكورة عنه اي عبارة عنه فان علمت لبيان ان زيدا
قائم مثلا عبارة عن معلوم يقيني وهكذا وهذا الكلام سواء
كان المعنى ذكره الشارح او معنى ذكرناه يقتضي ان يكون هذه الافعال
لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان
امر محقق فلا يفيد مع فواعلها فائدة تامة فلا يصح السكوت
عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى الكلام
لبيان ما هي قوله اي الافعال عنه اي عبارة عنه والمقصود من ذلك
التنبيه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان
معانيها وهي مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كما يردوا خل
الجملة فافهم قوله فتنصب الجزئين على انهما مفعول لها الظاهر
مفعولان لها وكان اراد كلا منهما مفعولها قوله ومن خصائصها
انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر اي هذا هو الشائع وخلافه قليل على
فصله الشارح اقول هذا يقتضي انه لا يصح علمت ضرب زيدا قائما
وعلمت كل رجل وضيعته بل يجب في المثالين ان يقتصر على ذكر
علمت وهو بعيد جدا فكانه اريد انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر

اوما ينوب منابه قوله لا تغلنا في الحاشية اى لا تغلنا جاز عن
غزائك الملك بنا اذ قد وشى بنا قيل ذلك الوشاة هذا و في الغيا
اى لا تغلنا اذ لاء على غزائك للملك بنا وبالجملة جعل الغزاء بمعنى
الاغراء ونحو لم نجد في اللغة قوله فلا تقول علمت و ظننت لعدم
الفائدة هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين نسيا منسيا
لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين لان هناك جهات افادة نحو
كان تقول فلا يظن كثيرا او يعلم قليلا اى يقع الظن عند كثير او يقع
اليقين قليلا او تقول لا يعلم زيدا لا يظن الا بالبراهين ولا يظن
الا بالامارات او تقول ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم قوله لاستقلال
الجزئين وكذا لا فائدة في تقييد الكلام بالتامة وكلاميته غير مقيدة
بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليهما الظ الا ان يجعل الكلام
اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المص قوله فلهذا قيد جوازه بالبني
وللاحتراز عن صورة التقدم فانه لا يجوز فيه ابطال العمل قوله بلا
واسطة كما سيجئ مثاله او بواسطة نحو علمت غلام من انت فيه
بحث لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف الى
ما فيه الاستفهام وحروف الجر الداخل عليه تمتزجان معه امتزاجا تاما
بحيث يسرى الاستفهام في المضاف وحرف الجر ويصير معتبرا قبلهما
ولذا

ولذا جاز تقديمهما على تضمنت الاستفهام قوله والفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز والتعليق واجب
فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان في قوله ومنها جواز الالغاء
استدراك ولما صح ما تقدم من ان الالغاء واجب في الصور المنفصلة
وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق
بل ارادة الفرق بين خصيصتي الالغاء والتعليق في هذا الباب
بان الالغاء جائز لذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده
بالجواز بل سياق الكلام فيه بحث يفيد الوجوب فتدبر قوله لاى
راى البصرية اى راى بمعنى البصر والحلمية والحلم هو النوم قوله ولقد
اراني للرماح درية اى ابصر نفسي حلقة جهتها الرماح ولكونه اري
بمعنى العلم ساغ فيكون مفعوله الثاني وعلى ما ذكره هو حال قوله و
لبعض افعال القلوب ما عله خاصة حيث لا يصح الاستثناء من
بعض افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا فيجب حمله على البدل
ثم انه لا فائدة في هذا البيان لكمال ظهوره من بيان المعنى قوله وهي
اما العلم او الظن فالمراد بالمعاني ما فوق الواحد قوله وانما قيدنا بذلك
لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض بيان هذا البعض من المعاني
الاخر فان لكل منها معنى اخر قوله وحسبت بمعنى صيرت ذا حسب

مبحث افعال الناقصة

وهو الذى في شرح شذوة كذا في اللباب **قوله** بظنين اى بمتهم
فظنين بمعنى المفعول **قوله** انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها
كالافعال الغير الناقصة وقيل لنقصان مدلولها عن مدلول
التامة بالحدث الداخل في التامة دونها وفيه نظر لانهم لا يسمون
افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها
بالزمان ولك ان تقول سميت بها النقصان عددها بالنسبة الى
الافعال التى تتم بمرفوعها وفيه ما فيه **قوله** اى العمدة فيما وضعت
له هذه الافعال هو تقرير الفاعل اعلم ان مدلول كان نسبة الصفة
الى الفاعل في الزمان والنسبة هى ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينها
وبين التقرير الذى هو صفة المتكلم ان كان مصدرا مبنيا للفاعل
كما هو الظاهر وبين التقرير الذى هو صفة الفاعل ان كان مبنيا
للمفعول فارادة ثبوت الصفة للفاعل به مسامحة لا يليق بمقام
التعريف **قوله** لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من
الصفة والتقرير عمدة لكان الا ضعمدة في هذه الافعال ولو كان مجوز
كونه عمدة امرا آخر فلا بد من بيانه حتى تكلم عليه على كونه كل من الصفة
والتقرير عمدة في التامة يمنع خروجها بقوله ما وضعت لتقرير الفاعل
بهذا المعنى الا ان يقال المراد ما يكون العمدة فيما وضع له تقرير الفاعل

مجرد الدخل في الموضوع له يستلزم كونه عمدة فيما وضع له كان الزمان مع

على صفة فقط فيتجه ان العبارة لا تساعده **قوله** ولو جعل الموضوع له
اشارة الى تصحيح الحد بالتصرف في معان الافعال الناقصة وجعلها
مجردا بدعوى خروج ما زاد على التقرير عن معناها وكونها قيودا
لها ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له التقرير
بل التقرير والتقييد على ان جعل الزمان خارجا عن هذه الا
فعال داخلة في الافعال التامة تكلف وتحكم **قوله** ولا يبعد ان
يجعل اللام في قوله لتقرير الفعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك انه
جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج الى تقرير الافادة لان الغرض
من وضع اللفظ افادة المعنى لا نفسه والوجه عندى ان المراد
بالتقرير ما اشتهر في بيان فائدة التاكيد والافعال الناقصة
موضوعات لتقرير الفاعل على صفة وتاكيد اتصافه بالصفة
وانها موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيرها و
التزم دخولها على الجمل الاسمية الدالة على النسبة المدلولة لها
فيتاكد النسبة المدلولة للجملة بدخولها عليها في ان الغرض افادة
الزمان ايضا غاية ان العمدة افادة التقرير فعلى تقرير جعل
اللام للغرض ايضا لا بد من حمل قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان
العمدة تقرير الفاعل **قوله** فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج

للقيد ثالثا كانه اشار الا قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة
خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره من العبارة قوله وقد تجيء
كثيرا التضمين ملاحظة معنى فعل لازم لمعنى فعل مع ملاحظة معناه
واعمال عمل لدنه الملاحظة وابرازه في مقام التفسير طريقان جعل
الاصل ثابتا والمتضمن حالا فيقال في تفسير يتم التسعة بهذا
عشرة يتم التسعة بهذا صائرة عشرة وثانيهما عكس هذا كما ذكره
الشارح فقوله تامة وكاملا حالان لا صفتان كما توهمه العبارة
قوله وجاءت بمعنى كانت في المفصل بمعنى صارت قوله من القرائة
وهو الفعل فان التركيب حدث من الخوارج حين ارسل على ابن
عباس رضي الله عنهما اليهم اي ما جاءت غفلتنا ان حاجتك انما تجد
غافلين كما تريدها قوله شذت بالفم التسكين العظيم على ما في القاموس
لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي استعملها العرب وفيها فلا
جاء المص بالتركيب المذكور وقعا فيها لكن قال بعض تصانيف
في جاء الاطراد فانه يقال جاء التي فقريب وقيل في ضبط موضع
استعمال قعدان يكون الجزكانه كذا قوله على الجملة الاسمية المركبة
من المبتدا والخبر كانه تقييد للجملة الاسمية عن مثل اقائم زيد
وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدا والفاعل

قوله

قوله اي لا اجل اعطائها الخبر حكم معناه كما يعطي الخبر حكم معناه يعطي
الاسم ايضا فصار زيد غنيا بجعل الغني منتقلا اليه زيد منتقلا قوله
ثبوتا ماضيا الاولى جعلها ماضيا مفعولا فيه اي زمان ماض وتنكيره
لبيان انه ليس لزمان معين من الماضي قوله بيرها قفر البيداء المفازة
التي لا يهتدى فيها من التيه بمعنى الضلالة والقفر المكان الخالي
يصف المطي بسرعة سيرها بانها بمنزلة قطا تركت بيضا صارت فراخا
اي تمشي بسرعة الى فراخها كذا في العباب قوله فان بيوضها ابكى فراخا
قيل كونها بيوضا وكان بمعناه يفيد هذا المعنى كذا في العباب قوله
وهذا ايضا عطف على قوله لثبوت اه وانما ذكره مع كونها غير خارجة
عما هو بمعنى صار ومقابل لانه مختلف فيه فعند بعضهم انها تامة في
الجملة تفسير ضمير الشان هو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده والا
ظهر انه عطف على يكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار معناها
والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها بالاتفاق
وان اختلف في كونها ناقصة او تامة ولذا جمع من جعلها تامة وناقصة
يجامع عدم ظهور العمل في جملة بعدها قوله وكقوله تعالى كن فيكون
الاظهر ان قوله تعالى كن في موضع الايجاد بمعنى ثبت وفي موضع جعل
شيء موصوفا بشيء بمعنى كذا كذا بل يحتمل ان يكون في الجميع ناقصة

ويكون في مقام الايجاد انه كن موجودا قوله ويكون زائدة هذه مختصة
بلفظ كان بخلاف ما سبق فانها شاملة لجميع تصاريفها قوله
فيا لكرمي يعني تحولنا ابوسا استغاثة من اجل تحول النعمى بالضم
وهو النعمة وضمير تحولن اليه اما الارادة المتعلقة بالمصلحة او
جعله ابوسا شدائد جمع فان كان واحدا لتعلقه الخبر قوله قيل سمي
اسمها فاعلا قد جاءت هذا القائل هذا التنبيه في محله وهو قوله
ما صح لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في مرتبة
لاختصاص الاطلاق ببعض الافعال ونحن نقول نبه في هذا
الكلام بجمع الخبر مع الفاعل على الاصطلاح على التسمية بالفاعل
بجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر وليس الخبر على اصطلاح من
يسمي الاسم فيه فاعلا يسمى باسم مفعول بل الاسم يسمى فاعلا واسما
اذ يسمى الخبر مفعولا وخبرا قوله واعتبار الصلاحية والقابلية
معلوم عقلا جعله خارجا عن الوضع مع ظاهر عبارة المص مما لا يقتضي
قوله او تقديرا كقوله تم والتميم قال ويلن بها النفع ولم يقل ويلن
بها كلمة النفع قوله وتقدير الزمان قبل المصادر كثير جعل تقدير الز
مان هنا نوع تقديره قبل المصادر وذلك منقوحة عندي مادام
صار علما في تقدير الزمان معه حتى يمتنع ذكر الزمان معه وليس

الامر

الامر بهذه المثابة في شيء من المصادر قوله احتياج الى الكلام سوا
ما دخل عليه لانه مشترك بينه وبين سائر الافعال الناقصة و
قد نبه بقوله لانه ظرف على انه لا بد لهذا الكلام من الاشتمال على ما ينصب
الظرف قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها كان الاهم الاتم ان
يقول وامره كامر خبر المبتدا ومع لا يشكل عليه ما افاده الش
قوله وان اريد بجواز التقديم نفي المضرة عن بابي وجوده وعدمه
يمكن ان يختار هذا الشق ويراد انه بجواز التقديم اخبارها على
اسمائها بمعنى انها لا يمنع من هذا التقديم والموانع العارضة قد
علم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها هنا قوله لم كان مالك الظاهر
ان هذه بمعزل عما هو فيه اذ الكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم
وهذا المثال داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا يتجه على
قوله قسم يجوز قوله وهي الافعال الناقصة الانسب سياق الكلام
ان هي راجعة الى الاخبار الا انه صرح فيه الى الافعال لاقتضاء الظاهر
قوله وهي من كان الى راح واخواته ذلك قوله وبهذا اندفع ما قيل
وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتاخر المخا
لف والمراد بالاختلاف كون المخالفين متاخرين متقاربين متنازعين
فاعلا دل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف ظاهرا من جانب الاسم

جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة وحاصل الكلام ضعف
جانب المخالف في الخلاف فانه لمخالفة الاجماع وعدم ضعف جانبه
في الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما تقرر ويمكن فيه وجهان آخران
لتميز ليس عن الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه المختلف
فيه اللغات لا ما اختلف فيه النحاة فجعل المص اختلاف النحاة
في ليس من قبيل اختلاف اللغات ودفع الاختلاف بينهم بخلاف
مخالفة ابن كيسان فانه لخطائه في اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخا
لفون عند المص في ليس بخلاف الافعال المنفية قوله ما اى فعل
اشار الى ان التعريف لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية دون
الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة
وماوضع خبر العائد الى فعل المقاربة اى هو ما وضع قوله عسى
طمع واشفاق فيخرج عن تعريف افعال المقاربة عسى للاشفاق
فينبغى ان يقول رجاء واشفاقا لانقول عسى الاشفاقية موضوعة
لدنو الخبر رجاء لانا نقول قيد الحيثية مراد كيف لا وافعال المقاربة
قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتباره منها قوله لتضمنه انشاء
الطمع والرجاء والاشفاق قوله والانشاءات في الاغلب من معانى
الحروف انما قال في الاغلب لان امثال اضرب انشاء لكنها مع كثرتها

مغلوبة

بحث افعال المقاربة

مغلوبة للحروف الانشائية قوله بتقدير مضاف اما في جانب الاسم
يرديه ما جاء في كلامهم من قولهم عسيت صائما ويرجح تاويل الخبر بالاسم
الفاعل قوله فالمضارع وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشائية
الا ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويرده ايضا
نحو عسيت صائما قوله والذى ارى ان هذا وجه قريب يرده نحو
عسيت صائما قوله وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا
بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد ولا يمنع تقديم الخبر للالتباس
الاسم بفاعل الخبر كما في زيد قام لان كون عسى طالبا مع امتناع الا
ضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف
زيد قام نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرجا
الزيدان ويزيفه ايضا عسى يخرج زيد بحذف ان فتامل قوله واخر
هو ان يجعل من باب التنازع يتوقف صحة التوجيه على ان يثبت
في الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلو كان الاستعمال عسى ان
يخرج الزيدان فلا يبتنى على مذهب البصريين من اختيار اعمال
الثانى قوله وقد يحذف ان من الفعل المضارع في الاستعمال الا
قل فالاولى ان يقول المص تقول عسى زيد ان يخرج وقد يحذف
ان وعسى ان يخرج زيد قوله لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج

زيد بقولك كاد زيد يخرج هذا واضح على تقدير ان يكون زيد
فاعل يخرج اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى
ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحقق كما كانت في الاستعمال الاول
قوله صرح عن دنو الخبر لعلك باشرف على الحصول للفاعل لكن
لا يظهر ذلك في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقوله لم يكد من حب
مية يبرح قوله ان يمصح اسمح بمعنى ذهب وانقطع قوله اى كسائر
الافعال الى كباقي الافعال قوله تغييره اى غير لم يكد وجعل لم اجد
قوله وقال عسبة على وزن الطلبة من الاسماء العربية وفي كثير
من النسخ عسبة بزيادة نون بعد العين ولم يجد ها من الاسماء
العربية قوله وفي المستقبل الاول وفي المضارع وكانه لخفاء الحال
اقتصر على الماضي والاستقبال قوله وقد عرفت وجه التمسك به و
الجواب عنه لا يخفى على احد ان ما كاد والنفي القرب فكانه وجه قول
من قال ان في الماضي للاثبات انه انما ينفى به القرب في الماضي اذا استعقب
انتفاء القرب الوجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا كان فعل
بعد ان كان بعيدا من الفعل ويؤيده انه قال واثباته نفي اذ لا معنى له
الا ان اثبات القرب يستلزم نفي الفعل في وجه التمسك به تام والجواب
عنه ضعيف قوله وفي دعوى الثابتة بقول ذي الرمة لا تقول لم يكد

ماض

ماض فيجب ان يكون لانا نقول جعل اذا استقبلا وكان من خطاء
ذا الرمة زعما انه ماض وكان غيره ذو الرمة اما الغفلة عن تعبيره اذا
اذا او سد الباب اعتراض القاصرين قوله وهذا مسلم لكن لا يثبت
مدعاه وهو مجموع الامرين بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وفيه
ان ما سبق يدل على انه جعل قوله وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي
المستقبل كالافعال دعويين وجعل التمسك نثرا مرتبا ويصلح في
التمسك الاول فلا فائدة لهذا الكلام الا الاطالة وفي قوله لا يثبت
مدعاه بمجرد ذلك ما لم سواخته بمعونا الفطن فطن قوله وهو عسى
وكاد في الاستعمال لا في المعنى ويتجه عليه انه يوهم الا ان الاصل فيه
استعمال خبره مع ان وكذا الاصل استعمال ان وهذا تناقض قوله
وجمعا النظر لا لكثرة افراده يعني بمنزلة ذكر الكل في الموقوفات للتنبيه
على حال الفرد ولو قيل الجمع المضاف للاستغراق فيكون بمنزلة ذكر
الكل ويكون النكتة فيه بعينه ما يذكر كل لكان اقرب وذلك انه
تقول جمع مع عدم كون الانوعين اشارة لان افعل التعجب في
الاصطلاح بمعنى ما وضع لانشاء التعجب سواء كان هذين او غيرهما
الا انه لم يوجد الا هذان قوله وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغة وللتنبيه
على ان الموجود من هذا المفهوم الاعم ليس الا النوعين قوله في فعل

٢٦٩

فعل التعجب

التثنية والجمع ايضا اى كما هو مفهوم من صريح المفرد قوله وما اشل
عشرة الشلل اليبس في اليد وذهابها يقال شلت معروف ومجهول
والمراد بالعشرة الاصابع وهذا تعجب من حسن الرمي قوله فانه فعل
وضع لانشاء التعجب في نفس مصدر هذا الفعل وقاتل الله من
شاعر وما اشل عشرة ليس كذلك ولذا اى التعجب او ما وضع له
هو الاول ان تعريف الشيء لبيان الحكم عليه لا الحكم على التعريف قوله
وما اشهى الطعام في القاموس شهيته كرضيته احببته ورغبت فيه قوله
ما امقت الكذب في القاموس مقته ابغضته قوله انما قيدنا التقديم
والتاخير الاطلاق خير من التقييد اه لانه يكتفى بمعرفة حال الصيغتين
من غير حاجة الى ذكر التقديمات الجائزة في غيرها والممتنعة واما
ذكره من الباعث فلا ينتفع لان منع فعل التعجب من التقديم والتا
خير من خواصه وان كان معه مانع اخر قوله واجيب لا يخفى على الفطن
ان شيئا من الجوابين ليس بالمتكلم والماء البارد لا يحصل من هذه
الموارد والاحسن ان يقال ان المراد ان لا يتقدم احسن على ما وان يوخر
ما بعدها لمنع فعل التعجب عن هذه التصرف وان كان هناك مانع آخر
من تقديم احسن على كلمة ما فتفطن قوله من باب شر اهر ذا ناب عند من
جعل المعنى شر عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فالمعنى شيء عظيم احسن زيدا

لالامر

لا امر جلي واما من جعل المعنى شر اهر ذا ناب لا خير فلا يصح ان يكون
ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون بمعنى ما احسن زيدا الا شيء فيلزم
استثناء شيء عن نفسه ولا يبعد ان يقال ما مبتدا نكرة للعموم بمعنى شيء
كل شيء احسن زيدا وهو مناسب بمقام التعجب جدا قوله قال الشارح
الرضي هو قوي وانما لم يلتفت اليه المص لانه لم يكن ح احسن فعل
التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل
التعجب لا يجامع هذا التوجيه قوله د مجردة وانما عبر عنه بلا ان
الباء الزيادة كالعدم فتنبه ذكره كانه لم يذكر او لانه للزومه كالجزء من
الفاعل قوله والمفعول عند الاخفش يؤيده جواز حذفه كما جاء في
اسمع بهم وابصر وقال الفراء وتبعه الزمخشري اه ويمكن ان يقال الخطاب
للجنس والباء سببية اى صره باحسن حسنا بزيد قوله وبهذا اللقب
المراد باللقب النبذ لا العلم المخصوص كما هو المتبادر في اطلاق النحو
والاظهر ان المراد بالفعل المدح ما وضع لانشاء مدح وذم كما هو في
نظائره ولا داعي الى الارادة المشتهر بهذا اللقب في هذا المقام خاصة
قوله او مميز ابنكرة منصوبة وصف المنصوبة بمجرد التوضيح اذ
التمييز اما منصوب او مجرور وهنا كي يحتمل الجر الا ان يراد الاحتراز
عن المجرور كما قاتله الله من شاعر ولك ان تريد به المنصوب لا محلا

فاحترز به عن ما يحسن التقابل بين النكرة وبين ما في التفضيل
للتوضيح فافهم وانما اتى بالتفضيل رد المذهب الاعلم وسيبويه
قوله لقيام لام تعريف العهد اى العهد الذهنى ليلائم ما سبق و
لا يخفى انه اذا كان زيد مبتدأ يبعد ان يكون اللام للعهد الذهنى
لانه عبارة عن زيد وكذا لا يظهر على هذا التقرير كون الضمير في
نعم رجلا زيد بل الظاهر انه راجع الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة
الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افراده فالعائد في نعم رجلا زيد
ليس الضمير بل الضمير مع تمييز صار بمنزلة نعم الرجل فصار الخبر مرتبطا
بالمبتدأ بهذا الاعتبار ولو لا ان المقصود قد يتقدم على الجملة
لكان الانسب جعله عطف بيان وههنا هو المرجح لكونه مبتدأ لانه
لا يحسن تقديم التفسير على الابهام قوله مطابقة الفاعل اى مطابقته
الفاعل يعنى الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا او يكون مفعولا فظنه
ان الملتبس بالفاعل يتعين للفاعل كما اذا التبس فاعل الفعل بالمفعول يتعين التقديم للفاعل قوله حقيقة او تاويلا لا يخص
التعميم المطابقة في الجنس بل يجرى في المطابقة في غيره ايضا فالا
نسب تاخيره قوله من حب الشئ اذا صار محبوبا يريد ان في حب
لغتين حَب بفتح الحاء كما هو في القاموس وحُب بضم الحاء بنقل الضمة

بل العهد الخارجي

الى الحاء ثم الادغام اذ اصله حبب على وزن حَسُنَ وفي الصحاح
تفصيله وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا
فاعله اى هو حبيب قوله والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من
الفعلية الاولى من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا
القياس العامل في التمييز في نعم رجلا نعم والظاهر ان العامل في التمييز
عن الذات المذكورة المبهم كما في رطل زيتا فالعامل كلمة ذا او الضمير
المبهم كما في ربه رجلا قوله وذو الحال هو ذا وفيه مصادرة لان الكلام
في ان ذا ذو الحال لا زيد وهو بعينه قوله ان الراكب حال عن الفاعل
لا عن المخصوص فالصحيح ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص
كما في بعض النسخ قوله اى بوجهها بالضم مصدر رحب على وزن كرُم
وعلم ومعناه الاتساع كذا في القاموس قوله ففي علها من حروف
الجر تسامح وانما لم يجمع واو القسم معها كما جمع باؤه مع التاء فرقا
بين المعدد مسامحة والمعدد حقيقة والا ظهر انه اختار مذهب
الكوفيون ولم يجمعها مع الواو القسم للتصريح بانها جارة عنده
ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب مضمر بعدها ايضا ولا يضمر بعد
هذه الاحرف الثلثة في الشعر ايضا الا شاذ قوله كثيرا ما يطلقون الفارسية
فيه انه يلزم ان يختص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي

بحث فاعل

لها غرض ولا يصح اليوم على القدر من اول النهار الى آخره والاحسن
ان المراد بالغاية النهاية اى لابتداء شئ له نهاية ولا يستعمل لابتداء
شئ لا نهاية كالامور الابدية اما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب
ان يكون استعماله فى الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية
او التنزيلية قوله وعلامة صحة وضع الموصول موضعها لا يقال
لا يصح وضع الموصول موضع من فى قد كان من مطر اى شئ من
مطر مع انه جعلها بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم
جعل المفرد اى مطر صلة لانا نقول المراد وضع الموصول موضع
مع ايراد مقتضيات الموصول قوله او هو وارد على الحكاية المراد
بكونه فى كلام موجب كونه فيه فى الحال او فى الاصل قوله هى بهذا المعنى
مقابل لمن اى فى الجملة فان من اما للابتداء من المكان او للابتداء
من الزمان والى قد يكون للانتهاء فى غيرها قوله فلا يقال حتاه كما
يقال اليه ونحوه وليس اختصاص بالظاهر فى مجرد كونه بمعنى الى
قوله فلاصلبنكم فى جذوع النخل الجذع الساق قوله وللصاحبة
نه تفنن فى التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى وتارة بمعنى بالمصاحبة
قوله فالالصاق يستلزم المصاحبة فيه بحث لجواز ان يكون
اشتراء الفرس فى مكان يقرب من السرج ولا يصاحب السرج الفرس

اعلم ان الجار الذى كان زائدة فهو مع مجروره لا يحتاج الى متعلق لانه ليس له معنى فيحتاج الى ما يتعلق به ... الا اذا كان لا بد له من متعلق مذكور او مقدر فان كان مذكورا فالظرف لغو ولا محل له من الاعراب وان كان مقدرا فلا يخلو اما ان يكون من الافعال الخاصة او العامة فان كان من الافعال العامة فالظرف مستقر وله محل من الاعراب ... كذا فى ... ٣٤

فى الاشتراء قوله وللتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع
فى عبارة الصرفيين ان تعدية اللازم بحرف الجر فى الكل اى فى الثلاثة
المجرد وغيره مخصوص بالباء قوله وفى غير الخبر الواقع فى الاستفهام
والنفى سماعا هنا يدل على ما يذكره من غير تقييد بالسماع قياسى
فاستعمال الباء للاستعانة او للالصاق لا يتوقف على سماع والا
لقيّده به وقيل التعدية مقصودة على السماع قوله واللام للاختصاص
ثم انه للاثبات لشئ والنفى عن غيره وجرى عليه الفحول وذكر بعض
المتاخرين ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا الحصر اذ لا يصح
فى زيد اخ لعمرو اذا كان اخا لك ايضا وفيه انه لا ينفى الاختصاص عن
الاضافة فى مورد استعمالها فلا داعى لصرف الاختصاص عن
الظاهر قوله وبمعنى الواو فى القسم لم يقل بمعنى الباء فى القسم مع ان
الباء اصل تنبيها على كونه كواو القسم لا كالباء قوله مختصة بنكرة لعدم
احتياجها الى المعرفة فلا فرق بين رب وسائر الحروف حتى يمنع عن
المعرفة لعدم حاجتها اليها فلا يمنع غيرها فالوجه على ما بينه الرضى
انه لا يتحقق التقليل فى المعرفة لانها اما للكثرة فيناف واما للواحد
المعين فلا يجرى فيه التقليل لانه انما يجرى فيما فيه مظنة الكثرة
ولك ان تقول ان مجرور رب فى معنى التمييز عنها لانه للتقليل كما

خ الاختصاص

نخ ...

ان كم للتكثير ففيه شائبة العدد الطالب للتمييز وهذا وجه وجيه
وان خالفهم عند بيانه قو ثم يستعمل في معنى الكثير وبقي اشتراط
وصف مدخولها وان انتفى عنه موجب عن التقليل قو وبماضربة
سيف صيقل اى مجلو قو ومعاوه اى واو رب في حكمها اشار الى ان
الاولى ان يقول واوها في حكمها ولا يخص شاركتها بالدخول على
نكرة موصوفة فكان المص لم يقل واوها في حكمها لئلا يفيد لحوق
ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال ويدخل على النكرة مو
صوفة بينهما على ان التفاوت بينهما في مجرد اختصاص الواو بالنكرة
الموصوفة دون الضمير ودون المجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو
فلا يصح دخولها على المجمل قو وبلدة البلدة كل جزء من الارض مستحجر
عامرا او غامرا ولا انيس المؤانس وكل ما انست به واليعفور ظبي
يلون التراب او عام بضم الياء الخشف والعيس بالكسر الابل البيض
يخالط بياضها شقرة كذا ذكره في القاموس قو فلا يقدرون له
معطوفا عليه لان ذلك تعسف وجب ارتكابه للفاد بل يسهل
ذلك فيخرج عن كونه تعسفا قو انما يكون عند حذف الفعل وقد
عند حذف خبر يكون وقوله لغير السوال خبر ثان اى لا يكون الا عند
حذف الفعل ولا يكون الا لغير السوال وليس احدهما متعلقا بيكون

وان

وان لا خبر لفساد المعنى فافهم قو وقوله وذلك لكثرة استعمالها
في القسم فبنى اكثر استعمالا من اصلها يعني حذف فعل القسم لظهور
الواو في القسم بخلاف الباء لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء
يستعمل في السوال وغيره ومع الظاهر والمضمر فوجه الظهور ان للباء
معان كثيرة شائعة غير القسم بخلاف الواو قو مختصة باسم الله
لكه من اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصة بلفظ الله لكان
اوضح قو فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص لكن
يرد انه لو قال الباء اعم من الواو لكفى قو ويتلقى اى يجاب يقال تلقيت
كذا اى القي اليك تحل الشارح ويتلقى القسم على انه يلقى الى القسم الجواب
باللام اه وجعل القسم ملقى اليه جوابه تجوزا فصار حاله ويجاب
القسم والاظهر ان المعنى انه يلقى القسم الى المخاطب مع اللام في جوابه او
ان او حرف النفي قو اى توسط القسم بين اجزاء الجملة التي اه
تسانح اعتراض وتقدم فيما يدل عليه فاعل تقدم وحذف معمول
اعترض واليه اشار الشارح قو اذ التقدير ليس مثل بالنصب
وقوله على بعض الوجوه اشارة الى ان هذا الكلام وجوبا وليس زيادة
الكاف الا في وجه واما الباقي ففيه الازيادة فيه لشيء وهو ان نفي
مثل المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد للمثل لكان للمثل مثل وهو

الله تعالى لان المماثلة من الجانبين وهنا وجه تلقاه الفحول بالقبول
وتوجيهه بان الكناية ابلغ من التصريح وعلم الزيادة احق بالترجيح وفيه بحث وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل
لان الشيء ليس مثل مثله بل المثل المشارك للشيء في صفة مع كون
الشيء اقوى منه فيها او بمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به لنقصانه
ومنها الزيادة فيه للكاف بل الزائد هو المثل وكان وجه ان الحكم
بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير في التقدير قال الرضي
اعلم انه اذا امكن في حرف جر بنوع خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة
اخرى وزيادته الى بقي على اصل معناه الموضوع هو له وبه يضمن فعل
المتعلق به معنى من المعاني يستقيم به الكلام نحو الاولى بل هو الواجب
فلا تقول ان على بمعنى من في قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل تضمن اكتالوا
معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا قوله يضحك عن كالبرد المنهم البرد
حب الغمام والانهام الذوبان شبه ثغرهن اللاتي يعلوها الريق
بحبات الغمام الذائبات قوله الحروف المشبهة بالفعل كان الانسب
تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور
الا ان داعي اصالة حروف الجر عملا وفرعية هذه الحروف قوله فلان
معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت لم يرد ان هذه الحروف بمعنى

حروف المشبهة

الافعال الماضية لان الظاهر انها لانشاء التاكيد والتشبيه و
الترجي والتمني في الحال فالتعبير عن معانيها بالافعال الماضية
لانها بمعنى الافعال المقصودة بها الانشاء والشائع استعمال الماضي
في الانشاء كصيغ العقود والفسوخ قوله اي بعكس باقيها على حذف المضاف
كانه اريد حذف المضاف لحفظ مماثلة ضميري لها وعكسها في المرجع
والا فيمكن رجوع عكسها الى باقي بعد استثناء ان من هذه الحروف
فان قلت ان اريد ان لهذه الحروف صدر الكلام وقعت فيه فان
ان كذلك وان اريد لها صدر الكلام المقصود لذاته فذكر من الموجب
لا يوجب ذلك لان على قسمي من الكلام لا يوجب الا وقوعه في صدره
الكلام اذ لا ينكر صحة زيد قام ابوه قلت اريد ان لها صدر الكلام سواء
كان مقصود الذات اولا واسم ان وخبرها ليسا كلاما بل جعلا مفردا
فلم ليست في صدر كلام وقعت فيه قوله ويلحقها اي هذه الحروف
ما الكافة فتلغى على الافصح سمع العمل في ليتما وقس عليه غيره وبعضهم
جعل ما الكافة اسما مبهما كضمير الشان اسما لهذه الحروف والجملة بعدها
خبرا والاصح انها حرف زائد كما في حالة اعمال ليتما وغيره لاتفاق فلو
قال فتلغى على الافصح لكان انفع قوله كما وقع في بعض اشعارهم نحو
بان السماع يساعد في الجميع وقد عرفت انه مختص بليت قوله فان الكسوف

ما الكافة

لا تغير معنى الجملة قال الشارح اخذ في تفصيل متعلقة الحروف
الستة ولا يخفى عليك انه لم يبق الا ان وان [illegible] بمعنى فالاولى اخذ
في تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف قوله في حكم المفرد حيث لا يشتمل
على اسناد تام يصح السكوت عليه قوله فكسرت ان بنيت على ان كسرة
سنة على اضمار ان او على انه مفعول المحذوف الا ان المراد ذكر هذه
المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل قوله اي في ابتداء الكلام يحتمل ابتداء
اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم او اوله وعليه حمل الشارح
الرضي وح يتجه عليه انه لا مقابلة بينه وبين كونه بعد القول و
بعد الموصول بل هما تحت كونه في ابتداء الكلام وقد نبه عليه في
شرح كلام الشيخ حيث قال ولذا يكسر بعد القول ويحتمل ابتداء كلام
المتكلم ولا يرد عليه الا علم استيفاء مواضع الكسر بانه منها كونها
في اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب قسم والمراد بالقول ما يحكى
لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم او الظن قوله حال كونها مع
جملتها فاعلة بنيت على ان في كلامه مسامحة لان ان ليس فاعلا ولا مفعولا
ولا مبتدأ ولا مضافا اليه بل هي مع جملتها احد هذه الاشياء ويحتمل
ان يكون مراد المص كونها مع احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت
ومعنى عندي انك قائم عندي ثبوت قيامك فالمبتدا في التحقيق هو
الثبوت الذي هو مدلول ان وهكذا البواقي ومفعول ما لم يسم فاعله

مندرج

مندرج في الفاعل على اصطلاح غير المص ومندرج في المفعول على اصطلاحه
والمراد بالمفعول غير مقول القول ومفعول باب علمت اذا دخلت في
خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فانه يجب كسرها مع انها
مفعوله والقياس ان يستثنى من المضاف اليه ما اضيف اليه حيث
لا حاجة مع ذكر المضاف الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك
قائم لانه داخل في المضاف اليه عند المص كما عرفت من تعريف المضاف
اليه فلم يفتقد ذكر المجرور بحرف الجر كما يشعر به كلام الرضي قوله وقالوا لولا
انك خص ذكر لولا ولو بالتعرض ردا على المخالف فان للمبرد والكسائي
زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد حرف الشرط مبتدأ
وقد يبعد الشيخ حيث جعل قوله وقالوا لولا انك جواب سؤال مقدر
وهو انه يجب بعد لولا جملة اسمية فيجب كسر ان ليكون الجملة اسمية
لانه مع غاية ضعف السؤال لانه عرف سابقا ان خبر المبتدا بعد لولا
المحذوف قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية لا يساعده قوله ولو انك
لانه فاعل لانه لا سؤالا برفعه قوله نحو لو انك قائم صوابه لو انك قمت
كما ستعرفه في بحث حرف الشرط قوله فان جاز في موضع التقدير
ان اه ترجح احدهما بعدم تكلف الحذف لا ينافي جواز الاخر فلا يرد
انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف في من يكرمني فاني اكرمه ونظائره

مع صحة الكسر المستغنى عن الحذف قوله لانها اما مبتداء او خبر
مبتداء اقتصر الرضى على الاول والثانى من زوائد الشارح وكان
الرضى لم يلتفت اليه لاستلزام الحذف قبل الحاجة لكن فى كونه
مبتدا بحث لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة
بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتا
خير فيا لجملة قوله واكرامى ثابت لدفع توهم تقدير الخبر موخرا وهو لا
يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت خبر المبتداء
ليس موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولذا لم يعد المص من مواقع
المفرد كما عد المبتداء والمفعول قلت الخبر لا يصح ان يكون جملة لكن
اطلاق خبر المبتداء فى مقام تقليل وجوب الفتح قاصر قوله فى جعل
اشباهه قولهم اما انفع اشباهه واجدر بالتخفيف لكثرة استعماله
وخفاء اصله ومحالة لا جرم قال الله تعالى لا جرم ان لهم النار بالفتح
وغالب امره بالفتح فلابد للكلام السابق عند الخليل ولا زائدة
كما فى لا اقسم عند الرضى لان فى جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند
سيبويه والخليل وفسره سيبويه بمعنى حق ومصدره بمعنى القطع
كالرشد عند الفراء وحكى فيه عن العرب لا جرم على وزن الرشد
فمعنى لا جرم ان لهم النار لا قطع من لهم النار فهو كلابد بمعنى لا قطع
عنه

بحث لا جرم

الا انه صار بمعنى القسم للتاكيد الذى فيه حتى يجاب به القسم فيقال
لا جرم لاتينك ولا جرم انك قائم بالكسر فالفتح بعده نظرا الى الاصل
والكسر نظرا الى العارض القسمية وحكى الكوفيون فيه تغيرات اسقاط
الميم وزيادة ذا بعد لا فى الحالين وزيادة ان فى ذا قبل جرم وتبديل
همزة ان بالعين مما يختص به لا عن ذا ان زيدا قائم فاحفظ و
من جملة ما يتوهم انه من اشباهه لعنة كانك قائم وليس من اشباه
لتعيين الفتح لان لعا زائدة غير كافة والترم سواد زيادة مانع الكاف
الجارة لئلا يشتبه بكاف قوله جاز العطف على اسم ان الظاهر جاز
ليرتبط بما قبله وكانه حفظ كتابة المتن واعرض عن الربط واختلف
عبارات النحاة جعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع
الاسم كلمة ان وجح المص الاول وتبعه الرضى واوضحه قوله حيث
يكن مع ما عملت فيه بتاويل الجملة لانه نائب مناب مفعولين وربما
مفعول علمت فى تاويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق
بها نائبا عن مفعوليه كونه فى تاويل الجملة ولم يجز السيرافى العطف
على محل اسم المفتوحة اصلا قوله دون المفتوحة خلافا لبعض النحاة
حيث جوزوا العطف فى المفتوحة مطلقا واما فى التوابع فى سوى
البدل كالمعطوف عند الجرمى والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها

٢٧٦

والكل عن البدل الخ والجواز هو القياس قو ولا اثر لكونه اى

لكون اسم ان مبنيا في جوازه اه قال الشيخ الرضى الكسائى مع بافى

الكوفيين والفراء حاكم بين الفريقين فقال ان كان اسم ان غير معرب

لفظا جاز العطف على محله لان كون شئ واحد خبرا لاسمين

متغايرى الاعراب تغايرا ظاهرا مستنكر بخلاف كونه خبرا عن اسمين

غير مخالفي الاعراب فانه ليس بتلك المثابة من الاستنكار وليس

بناء عدم الجواز في ان زيدا وعمرا قائمان عنده على انه يلزم اجتماع

عاملين على معمول واحد في اثر واحد لان العامل في خبر ان عنده ما

كان قبل دخولها وما ذكره المص مسندا الى المبرد والكسائى لا يوافق

كتب النحو هذا ولا يذهب عليك ان عبارة المص توهم خلاف المقصود

حيث قال خلافا للمبرد والكسائى في مثل الكعوذيل ذاهبان لانه

يشعر بانهما لا يخالفان في انتفاء اثر البناء مطلقا بل في قسم من البناء

بان يكون المبنى هو الضمير فالواضح ترك في ليتصرف الخلاف والمثال

كلاهما الى الحكم قو ولا لكن في جواز العطف على محل اسم كذلك خلافا

لبعضهم قو لعدم بيان في المعنى الاصح لانه داخل الى ما قبله لا الى ما بعده

قو ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها

خلافا للفراء قو واذا فصل بينه وبين الاسم اه وذلك الفصل لا يكون

الا بظرف

الا بظرف هو خبر ان كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر نحو

ان في الدار لزيدا قائم ولا يدخل على الخبر الماضى كالمتصرف اذا لم

يكن مع قد ولا يدخل على حرف النفى ولا حرف الشرط ولا جواب

الشرط ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل

لوضيعته وقد يتكرر اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لفيك لراغب

وهو قليل ويدخل على ان اذا قلبت همزتها هاء فيقال لهنك قائم

كذا في الرضى قو واختاروا تقديم ان دون اللام اه اى رجحوا

العامل في التقديم لشرف العامل على ما ليس بعامل اولان العامل

يستحق التقديم على معموله صرح الرضى بالثانى ويمكن ان يقال اختاروا

تقديم ان لانهم لو قدموا اللام لاوهم عملها والغاء ان قو لفوات

بعض وجوه مشابهتها الفعل وهو عدم لزومها واختصاصها

بالاسم ويمكن ادراجه في فوات بعض وجوه مشابهتها الفعل

قو ولذا لم يذكر صريحا اى لكون الغالب الالغاء لم يذكر الاعمال

صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها بل اشير اليه في ضمن جواز الا

لغاء والكوفيون يوجبون الالغاء قو ولان كثيرا من الاسماء

لا يظهر فيه اعرابه لفظا هذا لا يغنى عن اعتبار طرد الباب كما هو

ظاهر العبارة فلا يحسن مقابلته بطرد الباب قو اى من الافعال

التي من دواخل المبتداء والخبر لا غير ادرج لا غير بقرينة قوله خلافا
لكوفيين في التعميم دفعا لما اعترض به الرضي على المصنف قال قول
المص ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتداء ليس بوجه والاولى
ان يقول واذا دخلت على الفعل وجب كونه من نواسخ الابتداء
فتامل لا نقول قوله لا غير هاهنا افاد وجوب دخولها على فعل
من افعال المبتداء لكن اوجب عدم دخولها على الاسم وهو فاسد
لانا نقول المراد لا غير من الافعال اذ جواز دخولها على الاسم علم
من بيان جواز الالغاء والاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم
وانما قال من دواخل المبتداء ولم يكتف بقوله من دواخل المبتدا
لئلا يتوهم اختصاص دخوله بمثل ان كان زيد لقائما حيث ان كان
قائما لزيد قوله باشتهر بكلان قتلت لمسلما وبقولهم ان يزينك لنفسك
وان يشينك لهيه ويلزم دخول اللام على الخبر الاخير من افعال
النواسخ لان لام الابتداء لا يكون مع الافعال النواسخ الا على
الجزء الاخير بخلاف ما مع ان فانه يدخل على الخبر وعلى الاسم اذا فصل
بينهما وعلى ما بينهما وقيل ليس للام الفارقة لام الابتداء والا لم
يدخل في المثالين المذكورين واجيب بان دخول اللام في المثالين
شاذ اعلم ان الكوفيين انكروا ان المخففة وقالوا انها نافية
مطلقا

مطلقا واللام اللازمة لها بمعنى الا ورده البصريون بان اللام لم
يجئ بمعنى الا واللغة انجاء في القوم لزيدا وتعقب الرضي بانه يجوز
اختصاص بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص لما بالا
ستثناء بعد النفي او معنى النفي ونحن نقول يبطل انكار ان
المخففة اعمالها في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم كما يبطل انكارهم
اعمالها قوله ويخفف المفتوحة كالمكسورة تشبيه تخفيف المفتوحة
بالمكسورة في الكثرة او في كونها تقتضي كثرة الاستعمال والثقل قوله
وان كلا ولما لا يوفينهم لام ليوفينهم لام جواب القسم ولام لما
لام الفارقة زيدت ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين كذا
في الرضي قوله وصدره شرق اللون كان ثدياه حقان اشرق
بمعنى اضاء والثدي ويكثر خاص بالمراة او عام وتونث والحقة بالضم
وعاء من خشب والجمع حق كذا ذلك في القاموس والظاهر
حقتان ويرى انه مثل خصيان ولا يصح ان يكون تثنية حق
جمعا اذ جمع المكسر سوى ما على صيغة منتهى الجموع يصح تثنية
بتاويل فريقين لانه لا يناسب معنى اذ لا وجه لجمع الحقة في تشبيه
الثدي اذ ليس حسن الثدي في كونها عظيمة غاية العظم قوله ولذا
لم يعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة فان قلت

مطلب [illegible]

لا وجه لتقدير الضمير لان كان المخففة المكسورة في انها تلغى وتعمل
فلا يلزم ترجيح شيء عليها بالاعمال حتى تدفع بتقدير اعمالها
في ضمير الشان مقدرا كان المفتوحة المخففة قلت ان قد يعمل
وقد لا يعمل وكان لا يعمل اصلا في اللغة الفصحى وهي المرادة بالا
ستعمال الافصح وهي في تلك اللغة مخففة المفتوحة في انها لا تعمل
اصلا قوله ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي
اليه كما كان في ان المخففة وهو الموافق لعبارة المتن هنا حيث
قال وهنا وتخفف فتعمل في ضمير الشان وههنا وتخفف فتلغى
على الافصح وبعبارته في بحث ضمير الشان حيث قال وحذفه
منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت قوله فنقلت كسرة الهمزة
الى الكاف قال الرضي نقلت الحركة الى المتحرك قوله وكلمة ان تحقق
مضمون ما بعدها والمقام مقام التاكيد والتحقيق لان الشاك في
او وهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه او تردد فيه
قوله ومعنى الاستدراك فسره السيد بطلب تدارك السامع
بدفع ما عسى ان يتوهم فجعل السين للطلب وهو نكته لا يوافق
ما في الصحاح حيث قال استدركت ما فات وتداركته بمعنى فيكون
لكن للاستدراك انه لتدارك ما فات المتكلم بايهام كلامه ما ليس
بواقع

معنى الاستدراك

بواقع بايراد كلام دافع للتوهم قوله واللفظ قد يكون نحو جاءني زيد
لكن عمرا لم يجئ هذا المثال مما ابتنى الرضي حاكم القران حيث وقع
فيه ان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون
لمنافاة ما في القاموس بصحته حيث قال ولكن ويخفف حرف يثبت
به بعد النفي للاستدراك والتحقيق مما لا يلتفت اليها وينبغي
ان يعلم ان الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضاد التضاد الحقيقي
بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الاية فان عدم الشكر لا ينافي الافضال
بل لا يناسب اذ اللائق ان يشكروا قوله فالجزان منصوبان على
المفعولية لا وجه على هذا التخصيص اجازة ليت زيدا قائما بالفراء
لان اجازته متفق عليها لكن توجيه مختلف فعند الفراء منصوبان
بمعنى ليت وعند الكسائي نصب الثاني بكان المقدر وعند المحققين
بالحالية فالاوجه ان الفراء يعمل ليت تشبيها بتمنيت في هذا من مواقع
وجوب حذف كان عند الكسائي ومواقع حذف عامل الحال وجوبا
عند المحققين قوله وشذ الجر بها اي بكلمة لعل فانه جار في اللغة العقيلية
على صيغة التصغير في القاموس عُقيل كزبير ابو قبيلة قوله وادقع
الصوت دعوه رواه الرضي دفعة قوله لعل ابي المغوار منك قريب
في القاموس رجل مغوار بين الغوار بكسرهما كثير الغارة قوله افكار

اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلثة
بالياء ومنه ما وقع في كتابة علي رضي الله عنه كتبه علي ابن ابي طالب
قوله والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه
للجزم بوجود الجر لبعيد هذا التاويل والحاجة الى التاويل لئلا يقال
يجب لعل الاشكال فيه مع انه لا سند له الا هذا البيت الواقع من
عقيل قوله العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل

حروف العطف

المعطوف الى المعطوف عليه اه او تميل العامل الى المعطوف قوله كما
ذهب بعض اخر الا ان بل التي بعدها مفرد ما هو المثبت في الكتب ان
بعض النحاة ذهب اليه اما انه بعض اخر فلم نعثر عليه قوله فالاربعة
الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا اه فالمعنى لافادة الجمع الا ان موضوعها
للجمع لانه ليس الا موضوع الواو وجزء من موضوعات البواقي قوله
ليس المراد اجتماع المعطوف اه بل اجتماعهما في كونهما مقصودين بالنسبة
لاستواء الجمع في ذلك وقوله في الفعل الاول فيه في الحكم يشمل زيد وكذا
اثنان قوله فقولك جاءني زيد وعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من

مطلب قوله مبتدأ لا خبر له

كليهما فقوله قولك مبتدأ لا خبر له لان قوله اي حصل تفسير جاءني زيد نحو
بمنزلة عطف البيان لا الخبر وانما وقع فيه لنقل كلام الرضي بغير تمام
فانه قال فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل

الفعل

الفعل من كليهما بخلاف فجاءني زيد او عمرو اي حصل الفعل من
احدهما دون آخر خبر قوله بخلاف اه ففصل الشارح وظن ما قبل
قوله بخلاف تام واقتصر عليه قوله والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب
تيب بغير مهلة فان قلت معنى الترتيب انتساب الشيء الى المعطوف
عليه قبل المعطوف مثل فالترتيب يشتمل على معنى الجمع فلا حاجة
الى حمل قوله للترتيب على معنى الجمع مع الترتيب في الذكر فلا يستلزم
الجمع واشار الى خلل عبارة المص بقوله بغير مهلة ونبه على انه
فات منه قيد لا بد منه لانقول يفهم من مقابلته مع قوله وثم مثلها
بمهلة لانا نقول فليكن من مقابلة الخاص بالعام قوله مقرونة بمهلة
لانا نقول فليكن من مقابلة الخاص بالعام قوله اعلم ان الفاء
وثم قد يصلحان لتركيب واحد بان يكون المعطوف امرا ممتدا كان
انتهاؤه متراخيا عن المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه بلا مهلة فلك
ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف
بثم نظرا الى انتهائه وتراخيه عنه قوله والفرق بين ثم وحتى بعد اشترا
كهما في الترتيب مع المهلة من وجهين بل من ثلثة اوجه ثالثها
ما تقدم من ان المهلة في حتى اقل قوله على نجا النم على وزن العلامة
جمع ناجل لمن ليس له مركب كذا في القاموس هكذا في بعض الشروح

ذكر الرضي في بحث حتى الجارة انه لا يجوز في العاطفة كون المعطوف
غير الجزء الاخير من الملاقي له وكانه لم يتذكره الش في هذه المقام
فتمسك ببعض الشروح قوله ودس هذا ظراة رد على الحواشي الهندي
محل النظر لانه وان لا يصح على تحقيق الرضي تمثيل الجزء وحكما بقوله
نمت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول حتى العاطفة على
الملاقي للجزء اذ ليس الملاقي في حكم الجزء لكن لا خلاف في جعل الجزء اعم
من الجزء حقيقة او حكما ولا استغناء عنه لانه قال الرضي في بحث
حتى الجارة ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت
القوم حتى زيدا وجزئه بالاختلاط نحو ضربت السادات حتى عبيدهم
على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول حتى على الصباح عطفا على الليلة با
عتبار انه ملاقي للجزء الاخير كما منعه الرضي ويصح باعتبار انه صار
بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه بالليل في النوم كما اجابه الهندي
فلا منافات بين نفي الرضي وتصحيح الهندي فاعرفه ثم ما ذكره وجها
لعدم دخول حتى على الملاقي تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخول حتى
على الجزء الاضعف والاقوى ليفيد بعطف الجزء على الكل المقتضي للمغا
يرة قوة او ضعفا بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء خارجا عن الكل
لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل لا يفيد القوة

والضعف

والضعف قوله لاحد الامرين الكتفي المص في هذا المقام باقل ما لابد منه
فلم يقل او الاسود قوله غير النظير في هذا الكتاب قال الكلام ما تضمن
من كلمتين اذا تنازع الفعلان قوله اي غير متعين عند المتكلم هنا
في او للشك اما للتفصيل كما في التقسيمات واما للابهام ونحو للمعين
عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان المعنى المشترك بين الثلثة ويمكن
التفصيل والابهام لا يجري في ام وبهذا يدفع انها في لا تطلع منهم
آثما او كفورا لكل الامرين لانه لو سلم فالكلام في المعنى المشترك بين
الثلثة وهنا غير جار في ام واما ما اجاب به عنه فلا يدفع الاشتباه
لانه وان كان او في لاحد الامرين مبهما والعموم لزم من دخول
النفي على احد الامرين مبهما لكنه ليس لاحد الامرين مبهما عند المتكلم
قوله لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها لزمه في اللغة بمعنى
لم يفارقه فاللازم بمعنى غير المفارقة ويستعمل كثيرا في كتب العربية
بهذا المعنى وكونه اللازم جائز المفارقة وانما هو في اللازم البرزخي
قوله بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم نبه بقوله عند
المتكلم على ان المراد بالاستواء الاستواء في علم المتكلم وربما يتوهم ان
الاقرب ان يراد الاستواء في الاعراب والاسناد ولا يستقيم لانه
ينتقض بقوله سواء عليهم بمثل اقام زيد ام قام عمرو قوله لطلب التعيين

اللازم بمعنى غير المفارق

لا يشترط هنا في ام المتصلة لانه ينتقض بقوله سواء عليهم ءانذرتهم
ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب الا ان يقال المراد
انه في اصل وضعه كذلك وقد يستعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف
يفضى الى تكلف آخر في قوله وكان جوابها بالتعيين آه واختلف في
تحقيق تركيب التسوية فعند النحاة الاكثرهم ان سواء خبر مبتداء
هو مضمون ءانذرتهم ام لم تنذرهم اى سواء انذارك وعدم انذارك
وبعض جعل سواء مبتداء لان المضمون وان كان موخرا لكنه مستو
في صورة الفعل والاسم الصريح اولى بجعله مبتداء من اسم هو في
صورة الفعل ويتجه ان ام لا يفيد معنى الواو واجيب بان الهمزة
وام لم يبقيا على حقيقتهما بل استعيرا للاستواء ولهذا لم يجز سواء
على المت او اقعدت وقال الرضى سواء خبر مبتداء محذوف اى الامران
سواء والتثنية والجمع فيه متساويان لانه في الاصل مصدر وقوله
المت او اقعدت في معنى الشرط اى ان المت او اقعدت فالامران سيان
واستدل على اعتبار معنى الشرط واستعارة حرف الشك في التركيب
اعنى الهمزة واو وام للشرط الذى هو للشك بكون الماضى فيه بمعنى المستقبل
كما انه كذلك بعد ان وانه لا يحسن ولم يستهجن الجملة الاسمية
بعد الهمزة ويلتزم الماضى لان الماضى بمعنى الاستقبال اولى على اعتبار

معنى

معنى الشرط فتبدل بالمضارع تفويت للقرينة لان ما كان فصيحا
لا يعد ضعيفا الا كلا في عدم عده ضعيفا مطلقا اما في عدم عده ضعفا
بالاضافة الى الافصح فنظر قوله وقد يجاب بنفى كليهما اما اعتراض
على اللب بانه ينحصر الجواب في التعيين او تنبيه على ان مراده بالحصر بالا الحصر
ضافة الى الجواب بنعم ولا ولذا صرح بنفسه قد يجاب بنفيهما ونحن
نقول الاجابة بانعام المسؤل لارادة السائل فالجواب يطلب ونفيهما
تخطية له في اعتقاده لاجابة سواله فالجواب بالتعيين ولا يخفى
نعم ولا بالنفى لان يقال لا شامل لنفى كليهما فتامل قوله وام المنقطعة
كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثانى هذا هو الاكثر
وقد يجئ لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى ام
انا خير منه اذ لا معنى للاستفهام هنا او كان ما بعدها مشتملا على
حرف الاستثناء نحو قوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور و
اعترض على قولهم انها لا بل ام شاء انه من عطف الانشاء على الاخبار
وهو مما اجمعوا على عدم صحته واجاب الرضى انه استفهام مستانف
وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون
حرف استثناء والكلام على تقدير عده من حروف العطف العاطفة
واجاب ثانيا بان التقدير ابل ليس كذلك اهو غير شاء ام شاء فقال

يتجه انه يؤول المنقطعة ح الى المتصلة وفيه ان معنى المنقطعة الاضراب
والاستفهام سواء كان بالترديد كما قال ينتقل على معنى ام المتصلة
او بدونه كان تقتصر على انه شاء وعلى اى تقدير بينه وبين ام
المتصلة بون بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار
بتاويل القصة ويجعل عطف قصة على قصة سيما في مقام الاضراب
والظن يجوز ان يؤول بل انه شاء بقولنا بل اشك واتردد فيكون اضرابا
عن الاخبار عن الشيء بالاخبار عن الشك والتردد فيه **قوله** وعن
الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى هذا
من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسي حيث قال العاطفة
كلتاهما والواو لعطف احدهما على الاخرى لتجعلهما كحرف واحد يعطف
به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويتجه على الشارح انه لما لم يكن اما
الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها بحرف الجمع المقيد لشركة
المعطوف مع المعطوف عليه في حكم الترتيب والمشهور ان الواو
زائدة لتاكيد العطف ودفع الالتباس بغير العاطف حتى قيل الترا
مها فيهما دون لكن للزوم مصاحبة غيرها عاطفة بخلاف لكن **قوله**
فالحكم هنا للمعطوف عليه لا للمعطوف بل للمعطوف نفيا على خلاف
لكن العاطفة على النفي فان الحكم الثابت لما قبل لا لا يثبت لما بعد لا حتى

يكون

يكون لا للمعطوف عليه بل بذكر لا ينفي عما بعد لا فيكون للا بعدها
قوله حروف التنبيه الظاهر ان هذه الحروف ليست حروف
المعاني بل اصوات وضعت لغرض التنبيه فلا يليق ان يجعل من
حروف الزيادة **قوله** يصدر بها الجمل كلها اه ولا تكون الا في صدر
الكلام سواها المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم
الاشارة واما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة فهي في صدر
الكلام نحو قوله تعم ها انتم اولاء فالاصل انتم هؤلاء وقد الفصل
بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق في
القسم نحو ها الله ذا تعلمن ها لعمر الله ذا قسما وفرق الصحاح
بين أما وألا فقال أما تحقيق للكلام الذي يتلوه تقول اما ان
زيدا عاقل يعني الحقيقة دون المجاز واما ألا حرف يفتتح به الكلام
للتنبيه تقول الا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا خارج هذا
كلامه منه علم ان اعلم يستعمل لمجرد التنبيه وح يناسب ان يجعل أنّ
بعدها مكسورة فتامل **قوله** حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها
يستعمل للقريب والبعيد وايا وهيا للبعيد وكذا الا وفاقا في
الصحاح ايا من حروف النداء ينادى بها القريب والبعيد ولم يلتفت
لا كلام النحاة اعلم ان يا كما انه اعم بحسب المعنى اعم بحسب مورد

حروف التنبيه

مطلب يناسب ان يجعل ان المكسورة بمعنى اعلم

حروف النداء

[illegible]

حروف الايجاب

الاستعمال فيكون محذوفة ومذكورة ولا يحذف منه حروف النداء
سواها فلا ينادى اسم الله تعالى والاسم المستغاث وايها وايتها
الا بها فلا يندب الا بها او بوا كذا في القاموس قوله ثم فيه اربع لغات
المشهور فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كنانية و
الثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين
المفتوحة حاء كذا في الرضي قوله ولو قال يا نبيه اليس عليك قال الفا
ضل الرندى ومنه ما ورد في حديث الخثعمية من قولها ثم بعد
قوله عليه السلام ولو كان على ابيك دين فقضيته اما كان يقبل منك
فقالت نعم فقال عم فدين الله احق فانه ايجاب للقبول لا للتصديق
للنفي قوله واى اثبات بعد الاستفهام يعني بحرف اذ لا يجاب شيء
من حروف الايجاب عن الاستفهام بالاسم ووجهه غير خفي على المتأمل
خفي قوله ويلزمها القسم استعمال اللزوم على خلاف ما هو عادته ته
والا كان يقول ويلزم القسم ويقول اي والله واي الله بحذف حرف
القسم ونصب الله الا اذا كان قبل كلمة هاء اي ها الله ذا لانه مجرور
لا غير النيابة ها ناب الجار وفي ياء اي ثلثة اوجه حذفها وفتحها
للساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده لان
المدة واللام في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة كما نقل في ها الله

وهنا

حروف الزيادة

وهنا انه من خصائص لفظ الله   هو فضالة بن شريك قوله
من جواجهن في القاموس الجوى هوى باطن والحزن والحرقة و
شدة الوجد وداء في الصدر وكلاهما في المقام حسن قوله ومعنى كونها
زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل يوجب ذلك البيان كون ان
ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف به الرضي وقال
مع انهما لم تفد المعاني التي وضعها الواضع لها فكانها لم تفد شيئا
بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسما كانت اولا فانها
باقية على ما وضعت له هذا ويفهم منه ان معنى الذي يفيده الحروف
الزوائد من عوارض الاستعمال قوله وقلت اي زيادة ان مع المصدرية
وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وبعد
الا للتنبيه نحو الا ان قام زيد قوله وان بفتح الهمزة وسكون النون
تزاد مع لما كثيرا يفهم الكثرة من تقييد زيادتها مع الكاف بالقلة
في الصحاح ان قد يكون صلة لما نحو فلما ان جاء البشير وقد يكون
زائدة وما لهم ان لا يعذبهم الله اي لا يعذبهم الله فجعل الواقع
بعد لا مقابلا للزيادة ووجهه خفي وقد ضع منه موضع زيادة ان
لم يذكروه قوله نحو كاظبية تعطو الى ناظر السلم ويروى او ان
السلم العطو التناول ورفع الراس واليدين وظبية عطو

مثلثة وكعُلة ويتطاول لا الشجر ليتناول والناظر الشديد
الخضرة والورقة الشجرة الخضراء كل ذلك من القاموس قوله وقلت
زيادة لا قبل القسم وان كثرت قبل القسم الذي جوابه نفي للايذان
بان نحو لا والله لا افعل قوله كوني بئر لاحور سرى وما شعر والحور
الهلكة على وزن غرفة هكذا ذكره الجوهري في الصحاح وتوهم الش
ان الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب فوقع فيما وقع وان تجا
فقال بجمعه الحور جمع حائر قال الجوهري الهلكة الهالكة في القا
موس الحُور بالضم الهلاك والجمع احوُر وفي شرح الابيات آخره
لا فكّ حتى اذا الصبح حشر الجار والمجرور متعلق بشعر ومعنى البيت
ذلك الرجل العاشق سرى في بئر المهالك وما علم انه سار فيها حتى
اذا اضاء الصبح والحق الكاشف عن الشبهة علم ذلك لكن لا ينفعه
ذلك هنا والمراد بالافك الانصراف والانقلاب اعلم ان
ما الكافة عن العمل يستحق ان يجعل من حروف الزائدة وكذا ما في
حيثما واذما لكن لم يجعلوها من الحروف الزائدة لان لها اثرا في الكلام
وهو كف ما لحقه عن العمل وتصحيح دخوله على الفعل في الكافة وكف
حيثما واذما عن الاضافة وتصحيح كونهما جازمين قال الرضي و
العجب انهم لا يرون تاثير الحروف تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء و

دفع

في
ودفع الاحتمال لا في الزيادة بعد العاطفة على النفي وفي من الاستغرا
ويرون تاثيرها لفظيا لكنها مانعا من زيادتها فهذا كلامه ونحن
نقول اذا لم يكن المراد عين صحيحة فلا غرو لان يرتاب والصبح سفراء
لا يخفى ان الحرف الزائد ما لو حذف لا يفوت اصل المعنى لعدم تو
قف فهم عليه وما الكافة ليست كذلك اذ ما في انما زيد قائم برفع
زيد لا يفهم تاكيد الحكم على زيد لولا كلمة ما بل ربما يتوهم ان اسم يحكم
عليه بزيد قائم وفي حيثما تضرب بجزم تضرب لا يفهم معنى الكلام و
هو سببية الاول للثاني اذ لا يفيد حيث بدون ما تلك السببية فكلمة
ما في هذه الكلمات بمنزلة الحروف المبانية التي لو حذفت لاختل الكلا
اللفظ قوله فهي تفسير كل مبهم قال ابن مالك الغالب فيه ان يكون تفسيرا
لغيرها في معنى القول قوله اي بفصل متقرب في معنى القول آه اشار الى
توجيه ظرفية المعنى للفظ لان المعنى ظرف اعتباري ليستعار له اداة
الظرف ثم اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى هو الشائع حتى قال الهندي
انه على القلب لكن جعل القلب حتما للظرفية الاعتبارية حيث قال
الظرفية اعتبارية وعلى القلب وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا
اعتبارية قوله الا مفعولا مقيدا للفظ غير صريح القول فنقول مختصة
بما في معنى القول معناه بفصول ما في معنى القول لانه تفسير نفس لفظ

حرفا التفسير

في معنى القول الا انه جعل الرضى ما في معنى القول الغير الصريح حتى
جعل القول المقدر من معموله ما في معنى القول وهو بعيد عن العبارة
قوله فنقول ان عبد الله تفسير للضمير في به اشار الى وجه قطعي في
تفسيره الا الكثر الا مفعولا مقدما آه من ان قوله في الاكثر لانه قد يفسر
مفعولا مذكورا والرد من تمسك بالاية في انه تفسير مفعول بالقول
الصريح ذكر امنه ان قوله ان عبد الله تفسير لما امرتني لكن قال الرضى
تفسير امرتني بقول اذ لا معه به لا يكون نفسى ان عبد الله بل تقدير
لم فالضمير مفعول قول صريح مقدر لكن قال ان صريح القول المقدر كان
لفعل المؤول به القول في عدم الظهور قال الرضى وينبغي ان يعلم ان مابعد
المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه
الا من جهة التفسير للمبهم المقدر كقوله تعا وآخر دعويهم ان الحمد لله
رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله ان الحمد رب العالمين
خبر المبتداء المقدم هذا وينبغي ان يجعل من حروف التفسير الفاء في
قوله الزانية والزاني فاجلدوا الاية على مذهب سيبويه قوله او تقديرا
نحو هلا زيدا ضربته قال الرضى اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب
بفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها للتوسع في الظروف فنحو هلا يوم
الجمعة زرتني يوم الجمعة فيه منصوب بزرتني قوله فالهمزة اعم تصرفا

اى التصريف فيها اى جعل تصرفا تمييزا عن نسبة اعم الى الفاعل اى اعم
تصرفا وجعل اضافة التصرف الى الضمير لادنى ملابسة لانه يعني به التصرف
فيه وذلك ان يجعل التصرف فعل الهمزة اى الهمزة تصرفها اعم من تصرف
هل لانها تدخل في مواقع لا تدخل فيها هل وكذا تدخل يتصرف في الكلام
بنقله من الخبر الى الانشاء فاذا كان استعمالها اكثر تصرفات ليست
للهمزة قال الرضى وتختص هل باحكام دون الهمزة وهي كونها للتقرير
في الاثبات نحو قوله تعا هل ثوب الكفار اى لم يثوب وافادتها
فائدة النفي حتى جاء ان يجيء بعدها الا قصد الايجاب كقوله تعالى
هل جزاء الاحسان الا الاحسان وان تدخل الباء المؤكدة للنفي في خبر
المبتداء الذي بعدها نحو هل زيد بقائم قوله باد خال الهمزة على ام
والفاء والواو بخلاف هل يعني الهمزة لعراقتها في التصدر لا تدخل
عليها العاطفة بل هي تدخل على هل قال الله تعا فهل انتم مسلمون
قال الشاعر وهل انا الا من غزية ويقرب منه انك تقول ان اكرمتك
فهل تكرمني ولا تقول فا تكرمني وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الى والهمزة
لا يجيء بعد ام ويجوز في هل وسائر كلم الاستفهام كذا في الرضى فاعلم
ان هذه الصور ايضا من موجبات كون هل اعم تصرفا قوله اعلم
ان المشهور ان لولا لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناه

ذهب المحقق التفتازاني لو موضوعة لذلك وكان خالفه
ليكون ادوات الشرط على نحو واحد في الوضع قوله وما كان حصوله
مقدرا في الماضي كان منفيا فيه ان التقدير لا ينافي الوجود بل يعم للو
جود والمعدوم كالمحقق في محله قوله فيلزم لاجل انتفاء انتفاء
ما علق به ايضا هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لو
يكون سببا له وكلاهما ممنوعان فكون انتفاء الاكرام توهم للمص
ان لولا انتفاء الاول لانتفاء الثاني فقد صرح به المص بسبب تخطئتهم
فقال الشرط سبب والجزاء مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب
فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاؤه ووافقه الرضي في الدعوى
ونفى الدليل بان الشرط لا ينحصر في السبب واستدل على دعواه
بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من
انتفاء الشرط انتفاؤه قوله موضع منطلق اى في موضع يليق
ان يقع فيه منطلق اراد ان يبين وجه انه بعد ان الواجب لو
انك انطلقت كيف صح ان يقال انطلقت وقع موضع منطلق في
جزئه بان الموضع موضع منطلق نظرا الى اصالة افراد الخبر ويمكن
توجيهه بان جعل الخبر ماضيا لعوله لالة لو على ماضيه وبان المراد
موضع منطلق قبل دخول لو فان قولنا انك منطلق اذا دخل عليه

لو

لو وجب وضع انطلقت موضع منطلق ويجوز لو انك منطلق
بتقدير امر منطلق وبه اوّل ما جاء في كلامهم من امثاله وعلى
ان وجواب لو اما ماض منفي بلم او فعل ماض دخل عليه لام مفتوحة
ويحذف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة الشرطية صلة او طال
شرطها بمحذوف فانه يكثر حذف اللام ح ولا يكون جملة اسمية خلافا
للزمخشري قوله واذا تقدم القسم اول الكلام اى في اول زمان
المتكلم بالكلام فيصح تكلفاته دفع لاعتراض الهندي انه لا يصح
تركه لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما ووجه الدفع ان اول ظرف
زمان اضيف الى الكلام مسامحة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام و
لا يخفى ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا فالذهاب الى الزمان تكلف
سيما اذا كان ما يوجب التسامح والهندي صححه بتضمين التقدم
معنى الدخول اى اذا تقدم القسم داخلا اول الكلام ونحن نقول
الكلام مكان تنزيلي لا حقيقي والمكان التنزيلي كالمبهم لعدم ظهور
كونه مكانا كان المبهم غير ظاهر فنصب بتقديره بلا خفية قوله
واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط قال الرضي بتقديم
ما يطلب خبرا من مبتدا لم يدخل عليه ناسخ او دخل وانما قال بتقديم
غير الشرط لان الاحتراز عن توسط بتقديم الشرط بقوله على الشرط

وفيه بحث لان الاحتراز عن جميع صور التوسط حصل بقوله
اول الكلام لا محالة فقوله على الشرط لان الكلام في الشرط فلا بد من
ذكره قوله اى لزم للقسم جعل ضمير لزمه للقسم مع بعده دون ان
يقول مكان الواجب ليدل على انه جعل ضميره لغير القسم فلم يضمر القسم
في قوله مكان الجواب للقسم لئلا يتوهم عود الضمير الى ما عاد اليه
ضمير لزمه قوله ولانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال
فيه انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه
مجزوما وغير مجزوم وجوابه ان يتكلف فيقال اراد صحة كونه مجزوما
ووجوب كونه غير مجزوم قوله وللشرط الخ لكونه مشروطا بالشرط فيه
بحث لان الجواب مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما
اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم حينئذ مجموع الشرط والجزاء
قوله فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب
اللف لان تقديم الغير مقدم على جواز الغاء القسم في الذكر في قوله
انا والله ان تاتني آتك تقديم الغير مقدم على الغاء القسم في قوله وعلى
المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون
النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على
ترتيبه نظرا الى ان تقديم الغير كانه مقدم على جواز الغاء القسم على المعنى

الاقل

الاقل مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون النشر
على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار الشرط كليهما
وان اريد اللف الذي باعتبار مثالي انا والله الخ وان اتيتني الخ فهو
على التعيين باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وعلى المعنى
الاقل على غير ترتيب اللف باعتبار الغاء القسم واعتباره وعلى
المعنى الثاني على ترتيبه باعتبار الشرط والغائه فكلامه مما يعجب
منه الناظر او يحول نظره عن الاحاطة بمقصده القاصر وقد بلغني
نسخة لا يتجه عليه شيء وكانه اصلحه بعض من اصلح كتابه لكونه
مجازا من عنده هذا والاقل والانسب بسياق الكلام جعل ضمير
ان يعتبر الى القسم لانه في مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدير
تقدمه اول الكلام قوله وان اتيتني والله يحتمل العطف على قوله انا و
الله الخ فيكون مثالا لتقديم الشرط ويحتمل العطف على قوله والله ان
تاتني ويكون في حيز انا ويكون مثالا لما افاده منع الخلو المستفاد
من قوله بتقديم الشرط او غيره من تقديم الشرط والغير معا قوله وانما
اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي الخ نص عليه اشار اليه التسهيل
المالكي قوله اختلاف فيهي اعتباريه اى اعتبار اللف والنشر قوله
او مقدمة كملفوظة في صدر الكلام مقدره كملفوظ مطلقا اى المقدر

في صدر الكلام كالملفوظ فيه والمقدر في وسط كالملفوظ فيه فلا
وجه لتخصيص البيان بالمقدر في اول الكلام قوله فانه لو كان جزء
الشرط لكان بالجزم بحذف النون او الياء قال الرضي في بحث اما نحو
إنْ ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتني فاكرمك قوله فانه لو كان
جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان حذفها لا يجوز الا في الضرورة
ولهذا انيف قوله من استغنى عن تقدير القسم بتقدير الفاء لان
حذفها لكن في لزوم الاتيان بالفاء نظر بل اللازم اما الفاء او اذا الا
ان يوسع في قوله الاتيان بالفاء فافهم واعلم انه قد يقع الشرطية
في مقام جزاء الشرط فاما ان يعتبر الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرطية
جزاء ويدخل الفاء على اداة الشرطية الجزائية واما ان يلغى فيجعل
الجزاء للشرط الاول كذا ذكره الرضي وقد يقدم الجزاء على الشرط و
فيقدر مثله جزاء ويجعل المقدم دالا عليه عند البصريين ويجعل
مع تقديمه جزاء عند الكوفيين ويلزم مضي الشرط كذا في التسهيل
قوله واما التفصيل قال الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال
واما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا
به او بمفسره فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما
هذا ما وقع في توجيه ما في اوائل الكتب من قولهم وبعد فانه اه

من انه

من انه بتقدير اما فمن عدم تقدير التقدير كما ينبغي قوله ولما
كانتا للشرط في لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني ولم يعملوا
بكونه اذ وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه واذ
لقيته فانا اكرمه ولاذ شواهد كثيرة في القرآن لعدم لزومها بل جعلا
حين الاتيان بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط وانما جاز اعمال
المستقبل في الظرف الماضوي وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي
لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلة حتى كان هذه الا
فعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها
كذلك لقصد المبالغة قوله مما في حيزها اي حيز فانها هذا الوجه
دون الآخر لانه لا يصح التعويض بجزء مما في حيزها مطلقا الطلاق محل
ما لم يكن من حيز الفاء فاما مما في حيز اما معمول الشرط كما اشتبه المذ
هب الاخر في قوله جزء مما في حيزها مطلقا اطلاق محل اذ لا يجوز
في اما زيد فمنطلق اما منطلق فزيد وفي اما يوم الجمعة فانا منطلق
اما انا فاما منطلق يوم الجمعة قوله وهذا مذهب سيبويه قال الرضي
وتبعه الهندي هذا مذهب المبرد واختاره المص قوله على مطلقا
جعل مطلقا مفعولا مطلقا وقدر على بعض معلومية وتقديره ظرفا
اوضح وابعد عن التكلف قوله واما تقديره على تقدير الرفع بما يذكر

زيد اه رد هذا المذهب بانه لوكان معمول المحذوف مطلقا
لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاخبار بتقدير
فعل رافع اى مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على
تاويل مرجوح هو تقدير العائد اى منطلق فيه وجاز نصب
زيد فى اما زيد فمنطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز والشارح
اختار تقدير الكون وجعل هذا لايراد رد التقدير الذكر ولا يخفى
انه يرد على تقدير الكون ايضا انه لو جاز زيد فى اما زيد فمنطلق بالكون
المقدر لجاز الرفع فى اما يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون المذكور
اى مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق اعلم ان مهما يكن بمعنى
ما لا يعقل سوى الزمان صرح به المغنى فمعنى مهما يكن يوم الجمعة ما يكن
يوم الجمعة ففى يكن ضمير الامر ما لا بد منه فى لا يصح تقديرا اما زيد
بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء ضمير يرتبط يكن زيد به بمهما وكذا تقدير
مهما يذكر يوم الجمعة ومهما يذكر زيد الا على جعل ما بمعنى الوقت و
تقدير العائد اى وقت يكون زيد فيه وح لا بد من تقدير عائد
اليه فى الجزاء ايضا فقولنا اما زيد فمنطلق فى تقدير ما يكن زيد فيه
فهو منطلق فيه وقد انكر كون مهما بمعنى الوقت الزمخشرى فى تفسير قوله
مهما تاتنا باية فقال هذا افتراء على لغة العرب لكن اثبته ابن
مالك

اعلم ان مهما يكن

مالك ووافقه الرضى وتعقبهما المغنى بانه ليس فيما استشهد به ابن
مالك شهادة لكونه محتملا لا قطعيا وبالجملة ان الظاهر فى مهما هو
مذهب الاول قوله وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع
اليوم بتقدير يذكر اه عدم جوازه بلا خلاف على الجواز بتقدير يذكر
والا فقد سمعت جوازه مرجوحا بتقدير العائد قوله لشخص فلا
يبغضك فيقول كلا اه هذا ردع للمخبر ونفى لخبره وقد يكون تنبيها
لكون خبرا نفى به المتكلم شيئا كقوله تعالى واتخذوا من دون الله الهة
ليكونوا لهم عزا كلا قوله وقد جاء اى كلا بمعنى حقا وح يجوز ان يجاب
بجواب القسم نحو كلا ان الانسان ليطغى وانه لا يجاب نحو قوله تعالى
كلا بل تحبون العاجلة قوله لانها مختصة بالاسم فلو لم يقيد لم يصح
قوله تلحق بالفعل الماضى هذا اتم مما قال الهندى احترز عن المتحركة لانها
لا تلحق لتانيث المسند اليه بل لتانيث نفس الاسم لانه مما تطرق
اليه المنع وانما لم يعد تاء التانيث المتحركة من الحروف ولا علامة التثنية
والجمعين فى الاسماء لانها جعلت مع ما لحقه بمنزلة كلمة واحدة واما
على عدة لهم علامة التثنية والجمعين فى الفعل فلانها اسماء واشار
الى علامتها حروف فى لغة ضعيفة تبعا لبيان حكم التانيث فافهم قوله
لتانيث المسند اليه حقيقيا او تنزيلا كما فى الجموع المنزلة منزلة المؤنث

قوله كلا

قوله لتانيث

بالتا قوله فان كان المسند اليه المونث ظاهرا غير حقيقي قوله
اى فانت بالخيار بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه اوفى مخيرة
اى الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال والاول جعل اسم
مكان قوله وهذه المسئلة قد قدمت الا انما ذكرت اه هنا لا ينبغي
كون ذكرها مستغنى فالوجه ان يقال المتبادر من قوله يلحق الوجوب
فاستثنى الظاهر الغير الحقيقي قوله اى جمع المذكر والمونث في مثل
قام الزيدون اه يعني الضعف حين الاسناد الى الظاهر لا مطلقا
كما افاده عبارته ولو جعل مرتبطا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقي
لحدث الصار متعين الكون باكثر مما ينبغي ان يقصد لانه يتقيد بكون الفاعل على
ظاهرا غير حقيقي وبمنزلة الماضي قوله اى ادخلت نونا اطلاق النون
ليس على ما ينبغي لان ادخال النون الذي سمي تنوينا قال في الصحاح يقال
نونت الاسم تنوينا والتنوين لا يكون الا في الاسماء قوله فسميها من نون
الشيء ولا يقال لزيد المضروب انه مضروب زيد فليس التنوين ما به
ينون الشيء اى ادخال النون على الشيء بل النون الداخل نون ساكنة
اى بناءا تاما ان اراد بالساكن بناءا تاما يكون ساكنا اذ لم يكن موجب التحريك
فكل نون في آخر المعرب نحو غصن وصائن كذلك وان اراد معنى آخر
فليبين حتى يتكلم عليه قوله فلا يغيرها الحركة الظاهرة فلا يغيره ليرجع الضمير

الى

الى تعريف التنوين وكان المراد بتلك الضمير عبارة التعريف قوله
فهي شاملة نون اه هكذا ذكره الرضي وتبعه الش وظهور ان المراد
نون هي كلمة لان الكلام في قسم الحرف يمنع ذلك الشمول قوله تتبع حركة
الآخر اى آخر الكلمة حقيقة فلا حكما بل آخره منوى لكنه ينتهي به
التكلم قوله لان المتبادر من متابعتها الاخر اه فيه بحث بل المتبادر
منه لحوقه به من غير تخلل حرف فالوجه ان ادراج الحركة للتنبيه على
انه يسقط في الوقف باسقاط الحركة قوله لا لتاكيد الفعل لتخرج
نون التاكيد الخفيفة لو قال بدل قوله لتاكيد الفعل للتمكن او
التنكير اه لا يستغنى عنه قوله ولا ينتقض التعريف بالنون في يا
رجل انطلق قد عرفت ما في الانتقاض ودفعه بما ذكره يوجب اخراج
تتبع حركة آخر النون التاكيد الخ قوله فهو الدال على انه ماخوذ غير
معين قال الرضي قيل مختصة بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه
وصه وقال في الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند
الوصل ينون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فمقتضى كلامه ثبوت
قسم سادس للتنوين هو للفارق بين الوصل والوقف اى اسكت
السكوت الآن لا يمكن طلب الشيء في زمان الحال والا لكان طلبا لا
يمتنع امتثاله اذ لم يزد شيء الامر عن امره ولا يلزم المخاطب لا يمكنه

الاقدام به فقولهم اى اسكت السكوت الآن ساعة معناه اسكت
سكوتا متصلا بالآن **قوله** لزال العلتين العلمية والتانيث
قال الزمخشرى تا مسلمات ليست متمحضة للتانيث ووجودها
لا يمنع عن تقدير التا الخ فلا علة سلما على ينصرف **قوله** وذلك
الترديد من اسباب الغناء فسمى تنوين الترنم لذلك كان الترنم
حسن الغناء ومن لم يتنبه لما ذكره قال سمى به لان فيه ترك الترنم
قوله وعوض عن الالف عند التغنى نون التنوين فلا وجه لتحصيل
المدة بالاشباع كما فى قول الشاعر هو رؤبة يعنى فى القاموس وتحريك
عين المخفق مثله لضرورة الشعر والمخفق حركة السراب واضطرابه
والقاتم الغبار المرتفع والاعماق جمع عمق بالفتح وقد يضم اطراف
المفازة والخاوى الخالى والمخترق مهب الرياح والاشتباه و
الاعلام التباس علامات يعرف بها الطريق والواو فى قوله وقاتم
واو رب يريد رب مفازة مغبرة الاطراف مشتبهة الاعلام سلكت
واما التنوينات الا فى اعتبار الوضع فى بعضها الخ تامل اذا الظاهر
ان تنوين العوض لغرض التعويض وتنوين المقابلة لغرض المقابلة
مجعل التنوين دالا على حذف المضاف اليه ودالا على الجمعية كما
لنوع بعيد ففى قول المص وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة
والترنم

تنوين الترنم

والترنم الخ مسامحة حيث ابرز العوض والمقابلة والترنم فى
معرض الموضوع وخطاء بحذف الف ابن وما فى بابه من الاسباب الحذف
ان يحذف من العلم الموصوف بالابن الى الاب دون الجد فرقا بينهما
لعله قاعدة وضعوها على خلاف قاعدة العربية **قوله** وكذلك قولهم
فلان بن فلان فى الرضى وطامر بن طامر وهى بالحق وضل بن ضل لانه بن لى ه
يعرّبه عن من لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه
كل من هذه الصفة هذا كلامه وفى القاموس طامر بن طامر لمن لا
يعرف هو ابوه وضل بن ضل بكسرهما وضمهما لمن لا يعرف ابوه و
هى بن بى كلاهما على فعل اى من ولد آدم ذهب فى الارض لما تفرق
سائر ولده فلم يحس منه اثر **قوله** الا فى حذف همزتها فانها لا تحذف
حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت فى مثل هذه هند ابنة عاصم فانه
لا التباس لان تاء بنت مطولة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال
لم تحذف الف ابنة لا طالب التخفيف يكفيه وجود بنت فاذا
استعمل ابنة لم يجز له حذف الالف للتخفيف لانه لو كان طالب
التخفيف لا يستعمل بنتا **قوله** نون التاكيد خفيفة قدم الخفيفة لكونها
بعض من الثقيلة ومدلولها بعض مدلوله **قوله** لانها مبنية والاصل
فى البناء السكون فلك ان تقول ان فرع المثقلة بحذف نونها الثانية

نون التاكيد

لان الآخر اولى بالحذف فبانه بعد الحذف هو الساكن لكن هذا انما
يتم على مذهب الكوفيين من ان المخففة فرع المثقلة واما على مذهب
سيبويه من ان كلا منهما حرف براسه على ما نقل الرضي قوله
والف الجمع اى الف الفاصل الاولى الاكتفاء بالتفسير قوله
يختص نون التاكيد الظاهر ان يختص خبر ثان لنون التاكيد فيتعين
الضمير لها ومن جوز رجوعه الى القسمين بتاويل كل واحد منهما
فقد بعد كل البعد وبنا في الاختصاص بما ذكر كثرته في مثل اما تفعلن
فالاولى ان تجعل في سلك ما يختص به وزاد الرضي التخصيص قوله
اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد يعني هذا التفصيل قوله ح
بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة فلا يقال زيد ما يقومن
الا قليلا في مجيئها مع النفي بما نظر انما دخلت النفي بل المشبهة الذي
حتى قيل مجيئها في النفي بلا المتصلة قياس عند ابن جني بخلاف
المنفصلة وان جاءت قليلا نحو لا في الدار يضربن والمراد بالنفي
ما يشمل الجحد حتى قال سيبويه يدخل بعدهم لم تشبيها لها بلاء النهي في
الجزم قوله والزمت اى نون التاكيد في مثبت القسم المثبت هو
الجواب فهو من قبيل اضافة الجواب الى القسم كما افاده الش في ذكره
الهندي لان الاضافة من قبيل جرد قطيفة محل نظر ونقض اللزوم

بقوله

بقوله ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فوجب تقييد المثبت
بان لا يتعلق به ظرف او جار متقدم عليه قوله اى الشرط المؤكد حرفه
بما سواء كان التاكيد لازما كما في حيثما واذما او جائزا كما في ميتما
واما قد يؤكد جواب هذا الشرط الخ قوله ليدل على الواو المحذوفة
في لا تخشون ليطرد وكذا قوله ليدل على الياء المحذوفة قوله ان
اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة وا
حدة وح لا بد من بيان عدم حذف الالف في اضربان واضربنان و
سيعلم والحق انه لا تردد في اشتراط ان يكون الساكنان في كلمة وا
حدة والمشددة في التثنية والجمع المؤنث نزلت منزلة المنفصلة
قوله بمنزلة الاستثناء اى من الحكم بفتح ما قبلها وذلك ان تقول
ما قبلها مفتوح فيهما الخ لان الالف ليس حاجزا حصينا فكانها وا
قعت بعد الفتحة بلا فاصلة ويحتمل ان يراد بقوله ونقول في التثنية
والجمع المؤنث اضربان واضربنان بيان تثبت الالف في تاكيدهما
بالنون المشددة فح لا يكون المقصود الاستثناء قوله فانه يجوز
التقاء الساكنين على غير حده لانه او ينزل المخففة منزلة المشددة
لكونها فرعها ومن المجوزين ذلك الالحاق من يكسر النون وعليه
حمل قوله ولا تتبعان بالتخفيف ولم يجوز البصريون الحاق مطلقا

للزوم التقاء الساكنين على غير حده وان كان في سترين رانة بالحاث
نون الوقاية واضربان نعمان بادغام الخفيفة في نون المنصول
لان المشددة ليس مع المدة في كلمة واحدة ولا سنزل منزلة ما يكون
في الكلمة الواحدة كما في المشددة والف التثنية **قوله** وعرضه من هذا
الكلام بيان ان فعال المعتل الاخر هكذا قال الشارحون كلهم لكن
غرضه لا يقتصر عليه بل من عرضه الفرق بين التثنية وصيغتي
الجمع والواحدة المونث حيث يجوز التقاء الساكنين في التثنية
دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان المدة والمدغم من كلمة
واحدة ويكون المشددة متصلا بالمدة اوكالمتصل لا منفصلا والنون
المشددة مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالمنفصل واراد با
لمتصل نحو يا محاب والف يحيى فانه يمنع من اعلال ياء يحيى فما ذكره
ان تشبيههما بالمضمر المتصل مطلقا لا يصح لان واو الجمع وياء المخاطبة
ايضا ضميران متصلان بل ينبغي ان يشبه بالف التثنية لا يتجه اصلا
ولا يحتاج في دفعه الى ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر به
بيان الشارح فيما بعد والغرض من التثنية بيان حال الاخر مع النون
بتشبيهه بما عرف حاله من الاخر مع المتصل الف التثنية كان او غيرها
لا الحمل على المشبه به حتى يرد ما ذكره الرضي ان ثبوت حرف العلة مع

الف

الف التثنية لا يستغني عن التعليل وليس لهذه علة خاصة
به حتى يستحق ان يحمل عليها نون التاكيد بل هما سيان في وجوه
التعليل **قوله** اما مع ضمير بارز لا يخفى انه لا ينحصر في القسمين لانه
قد يكون خاليا عن الضمير نحو ليضربن زيد **قوله** وهذه الاشياء وقعت
على ترتيب تصريفها اه يعني المرفوعات ترتيب تصريفها فانت مراعا
ترتيب المتمثل بها فيها **قوله** نظم المرتبة مما يدل خل الفصحاء فلان التنوين
لازم بخلاف النون ونواه له بالحفظ والف الكسر مما لا يلائم الفعل
فادخال على الاخف الاهم اولى **قوله** فيرد ما حذف ستفرع على الحذف في حال
الوقف اذ لا مجال للرد في الحذف للساكنين الا ان يجعل الرد اعم من الرد
في الكتابة ايضا **قوله** والمفتوح ما قبلها تقلب الفا بنا الكتابة في الاخر على الو
قف وفي الاول على الابتداء كما تقرر في محله يوجب ان يكتب الخفيفة
التي لم يفتح ما قبلها ويكتب الفا اذا انفتح ما قبلها فكتابتها على خلاف
القياس ۞ الحمد لله على ما وفقني لاتمام هذا الكتاب ۞
قد وقع الفراغ من تنميق هذا الكتاب المسمى بعصام الدين بعون
الله الملك الوهاب في يد عبد الضعيف الحقير الفقير المذنب
المحتاج محسن بن شيخ حسن ديكاسرائي في تاريخ الف ومائة
وعشرين وثلث من هجرة النبي عليه الف التحية والسلام ۞۞۞

ح ب